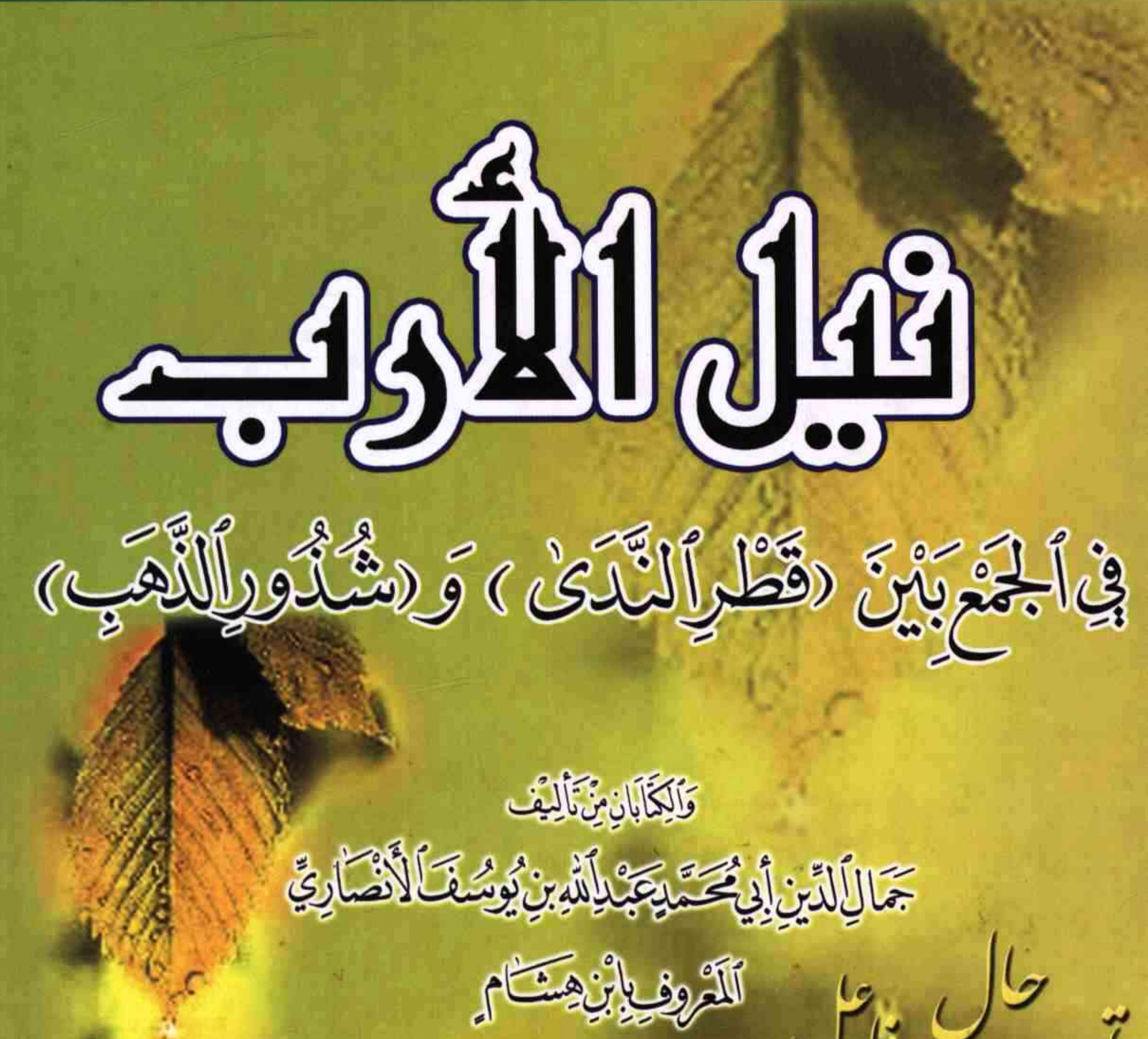


نَيلُ الأَرَبِ

فِي الجَمعِ بَيْنَ «قَطْرِ النَّدَى» وَ«شُذُورِ الذَّهَبِ»

وَالكِتَابَانِ مِنْ تَأْلِيف

جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُوسُفَ الأَنْصَارِيِّ

المَعْرُوفِ بِابْنِ هِشَامٍ

جَمَعَهُ وَأَعَدَّهُ

علي سليمان شبارة

مؤسسة الرسالة ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

انتشار بألوان الطيف

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

ISBN:9953-32-175-2

مؤسسة الرسالة ناشرون

دمشق - سوريا

ص ب : 30597

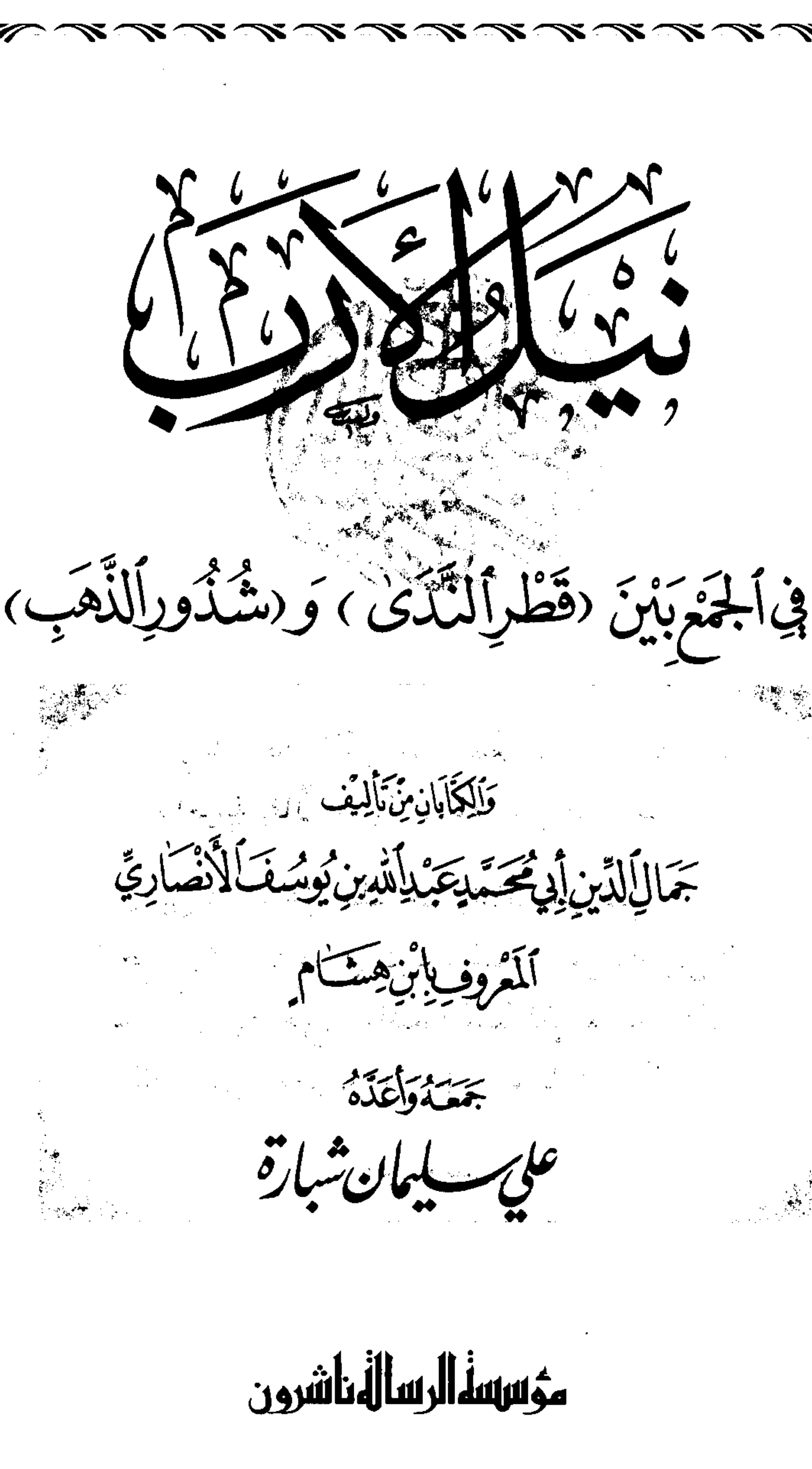
بيروت - لبنان
هاتف : ٥٤٦٧٢٠ - ٥٤٦٧٢١
فاكس: ٥٤٦٧٢٢ ١ (٩٦١)
ص ب : ١١٧٤٦٠

Resalah Publishers

Tel: 546720 - 546721
Fax: (961) 1 546722
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

E-mail:
resalah@resalah.com
Web site:
Http://www.resalah.com

①



نَيْلُ الأَرَب

فِي الجمع بَيْنَ «قَطْرِ النَّدَى» وَ«شُذُورِ الذَّهَبِ»

والكتابان من تأليف

جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري

المعروف بابن هشام

جمعه وأعدّه

علي سليمان شبارة

مؤسسة الرسالة ناشرون



« ما زِلْنا ونحنُ بالمَغْربِ، نسمعُ أنَّه ظَهر بِمِصْرَ عالمٌ بالعربيةِ يُقالُ لَهُ ابنُ هِشامٍ أنْحى من سِيبَوْيهِ».

«إنَّ ابنَ هشامٍ على عِلْمٍ جَمٍّ يَشْهَدُ بعُلوِّ قَدْرِه في صِناعَةِ النَّحْوِ، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحاةَ أهلِ المَوصِلِ الذين اقتَفَوا أَثَرَ ابنِ جِنِّي، واتَّبعوا مُصطَلَحَ تعليمِه، فأتى من ذلك بشيءٍ عَجيبٍ دَالٍّ على قُوةِ مَلَكَتِه واطِّلاعِهِ».

ابن خلدون



بين يدي الكتاب

الحَمْدُ لله ربِّ العالمين، وأفضَلُ الصَّلاةِ وأتمُّ التسليمِ على المبعوثِ رَحْمةً للعالمين، سيِّدِنا مُحمَّدٍ، وعلى آله وصَحْبه أجمعين، ومَنِ اهتدَى بهديهِ واستَنَّ بسُنَّته إلى يومِ الدِّين، أمَّا بعدُ :

فما أروعَ الجمالَ على الجَمَالِ، وما أحْسَنَ التَّمامَ مع الكمالِ، وما أبْهَى الضِّياءَ مع النُّورِ، وما أحلى القَطْرَ مع الشُّذور.

أجلْ، إنَّ كتابَي (**قطر النَّدى وبلُّ الصَّدى**) و (**شذور الذَّهب**) مع شَرْحَيهما للعلاّمة المُحقِّقِ الكبير (جمالِ الدِّين أبي محمَّدٍ عبد الله بنِ هشام) من الكتب النادرة التي كتب لها القَبول، وعمَّ نفعُها وذاع صيتُها، وما ذاك إلا لِما فيها من العلم النافع، والتبويب الدقيق، والترتيب الحسن.

ويجدُ القارئ فيهما تكراراً للمواضيع نفسها تقريباً، مع زيادات وتفصيلات أحياناً، والغالب أن تكون الزيادات في (**شذور الذهب**) ولربَّما جاءت بعض الأبحاث في (**قطر الندى**) أكثر تفصيلاً منها في الشذور.

فرأيت من خلال دراستي لهذين الكتابين أن أجمع بينهما، وأجعلهما سبيكة واحدة، تخفيفاً على القارئ من عناء التِّكرار، وتعدد الكتب، كي ينال بذالك فائدة الكتابين بأقصر طريق وأدنى جهد، في وقت كلَّت فيه الهِمم، وكثُرت مطالبُ الحياة واحتياجاتُها، مما جعل ذلك سبباً من أسباب العزوف عن الدراسة والتعليم.

وإنْ درسَ الطالب، تجده يبحث عن أيسر السبل وأدنى التكاليف للوصول إلى مبتغاه.

فمن واجبنا تجاهه، وحقُّه علينا أن نكون له عوناً في طريقه، لينال طَلِبته ويصل إلى مراده.

واللغة هي الأداة التي بها يتعلم، وبها يعلِّم، وهي أداة التعبير ووسيلة التخاطب بين بني البشر .

فمن أتقن اللغة فَهِم وفهَّم، وعلَّم وتعلَّم، ومن ضعُفت لغتُه ضعُفَ فهمُه ونقص علمُه، بقدر ضعفه فيها.

فجاء هذا الكتاب ليكون خطوة على الطريق، ولبنة في هذا البناء.

وتلخَّصَ عملي بما يلي:

١ ـ اعتمدتُ **الشُّذورَ** أصلاً، وألحقتُ به زياداتِ **القَطْرِ**، وجعلتُها مميَّزةً بحاصرتين هكذا «[ ] قطر»، وبخط مغاير إشارةً إلى أنَّ ما بينهما من **القطر**. ولولا الإشارة إليها لما عرفت أنك انتقلت من كتاب إلى كتاب لأنهما سُطِرَتا بيد صناع واحدة ماهرة .

٢ ـ رقَّمتُ الأبياتَ ترقيماً متسلسلاً .

٣ ـ خرَّجتُ الأحاديثَ الواردةَ في الكتاب قَدْرَ الإمكان .

٤ ـ أشرتُ إلى صاحب القراءة الواردة في الكتاب على أنَّها شواهدُ لآراءٍ نَحْوية.

٥ ـ جعلتُ هامشَ الكتاب مختصراً، حيثُ إنني أعربْتُ بعضَ الشواهد من البحث، ولم أعربْ كلَّ الشواهد؛ لكونها سَهْلةً واضحةً، وبُعْداً عن التكرار الذي يجعل من الكتاب عِبْئاً على القارئ أحياناً. ولم أحرم القارئ من فوائدِ قيمة وإشارات مهمة أشار إليها بعضُ من قام بخدمة الكتابين في طبعات متعددة، جزاهم الله كل خير .

٦ـ ميَّزت عبارة **الشذور** عن شرحه بإطار ، وكذلك عبارة **القطر** عن شرحه، إذا جاء البحث كاملاً منه .

٧ ـ وضعت بعض العناوين الجانبية والمتوسطة تسهيلاً على القارئ، وتمييزاً بين الفقرات. .

٨ ـ رقمت بعض الفقرات لإيضاح المعنى، وتسهيل الوصول إلى المراد، خاصة إذا تداخلت الأرقام والتفريعات .

وهكذا جاءت عبارة **القطر** مكمِّلةً وشارحةً لعبارة **الشذور**، وخيرُ مَنْ شرح الكتابَ صاحبُه، وأفضلُ من فسَّر الكلام قائله.

هذا، وأتوجه بالشكر لمؤسسة الرسالة ناشرون لقيامها بطباعة هذا الكتاب كما أتوجه بالشكر لكل من ساهم فيه صفاً وإخراجاً وإسداءً لنصح

وفي الختام أسأل الله عزَّ وجلَّ أنْ يجعلَه عَمَلاً خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ يجعلَ فيه النفع والإفادة، وأنْ أكون بذلك قد قدَّمتُ خدمةً لإخواني الطلاب في تناول هذين الكتابين بكتاب واحد وبشكل مختصر، ولأكون بذلك قد تشرَّفتُ في خدمة هذه اللغة، التي هي لغةُ أشرفِ كتابٍ وأحسنِ حديثٍ، لُغةِ القُرآنِ الكريم الذي نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يجعلَنا من القائمين على خدمته والسير على نهجه، والله من وراء القصد، وهو وليُّ كلِّ توفيق، والحمدُ لِلَّهِ ربِّ العالمين.

وكتبَه

علي سليمان شبارة

ترجمة ابن هشام

(٧٠٨ ـ ٧٦١هـ ـ ١٣٠٩ ـ ١٣٦٠م)

هو العالم المحقِّقُ النِّحرير، والجَهبذُ الفَذُّ الكبير، فريد عصره، ووحيدُ دَهْرِه والذي قلَّما جادت الأزمان بمثله: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسفَ بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري.

ولد في القاهرة في ذي القعدة عام ثمان وسبعمئة من الهجرة (عام ١٣٠٩ من الميلاد) ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع ومفيد. ونذكر منها:

١ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

٢ ـ شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرحه.

٣ ـ قطر الندى وبل الصدى، وشرحه.

٤ ـ الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، وهو شرح شواهد كتاب (اللُّمَع) لابن جني.

٥ ـ مختصر الانتصاف من الكشاف. والانتصاف لابن المنير، ردَّ فيه على أقوال الزمخشري في الاعتزال.

٦ ـ مغنى اللبيب، عن كتب الأعاريب.

٧ ـ موقد الأذهان، وموقظ الوسنان.

٨ ـ التذكرة. خمسة عشر جزءاً.

٩ ـ عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.

١٠ ـ الألغاز وهو كتاب في مسائل نحوية، يشكل ظاهرها على القارئ[1].

وله كتب أخرى، منها المطبوعة، ومنها غير المطبوعة، ومنها الموجودة في مكتبات العالم، وليست في مكتباتنا العربية، مع الأسف.

وتوفِّي رحمَه الله تعالى سنةَ إحدى وستين، أو اثنين وسبعمئة من الهجرة.

رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، وحشرنا وإياه في زمرة عباده الصالحين

اللهمَّ آمين

❋ ❋ ❋ ❋

(١) الأعلام للزركلي ٤/ ١٤٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمةُ «قطر الندى وبل الصدى»

قال الشيخ، الإمامُ العالم العلامةُ، جمال المتصدِّرين، وتاج القراء، تذكرة أبي عمرو، وسيبويه، والفراء: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري، فسح له الله في قبره:

الحمدُ للهِ رَافعِ الدَّرجاتِ لمن انخفضَ لجَلاله، وفاتِحِ البَركاتِ لِمَنِ انتَصبَ لشُكرِ إفضالِه، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ مَدَّتْ عليهِ الفصاحةُ رِوَاقَهَا، وشَدَّتْ به البَلاغَةُ نِطاقَها، المبعوث بالآياتِ الباهرةِ والحُجَجِ، المنزَّل عليه قرآنٌ عربيٌّ غيرُ ذي عِوَجٍ، وعلى آله الهادين، وأصحابِهِ الَّذينَ شادُوا الدِّين، وشرَّفَ وكَرَّمَ.

وبعدُ؛ فهذه نُكَتٌ حرَّرتُها على مُقدِّمَتي المسمَّاة بـ: «قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى».

رَافِعةٌ لحجابها، كاشفةٌ لِنِقابها، مكمِّلةٌ لشواهدها، مُتمِّمةٌ لفوائدها، كافية لمن اقتصرَ عليها، وافية بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ من طلأَّبِ علم العربيَّة إليها.

واللهُ المسؤول أن ينفعَ بها كما نفعَ بأصلِها، وأن يُذلِّلَ لنا طُرُقَ الخيرات وسُبُلَها؛ إنَّهُ جَوَادٌ كريمٌ، رؤوفٌ رحيمٌ، وما توفيقي إلاَّ باللهِ، عَليهِ توكَّلتُ وإليهِ أُنيبُ[1].

❋ ❋ ❋ ❋

---

(١) هذه مقدمة المؤلف لكتابه (قطر الندى وبل الصدى) أثبتها في أول الكتاب. كما أثبت خاتمة القطر في آخر بحث منه، وختمت الكتاب بآخر بحث من شذور الذهب وهو بحث العدد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخُ، الإمامُ العالم، العلامةُ، العاملُ، الجامع لأشتاتِ الفضائل، وحيدُ دهره، وفريدُ عصره، صدر المحققين، وبركة المسلمين، جمالُ الدين أبو محمدٍ عبدُ الله ابن الشيخ جمالِ الدين يوسفَ بن أحمد بن عبدِ الله بن هشامٍ، الأنصاريُّ، تغمَّدهُ الله برحمته، وأسكنه فسيحَ جنته!

أول ما أقول: إني أحمدُ الله العليَّ الأكرم، الذي علَّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، ثم أُتبعُ ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمةً للعالمين، وإماماً للمتقين، وقُدوةً للعاملينَ، محمدٍ النبيِّ الأميِّ، والرسول العربيِّ، وعلى آله الهادين، وصحبه الرافعين لقواعد الدين.

وبعد، فهذا كتابٌ شرحتُ به مختصري المسمَّى بـ«شذور الذهب في معرفة كلام العرب» تمَّمتُ به شواهدَه، وجمعتُ به شوارِدَهُ، ومكَّنتُ من اقتناصِ أوابدِه رائدَه، قصدتُ إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لفِّ المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمتُ فيه أنني كلَّما مررت ببيتٍ منَ الشواهد ذكرت إعرابَه، وكلَّما أتيتُ على لفظٍ مستغرب أردفته بما يُزيلُ استغرابَه، وكلَّما أنهيتُ مسألة ختمتُها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريبُ الطالب، وتعريفه السلوكَ إلى أمثال هذه المطالب.

واللَّهَ تعالى أسأل أن ينفعَني وإيَّاكم بذلك؛ إنه قريبٌ مجيبٌ، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكَّلتُ وإليه أُنيب.

تعريف الكلمة

قلتُ: الكلمةُ قَولٌ مفرَدٌ.

١ـ المعنى الاصطلاحي:

وأقول: في الكلمةِ ثلاثُ لغاتٍ، ولها معنيانِ:

أما لغاتها: **فكَلِمةٌ**، على وزن نَبِقةٍ، وهي الفصحى، ولغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل[١] وجمعه كَلِمٌ كنبِقٍ **وكِلْمةٌ**، على وزن سِدْرةٍ، **وكَلْمةٌ** على وزن تَمْرةٍ، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كِلْمٌ كَسِدْرٍ، والثانية كَلْمٌ كتَمْرٍ.

وكذلك كلُّ ما كان على وزن فَعِلٍ، .نحوُ: كَبِدٍ وكتِفٍ؛ فإنه يجوز فيه اللغات الثلاث، فإن كان الوسط حرفَ حَلْقٍ[٢] جاز فيه لغةٌ رابعة، وهي إتباع الأول للثاني في الكسر، نحو: فِخِذٍ وشِهِدٍ.

(١) وذلك كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

(٢) وحروف الحلق هي ستة: الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء.

وأما معنياها فأحدهما اصطلاحيٌ، وهو ما ذكرتُ.

تعريف القول :

والمراد بالقول: اللفظُ الدَّالُّ على معنًى، كرجلٍ وفرسٍ، بخلاف الخطِّ مثلاً، فإنه وإنْ دلَّ على معنىً، لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المُهمَلِ، نحو "ديز" مقلوب زيدٍ، فإنه وإن كان لفظاً، لكنه لا يدلُّ على معنًى، فلا يُسمَّى شيءٌ من ذلك، ونحوِه قولاً.

تعريف اللفظ :

[والمراد باللفظ: الصوت المشتملُ على بعض الحروف سواءٌ دلَّ على معنًى؛ كزيد، أم لم يدلَّ؛ كديزٍ ـ مقلوب زيدٍ ـ وقد تبيَّن أنَّ كل قولٍ لفظٌ، ولا ينعكسُ] قطر.

والمراد بالمفرد: ما لا يدلُّ جُزؤُهُ على جُزءِ مَعناهُ، كما مثَّلنا من قولنا: رجلٍ وفرسٍ، ألا ترى أن أجزاءَ كلٍّ منهما ـ وهي حروفه الثلاثة ـ إذا انفرد شيءٌ منها لا يدلُّ على شيء مما دلَّت عليه جُملتُه، بخلاف قولنا: " غُلام زيدٍ " فإنه مركَّب، لأنَّ كلاً من جزأيه ـ وهما غلام، وزيد ـ دالٌّ على جُزءِ المعنى الذي دلَّت عليه جملة "غلام زيد ".

[فإن قلتَ: لِمَ لا اشترطتَ في الكلمة الوضعَ؛ كما اشترطَ مَنْ قال: الكلمة لفظٌ وُضعَ لمعنىً مفرد؟

قلتُ: إنَّما احتاجوا إلى ذلك لأخذِهمُ اللَّفظَ جنساً للكلمة، واللفظُ ينقسم إلى: موضوعٍ، ومهملٍ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولمَّا أخذتُ القول جنساً للكلمة ـ وهو خاصٌّ بالموضوع ـ أغناني ذلك عن اشتراط الوضع..

فإن قلت: فلِمَ عدلْتَ عن اللفظ إلى القول؟

قلتُ: لأن اللفظ جنسٌ بعيدٌ؛ لانطلاقه على المهملِ والمستعملِ، كما ذكرنا، والقول جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمستعمل، واستعمالُ الأجناسِ البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النظر] قطر.

٢ ــ المعنى اللغوي :

والمعنى الثاني: لغويٌّ، وهو الجُمَلُ المفيدة، قال اللّه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩ . ١٠٠].

و "كلاً" في العربية على ثلاثة أوجه: حرف ردعٍ وزجرٍ[١] وبمعنى حقًّا، وبمعنى إي؛ فالأول كما

(١) الردع: طلب الكف عن فعل. والزجر: طلب الكف بشدَّةٍ.

في هذه الآية، أي: انتهِ عن هذه المقالة، فلا سبيل إلى الرجوع. **والثاني**، نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، أي: حقاً؛ إذ لم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه، كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأن «حقاً» تُفتح "أن" بعدها، وكذلك ألا [١] التي بمعناها، فكذا ينبغي في " كلاً " والأولى أن تفسر "كلا" في الآية بمعنى " ألا " التي يستفتح بها الكلام، وتلك تكسر بعدها " إنَّ "، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [يونس: ٦٢]، **والثالث** قبل القسم، نحو ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] معناه إي والقمر، كذا قال النَّضر بن شُميل، وتبعه جماعة منهم ابن مالك، **ولها معنًى رابع**، تكون بمعنى ألا.

و " **إن** " حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق، ويرفع الخبر خلافاً للكوفيين، والضمير اسمها، وهو راجع إلى المقالة، و " **كلمةٌ** " خبرها، و " **هو قائلها** " جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفةٌ لكلمة، وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف[٢] فهي أحوال، كـ" جاء زيدٌ يضحكُ ".

أقسام الكلمة

ثم قلت: وهي اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

وأقول: الكلمة جنس، تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يُعْتدُّ بقوله[٣].

دليل انحصارها في هذه الأقسام:

قالوا: **ودليل الحَصْر**، أنَّ المعاني ثلاثة: **ذاتٌ**، **وحدثٌ**، **ورابطة** للحدث بالذات؛ فالذات الاسم، والحدثُ الفعلُ، والرابطة الحرفُ، وأن الكلمة إن دلَّت على معنى في غيرها، فهي الحرفُ، وإن دلَّت على معنى في نفسها؛ فإن دلَّت على زمان محصَّل، فهي: الفعل، وإلا فهي: الاسم.

[والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء؛ فإنَّ علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلاَّ ثلاثة أنواع، ولو كان ثَمَّ نوع رابع لعثروا على شيء منه] قطر.

قال ابن الخباز: ولا يختصُّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار في الثلاثة عقليٌّ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات، انتهى.

ولكلٍّ من هذه الثلاثة معنًى في **الاصطلاح**، ومعنًى في **اللغة**:

---

(١) الصواب (أمَا)؛ لأنه قال بعد كلمات.. بمعنى (ألا).. وتلك تكسر بعدها إنَّ، ويؤيد ذلك كلامه في المغني (١/ ٧٨) في مبحث (أما) بالفتح والتخفيف، حيث قال في الوجه الثاني: أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً، وهذه تفتح "أن" بعدها كما تفتح بعد حقاً .

(٢) يعني المعارف المحضة، خلافاً للمعرَّف بـ (أل) الجنسية، وسيأتي شرح ذلك في مكانه.

(٣) إشارة إلى من اعتبر اسم الفعل قسماً رابعاً، وسماه، خالفة.

تعريف الاسم :

فالاسم في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، **وفي اللغة**: سِمةُ الشيء، أي: علامته، وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث؛ فإن كُلًا منها علامة على معناه.

تعريف الفعل :

والفعل في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، **وفي اللغة**: نفس الحدث الذي يُحدثه الفاعل: من قيام، أو قعود، أو نحوهما .

تعريف الحرف :

والحرف في الاصطلاح: ما دلَّ على معنًى في غيره، **وفي اللغة**: طرف الشيء، كحرف الجبل، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [الحج: ١١] الآية، أي: على طرف وجانب من الدين، أي: لا يدخل فيه على ثبات وتمكنٍ؛ فهو إنْ أصابه خير ـ من صِحَّةٍ وكثرة مال ونحوهما ـ اطمأنَّ به، وإن أصابته فتنة ـ أي: شرٌّ، من مرض أو فقر أو نحوهما ـ انقلب على وجهه عنه.

والواو عاطفة، و " **مِنْ** " جارة معناها التبعيض، و " **النَّاس** " مجرور بها، **واللام** فيه لتعريف الجنس، و " **مَنْ** " مبتدأ تقدَّم خبرُه في الجار والمجرور، و " **يعبد** " فعل مضارع مرفوع، لخلوِّه من الناصب والجازم، والفاعل مستتر عائد على " مَنْ " باعتبار لفظها، و " **الله** " نصبٌ بالفعل، والجملة صلةٌ لمَنْ، إن قدَّرت مَنْ معرفة بمعنى الذي، وصفةٌ إن قدرت نكرةً بمعنى ناسٍ، وعلى الأول فلا موضع لها، وكذا كل جملة وقعت صلةً، وعلى الثاني موضعها رفعٌ، وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها، و " **على حرفٍ** " جار ومجرور في موضع نصب على الحال أي: متطرفاً مستوفزاً " **فإنْ** " الفاء عاطفة، **وإن**: حرف شرط " أصابه " فعل ماض في موضع جزم، لأنه فعل الشرط، والهاء مفعول، و " خيرٌ " فاعل، و " اطمأنَّ " فعل ماض، والفاعل مستتر، و " به " جار ومجرور متعلق باطمأن، وقِسْ على هذا بقية الآية.

وفيها قراءة غريبة وهي: (خَسِرَ الدُّنيا والآخِرَةِ)[1] بخفض " الآخرة " وتوجيهها أن " خسر " ليس فعلاً مبنياً على الفتح، بل هو وصفٌ معربٌ بمنزلة فَهِمٍ وفَطِنٍ، وهو منصوب على الحال، ونظيره قراءة الأعرج: (خاسر الدنيا والآخرة) إلا أن هذا اسمُ فاعلٍ فلا يلتبس بالفعل، وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به.

---

(١) (خسر الدنيا والآخرة) وعلى هذا يكون خسرَ حالاً، والدنيا: مضافاً إليه، والآخرة معطوفة على الدنيا. كما قرأ مجاهد وحُميد بن قيس (خاسر الدنيا والآخرة) وهي من القراءات الشاذة، ذكرها ابن جني في (المحتسب ٢/ ٧٥) .

علامات الاسم

ثم قلت: فالاسم: ما يقبل أل، أو النداء، أو الإسناد إليه.

وأقول: ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسيميه.

إحداهما: "أل" وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول "الألف واللام" لأنه لا يقال في "هل" الهاء واللام، ولا في "بل" الباء واللام، وذلك كالرجل والكتاب والدار، وقول أبي الطيب[١][البسيط]

١ ـ الخيلُ والَّيلُ والبَيْداءُ تعرفُني والسَّيفُ والرُّمحُ والقِرطاسُ والقَلمُ[٢]

فهذه الكلمات السبع أسماء؛ لدخول "أل" عليها.

فإن قلت: فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق[٣]: [البسيط]

٢ ـ ما أنتَ بالحَكَم التُرْضَى حُكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ[٤]

قلت: ذلك **ضرورة قبيحة**، حتى قال الجرجاني ما معناه: إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ

---

(١) المتنبي هو أحمد بن الحسين، أحد فحول الشعراء في عهد الدولة العباسية تنبأ ثم تاب عن ذلك. ولد بالكوفة سنة ٣٠٣ هـ، وتوفي سنة ٣٥٤ من الهجرة الأعلام (١٠/ ١١٥).

(٢) **والتمثيل بالبيت** هو دخول (أل) على الكلمات السبع، وهو دليل على اسميتها، وقلنا: والتمثيل؛ لأن المتنبي ممن لا يحتج بكلامه في اللغة.

الإعراب: الخيل: مبتدأ. والليل والبيداء: معطوفان على الخيل. وتعرفني: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به. والسيف: مبتدأ. والرمح والقرطاس والقلم: معطوفات على السيف. والخبر: محذوف تقديره: تعرفني أيضاً.

(٣) هو همام بن غالب البصري، من فحول شعراء الدولة الأموية، وهو ممن يحتج بقوله، وذوأثر كبير في اللغة والأدب، توفي سنة ١١ هـ الأعلام (٨/ ٩٣) .

(٤) **والشاهد في البيت:** أتى به المؤلف لإزالة الأشكال الذي يتبادر إلى الذهن من دخول (أل) على الفعل وهي من علامات الاسم، وخرجه على أنه ضرورة قبيحة، ولا يقاس عليه.

الإعراب: ما: نافية لا عمل لها. أنت: مبتدأ. بالحكم: الباء حرف جر زائد. الحكم: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر للمبتدأ.

الترضى: ال: اسم موصول في محل رفع نعت للحكم على المحل، أو في محل جر إن أعدته على لفظه.

ترضى: مضارع مبني للمجهول، مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

حكومته: نائب فاعل مرفوع بالضمة والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. ولا الأصيل: الواو حرف عطف. لا: زائدة لتأكيد النفي. الأصيل: معطوفة على الحكم. ولا: كسابقتها. ذي: معطوف على الحكم أيضاً مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الخمسة. الرأي: مضاف إليه. والجدل: الواو حرف عطف. الجدل: معطوف على الرأي، مجرور مثله.

بإجماع، أي: أنه لا يقاس عليه، و"أل" في ذلك اسم موصول بمعنى الذي.

الثانية: النداء نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ١] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[هود: ٤٨].

﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١] ﴿يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣] ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧] فكلٌ من هذه الألفاظ التي دخلت عليها "يا" اسم، وهكذا كلُّ منادى.

فإن قلت: فما تصنع في قراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا لله) [النمل: ٢٦] فإنه يقف على (ألا يا) ويبتدئ باسجدوا، بالأمر، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: "يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة"(١)؛ فدخل حرف النداء فيهنَّ على ما ليس باسم؟

قلت: اختلف في ذلك ونحوه على مذهبين:

أحدهما: أن المنادى محذوف، أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نُردُّ، ويا قوم رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا.

والثاني: أن "يا" فيهن للتنبيه، لا للنداء(٢).

الثالثة: **الإسناد إليه**، وهو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة، سواء كان المسند **فعلاً**، أو **اسماً**، أو **جملة**؛ فالفعل كـ " قام زيدٌ " فعل مسند، وزيد: اسم مسند إليه، والاسم نحو " زيدٌ أخوكَ " فالأخ: مسند، وزيد: اسم مسند إليه، والجملة نحو " أنا قمت " فقام: فعل مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا.

فإن قلت: فما تصنع في إسنادهم "خيرٌ" إلى " تسمع "في قولهم: "تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراهُ" مع أن "تسمع" فعلٌ بالاتفاق؟

قلت: "تسمع" على إضمار " أن " والمعنى أن تسمع، والذي حسَّن حذف "أن" الأولى ثبوت "أن" الثانية والفعل في تأويل مصدرٍ، أي: سماعك؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم.

وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تُعرفُ اسمية "ما" في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١] ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] ألا ترى أنها قد أسند إليها **الأخيريَّة** في الآية الأولى، **والنفاد** في الآية الثانية، **والبقاء** في الآية الثالثة؛ فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذي وكذلك "ما" في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩].

---

(١) الحديث: أخرجه [أحمد: ٢٦٥٤٥] و[البخاري: ١١٢٦].

(٢) رجَّح الشيخ (محمد محي الدين عبد الحميد) المذهب الأول مع الفعل، والمذهب الثاني مع (ليت) و(ربَّ) بحسب كثرة الاستعمال في كلام العرب.

هي موصولة بمعنى الذي، و(صنعوا) صلة، والعائد محذوف: أي إن الذي صنعوه، و(كيد) خبر، ويجوز أن تقدرها موصولاً حرفياً؛ فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفاً كافاً، مثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] لأن ذلك يوجب نصب (كيد) على أنه مفعول (صنعوا).

الرابعة

[وعلامةٌ من آخره، وهي التنوين، وهي (نونٌ زائدة، ساكنة، تلحق الآخر لفظاً، لا خطًا، لغير توكيد؛ نحو: زيدٍ، ورجلٍ، وصهٍ، وحينئذٍ، ومسلماتٍ؛ فهذه وما أشبهها أسماء؛ بدليل وجود التنوين في آخرها] قطر.

أقسام الفعل

ثم قلت: والفعل إما ماضٍ، وهو: ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت، ومنه نعم وبئس وعسى وليس، أو أمرٌ، وهو: ما دلَّ على الطلب مع قَبولِ ياءِ المخاطبة كقومي، ومنه هاتِ وتعالَ، أومضارع، وهو: ما يقبل لم: كلَمْ يقُمْ، وافتتاحه بحرفٍ من " نأيتُ ": مضمومٍ إن كان الماضي رباعياً كأدحرج وأجيب، ومفتوحٍ في غيره كأضربُ وأستخرجُ.

علامات الفعل

وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ، ولكل منها علامة تدل عليه.

١ــ علامة الماضي:

فعلامة الماضي تاء التأنيث الساكنة [(١)] كقامت وقعدت، ومنه قول الشاعر: [الطويل]

٣ ـ أَلَمَّتْ فحيَّتْ، ثمَّ قامَتْ فودَّعت فلمَّا تولَّتْ كادَتِ النَّفسُ تَزْهقُ [(٢)]

وبذلك استدل على أن " عسى، وليس " ليسا حرفين، كما قال ابن السَّرَّاج وثعلب، في عسى،

---

(١) أما تاء التأنيث المتحركة فهي خاصة بالأسماء، كقائمة وقاعدة.

(٢) **قائله**: جعفر بن عُلبة، شاعر من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية توفي سنة (١٤٥) هـ. الأعلام (٢/ ١٢٥).
الشاهد في البيت دخول تاء التأنيث على الأفعال، فدَّل ذلك على أنها أفعال ماضية.
الإعراب: ألمّت فحيَّت ثم قامت فودَّعت: أفعال ماضية. والتاء: للتأنيث والفاعل فيها ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) يعود على زائرته. والفاء وثم أحرف عطف. فلما: الفاء حرف عطف. لما: ظرفية بمعنى حين متعلقة بـ(تزهق). وهي عند بعضهم حرف وجود لوجود، فلا تحتاج إلى تعليق. تولت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. كادت: فعل ماض ناقص. والتاء: للتأنيث. النفس: اسم كاد. تزهق: فعل مضارع، والفاعل: تقديره هي يعود على النفس. والجملة: خبر كاد.

وكما قال الفارسيُّ في ليس، وعلى أن " نعم " ليست اسماً، كما يقول الفراء ومَنْ وافقه، بل هي أفعال ماضية؛ لاتصال التاء المذكورة بها، وذلك كقولك: "ليست هندٌ ظالمةً فعستْ أن تفلح" وقوله عليه الصلاة والسلام: " مَنْ توضَّأ يومَ الجُمعةِ فَبِها وَنِعْمَتْ " (1) وقول الشاعر: [الرجز]

٤ ـ نِعْمَتْ جزاءُ المُتَّقينَ الجَنَّةْ   دارُ الأمانِ والمُنى والمِنَّةْ (2)

واحترزت بالساكنة عن المتحركة، فإنها خاصة بالأسماء، كقائمةٍ وقاعدةٍ.

[فأما (نعم)، و(بئس): !! فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم ـ وقد بُشرَ ببنتٍ ـ (والله ما هي بنعم الولد)، وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ـ: (نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرِ)] قطر.

[وأما ما استدل به الكوفيون !! فمؤولٌ على حذف الموصوف وصفته....

وإقامة معمول الصفة مقامها، وتقديره: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولدُ، ونعم السير على عير مقولٍ فيه بئس العيرُ؛ فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بيَّنا وكما قال الآخر: [الرجز]

٥ ـ واللَّهِ ما لَيلي بِنامَ صاحِبُهْ   ولا مُخالِطُ اللَّيانِ جانِبُهْ (3)

أي: بليل مقول فيه نام صاحبه] قطر.

علامة الأمر:

وعلامة الأمر مجموعُ شيئين لا بد منهما؛ **أحدهما**: أن يدلَّ على الطلب، **والثاني**: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

---

(1) [صحيح، أحمد: ٢٠٠٨٩] و[الترمذي: ٤٩٧] و[أبو داود: ٣٥٤].

(2) المُنى: جمع منية. والمِنَّةُ: العطية. والأماني: أصلها بياء مشددة. إلا أن الشاعر خففها لضرورة الوزن.
والشاهد فيه: دخول تاء التأنيث على نعم، فدَّل ذلك على أنه فعل ماضٍ
الإعراب: نعمت: نعم: فعل ماض لانشاء المدح. والتاء: تاء التأنيث. جزاء: فاعل لنعم. المتقين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. الجنة: مبتدأ مؤخر. وجملة نعم من الفعل والفاعل خبر مقدم. دار: بدل كل من كل، من الجنة، الأمان: مضاف إليه، والمنى والمِنَّة: معطوفان على الأمان.

(3) اللِيان: مصدر (لان) مثل اللين.
المعنى: أن الشاعر قد طال أرقه وجفا النوم عينيه، وجافى جنبه عن الفراش، وكأنه نام على شيء خشن، لا لين فيه.
الإعراب: واللّه: الواو حرف قسم وجر، الله: لفظ مقسم به اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره (أقسم).
ما: نافية مجازية تعمل عمل ليس. ليلي: اسمها، الياء: مضاف إليه. بنامَ: الباء حرف جر زائد، داخلة على=

ومنه "هاتِ" بكسر التاء، و "تعالَ" بفتح اللام، خلافاً للزمخشري في زعمه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: "هَاتِي" بكسر التاء و "تَعَالَيْ" بفتح اللام، قال الشاعر: [الطويل]

٦ ـ إذا قُلْتُ هاتي نوِّليني تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ ريَّا المُخَلْخَلِ (١)

والعامة تقول تَعَالِي بكسر اللام، وعليه قول بعض المحدثين: [الطويل]

٧ ـ تَعَالِي أقاسِمْكِ الهُمومَ تَعَالِي (٢)

والصواب الفتح كما يقال: اخشَي واسعَي.

[واعلم أن آخر (هاتِ) مكسورٌ أبداً، إلا إذا كان لجماعة المنكَّرين فإنه يضم، فتقول:هاتِ يا زيدُ، وهاتي يا هندُ، وهاتيا يا زيدانِ، أو يا هندانِ، وهاتينَ يا هنداتُ

كل ذلك بكسر التاء، وتقول: هاتوا يا قوم، بضمها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، وأن آخر (تعالَ) مفتوح في جميعِ أحواله من غير استثناء، تقول: تعالَ يا زيدُ،

= مقدر محذوف تقديره (بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه، والمقدر المحذوف هو خبر ما. ومقولٍ: صفة ليلٍ. وإن أهملت (ما) فما بعدها: مبتدأ وخبر. وهذا هو الشاهد في البيت، حيث دخل حرف الجر على فعل ماض باتفاق. ودخول حرف الجر لم يجعل من فعل (نام) اسماً؛ لأنه في الحقيقة داخل على مقدر محذوف.

(١) البيت لامرىء القيس، وهو من معلقته المشهورة.
وقوله: هضيم الكشح: أي نحيلته. (ريَّا المخلخل) ممتلئة الساق.
الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه متعلق بجوابه. قلت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء فاعل. هاتي: فعل أمر مبني على حذف النون وهو مسند لياء المؤنثة المخاطبة، وهي فاعلة. نوليني: فعل أمر. والياء: فاعل. والنون للوقاية. والياء الثانية مفعول به. والجملة: بدل من جملة هاتي، أو توكيد لها. تمايلت: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل: تقديره هي، علي: جار ومجرور متعلقان بـ(تمايلت). هضيم: حال. الكشح: مضاف إليه. ريَّا: حال ثانية. المخلخل: مضاف إليه. والشاهد فيه: دخول ياء المؤنثة المخاطبة على (هات) مع دلالته على الطلب، فدَّل على أنه فعل أمر.

(٢) هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني، وصدره:

أيا جارتا ما أنصفَ الدهرُ بيننا

يخاطب حمامةً عندما كان في الأسر في بلاد الروم. وقد مثل به المؤلف على أن (تعال) فعل أمر لدخول ياء المؤنثة المخاطبة عليه مع دلالته على الطلب، وأشار إلى تخطئه أبي فراس في كسر اللام. والأصل أن يقول: تعالَي، بفتح اللام. وقيل هي لغة أهل الحجاز، وليس خطأً وقع فيه أبو فراس.
الإعراب: تعالي: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. أقاسمك: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، والكاف: مفعول به أول. الهموم: مفعول به ثان .

وتعالَي يا هندُ، وتعالَيا يا زيدانِ، وتعالوا يا زيدون، وتعالَين يا هندات ... كل ذلك بالفتح، قال الله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام:١٥١]، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب:٢٨]] قطر.

فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة، نحو: "تقومين وتقعدين" أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو: "نَزَالِ يا هندُ" بمعنى انزلي؛ فليست بفعل أمرٍ.

[فأما (هلمَّ) فاختلف فيه العرب على لغتين:

إحداهما: أن تلزم طريقة واحدة، ولا يختلف لفظها بحسب من هي مُسندةٌ إليه؛ فتقول: هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمَّ يا زيدانِ، وهَلمَّ يا زيدون، وهَلمَّ يا هندُ، وهَلمَّ يا هندان، وهَلمَّ يا هنداتُ، وهي لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب:١٨] أي: ائتوا لنا، وقال تعالى ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام:١٥٠] أي أحضروا شهداءكم، وهي عندهم اسم فعلٍ، لا فعلُ أمرٍ؛ لأنها وإن كانت دالةً على الطلب، لكنها لا تقبل ياءَ المخاطبة.

والثانية: أن تلحقها الضمائر البارزة، بحسب من هي مسندةٌ إليه؛ فتقول: هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهلمُمن بالفك والإدغام وسكون اللام، وهَلُمِّي، (وهي لغة بني تميم)، وهي عند هؤلاء فعل أمر؛ لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبيَّن بما استشهدت به من الآيتين أن (هَلُمَّ) تستعمل قاصرة ومتعدية] قطر.

علامة المضارع:

وعلامة المضارع: **أن يقبل دخول "لم"** كقولك "لم يقم، ولم يقعد".

ولا بد من كونه مفتتحاً بحرف من أحرف "نأيت" نحو: "نقوم، وأقوم، ويقوم زيد، وتقوم يا زيد"

[و إنما ذكرتُ هذه الأحرف!! بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لأعرف بها الفعل المضارع؛ لأنا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي، نحو (أكرمتُ زيداً) و(تعلَّمتُ المسألة)، و(نَرْجَستُ الدواءَ) · إذا جعلت فيه نرجساً، و(يَرْنأتُ الشيبَ) إذا خضبتهُ باليُرَناء؛ وهو الحِنَّاءُ، وإنَّما العمدة في تعريف المضارع دخول "لم" عليه] قطر.

ويجب فتح هذه الأحرف إن كان الماضي غير رباعي، سواء نقص عنها كما مثَّلنا، أو زاد عليها نحو: "يَنْطَلِقُ، ويَستَخْرِجُ" **وضمها إن كان رباعياً**، سواء كان كله أصولاً، نحو: "دحرجَ يدحرجُ" أو واحد من أحرفه زائداً، نحو: "أجاب يجيبُ" وذلك لأن أجاب وزنه أفعَلَ، وكذا كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لا غير، وأول تلك الأربعة همزة؛ فاحكم بأنها زائدة، نحو: أحمد وإصبع وإثمد، ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الصمد: ٣ـ٤].

(لم) حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، تقول: "يقوم زيد" فيكون الفعل مرفوعاً لخلوّه عن الناصب والجازم، ومحتملاً للحال والاستقبال؛ فإذا دخلت عليه "لم" **جزَمَتْه وقلبته إلى معنى المضي**، وفي الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مناب الفاعل، ولا ضمير في الثالث؛ لأنه قد رفع الظاهر، وهو(أحدٌ) فإنه اسم (يكن) و (كفواً) خبرها، وجوَّزوا أن يكون حالاً على أنه في الأصل صفة لأحد، **ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال**، كقوله: [مجزوء الوافر]

٨ - لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[1]

أصله: لميَّة طللٌ موحِشٌ، وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور. والظاهر الأول، وعليه العمل؛ **ففي الآية دليل على جواز الفصل بين كان ومعموليها بمعمول معمولها**، إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو "كان في الدار زيدٌ جالساً " و "كان عندك عمرو جالساً " وهذا مما لا خلاف فيه.

الحرف

ثم قلت: والحرف ما عدا ذلك، كهل، وفي، ولم.

وأقول: يُعرفُ الحرفُ بأن لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

أنواع الحرف:

(١) **ما يدخل على الأسماء والأفعال**، كهل، مثال دخولها على الاسم قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: ٢١].

(٢) **وما يختص بالأسماء**، كفي، في قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢].

(٣) **وما يختص بالأفعال** كلم، في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الصمد: ٣].

ثم اعلم أن المنفي به تارة يكون انتفاؤه **منقطعاً**، وتارة يكون **متصلاً بالحال**، وتارة يكون **مستمراً أبداً**؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] أي: ثم كان بعد ذلك، والثاني نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤].

---

(١) البيت لكثيِّرعزَّة، وسيذكره في بحث الحال.
وقد استشهد فيه ليدلَّ على أن صفة النكرة، إذا تقدمت عليها نصبت على الحال، والأصل: لميَّة طَلَلٌ موحشٌ، على أنه صفة لِطَلل، والجار والمجرور خبر المبتدأ (طلل) فلمَّا تقدَّمت الصفة على الموصوف، وهو نكرة نصبت على الحال.

والثالث نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الصمد: ٣ ـ ٤].

وهنا تنبيه، وهو أن القاعدة أنَّ الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة، وكسرة حذفت، كقولك في وَعَدَ: يَعِدُ، وفي وَزن: يَزِنُ، وبهذا تعلم لأي شيء حذفت في (يلد) وثبتت في (يولَد).

[ولما كان من الحروف ما اختلف فيه: هل هو حرف أو أسم ؟ نصصتُ عليه كما فعلتُ في الفعل الماضي وفعل الأمر، وهو أربعة: إنما، ومهما، وما المصدرية، ولمَّا الرابطة.

وأما (إنما)!! فاختلف فيه سيبويه وغيره: فقال سيبويه: إنها حرف بمنزلة (إن) الشرطية، فإذا قلت: (إنما تقم أقم) فمعناه: إنْ تَقُمْ أقُم.

وقال المبرِّد، وابن السراج، والفارسي: إنها ظرف زمان، وإنَّ المعنى في المثال: متى تَقُمْ أقُمَ.

واحتجوا بأنها قبل دخول (ما) كانت اسماً، والأصل عدم التغيير. وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً، بدليل أنها كانت للماضي، فصارت للمستقبل، فدلَّ على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة.

وفي هذا الجواب نظر(١) لا يحتمله هذا المختصر.

وأما (مهما) !! فزعم الجمهور انها اسم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف:١٣٢]، فالهاء من (به) عائدة عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وزعم السُّهيلي وابن يسعون أنها حرف، واستدلا على ذلك بقول زهير: [الطويل]

٩ ـ ومَهما تكنْ عِنْدَ امرِئٍ مِنْ خَليقَةٍ وإنْ خَالَها تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ(٢)

وتقرير الدليل منه أنهما أعربا (خليقة) اسماً لـ "تكن"، و (من) زائدة؛ فتعين خلو الفعل من ضمير، وكون (مهما) لا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها هاهنا لو كان لها محلٌّ إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذِّر، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أنْ لا موقع لها من الإعراب؛ تعيَّن كونُها حرفاً.

---

(١) أشار الشيخ (محمد محيي الدين عبد الحميد) في توضيح هذا النظر، إلى أن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم خروجها عن أصلها، كما يخرج المضارع إلى الماضي مع (لم) وكما يخرج الماضي إلى المستقبل مع (إن) ولم يخرجا عن أصلهما.

(٢) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية، وهو شاعر الشعراء، وإمامهم توفي سنة ١٣هـ قبل الهجرة. الأعلام (٣/ ٥٢) .

وقد استشهد به المؤلف على ما ذهب إليه السيهلي وابن يسعون، من أن (مهما) هنا حرف؛ لأنه لا تصلح أن تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، وإذا كانت لا محل لها من الإعراب، تعيَّن أن تكون حرفاً .

وإعراب البيت على مذهب الجمهور.

مهما : اسم شرط جازم يجزم فعلين مضارعين، الأول: فعل الشرط والثاني: جوابه وجزاؤه، مبني على=

والتحقيق أن اسم (تكن) مستتر، و (من خليقة) تفسير لـ "مهما"، كما أن (من آية) تفسير لـ(ما) في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة:١٠٦]، و (مهما) مبتدأ، والجملة خبر.

وأما (ما) المصدرية؛ فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر، نحو قوله تعالى ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران:١١٨]، أي ودوا عنتكم ومشقتكم، وقول الشاعر: [الوافر]

١٠ ـ يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَّيالي وكانَ ذهابُهُنَّ له ذَهاباً [1]

أي يسر المرء ذهاب الليالي.

وقد اختلف فيها؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة (أن) المصدرية، وذهب الأخفش وابن السرّاج إلى أنها اسم بمنزلة (الذي) واقعةٌ على ما لا يعقل، وهو الحدثُ، والمعنى: ودُّوا الذي عَنِتُّموه، أي: العَنَتَ الذي عَنِتُّموه، ويسرُّ المرء الذي ذهبه الليالي، أي الذهاب الذي ذهبه الليالي، ويردُّ هذا القول أنه لم يُسمع: (أعجبني ما قمته وما قعدته) ولو صحَّ ما نكر لجاز نلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون منكوراً، لا محذوفاً.

وأما (لمَّا) فإنها في العربية على ثلاثة أقسام:

١ ـ نافية بمنزلة (لم) نحو ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣] أي: لم يقض ما أمره.

٢ ـ وإيجابية بمنزلة (إلاَّ) نحو قولهم: عزمت عليك لمَّا فعلْتَ كذا، أي: إلا فَعلْتَ كذا، أي ما أطلب منك إلاَّ فِعْلَ كذا، وهي في هذين القسمين حرفٌ باتِّفاق.

٣ ـ والثالث: أن تكون رابطةً لوجود شيء بوجود غيره، نحو: (لمَّا جاءني أكرمتهُ) فإنَّها ربطَتْ وُجودَ الإكرامِ بوجودِ المَجيءِ، واختلف في هذه، فقال سيبويه: إنَّها حَرْفُ وجودٍ لوجود، وقال الفارسيُّ وجماعة: إنها ظرفٌ بمعنى "حين"، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤]، ونلك لأنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب؛ ونلك

= السكون في محل رفع مبتدأ. تكن: فعل مضارع ناقص مجزوم؛ لأنه فعل الشرط. واسمه ضمير تقديره: هي، تعود على مهما. عند: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن. امرىء: مضاف إليه مجرور. من خليقة: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير المستكن في (تكن).

والفريق الثاني اعتبروا (من) زائدة وخليقة: اسم تكن وليس هناك ضمير يعود على مهما. ومعنى ذلك أنه لا يوجد رابط يربط المبتدأ بجملة الخبر، وهو شرط ـ كما هو معلوم ـ وبالتالي لا يصح أن تكون مبتدأ، فلا محل لها من الإعراب، وعلى هذا فهي حرف.

(١) **معنى البيت**: يقول الشاعر متعجباً: إن المرء يفرح بمرور الأيام والليالي، وفيها انقضاء أجله. استشهد المؤلف بالبيت، من أجل (ما) وهي حرف مصدري يسبك مع ما بعده بمصدر، والمصدر يعرب إعراب المفردات، وهو هنا فاعل لـ(يسُرُّ) والتقدير: يسرُّ المرءَ ذهابُ الليالي.

العامل إما ﴿قَضَيْنَآ﴾ أو (دلَّهم) إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل ﴿قَضَيْنَآ﴾ مردودٌ بأنَّ القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى مايليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل (دلَّهم) مردودٌ بأنَّ ما النافية لا يعملُ ما بعدَها في ما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعيَّن أنَّه لا موضعَ لها من الإعراب، وذلك يَقتضي الحرفية] قطر.

الكلام

ثم قلتُ: والكلامُ قولٌ مفيدٌ مقصودٌ.

وأقول: للكلام معنيان: اصطلاحي، ولغوي:

معناه في الاصطلاح:

فأما معناه في الاصطلاح فهو: **القولُ المفيد**، وقد مضى تفسير القول، وأما **المفيد**: فهو الدال على معنًى يحسُنُ السكوتُ عليه، نحو "زيدٌ قائمٌ" و "قامَ أخوكَ" بخلاف نحو "زيد" ونحو "غلام زيد" ونحو "الذي قام أبوهُ" فلا يسمَّى شيء من هذا مفيداً؛ لأنَّه لا يحسُنُ السكوتُ عليه، فلا يسمَّى كلاماً.

معناه في اللغة:

وأما معناه في اللغة فإنَّه يُطلقُ على ثلاثة أمور:

أحدها: الحدث الذي هو التَّكليمُ، تقول "أعجبني كلامُك زيداً" أي: تكليمُك إيَّاه، وإذا استعمل بهذا المعنى عَمِل عملَ الأفعال، كما في هذا المثال، وكقوله: [البسيط]

١١ ـ قالوا: كلامُكَ هنداً، وهي مُصْغيةٌ يَشْفيكَ؟ قُلْتُ: صحيحٌ ذاكَ لو كانا [(١)]

أي: تكليمكَ هنداً؛ فـ "كلامكَ" مبتدأ ومضاف إليه، و "هنداً": مفعول، وقوله "وهي مصغية" جملة اسمية في موضع نصب على الحال، و "يشفيك" جملة فعلية في موضع رفع على أنها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يُعبَّر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأنْ يقومَ بنفسِك معنى "قامَ زيدٌ" أو "قعدَ عمرٌو" ونحو ذلك؛ فيُسمَّى ذلك الذي تخيلْتَهُ كلاماً؛ قال الأخطل: [الكامل]

١٢ ـ لا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطيبٍ خُطْبةٌ حتَّى يَكُونَ مَعَ الكَلامِ أصيلا

(١) والكلام هنا بمعنى التكلم وهو اسم مصدر: وهو ما دل على معنى المصدر ونقص عن حروف مصدر فعله.
الإعراب: قالوا: فعل ماض مبني على الضم، والواو فاعل. كلامك: مبتدأ. والكاف مضاف إليه، وهو من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. هنداً: مفعول به لاسم المصدر. وهي: الواو: واو الحال. هي: مبتدأ. مصغية: خبر والجملة في محل نصب حال. يشفيك: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الكلام في أول البيت. والكاف: مفعول به وجملة (يشفيك) في محل رفع خبر المبتدأ =

إنَّ الكلامَ لَفي الفُؤادِ، وإنَّما جُعِلَ اللِّسانُ على الفُؤادِ دَليلا (١)

والثالث: ما تحصل به الفائدة، سواء كان **لفظاً**، أو **خطاً**، أو **إشارة**، أو **ما نطق به لسان الحال**، والدليل على ذلك في الخط قول العرب: "القلم أحد اللسانين" وتسميتهم ما بين دفتي المصحف "كلام الله"، والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، فاستثنى الرمز من الكلام، **والأصل في الاستثناء الاتصال**، وأما قوله: [الطويل]

١٣ ـ أشارَتْ بطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِها إشارَةَ مَحْزونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

فأيْقَنْتُ أنَّ الطَّرفَ قد قالَ: مَرْحَباً وأهلاً وسَهْلاً بالحبيبِ المُتَيَّمِ (٢)

فإنَّما نفى الكلامَ اللفظيَّ، لا مُطلقَ الكلام، ولو أراد بقوله "ولم تتكلم"؛ نفيَ غيرِ الكلامِ اللفظيِّ لانتقض بقوله: "فأيقنتُ أنَّ الطَّرفَ (الأوَّل) قد قال مرحباً"؛ لأنه أثبتَ للطرف قولاً، بعد أنْ نفى الكلامَ، والمرادُ نفيُ الكلامِ اللَّفظيِّ، وإثباتُ الكلامِ اللُّغويِّ.

والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نُصيبٍ: [الطويل]

= (كلامك) وجملة المبتدأ وخبره: في محل نصب مقول القول. قلت: فعل ماض مبني على السكون والتاء فاعل. صحيح: خبر مقدم. ذاك: ذا إسم إشارة مبتدأ مؤخر والكاف للخطاب والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول. لو: حرف امتناع لامتناع. كان: فعل ماض تام معناه حصل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على ذاك والجواب محذوف تقديره: لو حصل لشفاني.

(١) البيتان للأخطل كما صرح بذلك المؤلف، والأخطل أبو مالك أحد فحول شعراء الدولة الأموية واسمه غياث بن غوث من بني تغلب وكان على النصرانية، وتوفي ٩٠هـ. الأعلام (٥/ ١٢٣).
والشاهد في البيتين: أن الكلام يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان.
الإعراب: لا يعجبنك: لا: ناهية جازمة. يعجبنَّك: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بلا. والكاف: مفعول به. من خطيب: جار ومجرور متعلقان بفعل (يعجب) خطبة: فاعل. حتى: حرف غاية وجر. يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) يعود إلى خطيب. مع: ظرف منصوب متعلق بـ(أصيلاً) الكلام: مضاف إليه مجرور. أصيلاً: خبر يكون منصوب، والبيت الثاني إعرابه سهل إن شاء الله.

(٢) البيتان لعمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطاب أرق شعراء عصره من طبقة جرير والفرزدق ولد في الليلة التي توفى فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، توفي سنة ٩٣ هـ. الأعلام (٥/ ٥٢).
وموطن الشاهد: جاء الشاعر بالبيتين للتدليل على أن الإشارة تُسمَّى قولاً.
إعراب بعض الكلمات: خيفة: مفعول لأجله، إشارةَ: مفعول مطلق. مرحباً: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أرحب مرحباً، أهلاً وسهلاً. كل منهما مفعول به لفعل محذوف تقديرهما: صادفت أهلاً، ولقيت مكاناً سهلاً. وباقي الكلمات واضحة الإعراب.

١٤ ـ فَعَاجُوا فأَثْنَوا بالَّذي أنتَ أهلُهُ   وَلَوْ سَكَتُوا أثْنَتْ عَلَيكَ الحَقائِبُ [١]

وقال الله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فزعم قومٌ من العلماء أنَّهما تكلَّمتا حقيقةً، وقال آخرون: إنَّهما لمَّا انقادتا لأمر الله عزَّ وجلَّ نُزِّلَ ذلك منزلةَ القولِ.

وفي الآية شاهدٌ ثانٍ على إعطاء صفة ما لا يعقلُ حكم صفةِ مَنْ يعقلُ، إذ نسبَ إليه ما نُسِبَ إلى العقلاءِ، ألا ترى أنَّ "طائعاً" قد جُمِعَ بالياء والنون، لمَّا نُسِبَ لموصوفه القول ؟

وشاهدٌ ثالث على أنَّ النَّصبَ في نحوِ "جاءَ زيدٌ ركضاً" على الحال، وتأويل ركضاً براكضاً، لا على أنه مصدر لفعل محذوف: أي يركض ركضاً، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور، خلافاً لزاعمي ذلك؛ ووجهُ الدَّليل أنَّ "طائعين" حال، وهو في مقابلة (طوعاً أو كرهاً) فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين.

صور تركيب الكلام:

[وأقل ائتلافهِ من اسمين كـ "زيدٌ قائمٌ"، أو فعلٍ واسمٍ كـ "قام زيدٌ"].

وصورُ تأليف الكلام ستٌّ، وذلك لأنهُ إما أن يتألف ١ـ من اسمين، أو ٢ ـ من فعلٍ واسمٍ، أو ٣ـ من جملتين، أو ٤ ـ من فعل واسمين، أو ٥ ـ من فعل وثلاثة أسماء، أو ٦ ـ من فعل وأربعة أسماء.

أما ائتلافه من اسمين، فله أربع صور:

إحداها: أن يكونا مبتدأ وخبراً؛ نحو (زيدٌ قائمٌ).

والثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر؛ نحو (أقائمٌ الزيدانِ) ؟ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك (أيقومُ الزيدانِ) ؟ وذلك كلامٌ تامٌ، لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا.

الثالثة: أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؛ نحو (أمضروبٌ الزيدان). لأنه في قوة قولك (أيضرَبُ الزيدان؟).

الرابعة: أن يكونا اسم فعل وفاعله؛ نحوُ (هَيْهاتَ العقيقُ). فهيهاتَ: اسم فعل، وهو بمعنى بَعُدَ،

---

(١) **قائله**: نُصَيب بن رباح الأموي بالولاء؛ لأنه كان مولى عبد العزيز بن مروان وهو شاعر فحل مقدم في النسيب والمدائح وهو يمدح سليمان بن عبد الملك بن مروان في هذا البيت وقد توفى سنة ١٠٨ هـ. الأعلام (٨/ ٣١).

المفردات: عاجوا: عاج بالمكان أقام به وبابه قال، ويتعدى ويلزم، كما في مختار الصحاح (عوج) أثنوا: ذكروا بخير. أي إن القوم الذين لقيتهم وسألتهم عنك قد ذكروك بخير، وذكروا من كرمك ومحاسن أخلاقك، ولو سكتوا لنطقت بذلك حقائبهم الممتلئة بعطاياك

والشاهد في البيت (أثنت عليك الحقائب) وهو دليل على أن لسان الحال يسمَّى كلاماً.

والعقيقُ: فاعلٌ به.

وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان؛

إحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً، نحو (قامَ زيدٌ).

والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل، نحو (ضُربَ زيدٌ).

وأما ائتلافه من جملتين فله صورتان أيضاً؛

إحداهما: جملتا الشرط والجزاء، نحو (إنْ قامَ زيدٌ قُمْتُ).

والثانية: جملة القسم وجوابه، نحو(أحلفُ بالله لزيدٌ قائمٌ).

وأما ائتلافه من فعل واسمين؛ فنحو(كان زيدٌ قائماً).

وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء؛ فنحو (علمتُ زيداً فاضلاً)..

وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء؛ فنحو (أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً).

فهذه صوَرُ التأليف، وأقلُّها ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم، كما ذكرت.

وما صرَّحت به ـ من أنَّ ذلك هو أقلُّ ما يتألَّف منه الكلام ـ هو مراد النحويين وعبارةُ بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم.] قطر.

ثم قلت: وهو خبرٌ، وطلبٌ، وإنشاءٌ.

أقسام الكلام:

وأقول: كما انقسمَتْ الكلمةُ إلى ثلاثةِ أنواع: اسم، وفعل، وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء.

وضابط ذلك: أنه إما أنْ يحتملَ التصديق والتكذيب، أو لا؛ فإن احتملهما، فهو الخبر، نحوُ "قام زيد" و "ما قام زيد"، وإن لم يحتملْهما فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا؛ فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو "اضربْ" و "لا تضربْ" و"هل جاءك زيدٌ ؟" وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: "أنت حرٌّ" وقولك لمن أوجبَ لك النكاح: "قبلت هذا النكاح".

وهذا التقسيم تبعتُ فيه بعضَهم، والتحقيقُ خلافُه، وأن الكلام ينقسمُ إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول "قُمْ" حاصلٌ عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولمَّا اختصَّ هذا النوعُ بأنَّ إيجادَ لفظِه إيجادٌ لمعناه سمِّي إنشاءً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءٗ﴾ [الواقعة: ٣٥] أي: أوجدناهنَّ إيجاداً.








(إنا) إنَّ واسمها، والأصل إننا؛ فحذفت النون الثانية تخفيفاً ﴿أَنشَأْنَهُنَّ﴾ فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إنَّ (إنشاء) مصدر مؤكِّد، والضمير في ﴿أَنشَأْنَهُنَّ﴾، قال قتادة: راجع إلى الحور العين المذكورات قبلُ. وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ تلك قصةٌ قد انقضت جملةً، وقال أبو عبيدة: عائد على غير مذكور، مثل ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] والذي حسَّنَ ذلك دَلالةُ قولِهِ سبحانه وتعالى: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٤] على المعنى المراد. وقيل: عائد على الفرش، وأن المراد الأزواج، وهن مرفوعات على الأرائك؛ بدليل ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]، أو مرفوعاتٌ بالفضل والجمال على نساء الدنيا.

❊ ❊ ❊ ❊

الإعراب

ثم قلت: بابٌ ـ الإعرابُ: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلِبُه العاملُ في آخرِ الاسمِ المُتمكّنِ والفعل المضارع.

وأقول: للإعراب معنيان: لغوي، وصناعي.

معناه اللغوي:

فمعناه اللغوي: **الإبانة**، يقال: "أَعربَ الرجلُ عمَّا في نفسه" إذا أبان عنه، وفي الحديث "البِكْرُ تُستأمرُ، وإذْنُها صُماتُها، والأيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِها"(١) أي تبيّن رضاها بصريح النطق.

ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت.

مثال **الآثار الظاهرة** الضمة والفتحة والكسرة في قولك "جاء زيدٌ" و "رأيتُ زيداً" و "مررتُ بزيدٍ" ألا ترى أنها آثار ظاهرةٌ في آخر "زيد" جلبتها العوامل الداخلة عليه ـ وهي: جاء، ورأى، والباء.

ومثال **الآثار المقدرة** ما تعتقده منويًا في آخرِ نَحْوِ "الفتى" من قولك "جاء الفتى" و"رأيت الفتى" و"مررت بالفتى"؛ فإنك تقدّر في آخره في المثال الأول ضمَّةً، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركات المقدرة إعرابٌ، كما أن الحركات الظاهرة في آخر "زيد" إعراب. وخرج بقولي "**يجلبه العامل**" نحو الضمة في النون في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ﴾ [الإسراء: ٧١] في قراءة ورشٍ، بنقل حركة همزة أوتي إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] على قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة في دال ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] في قراءة من أتبع الدال اللام؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها؛ فليست إعراباً.

وقولي "**في آخر الكلمة**" بيان لمحل الإعراب من الكلمة، وليس باحتراز؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها. فإن قلت: بلى، وجد ذلك في "**امرئ**" و "**ابنم**" ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرافع ضُمَّ آخرهما وما قبل آخرهما؛ فتقول "هذا امرؤٌ وابنمٌ" وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول "رأيتُ أمرأً وابنماً" وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول "مررتُ بامرئٍ وابنمٍ"، قال الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨] ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧].

قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، **فقال الكوفيون: إنهما معربان من مكانين**، وإذا فرَّعنا

(١) أخرجه [أحمد: ١٧٧٢٢] والبيهقي في (الكبرى ٧/ ١٢٣)، و[ابن ماجه: ١٨٧٢] عن عدي بن عدي الكندي.

على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما في الحدّ، وقال البصريون، وهو الصواب: إن **الحركة الأخيرة هي الإعراب**، وما قبلها إتباع لها، وعلى قولهم فلا يصحُّ إدخالُهما في الحدّ.

وارتفاع (امرؤ) في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور، والتقدير: إنْ هلك امرؤٌ هلك، ولا يجوز أن يكونَ فاعلاً بالفعل المذكور، خلافاً للكوفيين؛ **لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه**، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش؛ **لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية**، وانتصابُه في الآية الثانية؛ لأنه خبرُ (كان)، وانجراره في الثالثة، بالإضافة.

أنواع الإعراب

ثم قلتُ: وأنواعهُ رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ كـ "زيدٌ يقومُ" و "إنَّ زيداً لنْ يقومَ" وجرٌّ في اسم كـ"بزيدٍ" وجزمٌ في فعلٍ كـ "لم يقمْ".

والأصل كون الرفع بالضمَّةِ، والنَّصبِ بالفتحةِ، والجرِّ بالكسرةِ، والجزمِ بالسكونِ.

وأقول: **أنواع الإعراب أربعة**: رفع، ونصب، وجرٌّ، وجزم. وعن بعضهم أنَّ الجزم ليس بإعراب، وليس بشيء **وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام**:

١ - **ما هو مشترك بين الاسم والفعل**، وهو الرفع والنصب، مثالُ دخول الرفع فيهما "زيدٌ يقومُ" فـ "زيدٌ" مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمَّة، و"يقومُ" مرفوع لأنه فعل مضارع خالٍ عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه أيضاً الضمة، ومثال دخول النصب فيهما "إنَّ زيداً لنْ يقومَ" فـ "زيداً" اسم منصوب بإنَّ، وعلامة نصبه الفتحة، و "يقومَ" فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه أيضاً الفتحة.

٢ - **وما هو خاص بالاسم**، وهو الجرُّ، نحو "بزيدٍ" فـ "زيدٍ" مجرور بالباء؛ وعلامة جرِّه الكسرة.

٣ - **وما هو خاص بالفعل**، وهو الجزم، نحو "لمْ يقمْ" فـ "يقمْ" فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الحركة.

والأصل في هذه الأنواع الأربعة أن يدلَّ على رفعها بالضمة، وعلى نصبها بالفتحة، وعلى جرِّها بالكسرة، وعلى جزمها بالسكون، وهو حذف الحركة، وقد بُيِّنت ذلك كلّه في الأمثلة المذكورة.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

إعراب ذلك (لولا) حرف يدل على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لولا زيدٌ لأكرمتكَ، تريد بذلك أن الإكرام امتنعَ لوجود زيد، و **(دفعُ)** مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم **الله** مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحلُّه مرفوع، لأنه فاعل الدَّفع، و **(الناس)** مفعول منصوب بالفتحة، والناصب له الدفعُ؛ لأنه مصدر حالٌّ محلَّ **"أن" والفعل**، وكلُّ مصدرٍ كان كذلك فإنَّه يعملُ عملَ الفعل: أي ولولا

أنْ دفع الله الناسَ، (بعضهم) بدل بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وكذا كلُّ مبتدأ وقع بعدَ لولا، والتقدير: ولولا دفع الله الناس موجودٌ، والمعنى: لولا أن يدفعَ اللهُ بعضَ الناس ببعض لغلبَ المفسدون وبَطَلَت مصالح الأرض، وقال أبو العلاء المعري في صفة السيف: [الوافر]

١٥ - يُذيبُ الرُّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسَالا (١)

فآثر ذكر الخبر، وهو "يمسكُه".

ما خرج عن أصله في الإعراب

١ ـ الممنوع من الصرف

ثم قلت: وخرج عن ذلك الأصل سبعةُ أبوابٍ:

أحدها: ما لا ينصرف؛ فإنه يُجرُّ بالفتحة، نحوُ "بأفْضَلَ مِنْهُ" إلا إنْ أضيف أو دخلته أل، نحوُ "بأفضلِكُمْ" و"بالأفضَلِ".

وأقول: الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه، وقد خرج عن ذلك سبعةُ أبواب:

الباب الأول: باب ما لا ينصرف، وحكمُه أنه يوافقُ ما ينصرفُ في أمرين، وهما: **أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة**، ويخالفه في أمرين، وهما: أنه لا يُنَوَّنُ، وأنه يُجَرُّ بالفتحة، نحو: "جاءني أفضَلُ مِنْه" و"رأيتُ أفضلَ منه" و"مَرَرْتُ بأفْضَلَ منه" وقال الله تعالى: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦] ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٢] ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٢].

---

(١) هذا البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري شاعر فيلسوف من شعراء الدولة العباسية، ولد ومات في معرة النعمان سنة ٤٤٩هـ انظر الأعلام (١/ ١٥٧)، ولا يحتج بكلامه في قواعد النحو والصرف، ولا على مفردات اللغة والبيت ذكره المؤلف في أوضح المسالك وذكر هناك أنه أخطأ في ذكر الخبر .

وقوله: العضب: هو السيف. والغمد: قراب السيف.

والبيت فيه مبالغة في الوصف حيث يقول إن السيوف تذوب في أغمادها فَرَقاً من سيفك، ولولا أن الأغماد تمسكها لسالت.

والشاهد في البيت: (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر الخبر بعد لولا وهو جملة يمسكه، والأصل أن لا يذكره وهذا مذهب الجمهور، ويرى بعضهم أن الأمر فيه تفصيل؛ فيجوز ذكره إن كان في الكلام ما يدل عليه، ويجب ذكره إن لم يكن في الكلام ما يدلُّ عليه.

ويستثنى من قولنا "ما لا ينصرف" مسألتان يجرُّ فيهما بالكسرة على الأصل؛ إحداهما: أن يضاف، **والثانية**: أنْ تصحبَه الألف واللام، تقول: مررت بأفضلِ القومِ وبالأفضلِ، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

اللام: جواب القسم السابق في قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] وما بعدهما، و (قد) لها أربعة معان، وذلك أنها تكون **حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل، وتوقُّع، فالتي للتحقيق**: تدخل على الفعل المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أي يعلم ما أنتم عليه حقاً ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] وعلى الماضي نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [التين: ٤] الآية؛ وكذا حيث جاءت (قد) بعد اللام فهي للتحقيق .**والتي للتقريب** تختصُّ بالماضي، نحو قول المؤذن "قد قامت الصلاةُ" أي قد حان وقتها، ولذلك يحسُنُ وقوع الماضي موضعَ الحال إذا كان معه قد، كقولك: رأيت زيداً قد عزم على الخروج، أي عازماً عليه، **والتي للتقليل** تختص بالمضارع، كقولهم: "قد يصدقُ الكذوبُ" و"قد يعثرُ الجوادُ" أي: ربَّما صدق الكذوبَ، وربَّما عثر الجواد **والتي للتوقع** تختص بالماضي، قال سيبويه: وأما "قد فعل" فجواب "هل فعل"؛ لأن السائل ينتظر الجواب: أي يتوقعه، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل أو علم أنه يتوقع أن يُخبر به قيل: قد فعل، وإذا كان الخبر مبتدأ قال: فعل كذا وكذا، ولم يأت بقد، فاعرفه.

٢ ـــ ما جمع بألف وتاء

ثم قلت: الثاني ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، كـ "هندات" فإنه ينصب بالكسرة نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤] ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] بخلاف نحو: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨] و"رأيتُ قضاةً"، وأُلحِقَ به "أولات".

وأقول: الباب الثاني مما خرج عن الأصل: **ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين**، سواء كان جمعاً لمؤنَّث، نحوُ: "هندات" و"زينبات" أو جمعاً لمذكَّر، نحو "إصطبلات" و"حمامات"، وسواء كان سالماً، كما مثلنا، أو ذا تغير كـ "سَجَدات" بفتح الجيم، و"غُرُفات" بضم الراء وفتحها، "وسِدِرَات" بكسر الدال وفتحها.

[ولهذا عدلتُ عن قول أكثرهم (جمع المؤنث السالم) إلى أنْ قلتُ: وما جمع بالألف والتاء؛ لأعُمَّ جمعَ المؤنث السالم، وجمع المنكر، وما سَلِم فيه بناءُ المفرد وما تغيَّر] قطر.

فهذه كلها ترفعُ بالضمَّة وتجرُّ بالكسرة على الأصل، وتُنصَبُ بالكسرة على خلاف الأصل، تقول: "جاءت الهنداتُ" و"مَرَرْتُ بالهنداتِ" و"رأيتُ الهنداتِ" و﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

(خلق) فعل ماض، و(الله) فاعل، و(السموات) مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابةً عن الفتحة.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: ٢١] ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١٤٤]، ونظائر ذلك كثيرة.

وألحق بهذا الجمع "أولاتُ" فينصبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة، وإن لم يكن جمعاً، وإنما هو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه، حُملَ على جمع المؤنث، كما حُمل "أولو" على جمع المذكّر كما سيأتي، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦] ﴿كُنَّ﴾ كان واسمها، و﴿أُولَاتِ﴾ خبرها، وعلامة نصبه الكسرة.

[وقيِّدت الألفَ والتاء بالزيادة؛ ليخرج نحو (بيتٍ وأبياتٍ) و(ميتٍ وامواتٍ)، فإن التاء فيهما أصلية؛ فينصبان بالفتحة على الأصل، تقول (سكنتُ أبياتاً)، و(حضرتُ أمواتاً)، قال الله تعالى ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكذلك، نحو قضاةٍ وغزاةٍ، فإن التاء وإن كانت زائدة فيهما إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن الأصل الا ترى ان الأصل قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ؛ لأنها من قَضَيتُ وغَزَوتُ، فلما تحرَّكت الواو والياء وانفتح ما قبلَهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل؛ تقول (رأيتُ قضاةً وغزاةً)] قطر.

٣ ـ الأسماء الستة

ثم قلتُ: الثالثُ "ذو" بمعنى صاحب، وما أضيفَ لغيرِ الياءِ من "أبٍ" و"أخٍ" و"حَمٍ" و"هَنٍ" و"فَمٍ" بغير ميم؛ فإنَّها تُعربُ بالواو والألف والياء.

وأقول: الباب الثالث مما خرج عن الأصل: الأسماء الستة المعتلّة المضافة إلى غير ياء المتكلم؛ فإنها ترفعُ بالواو نيابةً عن الضمَّة، وتنصبُ بالألف نيابةً عن الفتحة، وتُخفض بالياء نيابةً عن الكسرة.

شروط إعرابها بالحروف:

وشرط الأول منها، وهو "ذو": أن يكون بمعنى صاحب، تقول: "جاءني ذو مالٍ" و"رأيت ذا مالٍ" و"مررت بذي مالٍ"، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦] وقال الله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤]، وقال تعالى: ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠] فوقع "ذو" في الأول خبراً (لإنَّ) فرُفعَ بالواو، وفي الثاني خبراً (لكان) فنُصب بالألف، وفي الثالث صفة (لظل) فجُرَّ بالياء؛ لأن الصفة تتبع الموصوف.

وإذا لم يكن "ذو" بمعنى صاحب كان بمعنى الذي، وكان مبنياً على سكون الواو، تقول:

"جاءني ذو قام" و"رأيت ذو قام" و"مررت بذو قام" وهي لغة طيّىء، على أنَّ منهم مَن يُجريها مُجرى التي بمعنى صاحب فيعربُها بالواو والألف والياء؛ فيقول: "جاءني ذو قام" و "رأيت ذا قام" و"مررت بذي قام" إلا أنَّ ذلك شاذٌّ، والمشهور ما قدَّمناه، وسُمِعَ من كلامهم "لا وذو في السماءِ عرشُه" فذو: موصولة بمعنى الذي، وما بعدَها صلة، فلو كانت معربة لجُرَّت بواوِ القسم.

والخمسةُ الباقية شرطُها: أن تكونَ مضافة إلى غير ياءِ المتكلّم، كقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] وقوله تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١] فوقع الأب في الآية الأولى مرفوعاً بالابتداء، وفي الآية الثانية منصوباً بإنَّ، وفي الآية الثالثة مخفوضاً بإلى، وهو في جميع ذلك مضافٌ إلى غير الياء؛ فلهذا أُعرِبَ بالواو والألف والياء، وكذلك القول في الباقي.

ولو أُضِيفَت هذه الأسماء إلى ياء المتكلّم كُسِرت أواخرُها لمناسبة الياء، وكان إعرابُها بحركاتٍ مقدَّرة قبل الياء؛ تقول: "هذا أبي" و"رأيت أبي" و"مررتُ بأبي" فتقدَّر حركاتُ الإعراب قبلَ ياءِ المتكلّم، كما تفعلُ ذلك في نحو "غلامي".

[ويُشترط أن تكون مفردةً؛ فلو كانت مُثنَّاةً أُعرِبَت بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، كما تعربُ كلُّ تثنية، تقول: (جاءني أبوان) و(رأيتُ أبوين) و(مررت بأبوين) وإن كانت مجموعةً جمعَ تكسيرٍ أُعربت بالحركاتِ على الأصل؛ كقولك (جاءني آباؤك) و(رأيت آباءَك) و(مَرَرْتُ بآبائك)، وإنْ كانت مجموعةً جَمْعَ تصحيح أعربَتْ بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونَصْباً، تقول (جاءَني أبُونَ) و(رأيتُ أبينَ) و (مررتُ بأبِينَ) ولم يُجمع منها هذا الجمعَ إلا الأبُ والأخُ والحمُ.

كما يشترط أن تكون مكبرّةً؛ فلو صُغِّرت أُعرِبَت بالحركاتِ، نحو (جاءني أُبيُّكَ) و(رأيتُ أُبيَّكَ) و (مررتُ بأُبيِّكَ)] قطر.

وقد تكون في الموضع الواحد محتملةً لوجهين، أو أَوْجُهٍ:

١ ـ **فالأوّلُ** كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] **فيحتمل (أخي) وجهين؛**

أحدهما: أن يكون بدلاً من (هذا) فيكون منصوباً؛ لأنَّ البدلَ يتبعُ المُبدَلَ منه، فكأنَّه قال: إنَّ أخي،

والثاني: أنْ يكونَ خبراً؛ فيكون مرفوعاً، وجملة ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ خبرٌ ثانٍ على الوجه الثاني، وهو الخبر على الوجهِ الأوّلِ.

٢ ـ **والثاني** كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى﴾ [المائدة: ٣٥] **فيحتمل (أخي) ثلاثة أوجه:**

١ ـ **أحدها: أن يكون مرفوعاً**، وذلك من ثلاثة أوجه: **أحدها** أن يكون عطفاً على الضمير في

(أملك) ذكره الزمخشري، وفيه نظر؛ لأنَّ المضارعَ المَبْدوءَ بالهمزة لا يرفعُ الاسمَ الظاهرَ، لا تقول "أقومُ زيد" فكذلك لا يُعطف الاسمُ الظاهر على الاسم المرفوع به.

فإن قلتَ: وأيضاً فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

قلتُ: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقومُ مَقامَ التأكيد.

الثاني: أن يكونَ عَطفاً على محلِّ "إنَّ" واسمها، والتقدير: وأخي كذلك.

والثالث: أن يكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وأخي كذلك.

والفَرْقُ بين الوجهين، أنَّ المعطوفَ في الوجه الثاني مفردان على مفردين، كما تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: إن زيداً منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ.

٢ - **الثاني: أن يكون منصوباً**، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسم "إنَّ"، والثاني أن يكون معطوفاً على (نفسي).

٣ - **والثالث: أن يكون مخفوضاً**، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين؛ لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض(١).

ثم قلت: والأفْصَحُ في الهَنِ النَّقصُ.

وأقول: الهنُ يخالفُ الأبَ والأخَ والحمَ، من جهة أنها إذا أُفرِدت نقصت أواخرها وصارت على حرفين، وإذا أضيفت تمَّت فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبٌ، بحذف اللام، وأصله "أبوٌ" فإذا أضفته قلت: هذا أبوك، وكذا الباقي، وأما "الهنُ" فإذا استعمل مفرداً نقص، **وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه**، تقول: هذا هنٌ، وهذا هنُكَ؛ فيكون في الإفراد والإضافة على حدٍّ سواء، **ومن العرب من يستعمله تامًّا في حالة الإضافة**؛ فيقول: هذا هنوكَ، ورأيتُ هناكَ، ومررتُ بهنيكَ، وهي لغة قليلة، ولقلَّتها لم يطَّلعْ عليها الفرَّاءُ، ولا أبو القاسم الزَّجاجي(٢)، فادَّعيَا أنَّ الأسماء المعربة بالحروف خمسة، لا ستة.

---

(١) قد أجازه ابن مالك واستشهد له، بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بجرِّ الأرحام. وهي قراءة حمزة، وقرأ الباقون بنصبها، كما ذكر ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (٣/ ٢٤) وقيل: إنه معطوف على الضمير المجرور محلاً بالباء.

(٢) هو عبد الرحمن بن إسحق النهاوندي، نشأ في بغداد، وعاش في دمشق، ومات في طبرية سنة (٣٣٧هـ). الأعلام ٣/ ٢٩٩ .

[و(الهنُ) قيل: اسم يُكنى به عن أسماء الأجناس، كرجلٍ وفرسٍ، وغير ذلك وقيل: عما يستقبح التصريح به، وقيل: عن الفرجِ خاصَّةً] قطر.

واعلم أنَّ لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً، **هي أفصح قياساً**، وذلك لأنَّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أن يبقى على نقصه في الإضافة، وذلك نحو "يدٍ" أصلها يديٌ، فحذفوا لامها في الإفراد، وهي الياء وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا: هذه يدٌ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام، قال الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وقال الله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى﴾ [المائدة: ٢٨] وقال الله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤].

فأما الآية الأولى: فـ﴿يَدُ﴾ فيها مبتدأ مرفوع بالضمة، و﴿اللهِ﴾ مضاف إليه مخفوض بالكسرة، و﴿فَوْقَ﴾ ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو متعلق بمحذوف هو الخبر: أي كائنةٌ فوق أيديهم، و﴿أَيْدِيهِمْ﴾ مضاف ومضاف إليه، ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة؛ لأن التكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها.

وأما الآية الثانية: فاللام دالَّة على قَسَمٍ مقدَّر، أي: والله لَئِنْ، وتسمَّى **اللام المُؤْذِنة والمُوطِّئة**؛ لأنها آذنت بالقسم ووطَّأت الجواب له، و﴿إِنْ﴾ حرف شرط، و﴿بَسَطتَ﴾ فعل ماضٍ وفاعل، و﴿إِلَيَّ﴾ جار ومجرور متعلِّق ببسطت، و﴿يَدَكَ﴾ مفعول به ومضاف إليه، واللام من ﴿لِتَقْتُلَنِى﴾ لام التعليل، وهي حرف جرٍّ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازاً، لا بها نفسها؛ خلافاً للكوفيين، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللام: أي للقتل، و﴿مَآ﴾ نافية، و﴿أَنَا۠﴾ اسمها إن قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ إن قدِّرت تميمية، والباء زائدة فلا تتعلق بشيء، وكذا جميع حروف الجر الزائدة، و﴿بِبَاسِطٍ﴾ خبر "ما" فيكون في موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع، والجملة جواب القسم؛ فلا محل لها من الإعراب، وهي دالة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: والله ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إليَّ يدك لتقتلني، فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

وأما الآية الثالثة: فواضحة، والضِّغْثُ: قَبْضَةٌ من حشيش مختلطة الرَّطْبِ باليابس.

❋ ❋ ❋ ❋

٤ ـــ المثنَّى

ثم قلت: الرابعُ المُثنَّى، كالزَّيدانِ والهِنْدانِ، فإنه يُرفَعُ بالألفِ، ويجرُّ وينصبُ بالياء المفتوح ما قبلَها المَكسورِ ما بعدَها.

وأقول: **الباب الرابع** مما خرج عن الأصل **المثنَّى**: وهو، كلُّ اسم دالٌ على اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفين، وذلك نحو الزيدان والهندان؛ إذ كل منهما دالٌّ على اثنين، والأصل فيهما: زيدٌ وزيدٌ، وهندٌ وهندٌ، كما قال الحجاج: "إنا لله، محمدٌ ومحمد في يومٍ" ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهيةً منهم للتطويل والتكرار(١).

حكمه:

وحكم هذا الباب: أن يرفع بالألف نيابةً عن الضمة، **وأنْ يجرَّ وينصب بالياء** المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة والفتحة، نحو: "جاء الزَّيدانِ" و"رأيت الزَّيدَيْنِ" و"مررتُ بالزَّيدَينِ" وكذلك تقول في "الهندانِ" وإنَّما مثلّتُ بالزيدانِ والهندان ليُعلَم أنَّ تثنيةَ المذكَّر والمؤنَّث في الحكم سواء، بخلاف جمعهما السالم.

ومن شواهد الرفع قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣].

﴿قَالَ﴾ فعل ماض، و﴿رَجُلَانِ﴾ فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة الرفع هنا الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، ومعمول ﴿يَخَافُونَ﴾ محذوف: أي يخافون الله، وجملة ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان، والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون، وبأنهما أنعم الله عليهما بالإيمان، وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك "جاءني زيدٌ رحمه الله" فتكون معترضة بين القول والمقولِ، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة، ومثلُه في الاعتراض بالدُّعاء قول الشاعر: [السريع]

١٦ ـ إنَّ الثَّمانينَ ـ وبُلِّغتَها ـ قد أحوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمان(٢)

ومن شواهد الجرِّ قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]

---

(١) وقد اشترطوا لتثنية الاسم شروطاً: وهي أن يكون الاسم معرباً ومفرداً ونكرة، وألا يكون تركيب إسناد، ولا تركيب مزج، ولا تركيب إضافة وهذا الأخير يثنَّى صدره، فتقول في (عبد الله) عبدا الله.
ويشترط أيضاً أن يكون لمسماه فرد ثان في الوجود، وأن يكون موافقاً له في اللفظ والمعنى، وألا يستغني عن تثنيته بتثنية غيره.

(٢) **والشاهد في البيت**: قوله: (وبلِّغتَها) حيث جاء الجملة معترضة بين اسم إنَّ وخبرها، والجملة فيها معنى الدعاء للمخاطب أن يطيل الله عمر مخاطبه، كما أطال عمره، وهي جملة لا محل لها من الإعراب.

﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢] .﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] ومثال النصب قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

﴿رَبَّنَا﴾ منادى مضاف حذف قبله حرف النداء، والتقدير: يا ربنا، و﴿أرِ﴾ فعل دعاء، ولا تقل فعل أمر تأدباً، والفاعل مستتر، و﴿نا﴾ مفعول أول، و﴿ٱلَّذَيْنِ﴾ مفعول ثانٍ، وعلامة نصبه الياء، وما بعدَه صِلَة.

وقد اجتمع النصبُ بالياء والرفعُ بالألف في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣].

وفي هذا الموضع قراءات[1]:

إحداها: هذه، وهي تشديد النون من "إنَّ" و"هذين" بالياء، وهي قراءة أبي عَمْرٍو، وهي جارية على سَنَنِ العربية؛ فإنَّ "إنَّ" تَنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، و"هذين" اسمها؛ فيجب نصبه بالياء لأنَّه مثنًى، و"ساحران" خبرها فرفعه بالألف.

والثانية: "إنْ" بالتخفيف "هذان" بالألف، وتوجيهها أن الأصل "إنَّ هذين" فخففت (إن) بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف، ونظيره أنك تقول: إنَّ زيداً قائمٌ؛ فإذا خففت فالأفصح أن تقول: إنْ زيدٌ لقائم على الابتداء والخبر؛ قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

والثالثة: "إنَّ" بالتشديد "هذان" بالألف، وهي مشكلة؛ لأن "إنَّ" المشددة يجب إعمالها؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء، كما في القراءة الأولى.

وقد أجيب عليها بأوجهٍ:

أحدها: أن لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيدٍ وكنانة وآخرين استعمالُ المثنى بالألف دائماً، تقول: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، قال: [الطويل]

١٧ ـ تزودَ منَّا بينَ أذناهُ طعنةً[2]

---

(١) قرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون من (إنّ) وقرأ الباقون بتشديدها. وأما هذان: فقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء، وقرأ الباقون بالألف، وابن كثير على أصله في تشديد النون. انظر (النشر: ٣/ ١٨٣).

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه:

دَعَتْه إلى هابي التُّرابِ عَقيمُ

وقوله: هابي التراب: وهو ما ارتفع ودق منه. والمعنى: يصف الشاعر رجلاً قتله أبطالُهم، حيث يذكر أنه طُعن طعنةً واحدة من يد خبير بموضع الطعن المميت، فخرَّ صريعاً.

والشاهد فيه: قوله: أذناه، حيثُ قدِّرت الكسرة على الألف على لغة مَنْ ذكرَهم المؤلِّف، ولغة أكثر العرب تقول: بين أذنيه.

=

وقال الآخر: [الرجز]

١٨ ـ إنَّ أبَـاهَـا وأبَـا أبَـاهَـا قَـدْ بَـلَـغَـا فـي الـمَـجْـدِ غـايَـتَـاهـا[١]

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف، وذاك مثال مجيء المجرور بالألف.

والثاني: أن "إنَّ" بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعْطِه، فقال: لعن الله ناقةً حَمَلَتني إليك، فقال: إنَّ وراكبَها، أي: نعمْ ولعنَ اللهُ راكبَها، و"إنَّ" التي بمعنى (نعم) لا تعمل شيئاً، كما أنَّ (نعم) كذلك، فـ(هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

والثالث: أن الأصل إنه هذان لهما ساحران؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر "إنَّ" ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحُذِفَ ضميرُ الشأن كما حُذِفَ من قوله ﷺ: "إنَّ مِنْ أشدِّ النَّاسِ عذاباً يَوْمَ القيامَةِ المُصوِّرون"[٢]، ومن قول بعض العرب: "إنَّ بك زيدٌ مأخوذ".

الرابع: أنه لمَّا ثُنِّيَ "هذا" اجتمع ألفان: ألفُ هذا، وألفُ التثنية؛ فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قَدَّرَ المحذوفة ألف "هذا" والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، ومن قدرَ العكس لم يغير الألف عن لفظها.

الخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحِدِ ـ وهو "هذا" ـ جعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرعٌ عليه.

واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس **أحمد بن تيمية رحمه الله**، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنياً أفصح من إعرابه، قال: وقد تفطَّنَ لذلك غيرُ واحدٍ من حُذَّاقِ النُّحاة.

ثم اعترض على نفسه بأمرين؛ أحدهما: أن السبعة أجمعوا على البناء في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] مع أن "هاتين" تثنية "هاتا" وهو مبني، والثاني: أن "الذي" مبني، وقد قالوا

= **الإعراب**: تزوَّد: فعل ماض، والفاعل (هو) منا: جار ومجرور متعلقان بـ(تزود) بين: مفعول فيه ظرف مكان منصوب. أذناه: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف. طعنة: مفعول به منصوب. دعته: دعا، فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل تقديره (هي) يعود على طعنة، والهاء مفعول به. إلى هابي: جار ومجرور متعلقان بـ(دعا). التراب: مضاف إليه مجرور. عقيمُ: بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف.

(١) **والشاهد في البيت**، قوله: غايتاها، حيث قُدِّرت الفتحة على الألف ومنع من ظهورها التعذر، وغايتاها: مثنى، وكان الأصل أن ينصب بالياء على لغة أكثر العرب، فيقول: غايتيها. والهاء: مضاف إليه، إلا أنه جاء على لغة مَنْ ذكرهم المؤلف.

(٢) الحديث أخرجه [مسلم: ٥٥٣٨] من حديث أبي معاوية، وله روايات أخرى وبألفاظ مختلفة.

في تثنيته الذين في الجرِّ والنَّصبِ، وهي لغة القرآن كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء "هاتين" بالياء على لغة الإعراب لمناسبة "ابنتي" قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء؛ لأجل المناسبة، كما أنَّ البناءَ في ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] أفصح من الإعراب؛ لمناسبة الألف في "هذان" للألف في "ساحران".

وأجاب عن الثاني بالفرق بين "اللَّذان" و"هذان" بأن "اللَّذان" تثنية اسم ثلاثي؛ فهو شبيه بالزيدان، و"هذان" تثنية اسم على حرفين؛ فهو عريقٌ في البناء لشبهه بالحروف.

قال رحمه الله تعالى: وقد زعم قوم أنَّ قراءةَ مَن قرأ (إنَّ هذان) لحنٌ، وأنَّ عثمان رضي الله عنه قال: إنَّ في المُصحفِ لَحْناً وستُقيمهُ العربُ بألسنتها، وهذا خبرٌ باطل لا يَصِحُّ من وجوهٍ:

أحدها: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يُقِرُّونَ اللَّحن في القرآن، مع أنهم لا كُلفة عليهم في إزالته؟

والثاني: أن العرب كانت تستقبحُ اللَّحْنَ غايةَ الاستقباحِ في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءَهُ في المصحف؟

والثالث: أن الاحتجاج بأنَّ العرب ستقيمُه بألسنتها غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ المُصْحفَ الكريمَ يقفُ عليه العربيُّ والعجميُّ!

والرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أرادَ أنْ يكتبَ (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان ـ رضي الله عنهم ـ وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولما بلغ عمرَ رضي الله عنه أنَّ ابنَ مسعود رضي الله عنه قرأ (عتى حين) على لغة هُذيل أنكر ذلك عليه، وقال: أقرِئِ النَّاسَ بلغة قريش؛ فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم، ولم ينزله بلغة هُذيل، انتهى كلامه ملخصاً.

وقال المهدوي في شرح الهداية: وما روي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ من قولها: "إن في القرآن لَحْناً ستقيمه العرب بألسنتها" لم يصح، ولم يوجد في القرآن العظيم حرفٌ واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان، انتهى.

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه، كما تقدَّم من كلام ابن تيمية رحمه الله، لا عن عائشة رضي الله عنها، كما ذكره المهدويُّ، وإنَّما المرويُّ عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عُروةَ عن أبيه أنها رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] بعد قوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ وعن قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وعن قوله تعالى في سورة طه: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٢] فقالت: يا ابن

أخي، هذا خطأ من الكاتب ـ روى هذه القصة الثعلبيُّ وغيره من المفسرين، وهذا أيضاً بعيد الثبوت عن عائشة رضي الله عنها؛ فإن هذه القراءات كلها موجَّهةٌ كما مرَّ في هذه الآية، وكما سيأتي إن شاء الله تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في (المقيمين) و(الصابئون) وقراءة الأكثر في (إن هذان) فلا يتجه القولُ بأنها خطأ؛ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل.

ما ألحق بالمثنى

ثم قلت: وأُلحِقَ به اثنان واثنتان، مُطْلقاً، وكِلا وكلْتا مضافين إلى مُضْمر.

وأقول: ألحق بالمثنى خمسة ألفاظ ـ وهي: اثنان، للمذكرَين، واثنتان، للمؤنثتين، في لغة الحجاز، وثنتان لهما في لغة تميم ـ وهذه الثلاثة تَجري مَجرى المثنَّى في إعرابه دائماً، من غير شرط، وإنما لم نُسمِّها مثناة لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين؛ إذ لا مفردَ لها، لا يقال "اثنٌ" ولا "اثنةٌ" ولا "ثِنْتٌ".

ومن شواهد رفعها بالألف قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

فـ (اثنتا) فاعل بانفجرت، وقوله تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦] فـ (اثنان) مرفوع: إما على أنه خبر المبتدأ، وهو "شهادة" وذلك على أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وإنما قدرنا هذا المضاف لأنَّ المبتدأ لا بدَّ أنْ يكونَ عَيْنَ الخبرِ، نحوُ "زيدٌ أخوك" أو مشبَّهاً به، نحو: "زيدٌ أسدٌ" والشهادة ليست نفسَ الاثنين ولا مشبَّهةً بهما، وإما على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة، والتقدير: ومما فرض عليكم أنْ يشهدَ بينكم اثنان.

ومن شواهد النصب قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١] فـ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ مفعول به، و﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾ مفعول مطلق: أي إماتتين، وكذلك ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] فـ﴿ٱثْنَيْ﴾ مفعولُ ﴿بَعَثْنَا﴾ وعلامةُ نصبه الياء.

والكلمتان الرابعة والخامسة: كِلا، وكِلْتا، وشرطُ إجرائهما مُجْرى المثنَّى إضافتهما إلى المضمر، تقول: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وكذا في كلتا، قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] فـ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ فاعل، و﴿كِلَاهُمَا﴾ معطوف عليه، والألف علامة لرفعه؛ لأنه مضاف إلى الضمير، ويقرأ (إما يبلغان) بالألف؛ فالألف فاعل، و﴿أَحَدُهُمَآ﴾ فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إنْ يَبْلُغْهُ أحدهما أو كلاهما، وفائدةُ إعادة ذلك التوكيد، وقيل: إن ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ بدل من الألف، أو فاعل (يبلغان) على أن الألف علامة، وليسا بشيء، فتأمل ذلك.

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في تلك الألف، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] أي: كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئاً، فـ﴿كِلْتَا﴾ مبتدأ، و﴿ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر وعلامة الرفع في ﴿كِلْتَا﴾ ضمة مقدرة على الألف؛ فإنه مضاف للظاهر.

٥ ــ جمع المذكر السالم

ثم قلت: الخامسُ جمعُ المذكَّرِ السالمُ، كالزَّيدونَ والمسلمونَ؛ فإنَّه يُرفعُ بالواوِ، ويُجرُّ ويُنصَبُ بالياءِ المكسورِ ما قبلَها المَفتوحِ ما بَعْدَها.

وأقول: الباب الخامس مما خرج عن الأصل: جمعُ المذكر السالمُ، واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهنداتٍ وزَيْنَبَاتٍ، وبالسالم عن المكَسَّر كغِلْمانٍ وزُيُودٍ[1].

وحكمُ هذا الجمع أنه **يرفع بالواو** نيابة عن الضمة، **ويجرُّ وينصبُ بالياء المكسور ما قبلَها المفتوح ما بعدها** نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: جاء الزيدون والمسلمون، ومررت بالزيدينَ والمسلمينَ، ورأيت الزيدينَ والمسلمينَ، وإنما مثَّلتُ بالمثالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم.

فإن قلتَ: فما تصنع في ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ من قوله تعالى في سورة النساء: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فإنه جاء بالياء، وقد كان مقتضى قياس ما ذكرتَ أن يكون بالواو؛ لأنه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت؟ وما تصنع بـ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ من قوله تعالى في السورة التي تليها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ فإنه جاء بالواو، وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون (والصابئين) بالياء؛ لأنه معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوبٌ، وجمعُ المذكَّر السالم ينصبُ بالياء كما ذكرت؟

قلت: أما الآية الأولى ففيها أوجهٌ، أرجحها وجهان:

أحدهما: أن "المقيمين" نصبٌ على المدح، وتقديره: وأمدحُ المقيمين، وهو قول سيبويه

---

(١) ويشترط فيما يجمع هذا الجمع: أن يكون علماً مذكَّراً خالياً من التاء غير مركب، لا تركيبَ إسناد ولا تركيبَ مزج، وألا يكون مثنىً ولا مجموعاً. أو يكون صفة لمذكر ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل أحمر وحمراء، وألا يكون على وزن (فعلان) الذي مؤنثه فعلى، نحو: سكران وسكرى، فإن كان مؤنثه على فعلانة جمع هذا الجمع.

والمحققين، وإنما قُطِعتْ هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها.

وثانيهما: أنه مخفوض؛ لأنه معطوف على "ما" في قوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وفي مصحف عبد الله (والمقيمون) بالواو وهي قراءةُ مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي، ولا إشكال فيها.

وأما الآية الثانية ففيها أيضاً أوجهٌ، أرجحها وجهان:

أحدهما: أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ مرتفعاً بالابتداء، و﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عمَّا في حيِّز "إنَّ" من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا بألسنتهم مَنْ آمَنَ منهم ـ أي بقلبه ـ بالله إلى آخر الآية.

ثم قيل: والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك.

والثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع ﴿ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بالابتداء، وكونِ ما بعدَه عطفاً عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبرُ "إنَّ" محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل: إن الذين آمنوا مَنْ آمَنَ منهم، ثم قيل: والذين هادوا ... إلخ.

والوجه الأول أجود؛ لأنَّ الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس، وقرأ أبيُّ بن كعبٍ: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ بالياء، وهي مرويةٌ عن ابن كثيرٍ، ولا إشكال فيها.

الملْحقُ بجمعِ المذكَّر السَّالم

ثم قلت: والمُلحَق به: أُولُو، وَعَالمونَ، وأَرَضُونَ، وسِنُونَ، وعِشْرونَ، وبابُهما، وأهْلُونَ، وعِلِيُّونَ، ونحوُهُ.

وأقول: الملحق بجمع المذكَّرِ السالم ألفاظٌ: منها أولو، وليس بجمع، وإنما هو اسمُ جمعٍ، لا واحدَ له من لفظه، وإنما له واحدٌ من معناه، وهو ذو، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢].

(لا) ناهية (يأتلِ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء، وأصله يأتلي، ومعناه يحلفُ، وهو يفتعل من الأليَّةِ، وهي اليمين، أو من قولهم: "ما ألَوتُ جُهْداً" أي ما قصَّرْتُ، وعلى الأول فأصلُ ﴿أَن يُؤْتُوٓا۟﴾ على أن لا يؤتوا فحذفت على ولا، كما قال الله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٨٦] أي: لأن لا تضلوا، وعلى الثاني فأصله في أن يؤتوا، فحذفت "في" خاصة، و قرىء (ولا يتألَّ) وأصله يتألى، وهو يتفعَّلُ من الأليَّةِ، و(أولو) فاعل يأتل، وعلامة رفعه الواو، و (أولي) مفعول يُؤتوا، وعلامة نصبه الياء.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١] فهذا مثالُ المجرور وذانك مثالا المرفوع والمنصوب.

ومنها "عالمونَ" و"عشرونَ" وبابه إلى التسعين، فإنَّها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها.

ومنها "أرَضونَ" وهو بفتح الراء، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل؛ لأن مفرده أرْضٌ ساكن الراء، والأرض مؤنثة؛ بدليل ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢] وهي مما لا يعقل قطعاً، وإنما حقُّ هذا الإعراب ـ أي: الذي يجمع بالواو والنون ـ أن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل، تقول: هذه أرَضُونَ، ورأيت أرَضِينَ، ومررتُ بأرَضينَ، وفي الحديث: "منْ غَصَبَ قيدَ شبرٍ من أرضٍ طُوِّقهُ من سَبْعِ أرَضِينَ يومَ القيامة"[1] وربما سكنت الراء في الضرورة، كقوله: [الطويل]

١٩ ـ لقدْ ضَجَّتِ الأرْضُونَ إذ قامَ منْ بني هَـــدَادٍ خَـطِـيـبٌ فــوقَ أعــوادِ مِـنْـبـرِ[2]

ومنها "سِنُونَ" وهو كأرَضُونَ؛ لأنه جمع سَنَةٍ، وسَنَةٌ مفتوحُ الأول، وسِنُونَ مكسور الأول، وسَنَة مؤنث غير عاقل، **وأصله سَنَوٌ أو سَنَهٌ**؛ بدليل قولهم في جمعه بالألف والتاء: سَنَوَات، وسَنَهَات، وقولهم في اشتقاق الفعل منه: سَانَهْتُ وسانَيتُ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوتُ، فقلبوا الواو ياءً حين تجاوزت متطرفةً ثلاثةَ أحْرفٍ.

ومن شواهد سنين قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

تقرأ ﴿مئة﴾ على وجهين: منونة، وغير منونة؛ فمن نَوَّنَهَا فـ"سنين" بدل من ثلاث؛ فهي منصوبة،

---

(١) أخرجه [البخاري: ٢٤٥٢] من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه، و[مسلم: ٤١٣٧] من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: من ظلم بدل غصب.

(٢) **قائله**: كعب بن معدان الأشقري أبو مالك فارس شاعر خطيب من شعراء خراسان كان من أصحاب المهلب بن أبي صفرة توفي سنة ٨٠ هـ. الأعلام (٥/ ٢٢٩).

وبنو هَداد: حي من اليمن، ويُروى: "من بني سدوس" والشاعر يهجو هذا الحي بأن أهله ليسوا أهلاً للتصدر والرياسة، ولذلك اضطربت الأرض وارتجت، لمَّا قام منهم خطيب يتكلم بين الناس.

والشاهد في البيت: قوله: "الأرضون" فإنه جَمَعَ أرضاً جمعَ مذكر سالماً شذوذاً؛ لأن هذا الجمع إنما يكون للعقلاء المذكَّرين. وجاء بكلمة (الأرْضون) ساكنة الراء خلافاً للاستعمال المشهور بتحريك الراء.

الإعراب: لقد: اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق. ضجت: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. الأرضون: فاعل مرفوع بالواو، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. إذ: كلمة دالة على التعليل، وقيل: ظرف. قام: فعل ماض. من بني: جار ومجرور، وعلامة جر المجرور الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهما متعلقان بمحذوف حال من خطيب، لأنه صفة تقدمت على النكرة، فنصبت على الحال، وهداد: مضاف إليه مجرور. خطيب: فاعل لـ(قام). فوق: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بـ(قام). أعواد: مضاف إليه. منبر: مضاف إليه.

والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مئة، والياء علامة الجر، وفيه نظر؛ لأنَّ البدلَ يعتبر لصحته إحلالُه محلَّ الأول مع بقاء المعنى، ولو قيل ثلاث سنينَ لاخْتَلَّ المعنى كما ترى، ومنْ لم ينوّنها، فسنين مضاف إليه، فهي مخفوضة، والياء علامة الخفض.

ولم تقع في القرآن مرفوعة، ومثالها قولُ القائل: [الكامل]

٢٠ ـ ثُمَّ انقَضَتْ تِلْكَ السِّنُونَ وأهلُهَا فَكَأنَّهَا وَكَأنَّهُمْ أحْلامُ[١]

وأشرتُ بقولي و"بابه" إلى أن كل ما كان كسنين، في كونه جمعاً لثلاثي، حذفت لامه، وعوضَ عنها هاء التأنيث ـ فإنه يُعربُ هذا الإعراب، وذلك كقُلَةٍ وقُلِينَ، وعِزَةٍ، وعِزينَ، وعِضَةٍ وعِضِينَ، قال الله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٢٧] أي: فرقاً شتى؛ لأنَّ كلَّ فرقة تعتزي إلى غير منْ تعتزي إليه الفرقة الأخرى، وانتصابها على أنها صفة لِمُهْطِعين بمعنى مُسرعين، وانتصاب مهطعين على الحال، وقال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] فعِضين: مفعولٌ ثانٍ لجعل منصوبٌ بالياء وهي جمع عِضَةٍ، واختلف فيها؛ فقيل: أصلها عُضْوٌ، من قولهم: "عَضَّيْتُ الشيء تَعْضِيةً" إذا فرقته، قال رؤبة: [الرجز]

٢١ ـ وليسَ دِينُ الله بالمُعَضَّى[٢]

يعني بالمُفَرَّقِ: أي جعلوا القرآن أعضاء؛ فقال بعضهم: سِحرٌ، وقال بعضهم: كَهَانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين، وقيل: أصلها عضهه من العَضَهِ، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث "لا يَعْضَهْ بعضكم بعضاً"[٣].

[ومنها (وابلون) وهو جمع لوابلٍ، وهو المطرُ الغزير[٤]] قطر.

---

(١) البيت لأبي تمام: حبيب بن أوس الطائي الشاعر، الأديب، أحد أمراء البيان، ولد جاسم من قرى حوران وتوفي سنة ٢٣١ هـ . الأعلام (٢/ ١٦٥) .
والتمثيل به: في قوله: السنون، حيث جاءت مرفوعة بالواو؛ لأنها ألحقت بجمع المذكر السالم، ورفعت لأنها بدل من المرفوع وهو (تلك) ومحلها: فاعل لا نقضت، وإعراب باقي البيت واضح.

(٢) **الشاهد** من قول رؤبة بن العجاج التميمي السعدي أبو الحجّاف، أحد رجاز العرب المشهورين من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية كان إماماً في اللغة وكانوا يحتجون بشعره توفي سنة ١٤٥هـ. الأعلام ٣/ ٣٤ .
والشاهد فيه: قوله (بالمعضَّى) حيث جاء اسم مفعول من عضَّى، والمعنى ليس بالمفرق.

(٣) أخرجه [مسلم: ٤٤٦٣] من حديث عبادة بن الصامت في خبر البيعة وفيه: ولا يَعْضَهَ بعضُنا بَعضاً .

(٤) وإذا سميت بما أصله جمع مذكر سالم، أو ما أصله ملحق بجمع المذكر السالم فلك فيه خمس لغات:
١ ـ أن تعامله كما عاملته في حال الجمع، مرفوع بالواو وينصب ويجر بالياء.
٢ ـ أن تلزمه الياء وتعربه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين.
=

٦ ـ الأفعال الخمسة

ثم قلت: السادسُ يَفعلانِ وتَفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلونَ وتَفعلينَ؛ فإنَّها تُرفعُ بثُبوتِ النُّونِ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذْفِها، وأما نحوُ ﴿تحاجُوني﴾ فالمحذوفُ نونُ الوقايةِ، وأما ﴿إلا أن يعفون﴾ فالواو أصلٌ، والفعلُ مبنيٌّ، بخلاف ﴿وَأَن تَعْفُوٓا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وأقول: الباب السادس ممَّا خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة، وهي: **كلُّ فعلٍ مضارع اتَّصل به ألفُ اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة.**

حكم الأفعال الخمسة:

وحكمها أنْ ترفعَ بثبوتِ النُّون نيابةً عن الضمة، **وتُنصب وتُجزم بحذفها** نيابةً عن الفتحة والسكون، مثالُ الرفع قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [الرحمن: ٥٠] ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤] ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥] فالمضارع في ذلك كلّه مرفوع؛ لخلوّه عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوتُ النونِ، ومثالُ الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] فـ ﴿لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ جازم ومجزوم، ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

فإن قلت: فما تصنع في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فإن "أنْ" ناصبة، والنون ثابتة معه؟

قلت: ليست الواو هنا واو الجماعة، وإنما هي لامُ الكلمةِ التي في قولك "زيد يعفو" وليست النون هنا نون الرفع، وإنما هي اسم مضمر عائد على المطلقات، مثلها في ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والفعل مبني لاتصاله بنون النسوة، **ووزن يعفون على هذا يَفْعُلْنَ**، كما أنك إذا قلت "النسوةُ يَخْرُجْنَ" أو "يكتبن" كان ذلك وزنهُ، وأما إذا قلت "الرجالُ يَعفُونَ" فالواو واو الجماعة، والنون علامة الرفع، والأصل يَعْفُوُونَ، بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة ـ وهي الواو الأولى ـ فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت الأولى، **وإنما خُصَّتْ بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور:**

أحدها: أنَّ الأولى جزء كلمة والثانية كلمة، وحذفُ جزءٍ أسهلُ من حذف كلٍّ.

= ٣ ـ أن تلزمه الواو وتعربه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين.

٤ ـ أن تلزمه الواو ثم تعربه إعراب ما لا ينصرف.

٥ ـ أن تلزمه الواو، وتلتزم فتح النون في الأحوال الثلاثة، وتقدَّر الحركات على الواو.

والثاني: أنَّ الأولى آخرُ الفعل، والحذف بالأواخر أولى.

والثالث: أنَّ الأولى لا تدل على معنى، والثانية دالة على معنى، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدلُّ.

ولهذه الأوجه حذفوا لام الكلمة في "غازٍ" و"قاضٍ" دون التنوين؛ لأنه جيء به لمعنى، وهو كلمة مستقلة، ولا يوصف بأنه آخر؛ إذ الآخر الياء.

ويزيد وجهاً رابعاً: وهو أنه صحيح والياء معتلة.

فلما حذفت الواو صار وزن يَعْفُون يَفْعُونَ، بحذف اللام، ولهذا إذا أدخلت عليه الناصب أو الجازم قلت: "الرجال لم يعفوا " و "لنْ يعفوا" فاعرف الفرق.

الفعل المعتل الآخر

ثمَّ قلتُ: السَّابعُ الفعلُ المعتلُ الآخِر، كيَغزو، ويَخْشَى، ويَرْمي؛ فإنَّه يُجزَمُ بحذْفِه، ونحوُ ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ مؤوّلٌ.

وأقول: هذا خاتمةُ الأبوابِ السبعةِ التي خرجت عن القياس، **وهو الفعل المضارع الذي آخره حرف علَّة، وهو الواو والألف والياء؛ فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير**، نيابة عن حذف الحركة، تقول: "لم يغزُ" و "لَمْ يَخْشَ" و "لَمْ يَرْمِ" قال الله تعالى: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧].

اللام لام الأمر، و(يدعُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو، و (ناديه) مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها، والتقدير فليدع أهل ناديه: أي أهل مجلسه.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾ [التوبة: ١٨] ﴿وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةً مِّنَ ٱلۡمَالِۚ﴾ [البقرة: ٢٤٧] فهذان مثالان لحذف الألف.

وقال الله تعالى: ﴿لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣].

(لمَّا) حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، كما أن "لم" كذلك، والمعنى أن الإنسان لم يقضِ بعدُ ما أمرَه اللهُ تعالى به حتى يخرجَ من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء، والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿إنهُ مَن يتقي ويصبرْ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِي﴾ وإسكان الراء في ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ على قراءة قُنبل[١] ـ فمؤوَّل، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو (مَنْ) دخل على

(١) ذكر هذه القراءة ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (٣/ ١٣٠) وقنبل: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي بالولاء أحد رواة ابن كثير في القراءات، وأحد الأعلام الكبار انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز توفي سنة ٢٩١ هـ. الأعلام (٦/ ١٩٠).

(يَتَّقِي) ولم يحذف منه حرف العلة، وهو الياء؛ فالجواب عنه أن ﴿مَن﴾ موصولة لا أنها شرطية، وسكون الراء من ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾: إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنَّه وُصِلَ بِنيَّةِ الوقف، أو على العطف على المعنى، لأنَّ "مَنْ" الموصولة بمنزلة الشرطية، لعمومها وإبهامها.

الإعراب التقديري

ثم قلت: فَصْلٌ ـ الحركات كلُّها في نحوِ "غُلامِي" ونحوِ "الفتى" ويسمَّى مقصوراً، والضمَّة والكسرة في نحو "القَاضِي" ويُسمَّى منقوصاً، والضمَّةُ في نحو "يَخْشَى" والضمةُ في نحو "يدعُو" و"يرمِي".

أنواعه:

وأقول: الذي تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدَّر فيه الحركات الثلاث، وما تقدَّر فيه حركتان، وما تقدَّر فيه حركةٌ واحدة.

فأما الذي تقدر فيه الثلاث فنوعان:

أحدهما: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنىً، ولا جمعَ مذكَّر سالماً، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً، وذلك نحو "غُلاَمِي" و "غِلْمَانِي" و "مُسْلِمَاتِي" فهذه الأمثلة ونحوها تعرب بحركات مقدَّرة على ما قبل الياء، والذي منعَ من ظهورها أنهم التزموا أنْ يأتوا قبل الياء بحركة تجانِسها، وهي الكسرة، فاستحال حينئذٍ المجيءُ بحركات الإعراب قبل الياء؛ إذ المحلُّ الواحدُ لا يقبل حركتين في الآن الواحد، فتقول "جاءَ غُلامِي" فتكون علامة رفعه ضمَّة مقدرة على ما قبل الياء، و "رأيْتُ غُلامِي" فتكون علامةُ نصبِه فتحةً مقدَّرةً على ما قبل الياء، و"مَرَرْتُ بِغُلامِي" فتكون علامةُ جرِّه كسرةً مقدَّرةً على ما قبل الياء، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابنُ مالكٍ؛ فإنَّها كسرة المناسبة، وهي مستحقَّة قبل التركيب، وإنَّما دخل عاملُ الجَرِّ بعدَ استقرارِها.

واحترزتُ بقولي "وليس مثنًى ولا جمعَ مذكرٍ سالماً" من نحو: "غُلامَايَ" وغُلامَيَّ و"مُسْلِمِيَّ" فإن الياء تثبت فيهما جرًّا ونصباً مُدغَمَةٍ في ياء المتكلم؛ والألف تَثْبُتُ في المثنى رفعاً، وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الألف قابلاً للتحريك.

وقولي "ولا منقوصاً" لأنَّ ياءَ المنقوص تُدْغَمُ في ياءِ المتكلِّم؛ فتكون كالمثنى والمجموع جرًّا ونصباً.

وقولي "ولا مقصوراً" لأن المقصور تثبت ألفُه قبلَ الياءَ، والألفُ لا تقبل الحركة؛ فهو كالمثنَّى رفعاً، قال الله تعالى: ﴿يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞ﴾[1] [يوسف: ١٩] نُوديتِ البشرى مُضافَةً إلى ياء المتكلِّم،

---

(١) قرأ الكوفيون بغير ياء بعد الألف الأخيرة، والباقون بياء مفتوحة بعدها وصْلاً وساكنة. كما في النشر (٣/ ١٢٤) والبدور الزاهرة (ص١٩٩).

وفي الألف فتحةٌ مقدرة لأنه منادى مضاف، وقرأ الكوفيون ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ بغير إضافة؛ فالمقدر في الألف إما ضمة، كما في قولك: "يا فتى" لمعيَّنٍ، وإما فتحة على أنه نداء شائعٌ مثل: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠] إلا أنه لم ينوَّن؛ لكونه لا ينصرف لأجل ألف التأنيث.

والنوع الثاني: المقصور، وهو: الاسمُ المعربُ الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ كـ"الفتى" و"العصا"، تقول: "جاء الفتى" و"رأيتُ الفتى" و"مررتُ بالفتى"؛ فتكون الألف ساكنةً على كل حال، وتقدَّر فيها الحركاتُ الثلاثُ لتعذُّر تحرُّكها.

ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي ـ رحمه الله ـ يتشوقُ إليه، ويشكو له نحولهُ؛ فقال: [الكامل]

٢٢ ـ سَلِّمْ عَلَى المَوْلَى البَهَاءِ، وَصِفْ لهُ ... شَوقِي إليهِ، وأنَّني مَمْلُوكُه[1]

أَبَداً يُحَرِّكُني إِلَيْهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ

لكِنْ نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ فَكأَنَّني ... أَلِفٌ وليسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

وأما الذي تقدَّر فيه الحركتان فنوعان:

أحدهما: ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة، وهو المنقوص، وهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: "القَاضِي" و"الدَّاعِي" تقول: "جاءَ القَاضِي" و"مررتُ بالقَاضِي" بالسكون، و"رأيتُ القَاضِيَ" بالتحريك؛ وإنَّما قدِّرت الضمةُ والكسرةُ للاستثقال، وإنما ظهرت الفتحةُ للخِفَّة، قال الله تعالى: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧] ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] ﴿وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ﴾ [مريم: ٥] ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] والتراقي: جمع ترقُوةٍ ـ بفتح التاء ـ وهي العظمُ الذي بين ثُغْرَةِ النحر والعاتق.

والنوع الثاني: ما تقدر فيه الضمة والفتحة، وهو الفعل المعتل بالألف، تقول: "هُوَ يخشى" و"لنْ يخشى" فإذا جاء الجزمُ ظهر بحذف الآخر؛ فقلت: "لم يَخْشَ" قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [القصص: ٧٧].

---

(١) **المعنى**: يقول الشاعر: لقد بلغ مني الضعف بسبب نحول جسمي وهزاله إلى أنني لم أعُدْ قادراً على الحركة، وحالي أشبه ما يكونُ بالألف حيثُ لا تقبل الحركة، وحالي كذلك.

الإعراب: سلِّم: فعل أمر، والفاعل (أنت). على المولى: جار ومجرور متعلقان بسلم. البهاء: بدل، أو عطف بيان. وصِفْ: الواو حرف عطف. صف: فعل أمر، والفاعل (أنت). شوقي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة والياء: مضاف إليه، إليه: جار ومجرور، متعلِّقان بـ(شوقي) وأنني: الواو حرف عطف، أنني: أن حرف مشبه بالفعل، والياء: في محل نصب اسمها. مملوكه: خبر أن والهاء مضاف إليه.

وأما الذي تقدَّر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتلُّ بالواو كـ"يَدْعُو" والفعل المعتل بالياء كـ"يَرْمِي" فهذان تقدَّر فيهما الضمة فقط للاستثقال؛ تقول: "هو يدعُو" و"هو يرمي" فتكون علامة رفعهما ضمةً مقدرةً، **ويظهر فيهما شيئان:**

أحدهما: النصب بالفتحة، وذلك لخفتها نحو "لنْ يدعُوَ" و"لنْ يرمِيَ". قال الله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [الكهف: ١٤] ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١] ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩] ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠] ﴿لَّن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [المجادلة: ١٧].

الثاني: الجزمُ بحذف الآخر، نحو "لم يَدْعُ" و"لم يَرْمِ" قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٧٧] ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] وانتصاب ﴿مَرَحًا﴾ على الحال، أي: ذا مرحٍ، وقرىء: (مَرِحاً) بكسر الراء.

البناء

ثم قلت: باب البنَاء ضدُّ الإعراب، والمبنيُّ إما أنْ يطَّردَ فيه السكونُ، وهو المضارعُ المتَّصل بنونِ الإناثِ، نحوُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ و﴿يُرْضِعْنَ﴾ أو الماضي المُتَّصل بضميرٍ رفعٍ متحرِّكٍ كـ"ضَرَبْتُ" و"ضَرَبْنَا"، أو السكون، أو نائبهُ، وهو الأمر، نحو: "اضْرِبْ واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي، واغْزُ، واخْشَ، وارْمِ".

وأقول: قد مضى أن الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ وذكرت هنا أن البناء ضد الإعراب؛ فكأنني قلت: ليس البناء أثراً يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في "هؤلاءِ" فإنَّ العامل لم يجلبها، بدليل وجودها مع جميع العوامل.

تعريفه:

والبناء: لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً لفظاً، أو تقديراً، وذلك كلزوم "هؤلاءِ" للكسرة، و"مُنْذُ" للضمَّة، و"أيْنَ" للفتحة.

أقسامه:

ولمَّا فرغتُ من تفسيره، شرعتُ في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أُسبقْ إليه، وذلك أنني جعلتُ المبنيَّ تسعةَ أقسامٍ.

الأول: المبنيُّ على السكون، وقدَّمتُه لأنه الأصلُ، و**الثاني**: المبنيُّ على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق، وثنَّيتُ به لأنه شبيهٌ بالسكون في الخفة، و**الثالث**: المبنيُّ على الفتح، وقدمته على

المبني على الكسر لأنه أخف منه، و **الرابع**: المبنيُّ على الفتح أو نائبه المذكور في الباب السابق، و **الخامس**: المبنيُّ على الكسر، وقدمته على المبني على الضم لأنه أخف منه، و **السادس**: المبنيُّ على الكسر أو نائبه المذكور في الباب السابق، و **السابع**: المبنيُّ على الضمِّ، و **الثامن**: المبنيُّ على الضمِّ أو نائبه، و **التاسع**: ما ليس له قاعدة مستقرة، بل منه ما يُبنى على السكون، وما يُبنى على الفتح، وما يُبنى على الكسر، وما يُبنى على الضم، وسأشرحها مفصَّلةً إنْ شاءَ الله تعالى شَرْحاً يزيلُ عنها خَفاءَها.

مالزم البناء على السكون:

الباب الأول: ما لزم البناء على السكون، وهو نوعان:

أحدهما: المضارعُ المتصلُ بنون الإناث، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ فيتربصن ويرضعن: فعلان مضارعان في موضع رفع؛ لخلوِّهما من الناصب والجازم، ولكنهما لما اتَّصلا بنون النسوة بُنيا على السكون.

وهذان الفعلان خبريَّانِ لفظاً طلبيَّاً معنًى، ومثلُهما "يَرْحَمُكَ الله" **وفائدةُ العدولِ** بهما عن صيغة الأمر التوكيدُ والإشعارُ بأنهما جديرانِ بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة؛ فكأنَّهنَّ امتُثِلْنَ؛ فهما مُخْبَرٌ عنهما بموجودين.

الثاني: الماضي المتصلُ بضميرِ رفعٍ متحركٍ، نحوُ "ضَرَبْتُ" و"ضَرَبْتَ" و"ضَرَبْتِ" و"ضَرَبْنَا زيداً" والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح؛ فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك ـ وهو التاء في المُثُل الثلاثة: الأول؛ لأنها فاعل، و"نا" في المثال الرابع ـ وهما متحرِّكان، وأعني بذلك أنَّ التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من "نا" ـ وهو النون ـ متحرِّك؛ فلذلك بنيت الأمثلة على السكون.

واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يغيِّره عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه، نحو: "ضَرَبَكَ زَيْدٌ" و"ضَرَبَنَا زَيْدٌ"، وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن، نحو: "ضَرَبَا" و"ضَرَبُوا" فإنه لا يقتضي سكونَ الفعل أيضاً، بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً، ويضمُّ قبلَ الواو، كما مثَّلنا، وأما نحو: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] ونحو: ﴿دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣] فالأصل اشتريُوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن، ودَعَوُوا بواوين أولاهما مضمومة قبل الضمير الساكن، ثم تحرَّكت الياءُ والواو وانفتح ما قبلهما فقُلِبتا ألفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى "دعَوا هنالك ثبوراً" قالوا: يا ثُبُوراه، أي: يا هلاكاهُ.

مالزم البناء على السكون او نائبه:

الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه، وهو نوع واحد، وهو: **فعل الأمر**، وذلك لأنه يُبنى على ما يُجْزم به مضارعُه؛ فيُبنى على السكون في نحوِ: "اضْرِبْ" وعلى حذف النون في نحوِ: "اضْرِبَا" و"اضْرِبُوا" و"اضْرِبي" وعلى حذف حرف العِلَّة في نحو "اغْزُ" و"اخْشَ" و"ارْمِ".

ومن غريب ما يحكى: أن بعض من يتعاطى إقراء النَّحوِ ببلدنا هذه سمع قول بعض المُعربين في قوله عزَّ وَجلَّ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤] إن (قولاً) مبني على حذف النون فأنكر ذلك عليه، وهو قولٌ مشهورٌ بين الطلبة، فخفاؤه على مَنْ يَتصدى للإقراء غريب.

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقُولاَ على ﴿ٱذْهَبَآ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٤٣] وكل منهما فعلُ أمرٍ وفاعل، وهما مبنيان على حذف النون، و﴿لَهُۥ﴾ جارٌّ ومجرور متعلق بقُولا، وسمَّى ابن مالك هذه اللام لامَ التبليغ، ومثله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣] ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠] ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] و﴿قَوْلًا﴾ مفعول مطلق، و﴿لَّيِّنًا﴾ صفةٌ له، أي: قَوْلاً مُتلطَّفاً فيه ولا تُغْلِظَا عليه، والقولُ اللّين قد جاء مفسَّراً في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۝١٨ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات: ١٨ ـ ١٩].

المبني على الفتح

ثم قلت: أو الفتح، وهوَ سبعةٌ: الماضي المجرَّدُ كَضَربَ وضَرَبَكَ وضَرَبَا، والمضارع الذي باشَرَتْهُ نونُ التوكيد، نحوُ ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ و﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ بخلاف نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ وما رُكِّبَ من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام، نحو: "أحدَ عَشَرَ" ونحو: هو يأتينا صباحَ مساءَ، وبعضُ القوم يَسقُطُ بينَ بينَ ونحو: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ: أي ملاصقاً، ونحو: "بعلبكَّ" في لُغَيَّة، والزَّمنُ المبهمُ المضافُ لجملة، وإعرابهُ مَرْجُوحٌ قبلَ الفعلِ المبنيّ، نحوُ:

على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا

على حِينَ يستَصبينَ كلَّ حليمِ، وراجحٌ قبل غيرهِ، نحو: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾وعلى حين التواصلُ غيرُ داني والمبهمُ المضاف لمبنيٍّ، نحوُ: ﴿وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾ ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ ويجوزُ إعرابُه.

مالزم البناء على الفتح:

وأقول: الباب الثالث من المبنيات: ما لزم البناء على الفتح، **وهو سبعة أنواع**:

النوع الأول: الماضي المجرَّد مما تقدَّم ذكرُه، وهو الضمير المرفوع المتحرك، نحو: "ضَرَبَ" و"دَحْرَجَ" و"اسْتَخْرَجَ" و"ضَرَبَا" و"ضَرَبَكَ" و"ضَرَبَهُ".

وأما نحو: "رَمَى" و"عَفَا" فأصله رَمَيَ وَعَفَوَ، فلمَّا تحرَّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، قُلبتا ألفين؛ فسكونُ آخرهما عارضٌ، والفتحة مقدَّرةٌ في الألف، ولهذا إذا قُدِّر سكونُ الآخِرِ رجعتِ الياء والواو، فقيل: رَمَيْتُ، وَعَفَوْتُ، كما سيأتي.

والنوع الثاني: المضارع الذي باشرَتْه نونُ التوكيد، كقوله تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤] واحترزتُ باشتراط المباشرة من قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] فإن الفعل في ذلك معرب وإن أكد بالنون؛ لأنه قد فُصِلَ بينهما بالواو التي هي ضميرُ الفاعل، وهي ملفوظ بها في قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ومقدرة في قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ إذ الأصل لتسمعونَنَّ، فحذفت نون الرفع استثقالا لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المُدغمة؛ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

والنوع الثالث: ما ركِّبَ تركيبَ المزجِ من الأعداد، وهو الأحدَ عشرَ، والإحدى عشرة إلى التِّسعةَ عَشَرَ والتِّسعَ عَشْرةَ، تقول: جاءني أحَدَ عَشَرَ، ورأيتُ أحَدَ عَشَرَ، ومَرَرْتُ بأحدَ عَشَرَ، ببناء الجزأين على الفتح، وكذلك القول في الباقي، إلا "اثني عَشَرَ" و"اثنتَيْ عَشْرةَ"، فإنَّ الجُزءَ الأوَّلَ منهما مُعربٌ إعرابَ المُثنىّ: بالألف رَفْعاً، وبالياء جرًّا ونَصْباً.

والنوع الرابع: ما رُكِّبَ تركيبَ المَزْجِ من الظروف: زمانيةً كانت أو مكانيةً، مثال ما رُكِّب من ظروفِ الزمان قولُكَ: فلانٌ يأتينا صباحَ مساءَ، والأصل صباحاً ومساءً، أي: في كلِّ صباح ومساء؛ فحُذِفَ العاطفُ، ورُكِّب الظرفانِ قصداً للتخفيف تركيبَ خَمْسةَ عَشَرَ، قال الشاعر: [الوافر]

٢٣ ـ وَمَنْ لا يَصْرِفِ الواشِينَ عَنْهُ صَباحَ مَساءَ يَبْغُوهُ خَبالاَ [(١)]

ولو أضفتَ فقلت "صباحَ مساءٍ" لجاز، أي: صباحاً ذا مساءٍ؛ فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان، ونظيرُه في الإضافة قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦] فأضيف الضحى إلى ضمير العشية، وقيل الأصل أو ضحى يومها، ثم حذف المضافُ، ولا حاجة إلى هذا، وتقول: "فلانٌ يأتينا يومَ يومَ" أي: يوماً فيوماً، أي: كلَّ يومٍ، قال الشاعر: [الخفيف]

٢٤ ـ آتِ الرزقُ يَوْمَ يَوْمَ؛ فأجْمِلْ طَلَباً، وابْغِ لِلقِيامَةِ زادا [(٢)]

---

(١) البيت لكعب بن أبي زهير بن أبي سلمى المزني، أبو المضرَّب، شاعر عالي الطبقة أدرك الإسلام، وأسلم بعد أن كان مهدور الدم، توفى سنة ٢٦ هـ الأعلام: (٥/ ٢٢٦).

قوله: الواشين: جمعُ واشٍ، وهو الكاذب الذي يفسد ما بين المتحابين بما يفتريه. والخبال: هو الجنون، أو الفساد.

والشاهد فيه: صباحَ مساءَ، حيث ركب الظرفين معاً وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة. فتضمنا معنى حرف العطف؛ فأشبها في ذلك أحد عشر وأخواته. فبني على فتح الجزأين مثلها.

(٢) **الشاهد فيه**: "يومَ يومَ" حيث ركب الظرفين معاً وجعلهما بمنزلة اسم واحد، فتضمنا معنى حرف العطف، فبناهما على فتح الجزأين.

الإعراب: آتِ: خبر مقدم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، الرزق: مبتدأ مؤخر مرفوع. يومَ يومَ: تركيب مبني على فتح الجزأين، في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(آتِ). فأجمل: الفاء =

ومثالُ ما رُكِّبَ من ظروف المكان قولكَ: سُهِّلَتِ الهمزةُ بينَ بينَ[1]. وأصله بينها وبين حرف حركتها، فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية، وحذف العاطف، ورُكِّب الظَّرفان، قال الشاعر: [مجزوء الكامل]

٢٥ـ نَحمي حَقيقتَنَا وبعضُ القومِ يَسقطُ بينَ بينا [2]

والأصل: بينَ هؤلاءِ وبينَ هؤلاءِ، فأُزيلت الإضافةُ، ورُكِّبَ الاسمان تركيبَ خَمْسةَ عَشَرَ، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفاً واحداً في موضع نصب على الحال؛ إذ المراد: وبعضُ القومِ يسقطُ وَسَطاً.

والحقيقة: ما يجب على الإنسان أنْ يحميَه من الأهل والعشيرة، يقال: رجلٌ حامي الحقيقة، أي: أنه شهمٌ لا يُضامُ.

والنوع الخامسُ: ما رُكِّبَ تركيبَ خَمْسةَ عَشَرَ من الأحوال، يقولون: فلانٌ جاري بيتَ بيتَ، وأصله بيتاً لبيتٍ: أي ملاصقاً، فحُذِفَ الجارُّ وهو اللّام، ورُكِّبَ الاسمان، وعاملُ الحال ما في قوله "جاري" من معنى الفعل، فإنه في معنى مُجَاوري، وجوَّزوا أن يكون الجارُّ المقدَّرُ "إلى" وأن لايقدَّر جارٌّ أصلاً، بل فاءُ العطف.

وقالت العرب أيضاً "تساقطوا أَخْولَ أَخْولَ" أي: مُتفرّقينَ، وهو بالخاء المعجمة، قال الشاعر يَصِفُ ثوراً يطعَنُ الكلاب بقرنيهِ: [الطويل]

٢٦ـ يساقِطُ عنهُ رَوْقُهُ ضارياتِها سِقاطَ شَرارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا [3]

= فاء الفصيحة؛ أجمل: فعل أمر مبني على السكون. والفاعل، ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). طلباً: مفعول به منصوب.وابغ: الواو حرف عطف. ابغ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة (الياء) والفاعل أنت. للقيامة: جار ومجرور متعلقان بـ(ابغ) أو بمحذوف حال من (زاداً). زاداً: مفعول به.

(١) الهمزة المخففة تسمى همزة بين بين يريدون التوسط.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص الأسدي، وهو شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها. توفي سنة ٢٥ ق.هـ الأعلام (٤/ ١٨٨) وهو يخاطب في هذا البيت امرأ القيس من جملة قصيدة، وكان بنو أسد قتلوا حجراً أباه، فأنذرهم وهددهم وفي ذلك يقول عبيد من قصيدة الشاهد:

يا ذا المخوِّفنا بقَتْل أبيه إذلالاً وحَيْنا.

وقد وضَّح المؤلف مكان الشاهد وأعربه، ولا داعي للتكرار.

(٣) البيت من كلام ضابىء البرجمي، وهو شاعر جاهلي كثير الشرِّ، خبيث اللسان، أدرك الاسلام، وتوفي في سجن عثمان رضي الله عنه سنة ٣٠هـ الأعلام (٣/ ٢١٢) .

قوله: (الرَوق) القرن. (ضارياتها): جمع ضاري، وأراد الكلاب (القين): الحداد. أخولَ أخولَ: متفرقين، وهو مبني على فتح الجزأين، وهو موطن الشاهد.

الإعراب: يساقط: فعل مضارع. عنه: جار ومجرور متعلقان بـ(يساقط). روقُه: فاعل مرفوع، والهاء=

وفي الحديث "كان يتخوَّلُنا بالموعظة"(١): أي: يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً مخافةَ السآمة علينا، قال أبو علي: "هو من قولهم: تساقطوا أخولَ أخولَ: أي شيئاً بعد شيء" وكان الأصمعي يرويه "يتخوننا" بالنون ـ ويقول: معناه يتعهدنا(٢).

فإن قلت: ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذي أنشدتهُ في النوع الذي قبله، فإنَّك زعمت ثَمَّ أنَّ "بَيْنَ بَيْنَ" فيه حال؟

قلت: معنى قولي هناك أنه متعلق باستقرار محذوف، وذلك المحذوف هو الحال، لا أنَّه نفسَه حالٌ، بخلاف هذا النوع؛ فإنَّ المركَّب نفسَه حالٌ لأنه ليس بظرف، بخلاف "بَيْنَ بَيْنَ" فإنه ظرف.

وإذا أخرجتَ شيئاً من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تعيَّنتِ الإضافةُ وامتنع التركيبُ، تقول: هذه همزةُ بينِ بينٍ، مخفوض الأول غير منوَّن والثاني منوناً، ومثله فلانٌ يأتينا كلَّ صباحِ مساءٍ، قال: [الوافر]

٢٧ ـ ولولا يَوْمُ يَوْمٍ ما أرَدْنا جَزَاءَكَ، والقُروضُ لها جَزاءُ(٣)

وهذا يفهم من كلامي في المقدمة؛ فإني قلت: "وما رُكِّبَ من الظروف والأحوال" فعلم أن البناء المذكور مقيدٌ بوجود الظرفية والحالية. وأنها متى فقدت وجبَ الرجوعُ إلى الإعراب، وإنما قدمتُ الظروف على الأحوال؛ لأن ذلك في الظروف أكثر وقوعاً؛ فكان أولى بالتقديم.

فإن قلت: قد وقع التركيبُ المذكور فيما ليس بظرف ولا حال، كقولهم: "وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ" أي: في شِدَّةٍ يعسرُ التخلُّصُ منها.

قلت: هو شاذٌّ، فلذلك لم أتعرَّض لذكره في هذا المختصر.

ولم يقع في التنزيل تركيبُ الأحوال ولا تركيب الظروف، وإنما وقع فيه تركيبُ الأعدادِ، نحو:

= مضاف إليه. ضاريتها: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مونث سالم. والهاء: مضاف إليه. سقاطَ: مفعول مطلق منصوب. شرار: مضاف إليه. القين: مضاف إليه ثانٍ. أخولَ أخولَ: تركيب مبني على فتح الجزأين في محل نصب على الحال، وهو بمعنى متفرقين.

(١) الحديث: أخرجه [البخاري: ٦٨] و[مسلم: ٧١٢٩] من حديث ابن مسعود .

(٢) وقال أبو عمرو: الصواب: يتحولنا، بالحاء المهملة، أي: يطلب الحال التي ينشطون فيها للموعظة فيعظم فيها ولا يكثر عليهم فيملوا.

(٣) البيت للفرزدق.

المعنى: يقول الشاعر لمخاطبه: لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم ما طلبنا جزاءك

الشاهد في البيت: قوله: (يومُ يومٍ) حيث أجراها على حسب ما تقتضيه العوامل اللفظية، فالأول: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والثاني مضاف إليه.

﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠] أي: على سقرَ تسعةَ عشرَ ملكاً يحفظون أمرها، وقيل: صنفاً وقيل: صفاً من الملائكة، وقُرِئ: (تِسْعةُ أَعْشُرٍ) جمع عشيرٍ، مثل أيمُنٍ في جمع يمَينٍ، وعلى هذا فتسعةُ مرفوع، وأعشرٍ مخفوض بالإضافة منوَّنٌ، ومجيء هذا التركيب في الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه في الظروف.

والنوع السادس: الزمن المبهم المضاف لجملةٍ، وأعني بالمبهم ما لم يدلَّ على وقت بعينه، وذلك نحو: الحين والوقت والساعة والزمان؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجملة، **ويجوز لك فيه حينئذٍ الإعرابُ والبناءُ على الفتح**، ثم تارةً يكون البناء أرجح من الإعراب، وتارةً العكس؛ **فالأول** إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً، فعلُها مبنيٌّ، كقوله: [الطويل]

٢٨ ـ على حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقُلْتُ: ألمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ ؟[1]

يروى "على حينِ" بالخفض على الإعراب، و"على حينَ" بالفتح على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبنيٍّ، وهو عاتَبْتُ.

والثاني: إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلها معربٌ، أو جملةً اسميةً؛ **فالأول**، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فيوم: مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع، والفعلُ المضارعُ معربٌ كما تقدَّم، فكان الأرجحُ في المضاف الإعراب، فلذلك قرأ السبعة كلُّهم إلا نافعاً برفع اليومِ على الإعراب؛ لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وَحْدَهُ بفتح اليومِ على البناء[2].

والبصريون يمنعون في ذلك البناء، ويقدِّرونَ الفتحةَ إعراباً، مثلها في "صُمْتُ يُومَ الخميس" والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه، **والثاني**، كقول الشاعر: [الوافر]

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول الشعراء الجاهليين واسمه زياد بن معاوية بن ضباب الذبيان الغطفاني من شعراء الطبقة الأولى كان الشعراء يعرضون عليه شعرهم في الجاهلية. توفي نحو ١٨ ق هـ الأعلام (٣/ ٥٤).
قوله: الصبا: الميل إلى شهوات النفس، واتباع لذائذها.
الإعراب: على: حرف جر. حين: اسم مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر، ويروى بالجر، والبناء هنا أرجح؛ لأنه أضيف إلى جملة فعلها مبني (عاتبت) والجار والمجرور متعلقان بما قبله. **وهو موطن الشاهد**. عاتبت: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء فاعل. المشيب: مفعول به. على الصبا: جار ومجرور متعلقان بـ(عاتب). وقلت: الواو حرف عطف. قلت: فعل ماض مبني على السكون والتاء فاعل. ألما: الهمزة للاستفهام. لما: حرف نفي وجزم. أصح: فعل مضارع مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الواو؛ لأن أصله (أصحو). والشيب: الواو حالية. والشيب: مبتدأ مرفوع. وازع: خبر مرفوع. والجملة في محل نصب على الحال.

(٢) قرأ نافع بفتح الميم، والباقون برفعها، يعني: باقي العشرة انظر النشر (٣/ ٤٧).

٢٩ ـ تـذكَّـرَ مـا تـذكَّـرَ مـنْ سُـلَـيْـمـى عــلــى حِـيْــنَ الـتَّـواصُـلُ غَـيْـرُ دانِ[١]

روي بفتح الحين على البناء، والكسرُ أرجحُ على الإعراب، ولا يُجيزُ البصريون غيرَهُ.

النوع السابع: المبهمُ المضافُ لمبنيّ، سواءٌ كان زماناً أو غيرَه، ومرادي بالمبهم: ما لا يتَّضحُ معناه إلا بما يضاف إليه، كـ"مثل" و"دُونَ" و"بين" ونحوهنَّ، مما هو شديدُ الإبهامِ، فهذا النوع إذا أُضيف إلى مبنيّ جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرةُ المضافةُ إلى معرفة من تعريفها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[٢] [هود: ٦٦]، يقرأ على وجهين: بفتح اليوم على البناء؛ لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني وهو إذْ، وبجرّه على الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] "منّا" جار ومجرور خبر مقدَّم، و"دون" مبتدأ مؤخر، وبنُي على الفتح لإبهامه، وإضافتِهِ إلى مبنيّ وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع "دون" لكان ذلك جائزاً، كما قال الآخر: [الطويل]

٣٠ ـ أَلَـمْ تَـرَيَـا أنّـي حَـمَـيْـتُ حَـقِـيـقَـتِـي وبَـاشَـرْتُ حَـدَّ الـمَـوْتِ والـمَـوْتُ دُوْنُـهـا[٣]

الرواية "دونُها" بالرفع.

وقال الله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٤] [الأنعام: ٩٤] يقرأ على وجهين: برفع "بين" على الإعراب؛ لأنه فاعل، وبفتحه على البناء، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٥] [الذاريات: ٢٣]، يقرأ على وجهين: برفع "مثل" على الإعراب؛ لأنَّه صفة لحقّ، وهو مرفوع، وبالفتح على البناءِ.

---

(١) **والشاهد فيه**: قوله: (على حين التواصلُ) حيث روي لفظ "حين" على وجهين:
الأول: الجَّر على أنه معرب، **والثاني**: الفتح على أنه مبني على الفتح في محل جر، والكوفيون هم الذين أجازوا الوجهين في مثل هذه الحال والبصريون لا يجيزون إلا الكسر على أنه معرب؛ لأنه إنما بني في الشاهد السابق؛ لأنه اكتسب من المضاف إليه البناءَ فإذا كان المضافُ إليه معرباً، كما في هذا الشاهد، فلا مسوغَ للبناء.

(٢) قرأ المدنيان والكسائي بفتح الميم، والباقون بكسرها. كما في النشر (٣/ ١٦) .

(٣) الحقيقة: شرحها المؤلف في الشاهد (٢٥).
والشاهد في البيت: قولها: دونُها، حيث جاءت الرواية فيه بالرفع على أنه معرب، وإعرابه: خبر للمبتدأ.
الإعراب: ألم: الهمزة للاستفهام التقريري. لم حرف نفي وجزم وقلب. تريا: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف، فاعل. أني: أن حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. حميت: فعل ماض، والتاء: فاعل، حقيقي: مفعول به، والياء مضاف إليه والجملة: في محل رفع خبر (أن) وأن وما بعدها بتأويل مصدر، سدت مسد مفعولي (ترى) إذا اعتبرت قلبية، أو مفعول به إذا كانت بصرية. وباشرت: الواو: حرف عطف وباشرت: فعل ماض مبني على السكون والتاء: فاعل. حدَّ: مفعول به. الموت: مضاف إليه والجملة: معطوفة على جملة حميت حقيقي. والموت: الواو حالية، الموت: مبتدأ. دونها خبر. والهاء: مضاف إليه. والجملة: في محل نصب حال.

(٤) قرأ المدنيان وحفص والكسائي بفتح النون، والباقون بضمها. البدور الزاهرة (ص ١٢٠).

(٥) قرأ الأخوان وشعبة وخلف برفع اللام، ونصبها غيرهم. البدور الزاهرة (ص ٢٨٠).

مايبنى على الفتح أو نائبه

لا النافيه للجنس

ثم قلت: أو الفتح أو نائبه، وهو: اسم لا النافية للجنس، إذا كان مُفْرَداً، نحوُ: "لا رَجُلَ" و"لا رِجَالَ" و"لا رَجُلينِ" و"لا قائمينَ" و"لا قائماتٍ" وفتحُ نَحْوِ "قائماتٍ" أرجحُ من كسرهِ. ولك في الاسم الثاني من نحوِ "لاَ رجلَ ظريفٌ" و"لاَ ماءَ باردٌ" النصبُ، والرفعُ، والفتحُ، وكذا الثاني منْ نحوِ "لا حولَ ولا قوةَ" إن فتحتَ الأول، فإنْ رفعتهُ امتنعَ النصبُ في الثاني، فإن فُصلَ النَّعتُ أو كانَ هُوَ أو المَنْعوتُ غيرَ مفرَدٍ امتَنَعَ الفَتْحُ.

وأقول: الباب الرابع من المبنيات: ما لزم الفتح أو نائبه. وهو اثنان: الياء والكسرة ـ وذلك اسمُ لا.

وخلاصةُ القول في ذلك أن "لا" إذا كانت للنفي، وكان المرادُ بذلك النَّفي استغراقَ الجنس بأسرهِ بحيث لا يخرج عنه واحدٌ من أفراده، وكان الاسم مفرداً. ونعني **بالمفرد هنا وفي باب النداء: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف**، ولو كان مثنًّى أو مجموعاً، فإنَّه حينئذٍ يستحقُّ البناء على الفتح في مسألتين، والبناء على الياء في مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة.

أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه: أن يكون الاسم غيرَ مثنىً ولا مجموع، نحو رجلٍ وفرسٍ، أو مجموعاً جمع تكسير، نحو رجالٍ وأفراسٍ، تقول: "لا رجلَ في الدارِ" و"لا فرسَ عندنا" و"لا رجالَ في الدارِ" و"لا أفراسَ عندنا".

وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطهُ: أن يكون الاسم مُثنًى أو جمعَ مذكرٍ سالماً، نحو "لا رَجلَينِ" و"لا قائمينَ" قال الشاعر: [الطويل]

٣١ ـ تَعَزَّ فلاَ إلفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعَا ... وَلكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ[1]

وقال الآخر: [الخفيف]

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله: إلفين، حيث جاء مبنياً على الياء؛ لأنه اسم (للا) النافية للجنس، وهو مثنى إلف، وهو الصاحب.

الإعراب: تعزَّ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره أنت. فلا: الفاء حرف دالٌّ على التفريع، لا: نافية للجنس. إلفين: اسم لا، مبني على الياء في محل نصب. بالعيش: جار ومجرور متعلقان بفعل (متع) المؤخر. (متعا) فعل ماض، مبني على الفتح، وهو مبني للمجهول وألف الاثنين: في محل نائب فاعل. والجملة: خبر (لا). ولكن: الواو استئنافية. لكن: حرف استدراك. لوراد: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. المنون: مضاف إليه. تتابعُ: مبتدأ مؤخَّر.

٣٢ ـ يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِينَ ولا آ بَاءَ إلا وقدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ[1]

وأما ما يستحقُّ فيه البناء على الكسر أو الفتح، فضابطه أن يكون جمعاً بالألف والتاء المزيدتين، نحو "مُسْلِمَات" تقول "لاَ مُسْلِمَاتِ في الدَّارِ" قال الشاعر: [البسيط]

٣٣ ـ إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ فيهِ نَلَذُّ، ولا لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ[2]

يروى بكسر "لَذّاتِ" وفتحهِ.

حكم نعت اسم لا:

ولما ذكرتُ اسم "لا" أوردتُ مسألتين يتعلَّقان بباب "لا".

المسألة الأولى: أن اسمها إذا كان مفرداً، ونُعِتَ بمفرد، وكان النعتُ والمنعوتُ مُتَّصلَين، نحوُ "لا رجلَ ظريفاً في الدارِ"؛ **جاز لك في النَّعت ثلاثةُ أوجهٍ**:

الأول: النصبُ على محلّ اسم "لا"؛ فإنَّه في موضع نصبٍ بلا، ولكنَّه بنُي، فلم يظهر فيه إعرابٌ؛ فتقول: "لا رجلَ ظريفاً في الدارِ".

الثاني: الرفع على مراعاة محلّ "لا" مع اسمِها، فإنَّهما في موضع رفعٍ بالابتداء؛ فتقول "لاَ رجلَ ظريفٌ في الدارِ" برفع ظريف، وإنما كانت "لا" مع "رجل" في موضع رفع بالابتداء؛ لأن "لا" قد صارت بالتركيب مع "رجل" كالشيءِ الواحد وقد علمتَ أنَّ الاسمَ المُصَدَّرَ به، المخبَر عنه حقُّهُ أن يرتفع بالابتداء.

والثالث: الفتح؛ فتقول "لا رجُلَ ظَريفَ في الدارِ" وهو أبعدها عن القياس فلهذا أخَّرته في الذِّكرِ، ووجهُ بُعْدِهِ هو أنَّ فتحَهُ على التَّركيبِ، وهم لا يركِّبون ثلاثةَ أشياءَ، ويجعلونها شيئاً واحداً، ووجهُ جوازِه أنهَّم قدَّروا تركيبَ الموصوفِ وصفتهِ أوَّلاً ثم أدخلوا عليها "لا" بعد أنْ صارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك "لا خَمْسةَ عَشَرَ عندنا".

---

(١) **قوله**: عنتهم: أهمَّتهم.
والشاهد في البيت: قوله: (لا بنين) حيث جاء خبر (لا) جمع مذكرٍ سالماً مبنياً على الياء، كما ينصب بذلك لو كان معرباً.

(٢) البيت: لسلامة بن جندل السعدي. وهو شاعر جاهلي قديم في شعره حكمة وجودة، وفارس من فرسان العرب المعدودين، توفي سنة ٢٣ ق هـ. الأعلام (٣/ ١٠٦).
قوله: مجد عواقبهُ، أي: محمودة نهايته.
الشاهد فيه: قوله: لا لذاتِ، حيث رُوي بالفتح وبالكسر؛ فدلَّ ذلك على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً لـ(لا) النافية للجنس جاز بناؤه على الفتح وبناؤه على الكسر، نيابةً على الفتحة، كما ينصب معرباً.

تكرار (لا) واسمها :

المسألة الثانية: أن "لا" واسمها إذا تكرَّرا نحو "لا حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ" **جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجهٍ**، وذلك لأنه يجوز في الاسم **الأول وجهان: الفتحُ، والرفعُ**؛ فإن فتحته جاز لك **في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب**، مثالُ الفتحِ قوله تعالى: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[1] [الطور: ٢٣]، ومثال الرفع قول الشاعر: [الكامل]

٣٤ـ هـذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لـي ـ إنْ كـانَ ذاكَ ـ ولاَ أبُ[2]

ومثالُ النصب قولُ الآخر: [السريع]

٣٥ـ لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخرقُ على الرَّاقعِ[3]

وإن رفعت الاسم الأول جاز لك في الاسم **الثاني وجهان: الفتحُ والرفعُ**؛ **فالأول**، كقوله في هذا البيت: [الوافر]

٣٦ـ فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا بهِ أبداً مقيمُ[4]

---

(١) قرأ المكي والبصريان بفتح الواو من (لغو) والميم من (تأثيم) من غير تنوين. والباقون برفعها مع التنوين. كما في البدور الزاهرة (ص ٢٨٢).

(٢) البيت لضمرة بن ضمرة، وقيل لهشام بن مردود، وضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي من بني دارم شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء. الأعلام (٣/٢١٦).

الشاهد في هذا البيت: قوله: لا أمَّ ـ إن كان ذاك ـ ولا أبُ ـ حيث أعمل الأولى، والثانية إما مهملة وارتفع الاسم بعدها على الابتداء وإما أعملها عمل ليس، والاسم بعدها اسم لا، وإما عطفت على محل لا مع اسمها. ومحلها الرفع بالابتداء، والجملة بينها معترضة لا محل لها من الإعراب، وإن شرطية وكان: فعل ماض تام. وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل لكان، أو كان ناقصة وذا اسمها، والكاف: حرف خطاب، وجواب الشرط محذوف دل عليه سابق الكلام، ولا أب: الواو حرف عطف لا زائدة لتأكيد النفي، أب: اسم معطوف على محل لا مع اسمها.

وأما الشطر الأول: فـ(هذا) الهاء للتنبيه، وذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، لعمرك: اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: لعمركم قسمي، والكاف: مضاف إليه والميم علامة الجمع. الصغار: خبر مرفوع. بعينه: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة، والهاء: مضاف إليه، وقيل: الباء حرف جر زائد وعين: توكيد للصغار والهاء مضاف إليه.

(٣) البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس.

قوله: الخُلَّة: بضم الخاء وتشديد اللام: هي الصداقة. والمعنى: يقول: إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة ولا صداقة؛ لأن الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه. والشاهد في البيت: قوله: لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً. حيث أعمل الأولى، وعطف (خلَّةً) على محل اسم الأولى؛ لأنها في محل نصب. ولا زائدة لتوكيد النفي.

(٤) والبيت من كلام أمية بن أبي الصلت، بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف أدرك الإسلام ولم يسلم توفي سنة ٥ هـ. الأعلام (٢/٢٣). =

والثاني، كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾(١) [البقرة: ٢٥٤] في قراءة من رفعهما. ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني.

المبني على الكسر

ثم قلت: أو الكسر، وهو خمسةٌ: العلمُ المختومُ بِوَيهِ كسيبَويهِ. والجَرْميُّ يُجيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ، وفَعالِ للأمرِ كنَزالِ ودَرَاكِ، وبَنو أَسَدٍ تَفْتحُهُ، وفَعالِ سَبّاً للمؤنَّث كفَساقِ وخَباثِ، ويختصُّ هذا بالنداء، وينقَاسُ هُوَ ونحوُ نَزالِ من كلِّ فعلٍ ثلاثي تامٍّ، وفَعالِ عَلَماً لمؤنَّثٍ كحَذامِ في لغةِ أهلِ الحجازِ، وكذلكَ "أمسِ" عندهم إذا أُرِيدَ بِهِ معيَّنٌ، وأكثرُ بني تميمٍ يوافقُهم في نحوِ سَفارِ وَوَبارِ مُطلقاً، وفي أمسِ في الجرِّ والنَّصبِ، ويَمْنعُ الصَّرْفَ في الباقي.

وأقول: الباب الخامس من المبنيات: ما لزم البناء على الكسر، وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: العلمُ المختومُ بوَيهِ كسيبويهِ وعَمْرَويهِ ونِفْطَوَيهِ وراهَوَيهِ ونحو ذلك؛ فليس فيهنَّ إلا الكسر، وهو قول سيبويهِ والجمهور، وزعم أبو عمر الجَرْمي أنه يجوز فيهنَّ ذلك، والإعرابُ إعرابُ ما لا ينصرف.

النوع الثاني: ما كان اسماً للفعل، وهو على وزن فَعَالِ، وذلك مثل نَزَالِ بمعنى انزل، ودَرَاكِ بمعنى أدرك، وتَرَاكِ بمعنى اترُكْ، وحَذارِ بمعنى احْذَرْ، قال الشاعر: [مشطور الرجز]

= وهو يصف أهل الجنة، ويقول: إن لا يتكلمون بالباطل، ولا ينسب بعضهم بعضاً إلى الإثم؛ لأنه لا يقع من أحدهم إثم حتى ينسب إليه.

والشاهد في البيت: قوله: "فلا لغوٌ ولا تأثيمَ" حيثُ أهمل الأولى، ورفع الاسم الواقع بعدها، وأعمل الثانية، وفتح الاسم على أنه اسمُها، وفي هذه الحال لا يجوز النصب في الثانية؛ لأنه لا مكان للنصب في الأولى طالما رفع.

ورجح الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه على الشذور (ص ١٢١) على أن البيت ملفق من بيته وصوابه إنشاده:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ... ولا حَينٌ، ولا فيها مُليمُ.
وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ ... وما فاهوا بهِ أبداً مقيمُ.

(١) قرأ المكيُّ والبصريان بالفتح من غير تنوين في الثلاثة (لا بيعَ ولا خُلَّةَ ولا شفاعةَ) والباقون بالرفع مع التنوين في الثلاثة. انظر البذور الزاهرة (ص ٦٥).

٣٧ـ حذارِ منْ أرمَاحِنَا حَذَارِ [(١)]

وقال الآخر: [مشطور الرجز]

٣٨ـتَرَاكِهَا منْ إبلٍ تَرَاكِهَـا[(٢)]

وما أحْسَنَ قولَ بعضِهم: [الوافر]

٣٩ـ هِيَ الدُّنيا تَقُولُ بِمِلءِ فيها: حَذَارِ حَذارِ مِنْ بَطْشِي وفَتْكِي [(٣)]
فلاَ يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابتِسَامٌ فَقَولِي مُضحِكٌ والفِعْلُ مُبْكِي

وبنو أسد يفتحون فَعَالِ في الأمر لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها.

النوع الثالث: ما كان على فَعالِ، وهو سبٌّ للمؤنَّث، ولا يستعمل هذا النوعُ إلا في النداء، تقول "يا خَبَاثِ" بمعنى يا خبيثَةُ، و"يا دفَارِ" بالدال المهملة، بمعنى يا مُنْتِنَةُ، و"يا لَكَاعِ" بمعنى يا لئيمة، ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري: "أتتشَبَّهِينَ بالحرائر يا لَكَاعِ" ولا يقالُ: جاءتني لكاعِ، ولا رأيتُ لكاعِ، ولا مررتُ بلكاعِ، فأما قوله: [الوافر]

٤٠ـ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ [(٤)]

---

(١) البيت من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي من بني بكر بن وائل، من أكابر الرُّجاز ومن أحسن الناس إنشاداً، نبغ في العصر الأموي، توفى سنة ١٣٠ هـ الأعلام (٥/ ١٥١) .

والشاهد في البيت: قوله: حذارِ في الموضعين ، حيث جاء من مصدر الفعل الثلاثي التام الذي هو (حذر. يحذر) اسماً على وزن (فَعالِ) واستعمله بمعنى فعل الأمر الذي هو (احذر) وبناه على الكسر.

الإعراب: حذارِ : اسم فعل أمر بمعنى احذر ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنت). من : حرف جر. أرماحنا : أرماح : اسم مجرور بمن والجار والمجرور متعلقان بـ(حذارِ) ونا: مضاف إليه. حذار : اسم فعل أمر مبني على الكسر، والفاعل أنت، والجملة مؤكدة لجملة اسم الفعل السابق.

(٢) **والشاهد فيه**: تراك في الموضعين وهو كسابقه.

الإعراب: تراكها: تراكِ: اسم فعل أمر مبني على الكسر، والفاعل (أنت)، والهاء: مفعول به، من إبلٍ: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من المفعول به. تراكها: كسابقه. والجملة مؤكدة للجملة السابقة.

(٣) البيت لأبي الفرج الساوي أحد كتاب الصاحب بن عباد يرثي بها فخر الدولة. وهو بيت في قصيدة له.

والتمثيل فيه: في قوله : "حَذارِ حَذارِ" وكل واحد منهما اسم فعل أمر بمعنى احذر ، وهو مأخوذ من مصدر فعل ثلاثي تام – وهو (حذر يحذر) – وقد بناه على الكسر.

وتقول في إعرابه ما قلته في سابقه ، والباقي من البيت واضح إن شاء الله.

(٤) البيت للحطيئة ، واسمه جرول بن أوس بن مالك العبسي أبو مليكة، وهو أحد شعراء صدر الاسلام ، وكان بذيء اللسان فحاشاً هجاءً، توفى سنة ٤٥هـ . الأعلام (٢/ ١١٨) . =

فاستعمَلَها في غيرِ النداء؛ فضرورةٌ شاذَّة، ويحتمل أن التقدير: قعيدتُهُ يقالُ لها: يا لَكَاعِ؛ فيكون جارياً على القياس.

ويجوز قِياساً مطَّرداً صَوْغُ فَعَالِ هذا وفَعَالِ السابقِ ـ وهو الدالُّ على الأمر ـ مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: أن يكون فعلاً، ثلاثياً، تاماً؛ فيُبنى من نَزَلَ نَزَالِ، ومن ذَهَبَ ذَهَابِ، ومن كَتَبَ كَتَابِ، بمعنى انْزِلْ واذْهَبْ واكْتُبْ، ويقالُ من فَسَقَ وفَجَرَ وزَنَى وسَرَقَ: يا فَسَاقِ، ويا فَجَارِ، ويا زَنَاءِ، ويا سَرَاقِ، بمعنى يا فاسقة، يا فاجرة، يا زانية، يا سارقة.

ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصِيَّةِ؛ لأنَّها لا فِعْلَ لها، ولا مِنْ نحوِ: دحرج، واستخرج وانطلق؛ لأنها زائدة على الثلاثة، ولا مِنْ نحْوِ: كانَ وظلَّ وباتَ وصَارَ؛ لأنَّها ناقصةٌ لا تامَّة.

ولم يقعْ في التنزيل فَعَالِ أمراً، إلا في قراءة الحسن ﴿لا مَساسِ﴾ [1] [طه: ٩٧] بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول "لا" على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش ـ أي لا يرتفع ـ "لا لَعاً" وفي معاني القرآن العظيم للفراء: ومن العرب من يقول: لا مَساسِ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَال، وفي كتاب "ليس" لابن خالويه: لا مَساسِ مثل دَرَاكِ وَنَزَالِ، وهذا من غرائب اللغة [2] وحمله الزمخشري والجوهري على أنه من باب قَطَامِ، وأنه معدول عن المصدر، وهو المَسُّ.

النوع الرابع: ما كان على فَعالِ، وهو علم على مؤنث، نحو حَذَامِ وقَطَامِ وَرَقَاشِ وَسَجَاحِ ـ

= **والمعنى**: يهجو امرأته فيقول: أقضي عمري ساعياً في طلب الرزق، ثم إذا ما عدت إلى بيتي لأستريح من عناء السفر، فلا أجدُ إلا امرأة لئيمة أمامي.

والشاهد فيه: قوله (لكاعِ) حيث استعملها في غير النداء شذوذاً. مما حمل البعض على التقدير للتخلص من هذا الشذوذ، فقدَّروا خبراً محذوفاً، كما ذكره المؤلف: قعيدته يقال لها: يا لكاعِ.

إعرابه: أطوّف: فعل مضارع مرفوع والفاعل تقديره (أنا). ما أطوف: ما مصدرية، أطوف: مضارع، والفاعل تقديره (أنا) والمصدر المؤول في محل نصب مفعول مطلق، والتقدير: أطوِّفُ تطوافاً، وإذا كانت (ما) مصدرية ظرفية، فيكون التقدير أطوِّف مدَّةَ تطوافي. ثم: حرف عطف. آوي: فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا). إلى بيت: جار ومجرور، متعلقان بـ(آوي) والجملة معطوفة على جملة أطوف الأول مع فاعله. قعيدته: مبتدأ، والهاء: مضاف إليه. لكاعِ: خبر المبتدأ، مبني على الكسر في محل رفع. وإما على تقدير المحذوف كما سلف آنفاً.

(١) قراءة لا مَساسِ ذكرها ابن جني في (المحتسب) من القراءات الشاذة. والعكبري في (إملاء ما منَّ به الرحمن) (ص١٢٦)، وقال: وهو اسم فعل أي: لا تمسَّني، وقيل هو اسم للخبر، أي: لايكون بيننا مماسة.

(٢) **والغرابة فيه**: أنه ركب لا النافية والاسم، وجعل الجميع للاثبات، و(لا) الأصل فيها النفي.

بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة ـ اسم للكَذَّابة التي ادَّعتِ النبوة[(١)]، وكسابِ: اسم لكلبة، وسَكَابِ: اسم لفرس.

حكم علم المؤنث إذا كان على وزن فَعالِ:

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها **ثلاث لغات:**

إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً وعلى ذلك قول الشاعر: [الوافر]

٤١ ـ إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[(٢)]

والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ مطلقاً.

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبُنى على الكسر، أو غيرَ مختومٍ بها فَيُمْنَعُ الصرفَ، ومثالُ المختوم بالراء "سَفَارِ" بالسين المهملة والفاء اسم لماء، و "حَضَارِ" بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و "وَبَار" بالباء الموحدة اسم لقبيلة، و "ظَفَارِ" بالظاء المعجمة والفاء، اسم لبلدة، قال الشاعر أنشده سيبويه: [الطويل]

٤٢ ـ مَتَى تَرِدَنْ يوماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرَا[(٣)]

---

(١) سجاح بنت الحارث بن سويد التميمية من بني يربوع، شاعرة أديبة عارفة بالأخبار، ادعت النبوة وتزوجها مسيلمة فترة قصيرة ثم تركته، وبعد مقتله أسلمت ورحلت إلى البصرة، وتوفيت هناك، وصلَّى عليها سَمُرة بن جندب والي البصرة لمعاوية رضي الله عنهما. انظر الأعلام (٣/ ٧٨).

(٢) نسبه في اللسان (ر ق ش) لـ(لُجيم بن صعب) جَدٌّ جاهلي من بني ربيعة بن نزار بن عدنان. الأعلام (٥/ ٢٤١). وحذامِ هي امرأته. وقيل: هو لسحيم بن مصعب زوج حذام.

والشاهد فيه: قوله "حذامِ" حيث وقعت في الموضعين فاعلاً، والرواية فيه بالكسر، مما يدلُّ على أنه مبني على الكسر.

(٣) البيت للفرزدق، ويروى أيضاً: مَتَى ما تَرِدْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا.

اللغة: سفارِ: اسم ماء لبني مازن بين البصرة والمدينة.

المستجيز: طالب الماء لأرض أو ماشية. والمعور: الذي لايسقي.

والشاهد فيه: قوله: سفارِ: اسم مبني على الكسر لأنه وقع في محل نصب والرواية بالكسر.

المعور: الذي لا يسقي، الأديهم: تصغير أدهم، وهو الأسود.

الإعراب: متى: اسم شرط جازم يجزم فعلين مضارعين، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. تَرِدَنْ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بمتى. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).

يوماً: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ(ترد)، سفارِ: اسم مبني على الكسر في محل نصب مفعول به. تجد: فعل مضارع مجزوم وهو جواب الشرط، والفاعل مستتر تقديره (أنت). بها: جار ومجرور متعلقان بـ(تجد)، أديهم: مفعول به منصوب، يرمي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة =

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين: [مخلع البسيط]

٤٣ـ ألَـمْ تَـرَوا إرَمـاً وعـاداً أوْدَى بِـهـا الـلَّـيـلُ والـنَّـهَـارُ [(١)]
وَمَـرَّ دَهْـرٌ عـلـى وَبَـارِ فَـهَـلَـكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ

فبنى "وبارِ" الأول على الكسر، وأعربَ "وبار" الثاني، وقيل: "وبار" الثاني ليس باسم كوبارِ الذي في حَشْو البيت، بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: "هلكت" وقال أولاً "هلكت" بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً "بارَوا" بالتذكير على معنى الحيّ، وعلى هذا القول فتكتب "وباروا" بالواو والألف كما تكتب "ساروا".

لغات العرب في (أمسِ):

النوع الخامس: "أمسِ" إذا أرَدْتَ به مُعيَّناً، وهو اليومُ الذي قبلَ يومِك. **وللعرب فيه حينئذٍ ثلاثُ لغاتٍ:**

إحداها: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة أهل الحجاز؛ فيقولون: "ذَهَبَ أمسِ بما فيهِ" و"اعتكفتُ أمسِ" و"عجبتُ منْ أمسِ" بالكسر فيهنَّ؛ قال الشاعر: [الكامل]

٤٤ـ مَـنَـعَ الـبَـقَـاءَ تَـقَـلُّـبُ الـشَّـمْـسِ وَطُـلُـوعُـهـا مِـنْ حَـيْـثُ لا تُـمْـسِـي [(٢)]

ثم قال:

الـيَـومُ أعـلَـمُ مـا يَـجِـيءُ بِـهِ وَمَـضَـى بِـفَـصْـلِ قَـضَـائِـهِ أمـسِ

= على الياء منع من ظهورها الثقل. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (أديهم)، والجملة في محل نصب صفة لأديهم. المستجيزَ: مفعول به منصوب لـ(يرمي). المعوَّار: صفة المستجيز وهي منصوبة مثلها.

(١) الأعشى واسمه ميمون بن قيس بن جندل، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام، ولم يسلم توفي سنة / ٧هـ. الأعلام (٧/ ٣٤١).
الشاهد فيه: قوله (وبار) حيث جرَّها بـ(على) وهو ممنوع من الصرف ولو أعربه لجاء به مفتوحاً، فدلَّ على أنه مبني على الكسر ولم يمنعه من الصرف. وقوله: (وبار)) الثانية جاء مرفوعة، ومنعها من الصرف ولم ينونها، فجمع بين اللغتين.

(٢) البيتان لـ(تبع بن الأقرن).
والشاهد في البيت الثاني وهو قوله: ومضى أمسِ، حيث وقع (أمسِ) فاعلاً وروى بالكسر كما هي قوافي الأبيات السابقة، فدلَّ على أنه مبني على الكسر. ومعنى بفصل قضائه، أي: بقضائه الفاصل.
إعراب البيت: اليومُ: مبتدأ إذا كان مرفوعاً. ومفعول فيه ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ (أعلم) على رواية النصب. أعلم: مضارع مرفوع، والفاعل تقديره أنا. ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به. يجيء: مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره (هو). به: جار ومجرور متعلقان بفعل يجيء، وجملة يجيء من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. =

الثانية: إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرفُ مطلقاً، وهي لغةُ بعضِ بني تميمٍ وعليها قولُه :[مشطور الرجز]

٤٥ ـ لَقَدْ رأيتُ عَجَباً مُذْ أمسَا عجائزاً مثلَ السَّعالي خَمْسَا[1]

يأكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

وقد وَهِمَ الزَّجاجيُّ، فزعم أنَّ مِنَ العَرَبِ من يبني أمسِ على الفتح، واستدلَّ بهذا البيت.

الثالثة: إعرابهُ إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصةً، وبناؤه على الكسر في حالَتي النَّصب والجرّ، وهي لغةُ جمهورِ بني تميم، يقولون: "ذَهَبَ أمسُ" فيضمُّونهُ بغير تنوين، و"اعتكفتُ أمسِ، وعجبتُ من أمسِ" فيكسرونه فيهما، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة "ويمنع الصرف في الباقي" وقولي "الباقي" أردت به "أمس" في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَامِ وقَطامِ.

وإذا أريد بأمسِ يومٌ ما من الأيام الماضية، أو كُسِّرَ، أو دخلتهُ "أل" أو أُضيف ـ أعرب بإجماع، تقول: "فعلتُ ذلكَ أمساً" أي في يوم ما من الأيام الماضية، وقال الشاعر: [الرجز]

٤٦ ـ مَرَّتْ بِنَا أوَّلَ مِنْ أمُوسِ تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ العَرُوسِ[2]

وتقول: "ما كان أطيبَ أمسَنَا"[3] وذكر المبرد والفارسيُّ وابن مالك والحريريُّ أن "أمس" **يُصَغَّرُ** فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِّرَ، **ونصَّ سيبويه على أنه لا يُصَغَّرُ وقوفاً منه على السماع**، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوعُ التكسير؛ فإن التكسير والتصغير أخوانِ، وقال الشاعر: [الطويل]

= وجملة أعلم مع الفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ (أعلم). ومضى : الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماضٍ. بفصل: جار ومجرور متعلقان بفعل (مضى). قضائه : مضاف إليه مجرور ، والهاء : مضاف إليه أيضاً. أمسِ : فاعل مبني على الكسر في محل رفع.

(١) **قوله**: السعالي : جمع سِعْلاة - بكسر السين ، وهي الغول - الهمس : الخفاء وعدم الظهور، وهو يتعجب من هؤلاء العجائز اللواتي لاهمَّ لهنَّ إلا بطونهن.
والشاهد فيه: قوله : (مذ أمسا) حيث وردت مفتوحة ، مع أنها مسبوقة بحرف جر فدلَّ على أنها عوملت معاملة ما لا ينصرف، فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(٢) **قوله**: تميس : تتبختر. ميسة العروس : مِشية العروس
والشاهد في البيت: قوله : أموس ، فإنه جمع أمسٍ ، وهو معرب لكونه مجموعاً

(٣) **الإعراب**: ما : نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ. كان : زائدة لا محل لها من الإعراب. أطيب : فعل ماض دال على التعجب ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على (ما) أمسنا : أمس، مفعول به، ونا: مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول ، في محل رفع خبر المبتدأ (ما)

٤٧ ـ فإنّي وَقَفْتُ اليومَ والأمسِ قبلَهُ ببابكَ حتّى كادتِ الشَّمسُ تَغْرُبُ [(١)]

روى هذا البيت بفتح "أمس" على أنه ظرف معربٌ لدخول أل عليه، ويروى أيضاً بالكسر، وتوجيهُهُ: إما على البناء، وتقديرِ "أل" زائدة، أو على الإعراب على أنه قدَّرَ دخولَ "في" على اليوم، ثم عطف عليه عطفَ التوهم.

وقال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٣٤] الكسرة فيه كسرةُ إعراب لوجود أل، وفي الآية إيجازٌ ومجازٌ، وتقديرهما فجعلنا زرعها في استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث بالأمس، فحذف مضافان واسم كأن، وموصوف اسم المفعول، وأقيم فَعِيلٌ مقام مفعول، لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته "جريح" ويقال له: مجروح.

المبني على الضَّمِّ

ثم قلت: أو الضَّمّ وهوَ: ما قُطِعَ لفظاً لا معنًى عنِ الإضافةِ منَ الظُّروفِ المبهمةِ: كَقَبلُ وبَعدُ وأوَّلُ، وأسماءِ الجهاتِ، وألحقَ بها "عَلُ" المعرفةُ، ولا تُضافُ، و"غيرُ" إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليهِ وذلكَ بَعْدَ لَيْسَ، كـ"قبضتُ عَشَرةً ليسَ غَيْرُ" فيمن ضمَّ ولم ينوِّن، و"أيُّ" الموصولة إذا أُضِيفتْ وكانَ صدرُ صلتِها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ وبعضُهم يُعربُها مطلقاً.

وأقول: الباب السادس من المبنيات: ما لزم **الضَّمّ، وهو أربعة أنواع:**

النوع الأول: ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً لا معنًى من الظروف المُبهمة، كقَبْلُ وبَعْدُ وأوَّلُ، وأسماءُ الجهاتِ، نحوُ قُدَّام وأمام وخلف، وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] في قراءة السبعة بالضَّمّ، وقدَّره ابن يعيشَ على أن الأصل من قبل كلِّ شيءٍ ومنْ بعدِه،

---

(١) البيت للنصيب بن رباح الأموي ولاءً).

والشاهد فيه: قوله: (والأمسِ) حيث روى البيت بالنصب على الظرفية ولا إشكال فيها. والرواية المشكلة رواية الكسر، وتخريجها على اعتبار أن (أل) زائدة، وهو مبني على الكسر، والوجه الثاني: أنه جرَّه على توهُّم حرفِ الجَرِّ في الظرف الذي قبله (اليوم).

الإعراب: فإني: الفاء حسب ما قبلها. وإن: أداة نصب وتوكيد، والياء اسمها. وقفت: فعل ماض والتاء فاعل. اليوم: مفعول فيه ظرف زمان منصوب. والأمس: معطوف على اليوم منصوب مثله، ورواية الكسر على البناء. والظرف الأول متعلق بـ(وقفت) وجملة وقفت خبر (إن) وقبله: ظرف ومضاف إليه. ببابك: جار ومجرور متعلقان بـ(وقفت). حتى: حرف غاية وجر. كادت: فعل ماض من أفعال المقاربة، والتاء للتأنيث. الشمس: اسم كاد. تغرب: فعل مضارع، والفاعل تقديره (هو) يعود على الشمس. وجملة (تغرب) في محل نصب خبر (كاد).

انتهى. وهذا المعنى حقٌّ، إلا أن الأنسب للمقام أن يقدَّر من قبل الغلبِ ومن بعدِه، فحُذفَ المضاف إليه لفظاً ونُويَ معناه، فاستحقَّ البناءَ على الضَّمِّ، ومثله قولُ الحماسي: [الطويل]

٤٨ ـ لـعَـمْـرُكَ مـا أدري وإنِّـي لأوْجَـلُ عَـلـى أيِّـنـا تَـغْـدو الـمَـنـيَّـةُ أوَّلُ (١)

وقال الآخر: [الطويل]

٤٩ ـ إذا أنـا لـم أومَـنْ عَـلَـيكَ ولـمْ يَـكُـنْ لِـقـاؤكَ إلاَّ مِـنْ وَرَاءُ وَرَاءُ (٢)

وقولي "لفظاً" احترازٌ من أن يُقْطعَ عنها لَفظاً ومعنىً؛ فإنها حينئذٍ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك "ابْدأ بذا أوَّلاً" إذا أردت ابْدأ به متقدِّماً، ولم تتعرض للتقدُّم على ماذا، وكقول الشاعر: [الوافر]

٥٠ ـ فـسـاغَ لِـيَ الـشَّـرابُ وكُـنْـتُ قَـبْـلاً أكـادُ أغَـصُّ بـالـمـاءِ الـفُـراتِ (٣)

وقول الآخر: [الطويل]

٥١ ـ ونَـحْـنُ قَـتَـلـنـا الأُسْـدَ أُسْـدَ خَـفِـيَّـةٍ فـمـا شَـرِبُـوا بَـعْـداً عـلـى لَـذَّةٍ خَـمْـرا (٤)

---

(١) البيت لمعن بن أوس بن نصر المزني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام له مدائح في جماعة من الصحابة. الأعلام (٧/ ٢٧٣) وتوفي سنة ٦٤هـ.

والشاهد فيه: قول (أوَّلُ) حيث جاء مبنياً على الضم؛ لأنه حذف لفظ المضاف إليه ونوي معناه، ولو أعرب لجاء منصوباً.

الإعراب: اللام: لام الابتداء. عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره (قسمي) والكاف: مضاف إليه. ما أدري: ما: نافية. أدري: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا) وإني: الواو واو الحال. إني: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمها، لأوجل: اللام لام المزحلقة، أوجل: فعل مضارع، والفاعل تقديره (أنا) والجملة خبر (إن) على أينا: جار ومجرور متعلقان بـ(تعدو)، ونا: مضاف إليه. تعدو: فعل مضارع. المنية: فاعل. أول: مفعول فيه مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(تعدو).

(٢) نسبه المبرد في الكامل (١/ ٣٨) إلى عتي بن مالك العقيلي، وهو شاعر جاهلي.

والشاهد فيه: قوله: (من وراء) حيث جاء مسبوقاً بحرف الجر، وروي بالضم فدلَّ على أنه مبني إذ لو كان معرباً لجرَّ بحرف الجر. وسبب البناء على الضم حذف لفظ المضاف مع نية معناه.

(٣) البيت ليزيد بن الصعق، وقيل لعبد الله بن يعرب، والأول أصح كما قال الشيخ محمد محيي عبد الحميد، كما صحح روايته هكذا:

فـسـاغَ لـي الـشَّـرابُ وكـنـتُ قَـبْـلاً أكـادُ أغَـصُّ بـالـمـاء الـحـمـيـم

والشاهد فيه: قوله: (قبلاً) حيث جاء منصوباً منوناً، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة لفظاً، ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه.

(٤) نسب البيت لأحد بني عقيل. قوله: خَفيَّة: اسم مكان في سواد الكوفة وهي غابة تنسب إليها الأسود. ويروى "أسد شنوءة" بدلاً من أسد خفيَّة.

=

وقرىء ﴿لِلهِ الأمرُ مِن قَبلٍ وَمِن بَعدٍ﴾ [الروم: ٤] بالخفض والتنوين [١]، على إرادة التنكير وقطعِ النظر عن المضاف إليه: أي لفظاً ومعنىً، وقرأ الجُحْدُريُّ والعقيليُّ بالجَرِّ من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقديره وجودِهِ.

[وذلك كقوله:

٥٢ ـ ومِنْ قَبلِ نادى كلُّ مَولى قَرابَةً فما عَطَفَتْ مولىً عليهِ العَواطِفُ][٢] قطر [الطويل]

النوع الثاني: ما ألحق بقبلُ وبعدُ من قولهم "قبضتُ عَشَرَةً ليسَ غيرُ" والأصلُ ليس المقبوض غيرَ ذلك؛ فأضمرَ اسم "ليس" فيها وحذفَ ما أضيف إليه "غير" وبنُيت "غيرُ" على الضَّمِّ، تشبيهاً لها بقَبْلُ وبَعْدُ، لإبهامها، **ويحتمل أنَّ التقدير**: ليس غير ذلك مقبوضاً، ثم حذف خبر "ليس" وما أضيفت إليه "غير" وتكون الضَّمَّةُ على هذا ضمَّةَ إعرابٍ، **والوجه الأَوَّلُ أَوْلى**؛ لأنَّ فيه تقليلاً للحذف، ولأن الخبر في باب "كان" يضعُفُ حذفُه جدّاً.

ولا يجوز حذف ما أضيف إليه "غير" إلا بعد "ليس" فقط، كما مَّثلنا، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم "لا غير" فلم تتكلَّم به العربُ، فإما أنَّهم قاسوا "لا" على "ليس" أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة [٣].

= ويصف الشاعر خصمه بأنه أسدٌ، تفخيماً لنفسه، ويقول: إن أعداءنا قد هجروا لذائذهم وشهواتهم بعدما حلَّ بهم من القتل والفتك الذي أوقعناه بهم

الشاهد فيه: قوله (بعداً) حيث إن هذه الكلمة وردت منصوبة على الظرفية الزمانية، وجاء منوناً؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنىً.

(١) وهي قراءة شاذة، كما ذكر العكبري في إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/ ١٨٤).

(٢) وصف الشاعر شدة من الشدائد التي وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوي نصرته.

الإعراب: ومن قبل: جار ومجرور متعلقان بـ(نادى) وقد جرَّ (قبل) ولم ينونها لأنه نوى لفظ المضاف إليه وتقديره: ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت وهو موطن الشاهد في البيت.

نادى: فعل ماض. كلُّ: فاعل. مولىً: مضاف إليه. قرابةً: مفعول به لـ(نادى) ويروى (مولى) من غير تنوين، فيكون (قرابة) مضاف إليه مجرور. فما عطفت: الفاء حرف عطف، ما: نافية. عطفت: فعل ماض والتاء للتأنيث. مولىً: مفعول به مقدَّم منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. عليه: جار ومجرور متعلقان بـ(عطفت). العواطف: فاعل مرفوع.

(٣) أورد الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد بيتاً استدراكاً على قول ابن هشام في هذه المسألة، فقال: قد ورد هذا الاستعمال الذي أنكره المؤلف في قول الشاعر:

جَوَاباً به تَنجو اعتَمِدْ، فَوَرَبِّنا لَعَنْ عَمَلٍ أسلَفْتَ لا غيرُ تُسألُ

والبيت في تاج العروس (غير).

النوع الثالث: ما ألحق بقبل وبعد من "عَلُ" المرادِ به معينٌ، كقولك: أخذتُ الشيءَ الفلانيَّ من أسفلِ الدارِ، والشيءَ الفلانيَّ من عَلُ: أي من فوق الدار، قال الشاعر: [الكامل]

٥٣ ـ وَلَقدْ سَدَدْتُ عَلَيكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وأَتَيْتُ فَوقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ (١)

ولا تستعمل "عَلُ" مضافة أصلاً، ووقع ذلك في كلام الجوهري، وهو سهوٌ، ولو أردتَ بـ (عَلُ) عُلُوًّا مجهولاً غيرَ معروفٍ تَعَيَّنَ الإعرابُ، كقوله: [الطويل]

٥٤ ـ كجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِنْ عَلِ (٢)

أي: من مكان عالٍ.

النوع الرابع: ما ألحق بقبلُ وبعدُ من "أي" الموصولة.

واعلم أن أيًّا الموصولة معربةٌ في جميع حالاتها، إلا في حالة واحدة، فإنَّها تُبنى فيها على الضمِّ، وذلك إذا اجتمع شرطان؛ أحدهما: أن تضاف، الثاني: أن يكون صَدْرُ صلِتها ضميراً محذوفاً، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩].

(ثم) حرف عطف على جواب القسم، وهو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨] واللام لام التوكيد التي يُتَلَقَّى بها القسمُ، مثلها في (لنحشرنهم) و(ننزع) فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر، والنون للتوكيد، و(من كلِّ) جارٌّ ومجرور متعلِّق بننزع، و(شيعةً) مضاف إليه، و(أيّ) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلةٍ وعائد، والها والميم مضاف

(١) البيت للفرزدق يهجو فيه جريراً.
اللغة: الثَّنِيَّة بوزن قضيَّة: هي الطريق، ويُطلقُ على الطريق الوَعِر.
وأراد الشاعر بقوله: كلَّ ثنية، أنه ضيَّق عليه الخناق ونزل عليهم كالقضاء الذي لا يتوقعونه ولا يمكنهم الإفلات منه.
والشاهد في البيت: قوله (من علُ) حيث وردت كلمة (علُ) بالضم، فدلَّ ذلك على أنها مبنية لكون المراد بها معيناً وكأنه قال: أتيت بني كليب من فوقهم.

(٢) هذا عجز بيت من معلقة امرىء القيس بن حجر الكندي يصف فرسه، وصدره:
مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مُدْبرٍ مَعَاً.
المعنى: يصف الشاعر فرسه بأنه سريع حسن الإقبال على العدو، كما أنه حسن الإدبار إذا أردت الفرار به، فهو سهل الانقياد كيفما أراد فارسه منه اتجه، وهو كالسيل في حدره عندما ينطلق. والجلمود: هي الصخرة في أعلى الجبل. انظر شرح القصائد الطوال لابن الأنباري (ص ١٠٣).
والشاهد في البيت: قوله: (من علِ) فقد جاءت الرواية بالكسر بدليل قوافي الأبيات فهي هنا معربة؛ لأنه لم يقصد علواً معيناً وإنما أراد أيَّ علو.

إليه، و(أشدُّ) خبر لمبتدأ محذوف: أي أيُّهم هو أشدُّ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأيِّ، و(على الرَّحمنِ) متعلق بأشدّ، و(عتيًّا) تمييز، وكان الظاهر أن تفتح أيّ؛ لأنَّ إعرابَ المفعولِ النصبُ، إلا أنَّها مبنية على الضَّمِّ لإضافتها إلى الهاء والميم، وحذفِ صَدْرِ صِلَتِها، وهو المقدَّر بقولك "هو".

ومن العرب منْ يُعْرِبُ أيًّا في أحوالها كلِّها، وقد قرأ هارون ومعاذ ويعقوب (أيَّهم أشدُّ) [1] بالنصب، قال سيبويه: وهي لغة جيدة، وقال الجَرميُّ: "خرجت من الخَندَق. يعني خندَقَ البصرةِ. حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحداً يقول: "اضرِبْ أيُّهُمْ أفضَلُ" أي: كلُّهم يَنْصِبُ ولا يَضُمُّ.

والمعنى أقسم بربِّكَ لنجمَعَنَّ المنكِرِينَ للبعث وقُرَناءَهُم من الشياطين الذين أضَلُّوهمْ مُقَرَّنين في السلاسلِ، كُلُّ كافرٍ معه شيطانُه في سلسلة، ثم لنُحضِرنَّهمْ حولَ جهنمَّ جاثمين على الرُّكَبِ، ثم لَننزِعَنَّ من كلِّ شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً: أي جراءة، وقيل: فجوراً وكذباً، وقيل كفراً، أي: لننزعنَّ رؤساءَهم في الشر فنبدأ بالأكبر بدخول النار، يقال: صَلِيَ يَصْلَى صُليًّا، كما يقال: لَقِيَ يَلْقى لُقِيًّا، ويقال: صَلَى يَصْلِي صُلِيًّا مثل مَضَى يَمْضِي مُضِيّاً.

مابُني على الضمِّ أو نائبه

ثم قلتُ: أو الضَّمّ أو نائبِه، وهو المنادى المفردُ المَعْرِفةُ، نحو "يا زيدُ" و"يا جِبَالُ" و"يا زيدَانِ" و"يا زيدُونَ".

وأقول: الباب السابع من المبنيات: **ما لزم الضمَّ أو نائِبَهُ** . **وهو الألف والواو** . وهو نوع واحد **وهو المنادى المفرد المعرفة.**

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو كان مثنىً أو مجموعاً، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم "لا".

ونعني بالمعرفة، ما أُريدَ به مُعَيَّنٌ، سواء كان عَلَماً، أو غيرَه.

المنادى المبني على الضم:

فهذا النوع يُبنى على الضَّمِّ في مسألتين:

إحداهما: أن يكون غير مثنىً ولا مجموع جمعَ مذكَّرٍ سالماً، نحو "يا زَيدُ" و"يا رَجُلُ" وقول الله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود:٤٦] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود:٤٨] ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعراف:٧٧] ﴿يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود:٥٣].

---

(١) قراءة النصب: ذكر العكبري في إملائه (٢/ ١١٥) أنها شاذة.

الثانية: أن يكون جمع تكسير، نحو قولك "يا زُيُودُ" وقوله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠].

ويُبنى على الألف إن كان مثنىً، نحو "يا زَيْدَانِ" و"يا رَجُلانِ" إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ.

ويُبنى على الواو إنْ كان جمعَ مُذكرٍ سالماً، نحو "يازيدون" و"يامسلمون" إذا أريد بهما مُعيَّن.

المنادى المنصوب:

وأما إذا كان المنادى مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو نكرةً غيرَ مُعَيَّنةٍ؛ فإنَّه يُعربُ نصباً على المفعولية؛ فلا يدخل في باب البناء.

فالمضاف كقولك: "يا عبدَ اللَّهِ" و"يا رسولَ اللَّهِ" وفي التنزيل ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦] أي فاطر السموات ﴿أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨] أي يا عباد الله، ويجوز أن يكون (عبادَ الله) مفعولاً بأدُّوا كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٧]، ويجوز أن يكون (فاطر) صفة لاسم الله تعالى، خلافاً لسيبويه.

والشبيه بالمضاف: هو ما اتَّصل به شيءٌ من تمام معناه، كقولك: "يا كثيراً بِرُّهُ" و"يا مُفيضاً خَيرَهُ" و"يا رفيقاً بالعبادِ" (١).

والنكرة، كقول الأعمى: "يا رجلاً خُذْ بيدي" وقول الشاعر: [الطويل]

٥٥ ـ أيا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيَا (٢)

---

(١) **الإعراب**: يا كثيراً برُّه: يا أداة نداء، كثيراً منادى شبيه بالمضاف منصوب، برُّه: فاعل لكثير وهي صفة مشبهة، وأصل الجملة: يا كثيرَ البرِّ. يا مفيضاً خيره: خيره مفعول به لمفيض، لأنه اسم فاعل من أفاض. وأصلها: يا مفيضَ الخير. يا رفيقاً بالعباد: مثل المثالين السابقين، وبالعباد جار ومجرور متعلقان بـ رفيقاً.

وكذلك إذا عطف عليه ما يتم به معناه، نحو: يا ثلاثة وثلاثين، إذا سُمِّي به.

(٢) البيت لعبد يغوث بن صُلاءَة بن ربيعة من بني الحارث بن كعب من قحطان شاعر جاهلي يماني، وفارس من الفرسان المعدودين كان سيد قومه أُسِرَ في بعض الوقائع فخُيِّر كيف يرغب أن يموت، فاختار أن يشرب الخمر صرفاً، ويقطع عرقه الأكحل، فمات نزفاً، وهذا مما قاله في الأسر. الأعلام (٤/ ١٨٧).

والشاهد فيه: أيا راكباً: حيث نادى رجلاً غير معين يبلغ قومه على لسانه، وهو منادى منصوب.

اللغة: عرضت: أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما (انظر القاموس: عرض).

الاعراب: أيا: أداة نداء. راكباً منادى نكرة غير مقصودة منصوب. إما: هذه مركبة من كلمتين: إن: حرف شرط جازم وما: زائدة. عرضت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعلين في محل جزم فعل الشرط، والتاء فاعل. فبلغن: الفاء واقعة في جواب الشرط. بلغن: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. نداماي: ندامى، مفعول به لبلغ، والياء مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط. من نجران: جار ومجرور =

ويجوز في المنادى المستحقّ للضمّ أنْ يُنْصَبَ إذا اضطُرَّ إلى تنوينه، كقول الشاعر: [الخفيف]

٥٦ ـ ضَـرَبَـتْ صَـدْرَهَـا إلَـيَّ، وقَـالَـتْ يَـا عَـدِيًّـا لَـقَـدْ وَقَـتْـكَ الأَوَاقِـي [(١)]

وأن يبقى مضموماً كقوله: [الوافر]

٥٧ ـ سَـلاَمُ الـلـهِ يـا مَـطَـرٌ عَـلَـيْـهـا ولـيـسَ عَـلَـيْـكَ يـا مَـطَـرُ الـسَّـلامُ [(٢)]

ويجوز في المنادى أيضاً أن يُفتحَ فتحةَ إتباعٍ، وذلك إذا كان عَلَماً موصوفاً بابنٍ، متصل به، مضاف إلى علم، كقولك: "يا زيدَ بنَ عمرٍو" وقول الشاعر: [البسيط]

٥٨ ـ يا طلحةَ بنَ عُبَيدِ اللهِ قدْ وجَبَتْ لـكَ الـجِـنـانُ وَبُـوِّئـتَ الـمَـهـا الـعِـيـنَـا [(٣)]

وبقاء الضم أرجح عند المبرد، والمختار عند الجمهور الفتحُ.

= متعلقان بمحذوف حال. أن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف. لا : نافية للجنس. تلاقيا : اسم لا مبني على الفتح في محل نصب والألف للاطلاق. وخبر (لا) محذوف. وجملة لا مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر (أنْ) وجملة أن مع اسمها وخبرها في محل نصب مفعول به لبلغ.

(١) نسبه في اللسان إلى مهلهل ، وهو عدي بن ربيعة شاعر من أبطال العرب في الجاهلية من أهل نجد ، وهو خال امرىء القيس، توفي سنة ١٠٠ ق هـ الأعلام (٤/ ٢٢٠) .
اللغة : الأواقي : جمع واقية بمعنى حافظة وأصله (الوواقي) فقلبت الواو الأولى همزة.
الشاهد فيه : قوله(ياعدياً) وهو علم مفرد ، وكان حقه أن يبنى على الضم؛ لكنه لما اضطر إلى تنويه عَدَل عن ضمه إلى نصبه، وأجراه مجرى النكرة غير المقصودة.
الإعراب: يا عدياً : يا : أداة نداء. عدياً : منادى مفرد علم مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالتنوين المنصوب للضرورة.

(٢) البيت للأحوص الأنصاري ، واسمه : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري من بني ضبيعة شاعر هجاء كان معاصراً للفرزدق وجرير توفي سنة (١٠٥هـ) الأعلام (٤/ ١١٦).
وكان الشاعر يحب امرأة تزوجها رجل اسمه مطر ، فخاطبه بهذا البيت من جملة أبيات له.
قوله: والأحوص : من الحَوَص ، محركة - وهو ضيق في مؤخرة العين. كما في القاموس (حوص).
والشاهد في البيت : قوله (يا مطرٌ) الأولى حيث جاء منوَّناً للضرورة ، وجاء الثاني مبنياً على الضم على أصله.

(٣) البيت منسوب لسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال في حق سيدنا طلحة بن عبيد الله؛ لموقفه المشرف يوم أحد يذود بنفسه عن رسول الله ﷺ ، فمدحه أبو بكر بأبيات، وهذا أحدُها.
اللغة : بوئت : أفردت بها ، وحظيت بها. المها : جمع (مهاة) وأصله البقرة الوحشية ، والعرب تشبه المرأة بالمهاة ، (العين) جمع عيناء ، وهي واسعة العينين.
والشاهد فيه : قوله (يا طلحة) حيث جاء مفتوحاً ، وهذه الفتحة فتحةُ اتباع ، وليست فتحةَ إعراب ولا بناء؛ وذلك لأنه مفرد علم موصوف بابن. وهذا الوصف مضاف إلى علم ، وهذا العلم هو أبو العلم الأول، وما كان كذلك جاز فيه الضم على الأصل ، والفتح على الإتباع وهذا هو المختار عند الجمهور. =

ما لايطَّرد فيه شيء بعينه في البناء

ثم قلت: وإما أن لا يَطَّرِدَ فيه شيءٌ بعينه، وهو: الحروفُ كَهَلْ وثُمَّ وجَيْرِ ومُنْذُ، والأسماءُ غيرُ المُتَمَكِّنَة، وهي سبعةٌ: أسماء الأفعال كَصَهْ وآمينَ وإيهِ وهَيْتَ، والمضمراتُ كقومي وقُمْتَ وقُمْتِ وقُمْتُ، والإشارات كذي وثَمَّ وهؤلاءِ وهؤلاءُ، والموصولاتُ: كالذي، والتي، والذين، والأُلاء، فيمن مَدَّهُ وذاتُ فيمن بناه وهو الأفصح، إلا ذَيْنِ وتَيْنِ واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ فكالمثنى، وأسماءُ الشرط وأسماءُ الاستفهام: كمَنْ وما وأينَ، إلا أيًّا فيهما، وبعضُ الظُّروفِ كإذْ والآنَ وأمسِ وحَيْثُ مُطْلَقاً.

وأقول: لمَّا أنهيتُ القَولَ في المبنيات السبعة المختصةِ شرعتُ في بيان ما لا يختصُّ، وحصرتُ ذلك في نوعين؛ **أحدهما**: الحروف، وقدَّمتها لأنَّها أقعَدُ في باب البناء، **والثاني**: الأسماء غير المتمكِّنة، وحصَرْتُها في سبعة أنواع وفصَّلْتها، ومثَّلتُ كلاً منها، ورتَّبتُ أمثلة الجميع على ما يَجِبُ لها؛ فبدأت بما بني على السُّكون؛ لأنَّه الأصل في البناء، ثم ثنَّيتُ بما بُني على الفتح، لأنَّه أخفُّ من غيره، ثم ثلَّثتُ بما بُنيَ على الكسر، ثم ختمتُ بما بُني على الضمِّ.

فمثال ما بني على السكون من الحروف: هلْ وبلْ وقدْ ولمْ، **ومثال ما بني منها على الفتح**: ثمَّ وإنَّ ولعلَّ وليتَ، **ومثال ما بني على الكسر**: جَيْرِ ـ بمعنى نَعَمْ ـ واللام والباء في قولك "لزيدٍ" و"بزيدٍ" ولا رابعَ لهنَّ، إلا "مِ الله" في لغة من كسر الميم، وذلك على القول بحرفيتها، **ومثالُ ما بني منها على الضمِّ**: منذُ، في لغة مَنْ جَرَّ بها، وقولهم في القسم "مُ الله" فيمَن ضمَّ الميمَ، و"مُنُ الله" فيمن ضمَّ الميمَ والنونَ، ومَنْ قال فيهما وفي "مِ الله" إنَّها محذوفة من قولهم "أيمُنُ الله" فلا يصحُّ ذكرُها هنا، فإنَّها على هذا القول من باب الأسماء، لا من باب الحروف.

ومثال ما بني على السكون من أسماء الأفعال: صَهْ ـ بمعنى اسكت ـ ومَهْ بمعنى انكَفِفْ ـ ولا تقلْ بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم؛ لأن اكفف يتعدَّى، ومَهْ لا يتعدى، **ومثالُ ما بني منها على الفتح**: آمينَ ـ بمعنى استجبْ، لمَّا ثَقُلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح، كما بُني: أينَ، وكيفَ عليه؛ لثقل الياء، **وفيه أربع لغات**: **إحداها** "آمين" بالمدِّ بعد الهمزة من غيرِ إمالة، **وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً**، ولكن فيها بُعْدٌ عن القياس؛ إذ ليس في اللغة العربية اسمٌ على فاعيلَ، وإنما ذلك في

= **الاعراب**: يا: أداة نداء. طلحة: منادى مفرد علم مبني على الضم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع. ابن: صفة تبعاً لمحل (طلحة). عبيد: مضاف إليه. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه ثان. قد: حرف تحقيق. وجبت: فعل ماض، والتاء للتأنيث. لك: جار ومجرور متعلقان بـ(وجب). الجنان: فاعل. وبوئت: الواو حرف عطف. بوئت: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل. المها: مفعول به ثان. العينا: صفة للمها. والألف للاطلاق.

الأسماء الأعجمية كقابيلَ وهابيلَ، ومن ثَمَّ زَعَمَ بعضُهم أنَّه أعجمي، وعلى هذه اللغة قوله: [البسيط]

٥٩ ـ يـا ربِّ لا تـسـلُبَنِّـي حُـبَّـهـا أبـداً   ويَـرْحَـمُ الـلـهُ عَـبْـداً قـالَ آمـيـنـا (١)

والثانية كالأولى، إلا أنَّ الألف مُمَالة للكسرة بعدَها، ورُويت عن حمزة والكسائي، **والثالثة** "أمِينَ" بقصْرِ الألف على وزن قدير وبصير، قال: [الطويل]

٦٠ ـ أمينَ فزادَ اللهُ ما بينَنَا بُعْدَا (٢)

وهذه اللغة أفصح في القياس، وأقلُّ في الاستعمال، حتى إنَّ بعضَهم أنكرها، قال صاحب الإكمال: حكى ثعلبٌ القَصْرَ، وأنكرَه غيرُه، وقال: إنَّما جاء مقصوراً في الشعر، انتهى. وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال: أنكر ثعلب القصر إلا في الشعر وصححَّه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة إنَّ القصرَ لم يَجئ عن العرب، وإن البيت إنما هو: [الطويل]

فآمينَ زادَ اللهُ ما بيننا بعدا (٣)

والرابعة "آمِّين" بالمَدِّ وتشديد الميم، روي ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادق، وأنه قال: تأويلهُ قاصدينَ نحوك وأنت أكرم من أن تُخَيِّبَ قاصداً، نقل ذلك عنهم الواحدي في (البسيط)، وقال صاحب الإكمال: حكى الداودي تشديد الميم مع المدِّ، وقال: وهي لُغة شاذة، ولم يعرفها غيره، انتهى. قلت: أنكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة، وقالوا: لا نعرف آمِّينَ إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢].

---

(١) البيت منسوب لقيس بن الملّوح ، المعروف بمجنون ليلى ، ونسب في اللسان (أمن) لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وأنكر الشيخ (محمد محيي الدين عبد الحميد) هذه النسبة الأخيرة.
الإعراب: يا ربِّ : يا : أداة نداء. ربِّ : منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للخفة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة ، والياء المحذوفة : مضاف إليه. لا : دعائية جازمة. تسلبني: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ(لا) الدعائية ، والفاعل تقديره : أنت. والياء : في محل نصب مفعول به أول. حبها : مفعول به ثانٍ ، والهاء : مضاف إليه. أبداً : مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ(تسلب). ويرحم : الواو استئنافية. يرحم : مضارع مرفوع. الله : لفظ الجلالة ، فاعل مرفوع. عبداً : مفعول به منصوب. قال : فعل ماض ، والفاعل تقديره (هو) آمينا : اسم فعل دعاء بمعنى (استجب) والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت) والجملة من اسم الفعل والفاعل : في محل نصب مقول القول. وهو موطن الشاهد ، حيث جاء (آمينا) ممدوداً مخفف الميم.

(٢) هذا عجز بيت وصدره قوله : تباعدَ منّي فُطْحُلٌ إذ سألته.
اللغة : فُطْحُلٌ : اسم رجل.
الشاهد فيه: قوله : (أمين) حيث جاء به مقصوراً ، من دون مد مع تخفيف الميم.

(٣) رواية ثانية للبيت رداً على من رواه برواية القصر؛ لنفي لغة القصر أصلاً.

ومثال ما بني منها على الكسر: إيهِ بمعنى امضِ في حديثكَ ـ ولا تقل بمعنى حَدِّثْ كما يقولون؛ لِمَا بيَّنت لك في مَهْ، وأما قوله: [البسيط]

٦١ـ إيهِ أحاديثَ نَعمانٍ وساكنِهِ (١)

فليس بعربي، وعند الأصمعي (٢) أنها لا تستعمل إلا منوَّنةً، وخالفوه في ذلك، واستدلوا بقول ذي الرمة: [الطويل]

٦٢ـ وقَفْنا فقُلْنا: إيهِ عنْ أمّ سالم (٣)

وكان الأصمعيُّ يخطىء ذا الرُّمة في ذلك وغيره، ولا يحتجُّ بكلامه.

ومثال ما بُني منها على الضمِّ: هَيْتُ ـ بمعنى تهيأتُ ـ قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَۚ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقيل: المعنى هلمَّ لك؛ فلك: تبيينٌ مثل سَقْياً لكَ، وقرىء (هيت) مُثَلَّثَةَ التاء؛ فالكسر على أصلِ التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف كما في أينَ وكيفَ، والضمُّ تشبيهاً بحيثُ، وقُرىء "هِئْتُ" بكسر الهاء، وبالهمزة ساكنةً، وبضم التاء، وهو على هذا فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ، ومن هاء يهاء كشاءَ يشاءَ، أو من هاء يَهيءُ كجاءَ يجيءُ(٤).

---

(١) صدر بيت، وعجزه: إنَّ الحديثَ عن الأحباب أسمارُ.
ونعمان: بوزن سَحْبان، بفتح فسكون اسم وادٍ وراء عرفات، كما في القاموس (نعم) وأورده المؤلف إشارة إلى أنه استعمال غير عربي؛ لأنه عدَّى اسم الفعل (إيه) بنفسه، وهو لا يتعدى.

(٢) هو عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهل، راوية العرب، وأحد الأئمة باللغة والشعر والبلدان توفي سنة ٢١٦هـ، الأعلام (٤/ ١٦٢).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

وما بالُ تَكليمِ الدِّيار البلاقعِ.

وذو الرمة: هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي من مضر، أبو الحارث. شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره عاش ما بين ٧٧ و١١٧ هـ الأعلام (٥/ ١٢٤).
والبلاقع: جمع (بلقع) وهي الأرض القفر، وبلقعَ البلد أقفر. القاموس (بلقع).
والشاهد في البيت: قوله (إيه) حيث وردت هذه الكلمة غير منونة. وهي هنا مبنية على الكسر، وتستخدم بهذه الصيغة إذا كنت تطلب من مخاطبك أن يزيدك من حديث معين، لا من أي حديث، وإذا نونت فإنما تطلب الاستزادة من أيِّ حديث، ويسمى التنوين تنوين التنكير.

(٤) جاء في البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص ١٩٩) في قوله تعالى: (هيت لك) ما نصه: قرأ المدنيان – نافع وأبو جعفر – وابن ذكوان بكسر الهاء وياء ساكنة مديَّه بعدها وفتح التاء (هِيْتَ). وقرأ هشام بكسر الهاء وهمزة ساكنة بعدها مع فتح التاء، (هِئتَ). وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وياء ساكنة لينة بعدها مع ضم التاء (هَيْتُ). وقرأ الباقون مثله إلا أنهم يفتحون التاء، (هَيْتَ).

ومثال ما بني من المضمرات على السكون: قُومي وقُوما وقُوموا، **ومثال ما بُنيَ منها على الفتح**: قمتَ للمخاطب المذكَّر، **ومثالُ ما بُني على الكسر**: قمتِ للمخاطبة، **ومثالُ ما بُني منها على الضمِّ**: قمتُ للمتكلِّم.

ومثالُ ما بني على السكون من أسماء الإشارة: ذا للمذكر وذي للمؤنث، ومثالُ ما بني منها على الفتح: ثَمَّ ـ بفتح الثاء ـ إشارة إلى المكان البعيد، قال الله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] أي: وأزلفنا الآخرين هنالك، أي: قَرَّبناهم، **ومثال ما بُني منها على الكسر**: هؤلاءِ، **ومثالُ ما بُني منها على الضَّمِّ**، ما حكاه قُطْرُبُ من أنَّ بعضَ العرب يقولون: هؤلاءُ ـ بالضم ـ فلذلك ذكرتُ هؤلاءِ في المقدمة مرتين: أولاهما تضبط بالكسر، والثانية بالضمِّ.

ومثالُ ما بُني على السكون من الموصولات: الذي والتي ومنْ وما، **ومثالُ ما بني منها على الفتح**: الذينَ، **ومثالُ ما بُني منها على الكسر**: الألاءِ ـ بالمَدِّ ـ لُغة في الألى بمعنى الذين، قال الشاعر: [الطويل]

٦٣ ـ أبَى اللَّهُ للشُّمِّ الألاءِ كأنَّهُمْ سيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوماً صِقَالَها [(١)]

ومثال مُا بني منها على الضم ذاتُ بمعنى التي، وذلك في لغة بعض طيئ وحكى الفَرَّاءُ أنَّه سَمِع بعضَ السؤَّال يقول في المسجد الجامع: " بالفضل ذو فَضَّلَكم اللهُ بِه والكرامةِ ذاتُ أكرمَكم الله بَهْ" بضمِّ ذات مع أنَّها صفة للكرامة: أي أسألكم بالفضل، وقوله "بَهْ" بفتح الباء، وأصله "بِهَا" فحذفتْ الألفُ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبِ كسرتها.

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذَيْنِ وَتَيْنِ واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ؛ فذكرت أنهما كالمثنَّى، وأعني بذلك أنَّهما معربان: بالألف رفعاً، وبالياء المَفتوح ما قبلها جرًّا، ونَصْباً كما أنَّ الزَّيدينِ والرَّجُلَينِ كذلك، وفُهِمَ من قولي "كالمثنَّى" أنهما ليسا مثنَّيين حقيقةً، وهو كذلك؛ وذلك لأنّه لا يجوز أن يثنَّى من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزيدٍ وعمرو، ألا ترى أنَّهما لما اعتُقِدَ فيهما الشياعُ والتنكير جازت تثنيتهما، ولهذا قلت: "الزيدان، والعمران" فأدخلت عليهما حرف التعريف، ولو كانا

---

(١) البيت لكثيربن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة. وهو شاعر مشهور من أهل المدينة، أكثر إقامته بمصر، وكان مقرباً عند عبد الملك بن مروان، وقال المرزباني: كان شاعر أهل الحجاز في الاسلام، ولا يقدمون عليه أحداً، توفي سنة ١٠٥هـ. انظر الأعلام (٥/ ٢١٩).

اللغة: الشُّمُّ، بالضم: جمع أشم، مأخوذ من الشَمَم - بفتح الشين والميم - وهو استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير في أرنبته، وهو من علامات السؤدد في الرجال. القين: الحداد. صقالها: صنعتها.

يصف الشاعر قوماً جنبهم الله فعل شيء يُلامون عليه، وتحلَّوا بمكارم الأخلاق

والشاهد فيه: استخدام (الألاءِ) اسماً موصولاً مبنياً على الكسر. وهي لغة في (الألى) بمعنى الذين وقد جاء صفة للشمِّ وهو مبني على الكسر في محلِّ جرِ.

باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما، وذا والذي لا يقبلان التنكير؛ لأن تعريف ذا بالإشارة، وتعريف "الذي" بالصِّلةِ، وهما ملازمان لذا والذي؛ فدَلَّ ذلك على أنَّ ذينِ واللذينِ ونحوهما أسماء تثنية، بمنزلة قولك هما وأنتما، وليسا بتثنية حقيقية، ولهذا لم يصحَّ في ذين أنْ تدخلَ عليها أل، كما لا يصحُّ ذلك في هما وأنتما.

فإنْ قلتَ: فهلاً استثنَيْتَ من الموصولات "أيّاً" أيضاً فإنَّها معربةٌ، إلا إذا أضيفت، وكان صَدْرُ صلتِها ضميراً محذوفاً؟.

قلت: قد عُلم مما قدَّمتُ أن "أيّاً" مبنيةٌ في هذه الحالة، مُعرَبة فيما عداها؛ فلم أحتَجْ إلى إعادته.

ومثالُ المبنيّ من أسماءِ الشَّرْطِ والاستفهام على السكون: مَنْ، وما، ومثالُ المبنيّ منهما على الفتح: أينَ، وأيانَ، وليس فيهما ما بُنيَ على كَسْرٍ ولا ضَمٍّ فأذكرَه.

فإن قلت: فإنَّ من أسماء الشرط "حَيثُما" وهي مبنية على الضمّ.

قلت: المبني على الضمّ حيثُ، واسم الشرط إنما هو حَيثُما، فـ (ما) اتَّصلت بحيثُ وصارت جُزْءاً منها؛ فالضمُّ في حَشْوِ الكلمة، لا في آخرها.

واستثنيت من أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام "أيّاً"؛ فإنَّها معربة فيهما مُطْلقاً بإجماع، مثالُ الاستفهامية في الرفع قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨] ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤] ومثالها في النصب ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فأيّكم فيهما مبتدأ، وأيَّ من قوله: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ مفعول به لتنكرون، وأيَّ من قوله تعالى: ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ﴾ مفعول مطلق لينقلبون، وليست مفعولاً به لـ (سيعلم)؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم: ٥ ـ ٦] وأيّ في هذه الآية مخفوضة لفظاً مرفوعة محلاً؛ لأنَّها مبتدأ، والباءُ زائدة، والأصل أيُّكم المفتونُ، والجملة نصب بـ (تبصر) أو يبصرون؛ لأنَّهما تنازعاها، وهما مُعَلَّقَانِ عن العمل بالاستفهام، وفي الآية مباحث أخر.

ومثال الظرف المبنيّ على السكون "إذْ" وهو ظرف لِمَا مَضى من الزمان، ويُضافُ لكلٍّ من الجُملَتين، نحو ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] وتأتي ظرفاً لما يستقبل، نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] بعد قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]، وتأتي للتعليل، نحو: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦] أي: ولأجل اعتزالكم إيَّاهم، والاستثناء في الآية متَّصل إنْ كان

هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره، ومنقطع إنْ كانوا يخصُّون غيرَ الله سبحانه بالعبادة، وكذلك البحث في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ۝٧٦ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥ ـ ٧٧] وتأتي للمفاجأة كقوله: [البسيط]

٦٤ ـ استَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وارْضَيَنَّ بهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دارَتْ مَيَاسِيرُ [(١)]

ومثالُ المبنيّ منها على الفتح "الآن" وهو اسمٌ لزمن حَضَرَ جميعُهُ أو بَعْضُهُ؛ فالأوّلُ نحوُ قولِه تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] وفي هذه الآية حذفُ الصفةِ، أي بالحق الواضح، ولولا أنَّ المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة [(٢)] والثاني نحوُ قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: ٩]، وقد تُعربُ، كقوله: [الطويل]

٦٥ ـ لِسَلْمى بِذاتِ الخَالِ دارٌ عَرَفتُها ... وأخرى بذاتِ الجِزْعِ آياتُها سَطْرُ [(٣)]

كأنَّهُما مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرا ... وقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

وأصله "كأنّهما من الآن" فحذف نون "منْ" لالتقائها ساكنة مع لام "الآن" ولم يُحرّكْها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، وأعربَ "الآنَ" فخفضَه بالكسرة.

ومثالُ ما بُني منها على الكسر "أمسِ" وقد مَضى شرحُه وإنما ذكرته هناك لشبهه بمسألة حذامِ في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه، وإنَّما كان حقُّه أنْ يُذكَرَ هنا خاصةً؛ لأنَّه كلمة بعينها، وليس فرداً داخلاً تحتَ قاعدةٍ كُلِّية.

---

(١) البيت ينسب إلى عنبر بن لبيد العذري، وقيل لغيره. اللغة: مياسر: جمع ميسور بمعنى اليسر، وقد جاء المصدر على صيغة اسم المفعول، كما يقول الأخفش.
والشاهد فيه: قوله: (إذ دارت) على أنها حرف دال على المفاجأة، ومنهم من اعتبرها ظرفاً
الإعراب: استقدر: فعل أمر، والفاعل تقديره (أنت)، الله: لفظ الجلالة اسم منصوب على التعظيم. خيراً: مفعول به ثان لفعل (استقدر) وقيل: منصوب بنزع الخافض. وارضينَّ: ارضين: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل تقديره (أنت). به: جار ومجرور متعلقان بـ(رضينَّ). فبينما: الفاء حرف دال على التعليل. بين: مفعول فيه ظرف زمان منصوب وما زائدة. العسر: مبتدأ، والخبر محذوف تقديره (حاصل). إذ: كلمة دالة على المفاجأة. دارت: فعل ماض، والتاء للتأنيث. مياسر: فاعل.

(٢) أي: إن الذي كان يأتيهم من قبل كان حقاً، ولكن لم تدركه عقولهم، ولو فهم من العبارة عن طريق مفهوم المخالفة أن ما كان يأتيهم من قبلُ كان باطلاً لكفروا، ولكن هذا التقدير كان ضرورياً، للتخلص من ذلك الإشكال.

(٣) هذان البيتان لأبي صخر الهذلي، وهو عبد الله بن سلمة السهمي، من شعراء العصر الأموي توفي سنة ٨٠هـ. الأعلام (٤/ ٩٠ ـ ٩١).
وقوله: (ذات الخال) و (ذات الجزع) أسماء أماكن، وآياتها سَطر: أي علاماتها دارسة.

ومثال ما بُني منها على الضمّ "حيثُ" وهو ظرفُ مكانٍ يضاف للجملتين، وربَّما أضيفَ لمفردٍ، كقوله: [مشطور الرجز]

٦٦ ـ أما تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طالعَا (١)

وقد يفتح، وقد يكسر، وبعضهم يعربهُ، وقُرِئ ﴿سَنَستدرِجُهُم مِن حَيثِ لَايَعلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] [القلم: ٤٤] بالكسر، فيحتمل الإعراب والبناء (٢).

الاسم النكرة

ثم قلت: بابٌ ـ الاسم نكرةٌ وهوَ: ما يقبلُ رُبَّ.

وأقول: ينقسم الاسم ـ بحسب التنكير والتعريف ـ إلى قسمين: نكرةٍ وهو الأصل، ولهذا قَدَّمته، ومعرفةٍ، وهو الفَرْعُ، ولهذا أَخَّرتُهُ.

[فأمَّا النَّكرةُ، فهي عبارةٌ عمَّا شاع في جنسٍ موجودٍ أو مقدَّر؛ فالأوَّلُ: كَرَجُلٍ؛ فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً نكَراً، فكلَّما وُجِدَ من هذا الجنس واحدٌ فهذا الاسم صادقٌ عليه.

والثاني: كشمس؛ فإنَّها موضوعة لِمَا كان كوكباً نهارياً ينسخُ ظهورُهُ وجود اللَّيل؛ فحقُّها أن تصدق على متعدد كما أنَّ "رجلاً" كذلك، وإنَّما تخلَّف ذلك !! من جهة عدم وجود أفراده في الخارج، ولو وجدت لكان هذا اللَّفظُ صالحاً لها؛ فإنَّه لم يوضع على أنْ يكون خاصَّاً، كزيدٍ وعمرو، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماءِ الأجناس]. قطر

وعلامة النكرة: أن تقبل دخول "رُبَّ" عليها، نحو: رجل وغلام، تقول "رُبَّ رَجُلٍ" و"رُبَّ غلامٍ" وبهذا استُدِلَّ على أنَّ "مَنْ" و"ما" قد يقعان نكرتين، كقوله: [الرمل]

٦٧ ـ رُبَّ مَنْ أنضَجْتُ غَيظاً قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَم يُطَعْ (٣)

---

(١) سهيل: نجم من نجوم السماء.

الشاهد في البيت : قوله : حيث سهيل ، حيث أضافه إلى المفرد على قلّه، والأصل أن يضاف إلى الجملة، فعليةً كانت أو إسمية ، وعند الكسائي جائز من غير شذوذ.

الإعراب : أما : أداة استفتاح. ترى : فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). حيث : مفعول فيه ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب على الظرفية المكانية ، وهو مضاف. سهيل : مضاف إليه مجرور. طالعاً : حال من سهيل ، منصوب.

(٢) وهي ليست من القراءات العشر المتواترة.

(٣) البيت لـ(سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري الذبياني ، وهو من مخضرمي الجاهلية والاسلام، تُوفي سنة ٦٠هـ. الأعلام (٣/ ١٤٦) .

=

وقوله: [الخفيف]

٦٨ - لاَ تَضِيقَنَّ بالأمور فَقَدْ تُكْشَفُ غَمَّاؤُهَا بغيرِ احتِيالِ (١)
رُبَّما تَكرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فدخلت "رُبَّ" عليهما، **ولا تدخل إلا على النكرات**، فعلم أن المعنى: رُبَّ شخصٍ أنضجت قلبَه غيظاً، ورُبَّ شيءٍ من الأمور تكرهه النفوس.

فإن قلت: فإنك تقول: "رُبَّهُ رَجُلاً" وقال الشاعر: [الخفيف]

٦٩ - رُبَّهُ فِتيَةً دعوتُ إلى ما يُورِثُ المَجْدَ دائباً فأجَابُوا (٢)

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه رُبَّ؛ فبطلَ القولُ بأنها لا تدخل إلا على النكرات.

= **الشاهد فيه قوله**: ربَّ مَنْ، حيث جاءت (مَن) نكرة لدخولِ ربَّ عليها.

الإعراب: ربَّ: حرف جر شبيه بالزائد. من: اسم نكرة بمعنى إنسان، وهو مبني على السكون مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وهو في محل جر بربَّ أيضاً. أنضجت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء فاعل. غيظاً: تمييز منصوب، وهو محول عن مفعول به، وأصله: أنضجت غيظَ قلبه.

قلبه: مفعول به منصوب. قد: حرف تحقيق. تمنى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). لي: جار ومجرور متعلقان بـ(تمنى). موتاً: مفعول به منصوب. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يطع: فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو). وجملة (قد تمنى) خبر المبتدأ (من). وجملة (لم يطع) خبر ثان ويمكن أن تكون الأولى صفة والثانية خبر.

(١) البيتان لأمية بن أبي الصلت، ونسبا إلى غيره.

قوله: (فَرجة) بفتح الفاء: هو الفَرَجُ من الهمِّ، أما الفُرجة بضم الفاء، فهي فرجة الحائط ونحوه. مختار الصحاح (فَرَجَ).

الشاهد في البيت الثاني، وهو قوله: ربما، حيث (ما) هنا اسم بمعنى شيء، ودخول ربَّ عليها دلَّ على أنها نكرة، وقد عاد عليه الضمير في قوله: له والضمائر لا تعود إلا على الأسماء، فدلَّ أيضاً على أنها اسم وليست كافة، وإعراب البيت سهل إن شاء الله.

(٢) **الشاهد في البيت**: قوله: ربَّه، وقد تكلم المؤلف عليه بما فيه الكفاية.

الإعراب: ربَّه: رب، حرف جر شبيه بالزائد. والهاء ضمير مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. وله محل آخر وهو الجر بـ(رب). فتيةً: تمييز منصوب. دعوت: فعل ماض وفاعل. إلى ما: جار ومجرور متعلقان بـ(دعوت) يورث: فعل مضارع والفاعل تقديره (هو) يعود على (ما). المجد: مفعول به منصوب. دائباً: وقع صفة لمفعول مطلق محذوف، أي إيراثاً دائباً فهو نائب عنه. فأجابوا: الفاء، حرف عطف. أجابوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو فاعل. والجملة معطوفة على جملة دعوت. وجملة (يورث) من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

قلت: لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة، **بل هو نكرة**؛ وذلك؛ لأن الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده: من قولك "رَجُلاً" وقول الشاعر "فتيةً" وهما نكرتان.

وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة: هل هو نكرة أو معرفة ؟ على مذاهب ثلاثة:

أحدها: أنَّه نكرةٌ مطلقاً.

والثاني: أنَّه معرفةٌ مطلقاً.

والثالث: أن النكرة التي يرجع إليها ذلك **الضمير** إمَّا أنْ تكونَ واجِبَةَ التنكير، أو جائزته، فإذا كانت واجبة التنكير، كما في المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته؛ كما في قولك "جاءني رجل فأكرمتُه" فالضمير معرفة، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبةَ التنكير لأنها تتميز، **والتمييز، لا يكون إلا نكرةً**، وإنَّما كانت في قولك "جاءني رجل فأكرمتُه" جائزة التنكير لأنها فاعل، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة، **بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفةً**، تقول: "جاءني رجل" و"جاءني زَيدٌ" [(١)]

المعرفة

ثم قلت: ومعرفةٌ، وهي ستةٌ: أحدُها المُضمَرُ، وهُوَ: ما دَلَّ على مُتكلِّم أو مُخاطَبٍ أو غائِبٍ.

وأقول: أنواع المعارفِ سِتَّةٌ:

١ ـ الضمير:

أحداها: المضمر، ويسُمَّى "الضمير" أيضاً، ويسمِّيه الكوفيون: الكناية، والمَكْنيِّ، وإنَّما بدأت به، **لأنه أعرفُ الأنواع الستة على الصحيح**.

وهو عبارة: عَمَّا دلَّ على متكلِّمٍ، نحو أنا ونحن، أو مُخاطَبٍ نحو أنْتَ وأنتما، أو غائب نحو: هو، وهما.

وإنَّما سمِّي مُضمَراً من قولهم "أضْمَرْتُ الشيءَ" إذا سَتَرْتَه وأخفيتَهُ، ومنه قولهم "اضْمَرْتُ الشيءَ في نفسي" أو من الضُّمور وهو الهزالُ؛ لأنه في الغالب قليلُ الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ـ وهي التاء والكاف والهاء ـ **والهمس**: هو الصوتُ الخَفِيُّ.

---

(١) ومذهب البصريين، والذي رجَّحه ابن مالك أن الضمير معرفة في كلِّ الأحوال واعتبروا دخول (ربَّ) هنا شاذ لا يقاس عليه.

وفي هذا يقول ابن مالك:

وَمَـا رَوَوْا مِـنْ نَـحـوِ (رُبَّـهُ فـتـىً) نَـزْرٌ كَـذَاكَـهـا ونَـحْـوُهُ أتـى.

والقول الذي ذكره المؤلف قول جمهور الكوفيين.

فإن قلت: يَرِدُ على الحدِّ الذي ذكرتَهُ للمضمر الكافُ من "ذلكَ" فإنَّها دالَّةٌ على المخاطب، وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنَّما هي حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب.

قلت: لا نسلِّم أنَّها دالَّةٌ على المخاطب، **وإنما هي دالة على الخِطَابِ؛ فهي حرف دال على معنىً**، ولا دلالة له على الذات البتة، وكذلك أيضاً الياء في "إياي" والكاف في "إياك" والهاء في "إياه" ليست مُضْمَرَاتٍ، وإنَّما هي ـ على الصحيح ـ **حروفٌ دالة على مجرد التكلّم والخطاب والغَيْبَة**، والدال على المتكلِّم والمخاطب والغائب إنما هو "إيَّا" ولكنه لمَّا وَضَع مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ مَنْ عَنَوا به احتاج إلى قرينةٍ تبيِّنُ المعنى المراد منه.

ثم أتبعت قولي "غائب" بأن قلت:

مفسِّر الضمير

معلوم نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ أو متقدم مُطْلقاً، نحو ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ أو لفظاً لا رُتْبةً نحو ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ أو نيةً نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ أو مُؤَخَّرٍ مطلقاً في نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿وَقَالُوٓا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ و "نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ" و "رُبَّهُ رجلاً" و "قاما وقعدَ أخوكَ" و "ضَرَبْتُه زَيْداً"، ونحو قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

والأصح أن هذا ضرورةٌ.

وأقول: **لا بدَّ للضمير من مفسِّر يبينُ ما يُرَادُ به**، فإنْ كانَ لمتكلِّم أو مخاطَبٍ فمفسِّره حضورُ مَنْ هُوَ لَه، وإنْ كانَ لغائب فمفسِّره نوعان: لفظٌ، وغيرُه، والثاني نحو ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١] أي: القرآن، وفي ذلك شهادة له بالنباهة وأنَّه غَنيٌّ عن التفسير، **والأول نوعان**: غالبٌ، وغيرُه؛ **فالغالب**: أنْ يكونَ متقدِّماً، **وتقدُّمهُ على ثلاثة أنواع**: **١ـ تقدُّم في اللفظ والتقدير**، وإليه الإشارة بقولي "مطلقاً" وذلك نحو: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٠] والمعنى: قدرنا له منازل، فحذف الخافضَ، أو التقدير: ذا منازل فحذف المضاف، وانتصابُ "ذا" إمَّا على الحال، أو على أنَّه مفعول ثان لتضمين (قدرناه) معنى صَيَّرنَاهُ. **٢ـ وتَقَدُّم في اللفظ دون التقدير**، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] **٣ـ وتقدم في التقدير دون اللفظ**، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧] لأن "إبراهيم" مفعول؛ فهو في نية التأخير، و "موسى" فاعل فهو في نية التقديم، وقيل: إن فاعل "أوجس" ضمير مستتر، وإن "موسى" بدل منه؛ فلا دليل في الآية.

والنوع الثاني: أن يكون مؤخَّراً في اللفظ والرُّتبة، وهو محصور في سبعة أبواب:

أحدها: بابُ ضمير الشأن، نحو: "هُوَ - أو هِيَ - زَيْدٌ قائمٌ" أي: الشأن والحديثُ أوالقصةُ، فإنه مفسَّرٌ بالجملة بعده؛ فإنها نفسُ الحديث والقصة، ومنه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦].

والثاني: أن يكون مُخْبَراً عنه بمفسِّره، نحو: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] أي: ما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

والثالث: الضمير في باب "نِعْمَ" نحو: "نِعمَ رَجُلاً زَيدٌ" (١) و ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] فإنه مفسَّر بالتمييز.

والرابع: مجرور "رُبَّ" نحو: "رُبَّهُ رَجُلاً" **فإنَّه مفسَّر بالتمييز، قطعاً.**

والخامس: الضمير في باب التنازع إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، نحو "قاما وقعدا أخواكَ" فإنَّ الألف راجعة إلى الأخوين.

والسادس: الضمير المبدل منه ما بعده، كقولك في ابتداء الكلام "ضرَبْتهُ زَيداً" وقول بعضهم: "اللَّهُمَّ صَلِّ عليهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ".

والسابع: الضمير المتصل بالفاعل المقدَّم العائدُ على المفعول المؤخَّر، وهو ضرورة على الأصح، كقوله: [الطويل]

٧٠ - جزى ربُّهُ عَنِّي عَديَّ بنَ حاتِمٍ   جزاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وقدْ فَعَلْ (٢)

فأعيد الضمير من "رَبُّهُ" إلى "عديّ" وهو متأخر لفظاً ورتبة.

---

(١) **وتقول في إعرابها**: نعم: فعل ماض لإنشاء المدح، مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (رجلاً)، رجلاً: تمييز منصوب، دلَّ على الفاعل، أي: نِعْم الرجلُ رجلاً. زيد: مبتدأ، مرفوع، وجملة (نعم رجلاً) خبر مقدم. والأصل: زيدٌ نعم رجلاً.

(٢) ينسب البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم، وقيل: لغيره ويجوز فيها كذلك أن يكون (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف تقديرة: هو زيد أشرنا أنفاً أن موطن الشاهد في قوله: ربَّه، حيث عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو (عديَّ).

الإعراب: جزى: فعل ماض. ربُّه: فاعل والضمير مضاف إليه، وهو عائد على (عديَّ). عني: جار ومجرور متعلقان بـ(جزى). عديَّ: مفعول به منصوب.ابن: صفة لعديَّ. حاتم: مضاف إليه. جزاء: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. الكلاب: مضاف إليه. العاويات: صفة للكلاب. وقد: الواو واو الحال. قد: حرف تحقيق. فعل: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن لأجل الوقف، والفاعل مستتر تقديره (هو) يعود إلى (رب)، والجملة في محل نصب حال.

أقسام الضمير :

[وينقسم إلى: مستتر، و بارز؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا، فالأول هو البارز؛ كتاء(قمتُ)، والثاني المستتر؛ كالمقدر في نحو قولك (قمْ)ثم لكلٍّ من البارز والمستتر انقسام باعتبار.

فأما المستتر فينقسم ـ باعتبار وجوب الاستتار وجوازه ـ إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه.

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكن قيامُ الظاهر مقامهُ، وذلكَ كالضمير المرفوع في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة كـ"أقوم"، أو بالنون كـ"نقوم"، أو بالتاء[1] كـ"تقوم" ألا ترى أنك لا تقول (أقوم زيد) ولا تقول (نقوم عمرو)!!

ونعني بالمستتر جوازاً: ما يمكن قيام الظاهر مقامهُ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو (زيد يقوم)، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول (زيدٌ يقومُ غلامُهُ).

وأما البارز فـإنه ينقسم ـ بحسب الاتصال والانفصال ـ إلى قسمين: متصل، ومنفصل؛ فالمتصل هو: الذي لا يستقلُّ بنفسه، كتاء (قمتُ).

والمنفصل هو: الذي يستقلُّ بنفسه، كـ(أنا)، و (أنت)، و (هو).

وينقسم المتصل بحسب مواقعه من الإعراب ـ إلى ثلاثة أقسام:

مرفوع المحلِّ، و منصوبه، و مخفوضه؛ فأما المرفوع كتاء (قمتُ) فإنها فاعلٌ.

والمنصوب ككاف (أكرمك زيد)، فإنها مفعول.

والمخفوض كهاء (غلامِهِ)، فإنها مضافة إليه.

وينقسم المنفصل ـ بحسب مواقعه من الإعراب ـ إلى ـ مرفوع الموضع، ومنصوبه؛ فالمرفوع اثنتا عشرة كلمةً: أنا، نَحْنُ، أنْتَ، أنْتِ، أنْتُما، أنْتُمْ، أنْتُنَّ، هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ.

ومنصوبه: اثنتا عشرة كلمةً أيضاً: إيَّاي، إيَّانا، إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكما، إيَّاكُمْ، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُ، إيَّاها، إيَّاهُما، إيَّاهمْ، إيَّاهُنَّ؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محلِّ النصب، كما أنَّ تلك الأُوَل لا تقع إلا في محلِّ الرفع؛ تقول: (أنا مؤمن) فـ"أنا" مبتدأ؛ والمبتدأ حكمُه الرفع، و (إيَّاكَ أكرمْتُ) فـ"إيَّاكَ" مفعول مقدَّم؛ والمفعول حُكمُه النصبُ، ولا يجوز أنْ يُعكَس ذلك؛ فلا تقول (إيَّاي مؤمنٌ) و (أنتَ أكرمتُ) وعلى ذلك فقِسِ الباقي، وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة.

---

(١) والمراد تاء الخطاب، نحو: تقوم يا زيد. أما إذا كانت للتأنيث، فهي جائزة الاستتار، نحو: تقوم هند.

الضمير المنفصل والمتصل :

ولمَّا ذكرت أنَّ الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه: مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ لا تقول (قام أنا) ولا (أكرمتُ إيَّاك) لتمكنك من أن تقول (قمتُ) و (أكرمتك)، بخلاف قولك (ما قام إلا أنا) و (ما أكرمتُ إلا إيَّاك)؛ فإنَّ الاتصال هنا متعذِّر؛ لأنَّ "إلا" مانعةٌ منه؛ فلذلك جِيءَ بالمنفصل.

مايجوز فيه الفصل مع تمكن الوصل :

ثم استثنيتُ من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصلُ مع التمكن من الوصل.

وضابط الأولى: أن يكون الضمير ثانيَ ضميرين أولهما أعرفُ من الثاني، وليس مرفوعاً؛ نحو (سلنِيهِ) و(خِلتُكَهُ) يجوز أن تقول فيهما (سلني إيَّاه) و (خِلتُكَ إيَّاهُ).

وإنَّما قُلنا: الضمير الأول في ذلك أعرف؛ لأنَّ ضمير المتكلِّم أعرفُ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وضابط الثانية: أن يكون الضمير خبراً لـ"كان"؛ أو إحدى أخواتها، سواء كان مسبوقاً بضمير أم لا؛ فالأول؛ نحو (الصديق كنته)، والثاني؛ نحو (الصديق كانه زيدٌ) يجوز أن تقول فيهما (كنتُ إيَّاهُ) و (كان إيَّاه زيدٌ).

واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً؛ نحو (سلنيه) و (أعطنيه)، ولذلك لم يأت التنزيل إلا به؛ كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود:٢٨]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد:٣٧]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٣٧].

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً؛ نحو (خِلْتُكَهُ) و (ظَنَنْتُكَهُ)، وفي باب (كان)؛ نحو (كُنتُه) و(كانَه زيد).

فقال الجمهور: الفصلُ أرجحُ فيهنَّ، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب (كان)، واختلف رأيه في الأفعال القلبية؛ فتارة وافق الجمهور، وتارة خالفهم]. قطر

٢ ــ اسم العلم

ثم قلتُ: الثاني العَلَمُ؛ وهو شخصيٌّ إنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مطلقاً كزيدٍ، وجِنسيٌّ إنْ دَلَّ بذاته على ذي الماهِيَّة تارةً وعلى الحاضر أخرى كأسامة.

ومنَ العلم الكُنْيةُ، واللَّقَبُ، ويؤخَّر عن الاسم تابعاً له مطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إنْ أُفرِدا.

وأقول: الثاني من أنواع المعارف: العَلَمُ، وهو نوعان: عَلَم شَخْصٍ، وعَلَم جِنْسٍ.

علم الشخص:

فعَلَمُ الشخص عبارة عن **"اسم يُعَيِّنُ مُسماه تعييناً مطلقاً"** أي بغير قيدٍ.

فقولنا **"اسم"** جنس يشمل المعارفَ والنكرات، وقولنا **"يُعَيِّنُ مسماهُ"** فصلٌ مخرج للنكرات؛ لأنها لا تعين مسماها، بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماها، أعني أنها تُبَيِّنُ حقيقته وتجعله كأنه مشاهدٌ حاضر للعيانِ، وقولنا **"بغير قيد"** مخرج لما عدا العلم من المعارف؛ فإنها إنما تعيّن مسماها بقيدٍ، كقولك "الرَّجل"؛ فإنه يعيّن مسماه بقيد الألف واللام، وكقولك "غُلامي"؛ فإنه يعيِّن مسماه بقيد الإضافة، بخلاف العلم فإنه يعيِّن مسماه بغير قيد، ولذلك لا يختلف التعبيرُ عن الشخص المسمَّى زيداً بحضورٍ ولا غيبةٍ، بخلاف التعبير عنه بأنت وهو، وعبَّرتُ في المقدمة عن الاسم بقولي "إن عَيَّنَ مسمَّاه" وعن نفي القيد بقولي **"مطلقاً"** قصداً للاختصار.

علم الجنس:

وعَلَمُ الجنس عبارةٌ عما دَلَّ . . . إلى آخره، وبيان ذلك أنَّ قولك "أسامةُ أشجعُ من ثُعَالَةَ" في قوة قولك "الاسدُ أشجعُ من الثعلب" والألفُ واللامُ في هذا المثال لتعريف الجنس، وأن قولك "هذا أسامةُ مقبلاً" في قوة قولك "هذا الأسدُ مقبلاً" والألف واللام في ذلك لتعريف الحضور، واحترزت بقولي "بذاته" من الأسد والثعلب في المثال المذكور؛ فإنهما لم يدلاَّ على ذي الماهية بذاتهما، بل بدخول الألف واللام.

الاسم والكنية واللقب:

ثم بيَّنت أنَّ العَلَم ينقسم إلى اسم، كما تقدَّم من التمثيل بزيد وأسامة، وإلى لقب: وهو: ما أشعرَ برفعة كزَيْنِ العابدينَ أو بِضَعَةٍ كقُفَّة وبَطَّة، وإلى كُنية: وهو ما بُدِئ بأبٍ أو أمٍّ، كأبي بكر وأمّ عمرو، وأنه إذا اجتمع الاسمُ واللَّقبُ وجبَ تأخير اللقب.

ثم إنْ كانا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثاني، وجاز إتباع الثاني للأول في إعرابه، وذلك كـ"سعيد كُرْز" وإن كانا مضافين كـ"عبد الله زين العابدين" أو متخالفين كـ"زيد زين العابدين" وكـ"عبد الله كرز" تَعَيَّنَ الإتباع، وامتنعت الإضافة.

٣ ـــ اسم الإشارة

ثم قلت: الثالث الإشارةُ، وهوَ ما دلَّ على مُسمًّى، وإشارة إليه، كـ"ذا" و"ذان" في التذكير، و"ذي" و"تي" و"تا" و"تان" في التأنيث و"ألاء" فيهما.

وتَلحقُهُنَّ فيَ البُعدِ كافُ خِطابٍ حَرْفِيَّةٌ مجرَّدةٌ من اللامِ مُطلقاً، أو مَقْرونة بها إلا في المثنَّى، وفي الجمع في لغة من مدَّهُ، وهي الفُصحى، وفيما سبقته ها التنبيه.

وأقول: **الثالث من أنواع المعارف: الإشارة**، وهو: ما دلَّ على مسمًّى وإشارة إلى ذلك المسمَّى، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً: "هذا" فتدل لفظة "ذا" على ذات زيد، وعلى الإشارة لتلك الذات.

وقولي: "**وهو**" بالتذكير بعد قولي "الإشارة" إنَّما صَحَّ على وجهين؛ **أحدهما**: أنَّ "ما" من قولي "**ما دَلَّ على مسمًّى**" لفظه التذكير فلمَّا كان الضمير هو نفس "ما" سرى إليه التذكير منه، **والثاني**: أنْ تقدَّر قولي "**الإشارة**" على حذف مضاف، والتقدير اسم الإشارة؛ فالضمير من قولي "وهو" راجع إلى الاسم المحذوف.

اقسام أسماء الإشارة:

وتنقسم أسماء الإشارة بحسَبِ مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي، وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأول أنَّها، إما لمفردٍ أو مثنًّى، أو مجموع، وكلٌّ منها إما لمذكَّر، أو مؤنَّث، وبيان الثاني أنَّهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكَّرينَ والمؤنثات.

فللمفرد المذكر "هذا".

وللمفردة المؤنثة "هذهِ" و "هاتي" و "هاتا".

[وللمفرد المؤنثة عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، وهي: "ذي"، و "ذهي". بالإشباع. و "ذِهِ". بالكسر، و "ذِهْ". بالإسكان، و "ذاتُ" بالضمِّ؛ وهي أغربها، وإنما المشهور استعمال "ذات" بمعنى: صاحبة؛ كقولك (ذاتُ جمالٍ)، أو بمعنى "التي"، في لغة بعض طيِّئٍ، حكى الفرَّاء (بالفضل ذو فضَّلكم اللهُ بهِ، والكرامة ذاتُ أكرمكم اللهُ بها): أي: التي أكرمكم اللهُ بها؛ فلها حينئذٍ ثلاثة استعمالات. وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: "تي"، و "تهي". بالإشباع. و "تِهِ" بالكسر، و "تِهْ". بالإسكان، و "تا"]. قطر

ولتثنية المذكرين "هذان" رفعاً، و "هذين" جرّاً ونصباً.

ولتثنية المؤنثتين "هاتان" رفعاً، و "هاتين" جرّاً ونصباً.

ولجمع المذكر والمؤنث "هؤلاء": بالمدِّ في لغة الحجازيِّينَ، وبها جاء القرآن، وبالقصر في لغة بني تميم.

وليست "ها" من جملة اسم الإشارة، وإنَّما هي حرفٌ جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه؛ بدليل سقوطه منها: جوازاً في قولك "ذا" و "ذاك" ووجوباً في قولك "ذلك" ولا الكاف اسم مضمر مثلها في (غلامك)؛ لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف لأنها ملازمة للتعريف؛ وإنما هي حرفٌ لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللام قبله بالخيار، تقول: "ذاك" أو "ذلك".

ويجب ترك اللام في ثلاث مسائل:

إحداها: إشارة المثنَّى، نحو "ذانِكَ" و "تانِكَ".

والثانية: إشارة الجمع في لغة من مَدَّهُ، تقول: "أولئكَ" بالمَدِّ مِنْ غَيْرِ لام فإنْ قَصَرْتَ قلت: "أولاكَ" أو "أولالِكَ".

والثالثة: كل اسم إشارة تقَدَّم عليه حرف التنبيه، نحو "هَذَاك" و "هاتاك" و "هاتيكَ".

٤ ـ اسم الموصول

ثم قلت: الرابع الموصولُ، وهوَ: ما افتَقَر إلى الوَصْلِ بجُمْلةٍ خبريَّةٍ أو ظَرْفٍ أو مَجرورٍ تامَّينِ أو وَصْف صريح، وإلى عائد أو خَلَفِه.

ما يحتاجه اسم الموصول:

وأقول: الرابع من أنواع المعارف: الموصولُ، **وهو عبارةٌ عمَّا يحتاج إلى أمرين:**

١ ـ **أحدهما**: **الصِّلةُ**، وهي واحد من أربعة أمور؛ **أحدها**: الجملة، وشرطها: أن تكون خبرية، أي: مُحتَملةً للصدق والكذب، تقول: "جاءني الذي قام" و "الذي أبوه قائم" ولا يجوز "جاءَ الذي هلْ قامَ" أو "الذي لا تَضْرِبْهُ".

الثاني: الظرف، **والثالث**: الجار والمجرور، **وشرطهما أن يكونا تامَّين**، وقد اجتَمَعا في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء:١٩]، واحترزتُ بالتامِّين من الناقصين، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة؛ فلا يقال: "جاء الذي اليوم" ولا "جاء الذي بكَ" والرابع: الوصفُ الصريح، أي: الخالصُ من غَلَبة الاسمية، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة، نحو "الضارب" و "المضروب" كما سيأتي.

٢ ـ **والأمر الثاني**: **الضميرُ العائدُ من الصلة إلى الموصول**، نحو "جاء الذي قام أبوه" وشرطه: أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما، وقد يخلُفُهُ الظاهرٌ، كقوله: [الطويل]

٧١ ـ سُعادُ التي أضناكَ حُبُّ سُعَادَا ... وإعراضُها عنكَ استمرَّ وزادا[1]

---

(١) **الشاهد في البيت**: قوله: "التي أضناك حبُّ سعاد" حيث وقع الاسم الظاهر وهو (سعاد) موضع الضمير، فربط به جملة الصلة. والأصل أن يقول: سعاد التي أضناك حبُّها. وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. وسعادَ: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

وحملَ عليه الزمخشريُّ قولَ الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] وذلك؛ لأنه قدَّرَ الجملة الاسمية ـ وهي(الذين) وما بعده ـ معطوفة على الجملة الفعلية ـ وهي (خلق) وما بعده ـ على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يَقْدِر عليه سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يَقْدِر على شيء. ولولا أنَّ التقديرَ ثمَّ الذين كفروا به يعدلون، كما أنَّ التقدير سعاد التي أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب؛ لخلوّ الصلة من ضمير، وهذا في الآية الكريمة خيرٌ منه في البيت؛ لأن الاسم الظاهر النائبَ عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول، وهو سعاد، فحصلَ التكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجاز في الجملة وجهاً آخر، ويبدأ به، وهو أن تكون معطوفة على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ والمعنى أنه سبحانه حقيقٌ بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته.

[وقد يحذف الضمير، سواء كان:

١ـ مرفوعاً؛ نحو قوله تعالى﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم:٦٩] أي: الذي هو أشدُّ.

أو ٢ ـ منصوباً؛ نحو ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:٣٥]، قرأ غيرُ حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم ﴿عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها: عملت.

أو ٣ ـ مخفوضاً ١ . بالإضافة؛ كقوله تعالى ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢] أي: ما انتَ قاضيهِ، وقول الشاعر:

٧٢ ـ ستُبدي لكَ الأيامُ ما كُنْتَ جاهلاً ويأتيكَ بالأخبارِ مَنْ لمْ تُزَوِّدِ[1] [الطويل]

أي: ما كنت جاهله.

أو ٣ ـ مخفوضاً ٢ ـ بالحرف؛ نحو قوله تعالى ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣] أي: منه، وقول الشاعر: [الوافر]

---

(١) البيت لطرفة بن العبد البكري.

والشاهد فيه: قوله: (ما كنت جاهلاً) حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو (ما)، وهذا العائد مجرور بالإضافة، والمضاف هو قوله (جاهلاً) والتقدير: ستظهر لك الأيام الذي كنت جاهله. وفيه شاهد آخر: وهو قوله: (من لم تزوِّد) حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو (من) ومحل العائد من الإعراب، هو النصب على أنه مفعول به لفعل (تزود) وتقدير الكلام: ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده .

٧٣ ـ نُصَلِّي لِلَّذي صَلَّتْ قُرَيشٌ ونَعْبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمُومُ[1]

أي: نصلي للذي صلَّت له قريش.

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

وشبه الجملة ثلاثةُ أشياء: ١ ـ الظرف؛ نحو (جاء الذي عندك)، و ٢ ـ الجار والمجرور؛ نحو (جاء الذي في الدَّار)، و ٣ ـ الصفة الصريحة، وذلك في صلة "أل"، وقد تقدَّم شرحه.

وشرطُ الظَّرْفِ والجار والمجرور أن يكونا تامَّين؛ فلا يجوز (جاء الذي بك)، ولا (جاء الذي أمس) لنقصانهما، وحكى الكسائي (نزلنا المنزل الذي البارحة)!! أي: نزلناه البارحة، وهو شاذٌّ.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوفٍ وجوباً، تقديره: استقرَّ، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انتقل منه إليهما.] قطر

أقسام الأسماء الموصولة

ثم قلت: وهو "الذي" و "التي" وتثنيتُهُما، وجمعهما و "الألى" و "اللذين" و "اللاتي" و "اللائي" وما بمعناهُنَّ، وهو "مَنْ" للعالم، و "ما" لغيره، و "ذو" عند طيِّئ، و "ذا" بعد (ما) أو (مَن) الاستفهاميتين إن لم تُلْغَ، و "أيٌّ" و "ألْ" في نحو الضارب والمضروب.

وأقول: لما فَرَغتُ من حَدِّ الموصول شرعتُ في سردِ المشهور من ألفاظه: والحاصلُ أنها تنقسم إلى ستة أقسام؛ لأنها إما لمفرد، أو مثنى، أو مجموع، وكل من الثلاثة إما لمذكَّر، أو لمؤنَّث.

فللمُفردِ المذكَّر "الذي" وتستعملُ للعاقل وغيره؛ فالأوَّلُ، نحو ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣]، والثاني، نحو ﴿هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٢] ولك في يائه وجهان: الإثباتُ، والحذفُ، فعلى الإثباتِ تكون إما خفيفة فتكون ساكنةً، وإما شديدة فتكون إما مكسورة، أو جارية بوجوهِ الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً كما كان قبل الحذف، وإما ساكناً.

وللمفرد المؤنَّث "التي" وتستعمل للعاقلة وغيرها؛ فالأول نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] و "قد" هنا للتوقع؛ لأنها كانت تتوقع سماع شكواها وإنزال الوحي في شأنها

---

(١) الشاهد في البيت: قوله: (للذي صلَّت قريش) حيث حذف العائد على اسم الموصول وهو (الذي) والتقدير: للذي صلَّت له قريش، وهو مجرور بحرف جرٍّ مماثل للحرف الذي جُرَّ به اسم الموصول في لفظه ومعناه، ومتعلَّق اللام هو صلَّت، وهو مماثل لـ(نصلِّي) مادةً ومعنًى.

و"في" للسَّببيَّة أو الظرفية، على حذف مضاف: أي في شأنه. والثاني، نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] أي: سيقول اليهود ما صرفَ المسلمين عن التَّوجه إلى بيت المقدس، ولك في ياء "التي" من اللغات الخمس ما لك في ياء "الذي".

ولمثنى المذكر "اللَّذانِ" رفعاً، و "اللَّذينِ" جرًّا ونصباً.

ولمثنى المؤنث "اللتانِ" رفعاً، و "اللَّتينِ" جرًّا ونصباً.

ولك فيهنَّ تشديد النون، وحذفها، والأصل التخفيفُ والثبوتُ.

ولجمع المذكَّر "الألى" بالقصر والمدِّ، و "الذينَ" بالياء مطلقاً، أو بالواو رفعاً.

ولجمع المؤنث "اللائي" و "اللاتي" بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرىء ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] بالوجهين، ولم يقرأ في السبعة ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥] إلا بالياء؛ لأنه أخفَّ من "اللائي"؛ لكونه بغير همزة.

ومن الموصولات موصولاتٌ عامةٌ في المفرد المذكَّرِ وفروعه، وهي:

"مَنْ" وأصلُ وضعها لمن يعقل، نحو: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾ [الرعد: ١٩].

و "ما" لِما لا يعقل، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

و "ذو" في لغة طيِّىءٍ، يقولون: "جاءني ذو قامَ".

[وسمع من كلام بعضهم (لا وذو في السماء عرشُهُ)!! وقال شاعرهم: [الوافر]

٧٤ ـ فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدِّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ [1]]. قطر

و "ذا" بشرطين؛ **أحدهما**: أن يتقدمَ عليها "ما" الاستفهامية، نحو: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٣٤] أي: ما الذي أنزل ربكم؟ أو مَنْ نحو: "منْ ذا لقيتَ؟" وقول الشاعر: [الكامل]

٧٥ ـ وقصيدةٍ تأتي المُلوكَ غريبةٍ قدْ قُلْتُها لِيُقالَ: مَنْ ذا قالَها؟ [2]

---

(١) البيت لـ (سنان بن الفحل الطائي)

الشاهد في البيت: قوله: (وبئري ذو حفرت، وذو طويت) حيث استعمل فيه (ذو) مرتين اسماً موصولاً بمعنى (التي) والعائد محذوف فيهما. والتقدير: وبئري التي حفرتها، وبئري التي طويتها. يعني هو الذي حفر البئر، وهو الذي بناها بالحجارة.

(٢) البيت لأبي بصير الأعشى ميمون بن جندل، يفتخر بصناعته في الشعر، وأن من يسمع شعره يقول: من قائل هذا الشعر البديع.

ويروى صدره: وغريبةٍ تأتي الملوك حكيمة.

=

أي: من الذي قالها، وهذا الشرطُ خالف فيه الكوفيون؛ فلم يشترطوه، واستدلوا بقوله: [الطويل]

٧٦ـ نجوتِ وهذا تحملينَ طليقُ (١)

فزعموا أن التقدير: والذي تحملينه طليق، فـ"ذا" موصول مبتدأ، و "تحملين" صلةٌ، والعائد محذوف، و "طليق" خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون "ذا" ملغاةً، وإلغاؤها بأن تُركَّبَ مع "ما" فيصيرا اسماً واحداً؛ فتقول: "ماذا صنعتَ" وينَزَّلُ "ماذا" بمنزلة قولك: أيَّ شيء، فتكون مفعولاً مقدَّماً، فإن قدرت "ما" مبتدأ و "ذا" خبراً، فهي موصولة؛ لأنها لم تُلْغَ.

ومنها "أيٌّ" كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أي: الذي هو أشد، وقد تقدَّم الكلام فيها.

= **والشاهد فيه قوله**: (من ذا قالها) فإنه استعمل (ذا) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) بعد (مَن) الاستفهامية.
الإعراب: وقصيدة: الواو واو ربَّ، قصيدة: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. تأتي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) يعود على (قصيدة). الملوك: مفعول به منصوب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول: صفة لـ(قصيدة)، وهي في محل جرٍّ باعتبار لفظه، أو مرفوعة باعتبار محلها. غريبة: صفة ثانية لقصيدة، وكذلك يجوز فيها الرفع والجر كما أسلفنا. قد: حرف تحقيق. قلتها: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: فاعل، والهاء: في محل نصب مفعول به. والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. ليقال: اللام لام التعليل. ويقال: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل. من: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. ذا اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر للمبتدأ. قالها: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، والهاء: مفعول به، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الاعراب. والجملة: من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل لفعل يُقال. وهي في الأصل مقول القول.

(١) هذا عجز بيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وصدره:

عَدَسْ ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ.

وقوله: عدس: اسم صوت يزجر به الفرس. و (عباد) هو عباد بن زياد، وكان الشاعر قد خرج من سجن عبيد الله بن زياد، والي سجستان في عهد سيدنا معاوية بن أبي سفيان. وهو يزجر فرسه، ويقول: لقد قطعتُ حدود إمارة عبيد الله، ولم يعدْ له سلطان عليَّ، والذي تحملينه حرٌّ طليق.
والشاهد في البيت: قوله: "هذا تحملين طليق" حيث استشهد به الكوفيون على أن (هذا) اسم موصول، والجملة بعده صلة، والعائد محذوف، وتقديره: والذي تحملينه طليق.
أما البصريون، فقد خرجوا البيت على أن، هذا: اسم إشارة، مبتدأ، وطليق: خبر. وجملة تحملين: في محل نصب حال من الضمير العائد إلى المبتدأ. وذلك؛ لأن الكوفيون لم يشترطوا تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين على (ذا) حتى تكون اسماً موصولاً، كما اشترط ذلك البصريون.

ومنها "أل" الداخلة على اسم الفاعل، كـ"الضَّارِبِ" أو اسم المفعول كـ"المضروب" هذا قولُ الفارسيّ وابنِ السرَّاج وأكثر المتأخرين، وزعم المازنيُّ أنها موصولٌ حرفيٌّ، ويردُّه أنها لاتؤوَّل بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرفُ تعريفٍ، ويردُّه أنَّ هذا الوصفَ يمتنعُ تقديمُ معموله، ويجوز عطف الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣ ـ ٤] فعطف "أثرن" على "المُغيرات" لأنَّ التقدير: فاللاتي أغرْنَ فأثرْنَ، و (المغيرات) مُفعِلات من الغارة، و (صُبْحاً) ظرف زمان، كانوا يُغِيرون على أعدائهم في الصباح؛ لأنَّهم حينَئِذٍ يصيبونهم، وهم غافلون لا يعلمون، ويقال: إنها كانت سريَّة لرسول الله ﷺ إلى بني كنانة، فأبطأ عليه خبرها، فجاء به الوحي إليه، والنقع: الغبار، أو الصوت، من قوله ﷺ: "ما لم يكن نقعٌ أو لقلقةٌ"(١) أي: فهيجن بالمغار عليهم صياحاً وجلبة(٢).

٥ ـ المحلى بأل

ثم قلت: الخامسُ المحلى بأل العهديةِ كجاء القاضي، ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ﴾ الآية، أو الجنسيةِ نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ ونحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ونحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾.

ويجبُ ثبوتُها في فاعِلَي نِعْمَ وبِئْسَ المُظْهَرَينِ، نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ و ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ "فنِعْمَ ابنُ أُختِ القَوْمِ" فأما المُضمَرُ فمستترٌ مفسَّرٌ بتمييز، نحو: "نِعْمَ امرأً هَرِمٌ" ومنه: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ وفي نعتَي الإشارةِ مُطلقاً، وأيٍّ، في النِّداءِ، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ ونحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ وقد يقال: يا أيُّهذا.

وَيجبُ في السَّعَةِ حَذْفُها من المنادى، إلا مِن اسمِ اللّهِ تعالى، والجُملةِ الُمسَمَّى بها، ومن المضاف، إلا إذا كانت صفةً معربةً بالحرفِ، أو مضافة إلى ما فيه أل.

وأقول: الخامسُ من المعارف: المحلى بالألف واللام العهدية، أو الجنسية.

أل العهدية:

وأشرتُ إلى أنَّ كلاًّ منهما قسمان؛ لأنَّ العهديةَ، إما أنْ يشارَ بها إلى معهودٍ ذهني، أو ذكريٍّ؛ **فالأول**، كقولك: "جاء القاضي" إذا كان بينَك وبينَ مخاطَبك عهدٌ في قاضٍ خاصٍّ، **والثاني**، كقوله

---

(١) الحديث ذكره البخاري تعليقاً قبل الحديث رقم [١٢٩١]، وأخرجه [عبد الرزاق: ٦٦٨٥]، من قول سيدنا عمر لما طلب منه أن ينهى نساء بني المغيرة عن البكاء على سيدنا خالد رضي الله عنه لما تُوفّي، فقال: "ما عليهنَّ أن يهرقن من دموعهن على أبي سليمان سجلاً أو سجلين ما لم يكن نَقْعٌ أو لَقْلَقَةٌ. وقال: النقع: التراب على الرأس، واللقلقة: الصوت.

(٢) الجَلَبَةُ: بفتح الجيم واللام والباء: اختلاط الأصوات، وشدتها.

تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ﴾ [النور: ٣٥] الآية، فإن أل في المصباح، وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدِّم ذكرُهما.

ال الجنسية :

وأل الجنسية قسمان؛ لأنها إما أن تكون استغراقية، أو مشاراً بها إلى نفس الحقيقة؛ **فالأول**، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي: كلُّ فردٍ من أفراد الإنسان، ونحو﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] أي: أن هذا الكتاب هو كل الكتب، إلا أنَّ الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس، وفي الثانية لخصائص الجنس، كقولك: "زيدٌ الرَّجلُ" أي الذي اجتمع فيه صفاتُ الرجالِ المحمودةُ، **والثاني**، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي: من هذه الحقيقة، لا من كلِّ شيءٍ اسمُه ماء.

[وضابط الأولى: أن يصحَّ حلول "كلٌّ" محلَّها على جهة الحقيقة؛ فإنَّه لو قيل: (وخُلِقَ كلُّ إنسانٍ ضعيفاً) لصحَّ ذلك على جهة الحقيقة.

وضابطهُ الثانية: أن يصحَّ حلولُ "كلٌّ" محلَّها على جهة المجاز؛ فإنه لو قيل: (أنت كلُّ الرجل) لصحَّ ذلك على جهة المبالغة؛ كما قال عليه الصلاة والسلام: "كُلُّ الصيدِ في جوفِ الفرا"[(١)]، وقال الشاعر: [الرجز]

٧٧ ـ ليسَ على اللَّهِ بمستَنْكرٍ   أنْ يَجْمَعَ العالِمَ في واحدِ[(٢)]

وإبدال اللام ميماً لغةٌ حميريةٌ.

لغةُ حمير إبدال لام "أل" ميماً، وقد تكلَّم النبي ﷺ بلغتهم؛ إذ قال: "ليس مِنْ

(١) أورده الديلمي في الفردوس (٥/ ٣٦٧)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ١٦٧٦)، وقال: قال ابن دريد وغيره من أهل العلم: إن النبي ﷺ قاله لأبي سفيان بن الحارث بن عمِّه، وقيل: لأبي سفيان بن حرب، وهو الأكثر والله أعلم.

وكان أبو سفيان قد جاء، فاستأذن على النبيِّ ﷺ فحَجَبه النبي ﷺ برهةً ثم أذن له، فلما دخل قال: ما كِدْتَ تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلْهمتين، فقال له النبي ﷺ: يا أبا سفيان، أنت كما قيل: "كلُّ الصيد في جوف الفرا" معناه: إذا أنا حجبتك لم يعترض أحد على حجبه، وهو يضرب لمن يفضَّل على غيره. والجلهمتان: جانبا الوادي.

(٢) هذا البيت لأبي نواس. بضم النون وفتح الواو مخففة. واسمه الحسن بن هانئ وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة، والبيت لم يرد شاهداً على شيء من قواعد النحو، وإنما للاستئناس بمعناه، وهو أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في رجل واحد.

امِرٌّ امصيامُ في امسفرٍ"(١)، وعليه قول الشاعر:

٧٨ ـ ذاكَ خَلِيْلي وذُو يُواصِلُني يَرْمي وَرَائي بامْسَهِمِ وامْسَلِمِة(٢)] قطر

وقولي "العهدية أو الجنسية" خرج به المحلى بالألف واللام الزائدتين؛ فإنها ليست لعهد، ولا جنس، وذلك كقراءة بعضهم ﴿لئن رجعنا إلى المدينة لَيَخرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾ [المنافقون:٨] بفتح ياء (لَيَخرُجَنَّ) وضم رائه، وذلك لأنَّ الأذلَّ على هذه القراءة حالٌ، **والحال واجبة التنكير**؛ فلهذا قلنا: إن "أل" زائدة، لا معرفة، والتقدير: لَيَخرُجَنَّ الأعزُّ منها ذليلاً، ولك أن تقدر أنَّ الأصلَ خروجَ الأذَلِّ، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامَه، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة.

ثبوت أل وحذفها:

ثم ذكرتُ أن "أل" المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين، ويجب حذفها في مسألتين:

أما مسألتا الثبوتِ فإحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً والفعل "نعمَ" أو "بئسَ" كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣] ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات:٤٨] و ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ [الكهف:٢٩]، وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجمعة: ٥]، إلى أنه لا يشترط كون "أل" في نفس الاسم الذي وقع فاعلاً كما في ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، بل يجوز كونها فيه أو كونها فيما أضيف هو إليه، نحو ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠] ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[النحل: ٢٩]، ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجمعة: ٥]. **ولو كان فاعلُ نعم وبئس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور؛ أحدهما: أن يكون مفرداً**، لا مثنًى ولا مجموعاً، **مستتراً لا بارزاً، مفسَّراً بتمييز بعده**، كقولك: نعمَ رجلاً زيدٌ، ونعم رجلينِ الزَّيدانِ، ونعم رجالاً الزَّيدونَ، وقول الشاعر: [البسيط]

٧٩ ـ نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نائبةٌ إلَّا وَكانَ لِمُرتاعٍ بِها وَزَرا(٣)

---

(١) [صحيح، أحمد: ٢٣٦٧٩] .

(٢) **الشاهد في البيت قوله**: (بامسهم وامسلمة) أراد: بالسهم والسَّلِمة. وهي الواحدة من السَّلِم. بفتح فكسر. أو سِلام. بزنة رجال. وهي الحجارة الصلبة. حيث استخدم (أم) حرفاً دالاً على التعريف مثل (أل)، وهذه لغة جماعة من العرب، وهم حمير.

(٣) نسب البيت لزهير بن أبي سلمى المزني حكيم الشعراء توفي ١٣ ق. هـ. والشاهد في البيت، قوله: (نعم امرأ هرم) فإن (نعم) فعل ماض فيه ضمير مستتر، ومرجعه إلى قوله: (امرأ) وهو تمييز مفسِّر لضمير الفاعل المبهم. والوزر: الملجأ، والأصل فيه الجبل، والجبل ملجأ من المخاوف، ثم عمَّ كلَّ ما يُلجأُ إليه.

الإعراب: نعم: فعل ماض لإنشاء المدح. والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). امرأ: تمييز. هرم: مبتدأ مؤخر. وجملة (نعم امرأ) خبر مقدم. لم: حرف نفي وجزم وقلب. تَعْرُ: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة =

والثانية: أن يكون الاسم نعتاً: إما لاسم الإشارة نحو ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾[الكهف: ٤٩] ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧] وقولك: "مررت بهذا الرَّجلِ" أو نعت "أيها" في النداء، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٦٧] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦]، ولكن قد تنعت "أيٌّ" باسم الإشارة كقولك "يا أيهذا"، والغالبُ حينئذٍ أن تنعتَ الإشارة كقوله: [الطويل]

٨٠ ـ ألا أيُّهذاالزَّاجري أحضُرَ الوغى　　وأنْ أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدي؟[1]

وقد لا تنعتُ كقوله: [الرمل]

٨١ ـ أيُّهذانِ كلاَ زادَيكما[2]

وأما مسألتا الحذف فإحداهما: أن يكون الاسم منادى؛ فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان: يا غلامُ، ويا رجلُ، ويا إنسانُ، **ويُستَثنى من ذلك أمران: أحدهما**: اسم الله تعالى[3]؛ فيجوز أن

= جزمه حذف حرف العلة (الواو). نائبة: فاعل مرفوع. إلا: أداة استثناء. وكان: الواو: واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره (هو) لمرتاع: جار ومجرور متعلقان بـ(وزراً) الآتي. بها: جار ومجرور متعلقان بـ(مرتاع). وزراً: خبر كان منصوب.

(١) البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري أحد شعراء الجاهلية، من الطبقة الأولى قتل شاباً بأمر من الملك عمرو بن هند حوالي ٦٠ ق.هـ. الأعلام (٣/ ٢٢٥).
قوله: الزاجري: الذي يكفني ويمنعني. الوغى: الحرب.
الشاهد فيه: قوله (أيهذا الزاجري) حيث نعت (أي) باسم الإشارة، ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام ألا أداة استفتاح وتنبيه. أيهذا: أي: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة نعت لأي مبني على السكون في محل رفع. الزاجري: الزاجر: بدل من اسم الإشارة. أو نعت له، أو عطف بيان عليه، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم: مفعول به، مبني على السكون في محل نصب. أحضر: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهي رواية البصريين، ويروى منصوباً، على تقدير (أن) محذوفة وهي رواية الكوفيين. والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا) الوغى: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. وأن: الواو: حرف عطف، أن: حرف مصدري ونصب. أشهد: فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل، مستتر وجوباً تقديره (أنا).
اللذات: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. هل: حرف استفهام. أنت: ضمير منفصل مبتدأ، مخلدي: مخلد: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة. والياء: مضاف إليه.

(٢) صدر بيت، وعجزه: "وَدَعاني واغِلاً في منْ يَغِلْ"
والشاهد فيه: قوله: (أيهذان) حيث نعت (أي) باسم الإشارة الذي للمثنى، وهو قوله: (ذان) ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام، وذلك قليل.

(٣) والأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء، ويعوض عنه ميماً مشددة في آخر الاسم فتقول: اللهم. كقوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٤].

تقول: يا الله، فتجمع بين "يا" والألف واللام، ولك قطعُ ألف اسم الله تعالى وحذفها، والثاني: الجملة المسمَّى بها؛ فلو سميَّت بقولك "المنطلق زيد" ثم ناديته قلتَ: يا المنطلق زيد.

الثانية: أن يكون الاسم مضافاً، كقولك في الغلام والدار: غلامي، وداري، ولا تقل: الغلامي، ولا الداري، فتجمع بين أل والإضافة، **ويستثنى من ذلك مسألتان؛ إحداهما**: أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف؛ فيجوز حِينَئذٍ اجتماعُ أل والإضافة، وذلك نحو "الضاربا زيدٍ" و "الضاربو زيدٍ"، **والثانية**: أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لها وهو بالألف واللام؛ فيجوزُ حِينَئذٍ أيضاً الجمع بين أل والإضافة، وذلك نحو "الضاربُ الرَّجلِ" و "الرَّاكبُ الفرسِ" وما عداهما لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفراء في إجازة "الضاربُ زيدٍ" ونحوه مما المضافُ فيه صفةٌ والمضافُ إليه معرفةٌ بغير الألف واللام، وللكوفيين كلهم في إجازة نحو "الثلاثة الأثواب" ونحوه مما المضافُ فيه عددٌ والمضافُ إليه معدودٌ.

وللرمانيِّ والمبردِ والزمخشري في قولهم في "الضَّاربي" و "الضاربكَ" و "الضَّارِبِهِ": إن الضمير في موضع خفض بالإضافة.

٦ ــ المضاف لمعرفة

ثم قلت: السادسُ المضافُ لمعرفة، كـ"غلامي" و "غلام زيدٍ".

وأقول: هذا خاتمةُ المعارف، **وهو المضافُ لمعرفةٍ**، وهو في درجة ما أُضيفَ إليه، فـ"غلامُ زيدٍ" في رتبة العلم، و "غلامُ هذا" في رتبة الإشارة، و "غلامُ الذي جاءكَ" في رتبة الموصول، و "غلامُ القاضي" في رتبة ذي الأداة، **ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمر** كـ"غلامي"؛ فإنه ليس في رتبة المضمر، بل هو في رتبة العلم، **وهذا هو المذهب الصحيح**، وزعمَ بعضهم أنَّ ما أضيفَ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخرُ إلى أنه في رتبتها مطلقاً، ولا يُستثنى المُضمرُ، والذي يدلُّ على بطلان القولِ الثاني قوله:

٨٢ ـ .... كخذروف الوليدِ المثقَّبِ[١]

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان بتمامه (ص ٦٦).

فـأدرَكَ وَلَـمْ يَـجْـهَـدْ، ولـم يُـثْـنَ شَـأوُهُ   يَـمُـرُّ كَـخُـذْرُوفِ الـوَلِـيـدِ الـمُـثَـقَّـبِ

وهو يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهده، وأنه يشبه في سرعته سرعة خذروف الوليد، وهي لعبة تدور في أيدي الصبيان لا تكاد ترى لسرعة دورانها. =

فوصفَ المضافَ للمعرَّفِ بالأداة بالاسم المعرف بالأداة، والصفةُ لا تكون أعرف من الموصوف، وعلى بطلان الثالث قولهم: مررت بزيدٍ صاحبكَ[1].



= والشاهد في البيت: قوله: كخذروف الوليدِ المثقَّبِ.
فإن قوله: المثقب، نعت لقوله: خذروف الوليد. والنعت محلى بالألف واللام، والمنعوت مضاف إلى ما فيه الألف واللام.
والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت، فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبة هذه المعرفة.

(١) ووجه الدلالة في المثال أن (صاحبك) نعت (لزيد) وهو مضاف إلى الضمير ولو كان برتبة الضمير، لكان النعت أعرف من المنعوت، وهذا لا يجوز، فدلَّ على أن المضاف إلى الضمير ليس برتبته، وإنما هو في رتبة اسم العلم.

باب المرفوعات

ثم قلت: بابٌ. المَرفُوعاتُ عَشَرةٌ: أحدُها الفاعل وهو: ما قُدِّمَ الفِعلُ أو شِبْهُهُ عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به، أو وقوعه منه كـ"علمَ زيدٌ" و "ماتَ بكرٌ" و "ضربَ عَمْرٌو" و (مختلفٌ ألوانُهُ).

١ ـــ الفاعل

وأقول: شرعتُ من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات؛ **لأنها أركان الإسناد**، وثنَّيتُ بالمنصوبات؛ **لأنها فضلات غالباً**[1]، وختمت بالمجرورات؛ **لأنها تابعة في العمديةِ والفضليةِ** لغيرها، وهو المضافُ؛ فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: "قام غلامُ زيدٍ"، وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة، كما في قولك: "رأيتُ غلامَ زيدٍ"، والتابع يتأخر عن المتبوع.

وبدأتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين؛ **أحدهما**: أن عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإن عامله معنوي، وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قائم: "كان زيدٌ قائماً" و "إنَّ زيداً قائمٌ" و "ظننتُ زيداً قائماً" ولمَّا بيَّنتُ أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعلُ أقوى، **والأقوى مقدَّم على الأضعف، الثاني**: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، **والأصلُ في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني** فقدَّمتُ ما هو الأصل.

والضمير في قولي **"وهو"** للفاعل، وقولي **"ما قُدِّمَ الفعلُ أو شِبهُهُ عليه"** مخرجٌ لنحوِ "زيدٌ قامَ" و "زيدٌ قائمٌ" فإنَّ زيداً فيهما أُسنِدَ إليه **الفعلُ** وشبهُه ولكنَّهما لم يقدَّما عليه، ولا بدَّ من هذا القيد؛ لأن به يتميَّز الفاعل من المبتدأ.

وقولي **"أسند إليه"** مخرج لنحو "زيداً" في قولك "ضربتَ زيداً" و "أنا ضاربٌ زيداً"؛ فإنه يصدق عليه فيهما أنه قُدِّم عليه فعلٌ أو شبهه، ولكنهما لم يُسنَدا إليه.

وقولي **"على جهة قيامه به أو وقوعه منه"** مخرج لمفعول ما لم يسمَّ فاعله، نحو: "ضُرِبَ زيدٌ" و"عمرٌو مضروبٌ غلامُهُ" فزيد والغلام وإنْ صدق عليهما أنهما قدِّم عليهما فعل وشبهه وأسندا إليهما، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما، لا على جهة القيام به كما في قولك: علمَ زيدٌ، أو الوقوع منه، كما في قولك: ضَرَبَ عمرٌو.

ومثَّلتُ لما أسند إليه شبهُ **الفعلِ** بقوله تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨] فألوانه: فاعل لمختلف؛ لأنه اسم فاعل؛ فهو في معنى الفعل، **والتقدير**: وصنفٌ مختلفٌ ألوانهُ، أي يختلف ألوانه، فحذف

---

(١) لأنه قد يكون ركناً من أركانِ الجملة كـ اسم (إنَّ) وخبر (كان).

الموصوف وأنيبَ الوصفُ عن الفعل، وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾أي: اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

٢ ــ نائب الفاعل

ثم قلت: الثاني نائبه، وهو: ما حذفَ فاعله، وأقيمَ هوَ مُقامُه، وغُيِّرَ عامله إلى طريقةِ فُعِلَ أو يُفْعَلُ أو مفعولٍ، وهو المفعول به، نحو﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ وإن فُقِد فالمصدر نحو ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾، أو الظرف نحو "صِيمَ رمضانُ" و "جُلِسَ أمامُكَ" أو المجرور نحو ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ومنهُ ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾.

وأقول: الثاني من المرفوعات: نائب الفاعل، وهو الذي يعبِّرون عنه بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، والعبارة الأَوْلَى أَوْلَى لوجهين؛ أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيرهُ، كما سيأتي، والثاني: أن المنصوب في قولك: "أُعطِيَ زيدٌ ديناراً" يصدقُ عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ومعنى قولي "أُقيمَ هو مُقَامَهُ" أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه.

ولمَّا فَرَغْتُ من حَدِّهِ شرعت في بيان ما يَعمل بعد حذف الفاعل؛ فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فُعِل أو يُفْعَلُ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين؛ فإن ذلك لا يتأتى إلا في الفعل الثلاثي، وإنما أريد أنه **يُضَمُّ أولهُ مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع**، ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل؛ **فيعطى أحكامه كلها**؛ فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وَعُمْدَةً بَعْدَ أن كان فضلَة، وواجِبَ التأخير عن الفعل بعدَ أنْ كان جائزَ التقديم عليه.

أسباب حذف الفاعل:

[يجوز حذف الفاعل: إما ١ . للجهل بهِ، أو ٢ . لغرضٍ لفظي؛ أو معنوي.

فالأول: كقولك (سُرِقَ المَتَاعُ)، و (رُوِي عن رسول الله ﷺ إذا لم يعلم السارق والراوي، والثاني: كقولهم (مَنْ طابَتْ سَريرتُهُ ٠٠ حُمِدَتْ سيرتهُ)؛ فإنه لو قيل (حَمِدَ النَّاسُ سِيرتَهُ) ٠٠ اختلَّتِ السَّجْعة. والثالث: كقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُوا۟ فَٱنشُزُوا۟﴾ [المجادلة:١١]، وقول الشاعر: [الطويل]

٨٣ ـ وإنْ مـدَّتِ الايـدي إلـى الـزَّاد لـمْ أكـنْ   بـأعـجَـلِـهـم إذ أجْشَـعُ الـقَـوْمِ أعْـجَـلُ[1]

(١) البيت للشنفرى، **وقوله**: الجشع: أشد الطمع، **والمعنى**: يصف الشاعر نفسه بالعفة، وأنه إذا اجتمع الناس على الزاد لم يكن من المتعجّلين إلى الطعام **واستشهد بالبيت** لقوله: مُدَّت الأيدي. حيث حذف الفاعل، وأقام المفعول مقامه، لأنه لم يتعلق غرض بذكره.

فحذف الفاعل في ذلك كلِّه؛ لأنهُ لم يتعلق بذكره غرض.] قطر

والمفعولُ به عند المحقِّقين **مُقَدَّمٌ في النيابة على غيره وُجُوباً**؛ لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك "أَعْطِيْتُ زَيْداً دِيناراً" ألا ترى أنه آخذ؟ وَأَوضَحُ من هذا "ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً" لأن الفعل صَادرٌ من زيد وعمرو؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل، **حتى إن بعضهم جَوَّزَ في هذا المفعول أن يُرْفَع وَصْفُهُ** فيقول: "ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً الْجَاهِلُ" لأنه نعت المرفوع في المعنى.

وَمَثّلتُ لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وأصله قَضَى الله الأمْرَ، فَحُذِفَ الفاعل للعلم به، ورُفِعَ المفعولُ به، وغُيِّرَ الفعلُ بضمِّ أوَّلِه وكَسْرِ ما قبلَ آخرِه، فانقلبت الألفُ ياءً.

فإن لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيرُه: من مصدرٍ، أو ظَرْفِ زمانٍ، أو مكانٍ، أو مجرورٍ.

فالمصدر، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] وكون "نفخة" مصدراً واضح، وأما "شيء" فلأنه كناية عن المصدر، وهو العفو، والتقدير ـ والله أعلم ـ فأيُّ شخص من القاتل عُفِيَ له عفوٌ ما من جهة أخيه، والأخ هنا محتمل لوجهين: **أحدهما**: أن يكونَ المراد به المقتول فـ"منْ" للسببية، أي بسببه، وإنما جعل أخاً تعطيفاً عليه وتنفيراً عن قتلهِ، لأن الخلقَ كلَّهم مشتركون في أنَّهم عَبيدُ الله، فهم كالأخوة في ذلك، ولأنهم أولاد أبٍ واحدٍ وأم واحدة؛ **والثاني**: أنَّ المرادَ به وليُّ الدَّمِ، وسُمِّيَ أخاً ترغيباً له في العفوِ، و "منْ" على هذا لابتداء الغاية، **وهذا الوجهُ أحسن**، لوجهين: **أحدهما**: أنَّ كونَ "مِنْ" لابتداء الغاية أشهرُ من كونها للسببية، **والثاني**: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾ راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول.

وظَرفُ الزمان، كقولك "صِيمَ رَمَضانُ" وأصله صامَ الناسُ رمضانَ.

وظرفُ المكان، كقولك "جُلِسَ أمامُكَ" والدليلُ على أن الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفعها قول الشاعر: [الكامل]

٨٤ ـ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا[1]

فموضِعُ "كِلا" رفعٌ بالابتداء، و "خلفُهَا" بدل منه، و "أمامُهَا" عطف عليه والجملة التي هي

---

(١) البيت من معلقة لبيد بن ربيعة العامري، وهو أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية من أصحاب المعلقات أدرك الإسلام وأسلم وترك الشعر توفى سنة ٤١هـ. الأعلام (٥/ ٢٠٤).

وقوله: الفرجَين، مثنى (فرج) وهو الثغرة في الجبل. مولى المخافة: أي: الموضع الذي فيه المخافة، وهو يصف بقر الوحش تعدو في الجبل هاربة من الصيادين، وكلَّما سلكت شعباً، حسبته مصدر خوفها.

الشاهد في البيت قوله: أمامُها، حيثُ استخدم الظرف اسماً متصرِّفاً مرفوعاً معطوفاً على خلفها، الذي هو بدل من (كلا) والذي هو مبتدأ مرفوع.

"تحسب" وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأنَّ، وإنما يصف الشاعر بقرةَ وَحْشٍ بالتبلّدِ وأنها لا تَدْري على أي شيء تُقْدِمُ، ولا بُدَّ من تقدير واوِ حالٍ قبل "كلا" فكأنه قال: فغدت هذه الوحشية وكلا النَّقرَتيْنِ اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مؤلى المخافة، أي: المكان الذي تُؤتَى فيه.

والمجرور، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ [الأنعام: ٧٠] فـ(يؤخذ) فعل مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو خالٍ من ضمير مستتر فيه، و (منها) جار ومجرور في موضع رفع: أي لا يكن أخذٌ منها، ولو قدر ما هو المتبادر من أن في (يؤخذ) ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل، و (منها) في موضع نصب، لم يستقم؛ لأن ذلك الضمير عائد حينئذ على (كل عدل) و "كل عدل" حدث، والأحداث لا تؤخذ، وإنما تُؤْخَذُ الذواتُ، نعم إن قدر أن (لا يؤخذ) بمعنى لا يقبل صَحَّ ذلك.

وفهِمَ من قولي "فإن فقدَ فالمصدر ـ إلى آخره" أنه لا يجوز إقامةُ غيرِ المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهبُ البصريين إلا الأخفشَ، واسْتَدَلَّ المخالفون بنحو قول الشاعر: [الرجز]

٨٥ ـ أُتِيحَ لي مِنَ الْعِدَا نَذِيرَا ... بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا [(١)]

وبقراءة أبي جعفر[(٢)] ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فَأُقِيمَ فيهما الجار والمجرور، وتُرِكَ المفعول به منصوباً.

شروط نيابة الظرف والمصدر:

[ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون مختصاً؛ فلا يجوز (ضُربَ ضَرْبٌ)، ولا (صيمَ زمنٌ)، ولا (اعْتُكِفَ مكانٌ)؛ لعدم اختصاصها؛ فإن قلت (ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ)، و (صيمَ زمنٌ طويلٌ)، و (اعْتُكِفَ مكانٌ حَسَنٌ)؟ جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف .

الثاني: أن يكون متصرفاً؛ لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية؛ فلا يجوز (سُبحانُ الله) بالضمِّ، على أن يكون نائباً مَنابَ فاعِلِ فعله المقدَّرِ، على أن تقديره: يسبحُ سبحانُ الله، ولا (يُجاءُ إذا جاء زيدٌ) على أن "إذا" نائبة عن الفاعل؛ لأنهما لا يتصرفان.

---

(١) البيت ليزيد بن القعقاع.

والشاهد فيه: قوله: (أتيح لي نذيراً) حيث جاء فعل (أتيح) مبنياً للمجهول، والجار والمجرور(لي) في محل رفع على أنه نائب فاعل، و (نذيراً) المفعول الثاني للفعل وأصل هذا الفعل يأخذ مفعولين.

(٢) قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزي، وكذا قرأ شيبة وجاءت عن عاصم، وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور وهو (بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح: وهو (قوماً)، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وغيرهم. النشر (٣/ ٣٠١) .

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجوداً؛ فلا يقال (ضُرِبَ اليومُ زيداً) خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجارِّ والمجرور، والخلاف جارٍ فيه أيضاً، واحتجَّ المجيزبقراءة أبي جعفرٍ ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية:١٤] وبقول الشاعر: [مشطور الرجز]

٨٦ - وإنَّما يُرضِي المُنيبُ ربَّهُ ما دامَ مَعْنيًّا بذكرٍ قَلْبهُ [(١)]

فأقيم (بما) و (بنكر) مع وجود (قوماً) و (قلبَه). وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة[(٢)]، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟﴾ [الجاثية:١٤] أي: ليُجزَى الغُفْرانُ قوماً، وإنَّما أُقِيمَ المفعول به مقامه، غايةُ ما فيه أنه المفعول الثاني، ونلك جائز.] قطر

ثم قلت: ولا يُحذفانِ، بل يستترانِ، ويحذفُ عامِلُهما: جوازاً، نحوُ "زَيْدٌ" لِمَنْ قال "مَنْ قَامَ" أو "مَنْ ضُرِبَ" ووجوباً، نحو ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝﴾ ولا يكونان جملة فنحو ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ على إضمار التَّبيُّن، ونحو ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ على الإسناد إلى اللفظ، ويُؤنَّثُ فِعلُهما لتأنيثهما: وُجوباً في نحو "الشمسُ طَلَعَتْ" و "قامت هندٌ" أو "الهندان" أو "الهنداتُ" وجوازاً: راجحاً في نحو "طلعتِ الشَّمسُ" ومنه "قامتِ الرجالُ" أو "النِّساءُ" أو "الهنودُ" و "حضرتِ القاضِيَ امرأةٌ" ومِثْلُ قامَتِ النِّساءُ "نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ" ومرجوحاً في نَحْوِ "ما قام إلا هِندٌ" وقيلَ: ضرورةٌ، ولا تَلْحَقُهُ علامةُ تَثْنِيَةٍ ولا جمعٍ، وشَذَّ نحوُ "أكلوني البراغِيثُ".

وأقول: ذكرتُ هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعلُ والنائبُ عنه:

الأحكام التي يشترك فيها الفاعل ونائبه:

١ ـ **الحكم الأول**: أنهما لا يُحذَفان، وذلك لأنهما عمْدَتَانِ، ومنزلانِ من فعلهما منزلة الجزء.

---

(١) قوله: المنيب: اسم فاعل من أناب. ومعنيًّا: اسم مفعول من عُنيَ، بضم العين، وكسر النون: وهو المهتم بالأمر المشغول به.

الإعراب: إنما: أداة حصر. يرضي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. المنيب: فاعل. ربَّه: مفعول به، والهاء مضاف إليه. ما دام: ما: مصدرية ظرفية. دام: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) معنياً: خبر دام منصوب. بذكر: جار ومجرور، وهو في محل رفع نائب فاعل ل(معنياً) لأنه اسم مفعول، قلبه: قلب: مفعول به ل(معنيًّا) والهاء مضاف إليه.

وذكر المؤلف مكان الشاهد .

(٢) القراءة متواترة وليست شاذة، وانظر النشر (٣/ ٣٠١).

فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران؛ فمن ذلك قول النبي ﷺ: "لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ"(١)؛ ففاعل "يشرب" ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره ـ وهو الزاني ـ لأن ذلك خلافُ المقصودِ، ولا الأصل "ولا يشرب الشاربُ" فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل عائدٌ على الشارب الذي استلزمه "يشرب" فإن "يشرب" يستلزم الشارب وحَسَّنَ ذلكَ تَقدُّمُ نَظِيرِهِ ـ وهو "لا يَزْنِي الزّاني" ـ وعلى ذلك فَقِسْ، وَتلَطَّفْ لكل موضع بما يناسبه، وعن الكسائي إجازة حذفِ الفاعل، وتابَعَه على ذلك السُّهَيْلِيُّ وابن مَضَاء.

٢ ـ **الثاني**: أن عاملهما قد يُحْذَف لقرينة، وأنّ حذفه على قسمين: جائز، وواجب.

جواز حذف العامل:

فالجائز كقولك "زَيْدٌ" جواباً لمن قال لك: "مَنْ قَامَ؟" أو "مَنْ ضُرِبَ؟" فزيد في جواب الأول فاعلُ فعلٍ محذوفٍ، وفي جواب الثاني نائب عن فاعلِ فعلٍ محذوفٍ، وإن شِئْتَ صَرَّحْتَ بالفعلين فقلت "قَامَ زَيْدٌ" و "ضُرِبَ عَمْرو".

وجوب حذف العامل:

والواجبُ ضابطه: أن يتأخر عنه فعلٌ مَفَسِّر له، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فـ(السماء) فاعل بـ(انْشَقّتْ) محذوفةً، كالسماء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الرحمن: ٣٧] إلا أن الفعل هنا مذكور، و "الأرضُ" نائب عن فاعل "مُدّتْ" محذوَفةً، وكلٌّ من الفعلين يفسره الفعلُ المذكور، فلا يجوز أن يُتَلَفَّظ به؛ لأن المذكور عِوَضٌ عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العِوَضِ والمعَوَّضِ عنه.

٣ ـ **الحكم الثالث**: أنهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أن ذلك جائز، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فجعلوا جملة (ليسجننه) فاعلاً لـ(بَدَا) وجملة (كيف فعلنا بهم) فاعلاً لـ(تبيَّنَ) وجملة(لا تفسدوا في الأرض) قائمة مقام فاعل (قيل)، **ولا حجة لهم في ذلك**: أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد: إما على مصدر الفعل، والتقدير: **ثم بدا لهم بداءٌ**، كما تقول: "بدا لي رأيٌ" ويؤيد ذلك أن إسناد "بَدَا" إلى البَداءِ قد جاء مصرحاً به في قول الشاعر: [الطويل]

---

(١) الحديث أخرجه [أحمد: ٧٣١٨] و[البخاري: ٢٤٧٥] و[مسلم: ٢٠٢].

٨٧ - لعلَّكَ والمَوْعودُ حقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ في تِلْكَ القَلوصِ بَدَاءُ [١]

وإما على السَّجْن - بفتح السين - المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٢] وكذلك القول في الآية الثانية، أي: وتبيَّن هو، أي التبيُّنُ، وجملة الاستفهام مفسِّرة، **وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي** الذي هو محلُّ الخلاف، وإنما هو من الإسناد اللفظي، أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، والإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ، كقول العرب "زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ" [٢] وفي الحديث "لا حَوْل ولا قُوَّةَ إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنةِ" [٣].

حكم تأنيث العامل:

٤ - الحكم الرابع: أن عاملهما يُؤَنَّثُ إذا كانا مؤنثين، **وذلك على ثلاثة أقسام**: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً؛ ولا فَرْقَ في ذلك بين حقيقيِّ التأنيث وَمَجازِيِّهِ؛ فالحقيقيُّ نحو: "هِندٌ قَامَت" فهند: مبتدأ، وقام: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر في الفعل، والتقدير: قامت هي، والتاء علامة التأنيث، وهي واجبة لما ذكرناه، وَالمَجَازيُّ نحو: "الشَّمْسُ طَلَعَتْ" وإعرابه ظاهر، وَلَمَّا مَثَّلْتُ به في المقدمة للتأنيث الواجب عُلم أن وجوب التأنيث مع الحقيقيِّ من باب أولى، بخلاف ما لو عكست، فأما قول الشاعر: [الكامل]

٨٨ - إنَّ السَّمَاحَةَ والمروءةَ ضُمِّنا قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الوَاضِحِ [٤]

---

(١) البيت نسب في اللسان (ب د ا) إلى الشماخ بن ضرار الغطفاني (القَلوص) بفتح القاف: الناقة الشابة. بدا لك بداء: ظهر لك رأي آخر غير الرأي الذي كنت قد رأيته حين وعدتني القَلوص
والشاهد في البيت: هو إسناد الفعل(بدا) إلى (بداء) وهو مصدر ذلك الفعل، وهذا يرجح تقديره إذا جاء الفعل وليس معه فاعل، وعليه خرجت الآية.

(٢) أخرج الإمام [أحمد: ١٧٠٧٥] عن أبي مسعود الأنصاري بسند ضعيف أنه قيل لأبي مسعود ماسمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا؟ قال: "بئس مطية الرجل" .

(٣) الحديث أخرجه الإمام [أحمد: ١٠٧٣٦] و[مسلم: ٦٨٦٢] .

(٤) البيت من كلام زياد الأعجم مولى عبد القيس. ومرو: أشهر مدن خراسان .
والشاهد في البيت: قوله: (ضمِّنا) وهو فعل مسند إلى ضمير المؤنث، وكان حقه أن يقول: ضمنتا، إلا أن الشاعر ترك التأنيث، وهو شاذٌّ، فلا يقاس عليه.

ولم يقل "ضُمَّنتا" فضرورة.

الثانية: أن يكون الفاعلُ اسماً ظاهراً متصلاً حقيقيَّ التأنيث: مفرداً، أو تثنية له، أو جمعاً بالألف والتاء؛ فالمفرد كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥] والمثنى كقولك: قَامَتِ الهندان، والجمعُ كقولك: قامت الهندات؛ فأما قوله: [الطويل]

٨٩ ـ تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا   وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟[1]

فضرورة إن قُدِّر الفعلُ ماضياً، وأما إن قُدِّرَ مضارعاً ـ وأصْلُهُ تَتَمَنَّى فحذفت إحدى التاءين، كما قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] ـ فلا ضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، فإنما جاز لأجل الفَصْل بالمفعول، أو لأن الفاعل في الحقيقة "أل" الموصولة، وهي اسْمُ جَمْعٍ؛ فكأنه قيل: اللَّاتي آمَنَّ، أو لأنَّ الفاعل اسْمُ جَمْعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات: أي النِّسْوَة التي آمَنَّ.

وأما التأنيثُ الراجحُ ففي مسألتين أيضاً:

إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً مجازيَّ التأنيثِ، كقولك: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأنفال: ٣٥] ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١] ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري.

الشاهد في البيت: قوله: تمنى ابنتاي، حيث أسند الفعل إلى مثنى مؤنث وكان حقُّه أن يؤنث الفعل، ويقول: تمنت ابنتاي. وهذا شذوذ، ويمكن تخريج البيت على اعتبار فعل تمنى فعلاً مضارعاً حذفت تاؤه تخفيفاً، والأصل: تتمنى، وهو مستخدم كثيراً في لغة العرب، كقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[الليل: ١٤] والأصل تتلظى.

الإعراب: تمنى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، ولو جاء بالتاء، لقال: تمنَّت، وحذفت الألف للالتقاء الساكنين إلا أنه أتى شاذاً. أو: فعل مضارع حذفت تاؤه، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف كذلك للتعذر. ابنتاي: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى وياء المتكلم: مضاف إليه. أن: حرف مصدري ونصب. يعيش: فعل مضارع منصوب (بأن). أبوهما: أبو: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة. والهاء مضاف إليه. والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به لفعل تمنى. والتقدير: تمنى ابنتاي عيش أبيهما. وهل: الواو للاستئناف. هل: حرف استفهام. أنا: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. إلا: أداة حصر. (من ربيعة) من: حرف جر. ربيعة: اسم مجرور، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. أو: حرف عطف. مضر: اسم معطوف على ربيعة مجرور مثله، وسكن لضرورة الوقف.

الثانية: أن يكون ظاهراً حقيقيَّ التأنيثِ مُنْفصِلاً بغير "إلا" كقولك: قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ، وقَامَتِ اليَوْمَ هْنِدٌ، وكقوله: [البسيط]

٩٠ ـ إنَّ أمْــرأً غَــرَّهُ مـــنـكـــنَّ وَاحِــدةٌ بَــعْـدِي وَبَــعْـدَكِ فِـي الـدُّنْـيَـا لَـمـغْـرُورُ[1]

والمبرِّدُ يخصُّ ذلك بالشِّعر.

ومن النوع الأول ـ أعني المؤنثَ الظاهرَ المجازيَّ التأنيثِ ـ أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسير، أو اسَم جمع؛ تقول: قامت الزيود، وقامَ الزيود، وقامت النساء، وقامَ النساء، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠] وكذلك اسمُ الجنس، كـ"أوْرَق الشَّجَرُ" و"أوْرَقتِ الشَّجَرُ"؛ فالتأنيثُ في ذلك كلِّه على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمع، وليس لك أن تقول: التأنيث في النِّساء والهنود حقيقي؛ لأن الحقيقي هو الذي له فَرْج، والفَرْج لآحاد الجمع، لا للجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد.

ومن هذا الباب أيضاً قولُهم: نِعْمَتِ المرأةُ هْندٌ، وَنِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ؛ فالتأنيثُ على مقتضى الظاهر، والتذكير على معنى الجنس؛ لأن المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مَدَحُوا الجنس عموماً، ثم خَصُّوا مَنْ أرادوا مَدْحَهُ، وكذلك "بئس" بالنسبة إلى الذم، كقولك: بِئْسَ المَرْأةُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ، وَبِئْسَتِ المَرْأةُ هِنْدُ.

وأما التأنيثُ المرجوحُ ففي مسألة واحدة، وهي: أن يكون الفاعل مفصولاً بإلاّ، كقولك: ما قامَ إلا هندٌ؛ فالتذكيرُ هنا أرْجَحُ باعتبار المعنى؛ لأن التقدير "ما قامَ أحدٌ إلا هندٌ" فالفاعل في الحقيقة مُذَكَّر، ويجوز التأنيثُ باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله: [الرجز]

٩١ ـ مَــا بَــرِئَــتْ مِــنْ رِيَــبــةٍ وَذَمّْ فِــي حَــرْبِــنَــا إلا بَــنَــاتُ الــعَــمّْ[2]

والدليلُ على جوازه في النثر قراءةُ بعضهم ﴿إن كَانَت إِلَّا صَيحَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[3] [يس: ٢٩ ـ ٥٣] برفع (صيحة) وقراءةُ جماعة من السلف ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ببناء الفعل لما

---

(١) **الشاهد في البيت**: قوله: (غرَّه منكن واحدة) حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر حقيقي التأنيث، ولم يؤنث الفعل، لوجود الفاصل بين الفعل وفاعله بقوله: (منكنَّ) ومع ذلك، فذكر علامة التأنيث أرجح من حذفها.

(٢) **والشاهد في البيت**: قوله: "ما برئت إلا بنات العمّ" حيث اتصلت تاء التأنيث بالفعل مع كونه مفصولاً عن فاعله بإلا، والراجح، عدم التأنيث في هذه الحال على ما ذكره المؤلف تبعاً لابن مالك.

(٣) قراءة الرفع قراءة أبي جعفر، وقرأ الباقون بالنصب. النشر (٣/ ٢٦٣).

لم يُسَمَّ فاعلُه، وبِجَعْلِ حرف المضارعة التاء المثناةَ من فوقُ (١).

وزعم الأخفشُ أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا.

حكم اتصال علامة التأنيث والتثنية والجمع في الفعل:

٥ ـ **الحكم الخامس**: أن عاملهما لا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمع، في الأمر الغالب، بل تقول: قام أخَواكَ، وقام إخوتك، وقامَ نِسْوَتُكَ، كما تقول: قام أخوك، ومن العرب مَنْ يُلْحِق علاماتٍ دالةً على ذلك، كما يُلْحِق الجميعُ علامةً دالةً على التأنيث، كقوله: [الطويل]

٩٢ ـ تَوَلَّى قِتالَ المَارِقينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ (٢)

وقوله ﷺ: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائكَةٌ باللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بالنَّهَارِ"(٣). وقول بعض العرب: "أكَلُونِي البَرَاغيثُ" وقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

٩٣ ـ نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ (٤)

وقول الآخر: [الطويل]

---

(١) قرأ عاصم وحمزة ويعقوب وخلف بياء تحتية مضمومة ورفع نون (مساكنهم) والباقون بتاء مثناة فوقية مفتوحة، ونصب نون ساكنهم. البدور الزاهرة (ص٣٦٨).

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو شاعر قريش في العصر الأموي توفي سنة ٨٥ هـ. الأعلام (٤/ ١٩٦). وهو من كلمة يرثي بها مصعب بن الزبير.

قوله: المارقين: أي: الخارجين عن الدين. والمبعد: الأجنبي، الحميم: هو الصديق.

والشاهد في البيت: قوله: (أسلماه مبعد وحميم) حيث وصل ألف التثنية بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر. وهي لغة جماعة من العرب.

الإعراب: تولَّى: فعل ماض، والفاعل مستتر تقديره (هو) يعود على من سبق ذكره. قتال: مفعول به منصوب. المارقين: مضاف إليه مجرور، وعلامة جرِّه الياء لأنه جمع مذكر سالم. بنفسه: جار ومجرور متعلقان بـ(تولى) والهاء: مضاف إليه. وقد: الواو للحال. قد: حرف تحقيق. أسلماه: فعل ماض، والألف: حرف دال على التثنية. الهاء: مفعول به. مبعد: فاعل (أسلم). وحميم: الواو حرف عطف، حميم: اسم معطوف على (مبعد) مرفوع مثله.

(٣) أخرجه [مالك في الموطأ: ٩/ ٨٢] و[أحمد: ٨٤٨٣] و[البخاري: ٣٠٥١] واللفظ الذي أورده المؤلف يتوافق مع رواية الموطأ.

(٤) البيت لأبي فراس الحمداني، وهو ممن لا يحتج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها.

وموضع التمثيل في البيت: قوله: "ألقحنها غرُّ السحائب" حيث ألحق الفعل ضمير الجمع المؤنث وهي النون في ألحقنها، مع وجود فاعل ظاهر، وإسناد الفعل إليه، وهي لغة لبعض العرب.

٩٤ ـ رَأيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعارِضِي فَأعْرَضْنَ عَنِّيَ بالخُدُودِ النَّواضِرِ(١)

وقد حُملَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم: منها قولُه سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] وَالأجْوَدُ تخريجُها على غير ذلك، وَأحْسَنُ الوُجُوه فيها إعرابُ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأ، و﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ خبراً.

٣ ـ المبتدأ

ثم قلت: الثَّالِثُ المُبْتَدأ، وَهُوَ: المجرَّدُ عَن العَوَامِلِ اللَّفظِيةِ: مُخبَراً عَنْهُ، أوْ وَصْفاً رَافِعاً لمُكْتفىً بِهِ؛ فالأوَّلُ كـ"زَيْدٌ قَائِمٌ" و ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ و ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ وَالثَّاني شَرْطُه نَفْيٌ أوِ اسْتِفْهَامٌ، نَحْو "أَقَائِمٌ الزَّيدانِ" و "مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ".

وأقول: الثالثُ من المرفوعات: المبتدأ، **وهو نوعان: مبتدأ له خبر**، وهو الغالب، **ومبتدأ ليس له خبر**، لكن له مرفوع يُغنِي عن الخبر.

ويشترك النوعانِ في أمرين؛ أحدهما: أنهما مُجَرَّدَانِ عن العوامل اللفظية، **والثاني**: أن لهما عاملاً معنوياً ـ وهو الابتداء ـ ونعني به كَوْنَهُمَا على هذه الصورة من التجرُّد للإسناد.

ويفترقان في أمرين؛ أحدهما: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً، نحو: "اللهُ رَبُّنَا" و"مُحمَدٌ نَبِيُّنَا" وَمُؤوَّلاً بالاسم، نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي وَصِيَامُكم خيرٌ لكم، ومثله قوْلهم "تَسْمَعَ بالمُعيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ"، ولذلك قلتُ "المجرَّد" ولم أقل الاسم المجرد.

ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل يكون اسماً هو صفة، نحو "أقائِمٌ الزَّيْدَانِ" و "مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ".

---

(١) البيت مختلف في نسبته، فقيل: هو لأبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان أديب كثير الأخبار، توفي سنة ٢٢٨هـ وقيل غير ذلك. الأعلام (٦/ ٢٥٨).

والغواني: جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة. والنواضر: جمع ناضر، من النُّضرة: وهي الحُسْنُ والرونق.

والشاهد في البيت: قوله: (رأين الغواني) حيث أنَّثَ الفعل بالنون، مع وجود الفاعل الظاهر.

الإعراب: رأين: فعل ماض، والنون علامة جمع الإناث. الغواني: فاعل مرفوع، بالضمة المقدَّرة على الياء للثقل. الشيب: مفعول به منصوب. لاح: فعل ماض، والفاعل تقديره (هو) يعود على الشيب والجملة: في محل نصب على الحال. بعارضي: جار ومجرور متعلقان بـ(لاح) والياء مضاف إليه. فأعرضنَ: الفاء: حرف عطف. أعرض: فعل ماض، والنون: فاعل. عني: جار ومجرور متعلقان بـ(أعرض). بالخدود: جار ومجرور متعلقان بأعرض. النواضر: صفة للخدود.

والثاني: أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بُدَّ أنْ يعتمدَ على نفي أو استفهام كما مَثَّلنَا، وكقوله: [الطويل]

٩٥ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ [(١)]

وقوله: [البسيط]

٩٦ ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا [(٢)]

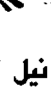
وقولي "**رافعاً لمكتَفىً به**" أعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً، كـ"قوم سلمى" في البيت الثاني، أو ضميراً منفصلاً، كـ"أنتما" في البيت الأول، وفيه رَدٌّ على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، وأوجبوا في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ [مريم: ٤٦] أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت الأول إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد، وَأَعَمَّ من أن يكون ذلك المرفوعُ فاعلاً، كما في البيتين، أو نائباً عن الفاعل، كما في قولك "أمَضْرُوبٌ الزيدان".

---

(١) قوله: وافٍ، اسم فاعل من (وفى) بعهده ووعده. أقاطع: أهجر
الشاهد في البيت: قوله: (ما وافٍ بعهدي أنتما) حيث جاء الوصف المبتدأ معتمداً على النفي، فاستغنى بالفاعل عن الخبر، وهو قوله: (أنتما).
الإعراب: خليلي: على تقدير أداة نداء محذوفة، أي: يا خليلي. وعلى هذا، خليلي: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصب الياء؛ لأنه مثنى. وحذفت النون للإضافة، فالأصل (خليلين) والياء المدغمة في الإعراب مضاف إليه. ما وافٍ: (ما) نافية. وافٍ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأنه اسم منقوص. بعهدي: جار ومجرور متعلقان بـ(وافٍ)، والياء مضاف إليه. أنتما: فاعل لـ(وافٍ سد مسد الخبر). إذا: ظرف تضمن معنى الشرط. لم: حرف جزم ونفي وقلب. تكونا: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. والألف اسم كان. لي: جار ومجرور، متعلقان بمحذوف خبر لـ(تكون). على: حرف جر. من: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر. أقاطع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

(٢) **والشاهد في البيت**: قوله: (أقاطن قوم سلمى) حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله (قوم سلمى) عن خبر المبتدأ؛ لكون ذلك المبتدأ الذي هو قوله (قاطن) وصفاً معتمداً على أداة الاستفهام، وهي الهمزة.
الإعراب: أقاطن: الهمزة للاستفهام. قاطن: مبتدأ. قوم: فاعل لقاطن. سلمى: مضاف إليه. أم: حرف عطف. نووا: فعل ماض، والواو فاعل. ظعناً: مفعول به لنووا والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والفاعل. إن: حرف شرط جازم. يظعنوا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون وهو فعل الشرط، والواو فاعل. فعجيب: الفاء واقعة في جواب الشرط، عجيب: خبر مؤخر. عيش: مبتدأ مقدم، والجملة في محل جزم جواب الشرط. من: اسم موصول، مبني على السكون في محل جر بالإضافة. قطنا: فعل ماض، والفاعل مستتر تقديره (هو). والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والألف للاطلاق.




وخرج عن قولي "مُكْتَفًى به" نحو "أقَائِمٌ أبَوَاهُ زَيْدٌ" فليس لك أن تعرب أقَائِمٌ مبتدأ، وأبَوَاهُ فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يتم به الكلامُ، بل زيد: مبتدأ مؤخر وقائم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل به.

شروط الابتداء بنكرة

ثم قلت: وَلا يُبْتدأُ بِنَكِرَةٍ إلاَّ إنْ عَمَّتْ نَحْوُ "مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ" أوْ خَصَّتْ نَحْوُ "رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي" وَعَلَيْهِمَا ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾.

وأقول: **الأصل في المبتدأ أن يكُون معرَفةً**، ولا يكون نكرةً إلا في مواضع خاصة تتبَّعها بعضُ المتأخرين، وأنهاها إلى نَيِّفٍ وثلاثين، وزعم بعضُهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم.

فمن أمثلة الخصوص أن تكُون مَوْصُوفةً: **إما بصفة مذكورة**، نحو ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] أو بصفة مقدَّرة، كقولهم: السَّمنُ مَنَوَانِ[١] بدرهم؛ فالسمن: مبتدأ أول، ومنَوَانِ: مبتدأ ثان، وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثاني وخبرهُ خبرُ المبتدأ الأول، والمسوِّغ للابتداء بمَنَوَانِ أنه موصوف بصفة مقدرة، أي: مَنَوَان منه.

ومنها: **أن تكون مصغَّرَةً**، نحو رُجَيلٌ جاءني؛ لأن التصغير وصفُ في المعنى بالصِّغَر؛ فكأنك قلت: رَجُلٌ صغير جاءني.

ومنها: **أن تكُون مضافة**، كقوله ﷺ: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ"[٢].

ومنها: **أن يتعلق بها معمولٌ**، كقوله ﷺ: "أمْرٌ بمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ،وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكرٍ صَدَقَةٌ"[٣]فأمر ونهي: مبتدآن نكرتان، وَسَوَّغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور، وكقولك: أفْضَلُ منك جاءني.

ومن أمثلة العموم: أن يكُون المبتدأ نفسه صيغةَ عمومٍ، نحو ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة:١١٦] و"مَنْ يَقُمْ أقُمْ مَعَهُ" وَ "مَنْ جَاءَكَ أجِئْ مَعَهُ" أو يقع في سياق النفي، نحو "مَا رَجُلٌ فِي الدَّار".

وعلى هذه الأمثلة قِسْ ما أشبهها.

---

(١) منوان: تثنية منا بوزن عصا، وقد يقال فيه: مَنٌّ. بفتح الميم وتشديد النون. والمَنا: مقدار مخصوص من الموازين كالرطل، وهو يزن رطلين تقريباً.

(٢) [صحيح: أحمد: ٢٢٧٠٤] من حديث عبادة بن الصامت .

(٣) أخرجه [مسلم: ٢٣٢٩] من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه .

٤ ـ الخبر

ثم قلت: الرَّابعُ خبرهُ، وَهُوَ: ما تحَصُلُ بِهِ الفائدةُ مَعَ مبتدأ غيرِ الوَصْفِ المذكور.

وأقول: الرابع من المرفوعات: خبرُ المبتدأ، وقولي "مع مبتدأ" فصلٌ أول مخرج لفاعل الفعل، وقولي "غير الوصف المذكور" فصلٌ ثانٍ مُخرج لفاعل الوصف في نحو: "أقائم الزيدان" و "ما قائم الزيدان" والمراد بالوصف المذكور ما تقدَّم ذِكْرهُ في حدِّ المبتدأ.

ثم قلت: ولا يكونُ زماناً والمبتدأ اسمُ ذاتٍ، ونحوُ: "اللَّيلَةَ الهِلالُ" متأوَّلٌ.

وأقول: لمَّا بيَّنتُ في حدَّ المبتدأ ما لا يكونُ مبتدأ ـ وهو النكرة التي ليست عامة ولا خاصة ـ بيَّنتُ بعدَ حدِّ الخبر ما لا يكونُ خبراً في بعضِ الأحيان، وذلك اسمُ الزمانِ؛ فإنَّه لا يقعُ خَبَراً عن أسماء الذوات، وإنما يُخبر به عن أسماءِ الأحداثِ، تقول: الصَّومُ اليومَ، والسَّفرُ غداً، ولا تقول: "زيد اليومَ" ولا "عَمْرو غداً" فأما قولهم: "اللَّيلةَ الهِلالُ" ـ بنصب الليلةَ على أنَّها ظرف مخبرٌ به عن الهلال مقدَّم عليه ـ فمؤوَّلٌ، وتأويلُه على أنَّ أصلَه: اللَّيلةَ رؤيةُ الهلالِ، والرؤيةُ حَدَثٌ لا ذاتٌ، ثَمَّ حُذِفَ المضافُ، وهو الرُّؤية، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامهُ، ومثلُه قولهم في المثل: "اليومَ خَمْرٌ، وغداً أمرٌ" التقدير: اليومَ شُربُ خمرٍ، وغداً حدوثُ أمرٍ.

روابط الخبر بالمبتدأ إذا كان الخبر جملة:

[ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابطٍ من روابط أربعةٍ:

أحدها: الضميرُ، وهو الأصلُ في الربطِ؛ كقولك (زيدٌ أبوهُ قائمٌ) فزيد: مبتدأ أوَّل، وأبوه: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأوَّل، والرابط بينهما الضَّمير .

الثاني: الإشارة؛ كقوله تعالى:﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦] فـ﴿لباس﴾: مبتدأ، و ﴿التقوى﴾: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثانٍ، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه؛ نحو: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:١ ـ ٢]؛ فـ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١﴾: مبتدأ أول، و ﴿مَا﴾: مبتدأ ثانٍ، و ﴿ٱلْحَاقَّةُ﴾: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: العُموم؛ نحو (زيدٌ نِعمَ الرَّجلُ) فزيد: مبتدأ. ونعمَ الرَّجل: جملة فعليَّة خبره، والرابط

بينهما العموم، وذلك لأنَّ "أل" في الرَّجل للعموم، وزيد فرد من أفراده؛ فدخل في العموم، فحصل الرَّبط.

وهذا كلُّه إذا لم تكن الجملةُ نفس المبتدأ في المعنى: فإن كانت كذلك؟ لم يُحتَجْ إلى رابط؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] فـ﴿هُوَ﴾: مبتدأ أول، و ﴿الله﴾: مبتدأ ثان، خبره ﴿أَحَدٌ﴾، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفسه في المعنى؛ لأنَّ (هو) بمعنى الشأن، وكقوله ﷺ: "أفضلُ ما قُلْتُهُ أنا والنَّبيُّونَ منْ قَبْلي لا إلهَ إلاَّ الله"(١).

جواز تعدد الخبر :

يجوز أن يُخبر عن المبتدأ بخبرٍ واحدٍ، وهو الأصل، نحو (زيدٌ قائمٌ) أو بأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦] وزعم بعضهم أنَّ الخبر لا يجوز تعدُّدُهُ، وقدَّرَ لما عدا الخبر الأول في هذه الآية مبتدآت، أي: وهو الوَدُودُ، وهوَ ذو العرشِ.

وأجمعوا على عدم التعدُّد في ١ ـ مثل (زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ)، وفي ٢ ـ نحو (الزيدان شاعرٌ وكاتبٌ)، وفي ٣ ـ نحو (هذا حلوٌ حامضٌ)، لأنَّ ذلك كلَّه لا تعدُّد فيه في الحقيقة:

أمَّا الأوَّل فلأنَّ الأوَّل خبرٌ؛ والثاني معطوفٌ عليه.

وأما الثاني!! فلأنَّ كلَّ واحدٍ من الشخصين مُخْبَر عنه بخبرواحد.

وأما الثالث!! فلأنَّ الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مرٌّ .

وقد يتقدمُ؛ نحو (في الدارِ زيدٌ) و (أينَ زيدٌ؟).

جواز تقدم الخبر :

قد يتقدم الخبر على المبتدأ: ١ ـ جوازاً، أو ٢ ـ وجوباً.

فالأول نحو (في الدار زيدٌ)، وقوله تعالى﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ [القدر:٥]، و ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾ [يس:٣٧]، وإنما لم يجعل المتقدِّم في الآيتين مبتدأ والمتأخِّر خبراً!! لأدائه إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

وجوب تقدم الخبر :

والثاني كقولك (في الدَّار رجلٌ)، و (أينَ زيدٌ؟)، وقولهم (على التَّمرةِ مِثلُها زُبْداً) وإنما وجب

---

(١) الحديث. أخرجه [مالك في الموطأ: ١٥/ ٣٢] وأوله أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأخرجه [الترمذي: ٣٥٨٥] وأوله خير الدعاء... ثم ذكره وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وحماد بن أبي حميد هو محمد بن أبي حميد وهو أبو إبراهيم الأنصاري المدني، وليس بالقوي عند أهل الحديث .

في ذلك تقديمه!! لأنَّ تأخيره في المثال الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة؛ فإنَّ طلب النكرة الوصفَ لتختصَّ به طلبٌ حثيثٌ، فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم. وفي الثاني إخراج ما له صدرُ الكلام ـ وهو الاستفهام ـ عن صدريَّتِهِ. وفي الثالث عود الضمير على ما تأخَّر لفظاً ورتبة.

وقد يحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر لدليل يدلُّ عليه.

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ﴾ [الحج:٧٢]، أي: هي النار، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور:١] أي: هذه السورة.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد:٣٥] أي: دائمٌ، وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠] أي: أم الله أعلم.

وقد اجتمع حذف كلٌّ منهما، وبقاء الآخر في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات:٢٥] فـ﴿سَلَامٌ﴾: مبتدأ حذفَ خبره، أي: سلامٌ عليكم، و ﴿قَوْمٌ﴾: خبر حذف مبتدؤه، أي: أنتم قوم.

وجوب حذف الخبر :

إحداها: قبل جواب "لولا"؛ نحو قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١] أي: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى، بدليل أنَّ بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم﴾ [سبأ:٣٢].

الثانية: قبلَ جوابِ القسم الصريح؛ نحو قوله تعالى ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر:٧٢] أي: لعمرُك يميني، أو قَسَمي، واحترزتُ بالصريح عن نحو (عهدُ الله)؛ فإنَّه يُستعمل قَسَماً وغيره، تقول في القَسَمِ (عهد اللهِ لأفعلنَّ)، وفي غيره (عهدُ اللهِ يجبُ الوفاءُ بِهِ)؛ فلذلك يجوزُ ذكرُ الخبرِ، تقول (عليَّ عهدُ اللهِ).

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونُها خبراً عن المبتدأ؛ كقولهم (ضَرْبي زيداً قائماً)، أصله: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً، فـ"حاصلٌ": خبر، و "إذا": ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى "كان" التامَّة، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر، و "قائماً": حالٌ منه، وهذه الحال لا يصحُّ كونها خبراً عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: ضربي قائم؛ لأنَّ الضرب لا يوُصَفُ بالقيام، وكذلك (أكثرُ شربي السَّويقَ ملتوتاً)، و (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً) تقديره: حاصلٌ إذا كان ملتوتاً؛ أو قائماً ... وعلى ذلك فقسْ.

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم (كلُّ رجلٍ وضيعتُه) أي: كلُّ رجلٍ مع ضيعته مقرونان؛ والذي يدلُّ على الاقتران ما في الواو من معنى المعيَّة.] قطر

كان واخواتها

٥ ـ اسم كان

ثم قُلتُ: الخامس اسمُ كانَ وأخواتِها، وهي: أمسَى، وأصْبَحَ، وأضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وصارَ، وَلَيْسَ ـ مُطْلقاً، وتاليةً لنفي أو شبهِهِ: زالَ ـ ماضي يَزالُ ـ وَبَرِحَ، وفَتِيءَ، وانفكَّ، وصلةً لما الوقتيةِ: دامَ، نحوُ ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

وأقول: الخامسُ من المرفوعات: اسمُ كانَ وأخواتِها الاثْنَتي عَشْرةَ المذكورة، فإنَّهنَّ يَدْخُلْن على المبتدأ والخبر، فيَرْفَعْنَ المبتدأ، ويسمَّى اسمَهُنَّ حقيقةً، وفاعلُهنَّ مجازاً، ويَنْصِبْنَ الخَبَرَ، ويُسمَّى خبرَهنَّ حقيقةً، ومفعولَهَنَّ مجازاً.

ثم هنَّ في ذلك على ثلاثة أقسام:

١- **ما يعمل هذا العمل بلا شرط**، وهي ثمانية: كان وليس وما بينهما.

٢- **وما يشترط أن يتقدَّم عليه نفيٌ أو شبهُه** ـ وهو النَّهيُ والدُّعاءُ ـ وهي أربعة: زالَ، وبَرِحَ، وفَتِئ، وانفكَّ، نحوُ ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] وتقول: "لا تَزلْ ذاكرَ اللهِ" و "لا بَرِحَ رَبْعُكَ مأنوساً"، "ولا زالَ جَنابُكَ محروساً" ويشترطُ في "زال" شرطٌ آخرُ، وهو أنْ يكونَ ماضيَ يزالُ؛ فإن ماضيَ يزولُ فعل تامٌّ قاصرٌ بمعنى الذهاب والانتقال نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٣١] و "إن" الأولى في الآية شرطية، والثانية نافية، وماضي يَزِيلُ فعلٌ تام متعدٌ بمعنى مازَ يميزُ، يقال: زالَ زيدٌ ضأنهُ مِنْ مَعْزِ فلان، أي: ميَّزه منه.

٣ ـ **وما يشترط أن يتقدَّم عليه "ما" المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وهو "دام"** وإلى ذلك أشرتُ بالتمثيل بالآية الكريمة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدَّةَ دوامي حيًّا؛ فلو قلت: "دامَ زيدٌ صحيحاً" كان قولك "صحيحاً" حالاً لا خبراً، وكذلك "عَجِبتُ مِنْ مادامَ زيدٌ صحيحاً" لأنَّ ما هذه مصدرية لا ظرفية، والمعنى عَجِبتُ من دوامِهِ صحيحاً.

ثم قلت: ويجبُ حذفُ "كان" وحدَها بعدَ "أما" في نحو "أما أنت ذا نفرٍ" ويجوزُ حذفُها مع اسمها بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين، وحذفُ نونِ مضارعها المجزوم إلا قبل ساكن أو مضمر متَّصل.

حالات حذف «كان»

وأقول: هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلَّق بكانَ بالنظر إلى الحذف:

إحداها: حذفها وجوباً دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور.

أحدها: أن تقع صلةً لأنْ، **والثاني**: أن يدخلَ على (أن) حرفُ التعليل، **الثالث**: أن تتقدَّم العِلَّةُ على المعلول، **الرابع**: أن يُحذفَ الجارُ، **الخامس**: أنْ يؤتى بما، كقولهم: "أما أنت مُنطلقاً انطَلَقْتُ" وأصل هذا الكلام: انطلقتُ لأنْ كنتَ مُنطلقاً، أي: انطلقت لأجْلِ انطلاقِك، **ثم دخلَ هذا الكلامَ تغييرٌ من وجوهٍ؛ أحدها**: تقديم العِلَّة ـ وهي "لأنْ كُنتَ منطلقاً" ـ على المعلول ـ وهو "انطلقت" ـ وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص، **والثاني**: حذف لام العلة، وفائدة ذلك الاختصار، **والثالث**: حذف كان، وفائدته أيضاً الاختصار، **والرابع**: انفصال الضمير، وذلك لازمٌ عن حذف كان، **والخامس**: وجوبُ زيادة "ما" وذلك لإرادة التعويض، **والسادس**: إدغام النون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين.

ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس رضي الله عنه: [البسيط]

٩٧ ـ أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نفرٍ ... فإنَّ قَوْمِيَ لمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

"أبا" منادى بتقدير يا أبا، و "خُراشَة" بضمِّ الخاءِ المُعجمة، و "أمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ" أصلُه: لأنْ كُنتَ ذا نَفَرٍ، فعمل فيه ما ذكرناه، والذي يتعلَّق به اللام محذوف، أي: لأنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ افتخرتَ عليَّ، والمراد بالضَّبُع السَّنةُ المُجْدِبة.

المسألة الثانية: حذف "كان" مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشَرْطهُ: أن يتقدَّمَها "إنْ" أو "لو" الشرطيتان؛ **فالأول، كقوله ﷺ**: "النَّاسُ مجزيُّونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ"[2] فتقديره: إنْ كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، وإنْ كان عملُهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ،

---

(١) البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي، شاعر من سادات قومه، أمُه الخَنْساء الشاعرة أدرك الإسلام وكان من المؤلفة قلوبهم، توفي سنة (١٨هـ). الأعلام (٣/ ٢٦٧).
يقول الشاعر مخاطباً أبا خراشة: لا تفخر علي بكثرة قومك، ولا تُعِبْ علينا قِلَّة عددنا، فإنَّ بني قومي تناقصَ عددهم بسبب خَوضِهم غمار الحروب، نصرة للمستضعفين، وحماية لحياتهم، ولم يموتوا على الفراش جَوعى.
والشاهد في البيت: قوله (أما أنت ذا نفر) حيث تحققت شروط حذف كان وبقاء اسمها وخبرها، وقد وضح ذلك المؤلف، بما يغني عن إعادته.

(٢) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير، وقال المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥/ ٤٢): رمز المصنف لحسنه، وليس ذا منه بصواب، فقد قال الهيثمي، وغيره: فيه حامد بن آدم، وهو كذاب.

وهذا أرجحُ الأوجُهِ في مثل هذا التركيب، وفيه وجوهٌ أُخر **والثاني**، كقوله ﷺ: "التمسْ وَلَوْ خاتماً منْ حديدٍ"[(١)] أي: ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد.

[وقول الشاعر: [الكامل]

٩٨ - لا تَقْرَبَنَّ الدَّهرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِماً أبَداً وإنْ مَظْلُوماً[(٢)]

وقول الآخر: [البسيط]

٩٩ - لا يأمنِ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ وَلَو مَلِكاً جُنودُهُ ضاقَ عَنْها السَّهلُ والجبلُ[(٣)]

أي: (ولو كان الباغي ملكاً)] قطر

المسألة الثالثة: حذف نون "كان" وذلك مشروط بأمورٍ؛ **أحدها**: أن تكون بلفظ المضارع، **والثاني**: أن يكون المضارع مجزوماً، **والثالث**: أن لا يقع بعد النون ساكن، **والرابع**: أن لا يقع بعده ضمير متصل، وذلك نحو ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] ﴿ولم أك بغياً﴾ [مريم: ٤]، ولا يجوز في قولك "كان" و "كنْ" لانتفاء المضارع، ولا في نحو "هوَ يكونُ" و "لنْ يكونَ" لانتفاء الجزم،

---

(١) أخرجه: [البخاري: ٤٨٤٢] من حديث أبي حازم سهل بن سعد.

(٢) البيت من كلام (ليلى الأخيلي، وآل مطرف) هم قوم من بني عامر، وهم قوم ليلى والشاعرة تصف قومها بالعزة والمنعة، وتحذِّر مِن الإغارة عليهم؛ لأن من حاول ذلك سيعود خائباً، سواء أكان ظالماً أم مظلوماً.

والشاهد في البيت: قولها (إن ظالماً، وإن مظلوماً) حيث حذفت (كان) واسمها، وأبقت خبرها بعد (إن) الشرطية في الموضعين.

الإعراب: لا تقربن: لا ناهية جازمة. تقربن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم بـ(لا)، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). الدهر: مفعول فيه ظرف زمان منصوب، متعلق بـ(تقرب). آل: مفعول به منصوب. مطرِّف: مضاف إليه مجرور. إن: حرف شرط جازم، يجزم فعلين مضارعين. ظالماً: خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: إن كنت ظالماً فلا تقربهم. أبداً: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ(تقرب). وإن: الواو حرف عطف إن: حرف شرط. مظلوماً: خبر كان المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف والتقدير: وإن كنت مظلوماً فلا تقربهم أيضاً.

(٣) **قوله**: البغي: هو الظلم، ومجاوزة الحد.

المعنى: يحذِّر الشاعر الباغي بأن لا يغفل عن نوائب الدهر، ولو كان ذا سلطان، كثير الجند عزيز الجانب، قوي السلطان؛ لأن هذا كله لا يدوم.

والشاهد في البيت: قوله: (ولو ملكاً) حيث حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها، وهو قوله (ملكاً) وقد توضَّح ذلك بالشواهد السابقة.

ولا في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] لوجود الساكن، ولا في نحو قوله ﷺ: "إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسلّط عليهِ، وإنْ لا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلهِ" (١) لوجود الضمير.

حالات كان

[تردُ "كان" في العربيَّة على ثلاثة أقسام:

١- ناقصة؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب؛ نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤] .

٢- وتامة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب؛ نحو ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠].

٣- وزائدة؛ فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

وشرط زيادتها أمران؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً؛ كقولك (ما كان أحسن زيداً) أصله: ما أحسن زيداً؛ فزيدت "كان" بين "ما" وفعل التعجب. ولا نعني بزيادتها أنها لم تدلَّ على معنىً البتة، بل إنها لم يؤتَ بها للإسناد.] قطر

٦ ـــ اسم أفعال المقاربة

ثم قلت: السَّادسُ اسمُ أفعالِ المقاربةِ؛ وهيَ: كادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ ـ لدنوِّ الخَبَرِ، وعَسَى، واْخلَولَقَ، وحَرَى ـ لِتَرَجِّيهِ، وَطَفِقَ، وَعَلِقَ، وأنشأ، وأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ، وهَلْهَلَ ـ للشروعِ فيهِ، ويكونُ خَبرُها مُضارِعاً.

وأقول: السادسُ من المرفوعات: اسمُ الأفعالِ المذكورة.

وهي تنقسم ـ باعتبار معانيها ـ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

ما يدلُّ على مقاربة المسمَّى باسمها للخبر، وهي ثلاثة: كَادَ، وكَرَبَ، وأوشَكَ.

وما يدلُّ على ترجِّي المتكلِّم للخبر، وهي ثلاثة أيضاً: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

وما يدلُّ على شروع المُسمَّى باسمها في خبرها، وهي كثيرة، ذكرتُ منها هنا سبعةً(٢) فكملت

---

(١) الحديث أخرجه [البخاري: ١٢٨٩] و[مسلم: ٧٣٥٤] من حديث ابن عمر وقد قاله الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب، لمَّا همَّ بقتل ابن الصياد، لما رأى من توافق في صفاته بالمسيح الدجال، فأخبره رسول الله ﷺ بأن الذي يقتلهُ عيسى ابن مريم وليس أنت يا عمر.

(٢) ويذكر منها: قام، وقعد، فيقال: قام فلان يفعل كذا، وقعد يفعل كذا. بمعنى شرع.

أفعالُ هذا الباب ثلاثةَ عشرَ، كما أن الأفعال في باب "كان" كذلك.

فهذه الثلاثة عشَرَ تعملُ عَمَل كان؛ فترفع المبتدأ، وتَنْصِبُ الخبر، إلا أنَّ خبرَها لا يكونُ إلا فِعلاً مضارعاً[(١)]، ثم منه ما يقترن بأنْ، ومنه ما يتجرَّدُ عنها، كما يأتي تفصيله ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب المنصوبات، ولولا اختصاصُ خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب على حدةٍ، قال الله سبحانه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥] ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، وقال الشاعر: [البسيط]

١٠٠ ـ وقدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثقِلُني ... ثَوبي، فأنْهضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ[(٢)]
وكُنْتُ أمشي على رِجْلَينِ مُعتدِلاً ... فَصِرْتُ أمْشِي عَلَى أُخْرَى من الشَّجَرِ

وقال الآخر: [الطويل]

١٠١ ـ هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طَاعَةِ الهَوَى[(٣)]

وقال الآخر: [الطويل]

١٠٢ ـ وَطِئْنا دِيارَ المُعتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ ... نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الإماتَةِ تَزْهَقُ[(٤)]

وهذان الفعلان أغْرَبُ أفعال الشروع، وطَفِقَ أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل، **وذلك في موضعين:**

أحدهما: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢] أي: شَرَعا يخيطانِ ورقَةً على أخرى، كما تُخْصَفُ

---

(١) ويجوز حذفه إن دلَّ عليه دليل، ومنه الحديث: "من تأنَّى أصابَ أو كادَ. ومن عجَّل أخطأ أو كاد" والتقدير: أو كاد يصيب، أو كاد يخطىء.
والحديث أخرجه: الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ١٩)، وقال رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن شيخه بكر بن سهل، وهو مقارب الحال وضعفه النسائي، وابن لهيعة فيه ضعف.

(٢) البيتان لأبي حيَّة النميري، واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة، وهو شاعر مجيد من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية وهو من أهل البصرة، وكان كذاباً سفيهاً جباناً توفي سنة ١٨٣هـ. الأعلام (٨/ ١٠٣)
قوله: السَّكِرِ، بفتح السين، وكسر الكاف، وهي صفة مشبهة بمعنى الثَّمِل وهو الذي أخذ منه السكر جُلَّ قواه.
والشاهد في البيتين: قوله (وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني) حيث جاء فعل (جعل) فعلاً من الأفعال الناقصة، والتي تختص بكون خبرها لا يأتي إلا فعلاً مضارعاً.

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه:

"فلجَّ كأنّي كُنْتُ باللَّوم مُغْرِياً"

والشاهد فيه: قوله (هببت ألوم) حيث جاء فعل هبَّ فعلاً من أفعال الشروع، يعمل عمل كان، والتاء: ضمير رفع متحرك في محل رفع اسمه، وجملة ألوم من الفعل والفاعل والمفعول، في محل نصب خبر (هبَّ).

(٤) **الشاهد في البيت:** قوله (هلهلت نفوسُهم تزهق) حيث استخدم فعل (هلهل) فعلاً من أفعال الشروع، و(نفوس) جاء اسماً مرفوعاً له، وجملة تزهق من الفعل والفاعل في محل نصب خبر له.

النّعالُ ليستترا بها، وقرأ أبو السمال العدوي (وَطَفَقا) بالفتح، وهي لُغة حكاها الأخفش، وفيها لُغة ثالثة طَبِقَ ـ بباءٍ مكسورة مكان الفاء.

والثاني: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] أي: شَرَع يمسحُ بالسَّيفِ سوقَها وأعناقَها مَسْحاً: أي: يقطعها قطعاً[1].

٧ ــ اسم ما حمل على (ليس)

ثم قلت: السابع اسمُ ما حملَ على "ليس" وهي أربعةٌ: "لاتَ" في لغةِ الجميع، ولا تعمل إلا في الحِين بكثرةٍ، أو السَّاعةِ أو الأوانِ بقِلَّةٍ، ولا يُجمَع بين جُزأيها، والأكثرُ كونُ المحذوفِ اسمَها، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ و "ما" و "لا" النافيتانِ في لغة الحِجازِ، و "إنِ" النافية في لغة أهلِ العَاليةِ، وشرطُ إعمالِهنَّ نَفْيُ الخبرِ، وتأخيرُهُ، وأنْ لا يَلِيَهُنَّ مَعْمولُه وليسَ ظَرْفاً ولا مَجْروراً، وتنكيرُ معمولَي "لا" وأنْ لا يَقترِنَ اسم "ما" بإنِ الزَّائدَةِ، نحوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾

ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللهِ واقياً

و "إنْ ذلكَ نافعكَ ولاَ ضاركَ".

وأقول: السابعُ من المرفوعات: اسمُ ما حُمِلَ ـ في رفع الاسم ونصب الخبر ـ على "ليس"، وهي أحرفٌ أربعة نافية، وهي: "ما" و "لا" و "لات" و "إنْ".

فأما "ما" فإنها تعمل هذا العمل بأربعة شروط:

أحدها: أن يكونَ اسمُها مقدَّماً وخبرُها مؤخَّراً.

والثاني: أنْ لا يقترنَ الاسمُ بإنْ الزائدة.

والثالث: أنْ لا يقترنَ الخبرُ بإلاَّ.

والرابع: ألا يليَها معمولُ الخبرِ وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

فإذا استوفَتْ هذه الشروط الأربعة، عملت هذا العَمَلَ ـ سواءٌ أكان اسمُها وخبرُها نكرتين، أو معرفتين، أو كان الاسمُ معرفةً والخبرُ نكرةً.

فالمعرفتان، كقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

---

(١) جاء في تفسير الآية ما ذكره المؤلف من أنه قطع أعناقها وتصدق بها؛ لأنها شغلته عن الصلاة، واعترض عليه، بأنه ما كان نبي من أنبياء الله ليضيع مالاً، ويعاقب من لا دخل له، وإنما المراد: أنه أخذ يمسح على أعناقها رعايةً لها، واعتناء بهاوحبًّا لها، وهذا اختيار ابن جرير، كما ذكر ابن كثير رحمه الله تعالى.

والنكرتان، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] فـ ﴿أَحَدٌ﴾ اسمُها، و﴿حاجزين﴾ خبرُها، و﴿مِنكُمْ﴾ متعلِّق بمحذوفٍ، تقديره: أعني، ويحتمل أنَّ أحداً فاعلُ "منكم" لاعتماده على النَّفي، و﴿حَـٰجِزِينَ﴾ نعت له على لفظه.

فإن قلت: كيفَ يُوصَفُ الواحدُ بالجمع؟ وكيف يُخبَرُ به عنه؟

قلت: جوابهما أنه اسم عام، ولهذا جاء ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] والمختلفان كقوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ولم يقع في القرآن إعمال "ما" صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة، على الاحتمال المذكور في الثاني، وإعمالها لغةُ أهل الحجاز، ولا يجيزونه في نحو قوله: [البسيط]

١٠٣ ـ بَني غُدانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ، ولكنْ أنْتُمُ الخَزَفُ[1]

لاقتران الاسم بإنْ، ولا في نحو قوله سبحانه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠] لاقترانِ الخَبَرِ بإلَّا، ولا في نَحْوِ قَولِهم في المَثَلِ "ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ"[2] لتقدُّم خبرِها، ولا في نحو قوله: [الطويل]

١٠٤ ـ وقالُوا تَعَرَّفْها المَنَازِلَ مِنْ مِنًى وما كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أنا عارِفُ[3]

---

(١) **قوله**: غُدانة: بضم الغين: حيٌّ من بني يربوع. صريف: الفضة. الخزف: الفخار.
الشاهد في البيت: قوله: (ما إن أنتم ذهب) حيث أهملت (ما) لاقترانها بـ(إن) الزائدة.
الإعراب: بني: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون للإضافة، وحرف النداء محذوف مقدَّر، والأصل: يا بني. غُدانة: مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. ما: نافية. إن: زائدة. أنتم: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. ذهب: خبر المبتدأ (أنتم) وهو مرفوع. ولا صريف: الواو حرف عطف. لا: زائدة لتوكيد النفي. صريف: اسم معطوف على ذهب مرفوع مثله. ولكن: الواو: استئنافية. لكن: حرف استدراك. أنتم: ضمير رفع منفصل مبتدأ. الخزف: خبر مرفوع.

(٢) **مثلٌ من أمثال العرب**: ومعناه: أن من قدَّم اعتذاراً لمن أساء إليه وأرضاه، لم يَعُدْ مسيئاً.
إعرابه: ما: نافية مهملة. مسيء: خبر مقدَّم مرفوع. منْ: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. أعتب: فعل ماض مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (من) والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وقد أهمل (ما) لتقدُّم خبرها على اسمها.

(٣) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي. من عامر بن صعصعة شاعر غزل، بدوي من الشجعان عاصر الفرزدق وجرير توفي سنة ١٢٠هـ. الأعلام (٧/ ٢١١).
الشاهد في البيت: قوله (وما كلَّ من وافى منىً أنا عارف) حيث أهمل (ما) لتقدم معمول الخبر على اسمها وليس ظرفاً ولا جار ومجرور. حيث (عارف) هو الخبر، وهو اسم فاعل، و (كلَّ) مفعول به لاسم الفاعل مقدم عليه، وتقدم على الاسم أيضاً (أنا) والأصل أن يقول: وما أنا عارفاً كلَّ من وافى منىً.

لتقدُّم معمولِ خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور.

ولا يُعْمِلها بنو تميم، ولو استوفت الشروطَ الأربعة، بل يقولون: "ما زيدٌ قائم" وقُرِئ على لغتهم ﴿مَا هَٰذَا بشرٌ﴾[١] [يوسف: ٣١] و ﴿مَّا هُنَّ أمهاتُهم﴾[٢][مجادلة: ٢] بالرفع، وقُرِئ أيضاً: (بأمَّهاتِهم)[٣]بالجرّ بباء زائدة، وتحتمل الحجازية والتميمية، خلافاً لأبي علي والزمخشري زَعْماً أنَّ الباء تختصُّ بلغةِ النَّصْبِ.

وأما "لا" فإنها تعملُ بالشروط المذكورة لـ (ما)، إلا شرطَ انتفاء اقتران "إنْ" بالاسم فلا حاجة له؛ لأنَّ "إنْ" لا تزاد بعد "لا" ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أنْ يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتين كقوله: [الطويل]

١٠٥ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأرضِ باقيا ... ولاَ وزرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا[٤]

وربما عَمِلت في اسم معرفة، كقوله: [البسيط]

١٠٦ ـ أنكَرْتُهَا بَعْدَ أعوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لا الدَّارُ دَاراً، ولاَ الجِيرَانُ جِيرَانا[٥]

وعلى ذلك قولُ المتنبي: [الطويل]

١٠٧ ـ إذَا الجُودُ لَمْ يُرزقْ خَلاَصاً مِنَ الأذى ... فَلاَ الحَمدُ مَكسُوباً، ولاَ المَالُ باقِيا[٦]

وإعمالُ "لا" العَمَلَ المذكورَ لغةُ أهل الحجازِ أيضاً، وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها.

---

(١) قراءة الرفع (ما هذا بشرٌ) ليست من القراءات العشر المتواترة.

(٢) قراءة الرفع (ما هنَّ أمهاتُهم) كذلك لم تذكر في القراءات العشر المتواترة.

(٣) قراءة الباء الزائدة: بأمهاتهم: ليست من العشر كذلك. انظر النشر والبذور الزاهرة حيث لم تذكر فيهما .

(٤) **قوله**: تعزَّ: تصبَّر وتجلَّد. وزر: الأصل فيه الجبل، ثم استعمل في كلِّ ما يعتصم به الإنسان، ويلجأ إليه. واقيا: حافظاً ومانعاً.
والشاهد في البيت: قوله (لا شيء باقياً) و (لا وزر واقياً) حيث أعمل (لا) عمل ليس في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان.

(٥) **قوله**: أنكرتها، أي: لم أعرفها بسبب دثور معالم ديارها.
الشاهد فيه: قوله (لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً). حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل ليس، وقد وقع اسمها في الموضعين معرفة.

(٦) **التمثيل في البيت**: قوله (فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً) حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل ليس مع أن اسمها معرفة فيهما. وقلنا التمثيل لا الاستشهاد؛ لأن المتنبي لا يستشهد بكلامه في اللغة.
أما الشطر الأول: إذا: ظرف تضمن معنى الشرط. الجود: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: إذا لم يرزق الجود. وجملة الفعل المذكور تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

[فلا يجوز إعمالها في نحو (لا أفضلُ مِنْكَ أحدٌ)، ولا في نحو (لا أحدٌ إلَّا أفضلُ منكَ)، ولا في نحو (لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ)؛ ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله:

١٠٨ - إذا الجودُ لمْ يُرزَقْ خَلاصاً مِنَ الأذى   فلا الحَمْدُ مَكْسُوباً، ولاَ المال باقيا[1]]قطر

وأما "إنْ" فتعمل بالشروط المذكورة؛ إلا أنَّ اقتران اسمها بإنْ ممتنع؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جُبير رحمه الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب (عباداً) على الخبرية، و (أمثالكم) على أنه صفة لعباداً، وفي نكرتين، سُمِعَ "إنْ أحدٌ خيراً منْ أحدٍ إلاَّ بالعِافيةِ" وفي معرفتين، سُمِعَ "إنْ ذَلِكَ نافِعَكَ ولاَ ضارَّكَ".

وإعمالُ "إنْ" هذه لُغة أهل العالية.[2]

وأما "لاتَ" فإنها تعمل هذا العمل أيضاً، ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين:

أحدهما: أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات، وهي "الحين" بكثرة، و "الساعة" و"الأوان" بقِلَّة.

والثاني: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسمها والمذكورُ خبرها، وقد يعكس.

فالأول، كقوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

الواو للحال و (لا) نافية بمعنى ليس، والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه، كالتاء في رواية، أو لتأنيث الحرف، واسمها محذوفٌ، و (حينَ مناصٍ) خبرها، ومضاف إليه، أي: فنادوا والحالُ أنه ليس الحينُ حينَ مناصٍ، أي: فِرَارٍ وتأخير.

والثاني، كقراءة بعضهم ﴿مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ﴾[3][ص: ٣] بالرفع، أي: وليس حينُ مناص حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزولِ ما نَزَل بهم من العذاب.

---

(١) وقد اختلفت عبارة ابن هشام رحمه الله في قطر الندى عنها في شذور الذهب كما ترى، ومذهب جمهور النحاة أن الأصل أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وما جاء خلاف ذلك فهو شاذٌ، لا يقاس عليه.

(٢) العالية: المراد بها ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة، وما والاها. وإعمال (إن) هذه هو مذهب أكثر الكوفيين، وأما البصريون فأكثرهم يمنعون إعمالها.

(٣) قراءة الرفع. ليست من العشرة المتواترة، أشار إليها العكبري في الإملاء (٢/ ٢٠٩)، بقوله: ومنهم من يرفع ما بعدها ويقدر الخبر المنصوب.

ومن إعمالها في "الساعة" قولُ الشاعر: [الكامل]

١٠٩ ـ نَدِمَ البُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرتَعُ مُبتَغِيهِ وَخِيمُ(١)

وفي "الأوان" قولهُ: [الخفيف]

١١٠ ـ طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاَتَ أوانٍ فَأَجَبنا أنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ(٢)

وأصله ليس الحينُ أوانَ صلح، أو ليس الأوانُ أوانَ صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقَدَّرَ ثبوتَهُ، فبناه كما يبني قبل وبعدُ، إلا أن أواناً شبيهٌ بِنَزَالِ فبناه على الكسر، ونَوَّنَه للضرورة.

٨ ــ خبر إنَّ

ثم قلت: الثامنُ خبرُ "إنَّ" وأخواتها: ولكِنَّ، وكَأَنَّ، وليتَ، وَلَعَلَّ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ ولا يجوز تَقَدُّمُهُ مُطْلَقاً، ولاَ تَوَسُّطُهُ إلاّ إنْ كان ظَرفاً أو مَجرُوراً، نحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

وأقول: الثامن من المرفوعات: خبرُ "إنَّ" وأخواتها الخمسة، فإنَّهنَّ يدخلْنَ على المبتدأ والخبر؛ فيَنْصِبْنَ المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمَّى اسمَها، ويرفَعْنَ خبره كما نذكره الآن ويسمَّى خبرَها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ [طه: ١٥]﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦] ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤] ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

---

(١) البيت مختلف في نسبته، فقيل: لمحمد بن عيسى التيمي، ويقال: لمهلهل بن مالك الكناني.
الشاهد في البيت: قوله (ولات ساعة مندم) حيث أعمل (لات) في لفظ (الساعة). والعلماء على رأيين في إعمال (لات) في غير لفظ الحين فمنهم من قال: إنها لا تعمل إلا في لفظ الحين/ كسيبويه ومن وافقه ومنهم من قال: إنها تعمل في لفظ الحين بكثرة، وفي الساعة والأوان بقلّة.
الإعراب: ندم: فعل ماض. البغاة: فاعل. ولات: الواو حالية. لات: حرف نفي يعمل عمل ليس، واسمه محذوف، والتقدير: ولات الساعةُ ساعةَ مندم. ساعةَ: خبرها. مندم: مضاف إليه. والبغي: الواو استئنافية. البغي: مبتدأ. مرتع: مبتدأ ثانٍ. مبتغيه: مبتغي: مضاف إليه. والهاء: مضاف إليه ثان. وخيم: خبر المبتدأ الثاني. وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، شاعر معمّر عاش في الجاهلية والإسلام كان من زوار ملوك الأعاجم عالماً بسيرها. توفي نحو ٦٢ هـ. الأعلام (٢/ ١٧٤).
وكان رجل من شيبان قتل رجلاً من طيء غيلة، وطلب بنو شيبان الصلح فأجابهم الشاعر بقصيدة وكان هذا البيت أحد أبياتها.
الشاهد في البيت: قوله (ولات أوان) حيث أعمل الشاعر (لات) في لفظ (أوان) وهو في معنى الحين، وليس من لفظه، وقد رد بهذا البيت على سيبويه ومن وافقه.

ولا تتقدم أخبارهُنَّ عليهنَّ مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك الشيخُ شرفُ الدين بن عُنَيْنٍ[(١)] حيث قال: [الطويل]

١١١ ـ كأنّي مِنْ أَخْبَارِ إنَّ، وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أحدٌ في النَّحوِ أنْ يَتَقَدَّمَا[(٢)]
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نداكَ يَجُرُّني إلَيكَ؛ فَإنِّي مِنْ وِصَالِكَ مُعْدِمَا

ولا على أسمائهن؛ فإنَّ الحروفَ محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللهم إلا إنْ كان الخبرُ ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، فيجوز توسُّطهُ بينها وبين أسمائها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢] ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦] وفي الحديث "إن في الصَّلاةِ لشُغلاً"[(٣)] و "إنَّ من الشِّعر لَحُكماً"[(٤)] ويروى "لحكمة" فأما تقديمه عليها فلا سبيلَ إلى جوازه، لا تقول: في الدار إن زيداً.

حالت فتح وكسر همزة إن

ثم قلت: وتُكسرُ "إنَّ" في الابتداءِ، وفي أوَّل الصِّلَةِ والصفةِ والجُملَةِ الحاليَّة، والمضافِ إليهَا ما يَخْتَصُّ بالجُمَلِ، والمَحكيّةِ بالقول، وجوابِ القَسَمِ، والمُخْبَر بهَا عنِ اسمِ عَينٍ، وقبلَ اللاّمِ المُعَلِّقةِ، وتُكسَرُ أو تُفتَحُ بعدَ "إذا" الفُجائيةِ والفاء الجزائيَّةِ، وفي نحوِ: "أولُ قولي أنّي أحمدُ الله" وتفتحُ في الباقي.

وأقول: لإنَّ ثلاثُ حالاتٍ، وجوبُ الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين:

فيجب الكسر في تسع مسائل:

إحداها: في ابتداء الكلام؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

الثانية: أن تقع في أول الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦] (ما) مفعول ثان لآتيناه، وهي موصول بمعنى الذي، و (إنَّ) وما بعدها صلة، واحترزتُ

---

(١) ابن عُنين: هو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين الحسين بن عُنين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي مولداً ووفاة، ولد سنة/ ٥٤٩ وتوفي سنة/ ٦٣٠ من الهجرة الشريفة.

(٢) البيتان جيء بهما لمعناهما لا للاستشهاد بهما.

(٣) حديث "إن في الصلاة لشغلاً" أخرجه [أحمد: ٣٥٦٣] و[البخاري: ١١٩٩] و[مسلم: ١٢٠١] من حديث عبد الله.

(٤) حديث "إن من الشعر لحكماً" أو لحكمة أخرجه [أحمد: ٢٧٦١] و[الترمذي: ٢٨٤٥] من حديث ابن عباس وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وأوله: "إن من البيان لسحراً، وإن من الشعر حِكَماً أو حكمة". والعبارة الأولى أخرجها [البخاري: ٥١٤٦] عن ابن عمر.

بقولي "أول الصلة" من نحو: "جاءَ الَّذي عندي أنَّهُ فاضِلٌ" فإنَّ واجبةُ الفتح وإن كانت في الصلة، لكنها ليست في أولها.

الثالثة: أن تقع في أول الصفة، كـ"مررتُ برجلٍ إنَّهُ فاضلٌ" ولو قلت: "مررتُ برجلٍ عندي أنَّهُ فاضلٌ" لم تكسر؛ لأنها ليست في ابتداء الصفة.

الرابعة: أن تقع في أول الجملة الحالية، كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، واحترزتُ بقيد الأولية من نحو: "أقبلَ زيدٌ وعندي أنَّهُ ظافرٌ".

الخامسة: أن تقع في أوَّلِ الجملة المضاف إليها ما يختصُّ بالجملة ـ وهو إذ، وإذا، وحيث ـ نحو: "جلستُ حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ".

وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح "إنَّ" بعدَ حيثُ، وهو لَحْنٌ فاحشٌ[1]، فإنَّها لا تضافُ إلا إلى الجملة، و "أنَّ" المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد، واحرزتُ بقيد الأولية من نحو: "جلستُ حيثُ اعتقادُ زيدٍ أنهُ مكانٌ حسنٌ".

ولم أرَ أحداً من النحويين اشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث، ولا بد من ذلك.

السادسة: أن تقع قبلَ اللام المعلِّقة، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فاللام من ﴿لرسوله﴾ ومن ﴿لكاذبون﴾ مُعَلِّقَانِ لِفِعْلَي العلم والشهادة، أي: مانعان لهما من التسلُّط على لفظ ما بعدهما؛ فصار لما بعدهما حكم الابتداء؛ فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١] و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

السابعة: أن تقع محكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩] ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سبأ: ٤٨].

الثامنة: أن تقع جواباً للقسم، كقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

التاسعة: أن تقع خبراً عن اسم عين، نحو: "زيدٌ إنَّهُ فاضِلٌ" وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحج: ١٧].

---

(١) للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد استدراك في هذا الموطن على كلام ابن هشام رحمهما الله تعالى حيث قال: إنا لا نسلم أنَّ (حيثُ) لا تضاف إلا إلى الجملة، لكننا نقرِّر أن الجملة لا يجب ذكر طرفها، بل يجوز أن يذكر أحدهما، ويحذف الثاني لقرينة تدل عليه. انتهى قلت: لكن المعمول به عند الكتاب والأدباء، والسائد على ألسنة الفصحاء والبلغاء هو كسر همزة (إن) بعد (حيث) كما قال ابن هشام رحمه الله تعالى.

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه.

ويجب الفتحُ في ثمان مسائل:

إحداها: أن تقع فاعِلَةً، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: إنزالنا.

الثانية: أن تقع نائبة عن الفاعل، نحو: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦] ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

الثالثة: أن تقع مفعولاً لغير القول، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

الرابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء، نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

الخامسة: أن تقع في موضع خبرٍ عن اسم معنى، نحو: "اعتِقَادي أنَّكَ فَاضِلٌ".

السادسة: أن تقع مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

السابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

الثامنة: أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا، نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، ونحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فإنها في الأولى معطوفة على المفعول، وهو ﴿نِعْمَتِىَ﴾، وفي الثانية بَدَلٌ منه، وهو ﴿إِحْدَى﴾.

ويجوز الوجهان في ثلاثِ مسائلَ في الأشهَرِ:

إحداها: بعد "إذا" الفُجائية، كقولك: "خَرَجْتُ فَإِذَا إنَّ زيداً بِالْبَابِ"، قال الشاعر: [الطويل]

١١٢ ـ وكـنـتُ أرَى زَيْـداً كَـمَـا قِـيـلَ سَـيِّـداً إذا أنَّـهُ عَـبْـدُ الـقَـفَـا وَالـلَّـهَـازِمِ[1]

يروى بفتح "إن" وبكسرها.

---

(١) **قوله**: اللهازم: جمع لِهْزِمة ـ بكسر اللام والزاي، وبينهما هاء ساكنة ـ وهي طرف الحلقوم.
المعنى: يقول الشاعر: كنت أظن بزيد، كما يقول الناس عنه، بأنه سيد من السادة. الذين يحمون ساحتهم، ويمنعون أنفسهم من إيذاء الناس، لكنني فوجئت بأنه رجل ضعيف مهين، يُصفعُ على قفاه حتى يتورَّم، ولا يستطيع أن يدفع عن نفسه.
والشاهد فيه: مجيء (أن) بعد إذا بالفتح على تقدير مصدر. وروي بالكسر، ولا تقدير له.
الإعراب: وكنت: الواو: بحسب ما قبلها، كنت: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. أرى: فعل مضارع، والفاعل تقديره (أنا) وهذه من الرؤية القلبية تأخذ مفعولين. زيداً: مفعول أول. كما: الكاف حرف جر. ما: اسم موصول، في محل جر بحرف الجر، متعلقان بفعل (أرى). قيل: فعل ماض مبني على الفتح، وهي مبني للمجهول. ونائب الفاعل تقديره (هو) يعود على (ما) والجملة: صلة الموصول لا محل لها من =

الثانية: بعد الفاء الجزائيَّة، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] قرىء بكسر "إن" وفتحها(١).

الثالثة: في نحو "أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحمدُ اللهَ" وضَابِطُ ذلك: أن تقع خبراً عن قول، وخَبَرُهَا قَوْلٌ كأحمد ونحوه، وفاعل القولين وَاحِدٌ، فما استَوفى هذا الضابِطَ كالمثال المذكور جاز فيه الفتحُ على معنى أوّلُ قولي حمدُ الله، والكسرُ على جعل "أول قولي" مبتدأ، و "إني أحمد الله" جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائدٍ يعود على المبتدأ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى، فكأنه قيل: أولُ قولي هذا الكلام المُفْتَتَح بإنّي، ونظيرُ ذلك قوله سبحانه: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠] وقول النبي ﷺ: "أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبلِي لاَ إلهَ إلاَّ اللهُ"(٢).

٩ ـ خبر لا النافية للجنس

ثم قلت: التَّاسع خَبَرُ "لاَ" الَّتي لِنَفْيِ الجِنسِ، نحو: "لاَ رَجُلَ أفْضَلَ مِن زَيْدٍ" ويَجِبُ تَنْكِيرُهُ كالاسم، وتَأخِيرُهُ ولوْ ظَرْفاً، ويَكثُرُ حَذْفُهُ إنْ عُلِمَ، وتَمِيمٌ لا تذكُرُهُ حينئذٍ.

وأقول: التاسعُ من المرفوعات: خَبَرُ "لا" التي لنفي الجنس.

اعلم أن "لا" على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ناهيةً؛ فتختصُّ بالمضارع وتجزمه، نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣] ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] وتُستَعَار للدعاء فتجزم أيضاً، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثاني: أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها؛ فلا تعمل شيئاً، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي: أن تسجد، بدليل أنه قد جاء في مكان آخرَ بغير "لا" وقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ

= الإعراب. سيداً: مفعول ثان لـ(أرى). إذا: فجائية. أنه: أن: حرف توكيد ونصب، والهاء في محل نصب اسمها. عبد: خبرها مرفوع. القفا: مضاف إليه. واللهازم: الواو حرف عطف، اللهازم: اسم معطوف على القفا مجرور مثله.

(١) قراءة الفتح: فأنه غفور رحيم: هي قراءة ابن عامر، وعاصم ويعقوب، وقرأ الباقون بالكسر كما في النشر (٣/ ٥٢) فعلى قراءة الفتح: أن وما بعدها بتأويل مصدر، وهو خبر لمبتدأ محذوف، أي فأمره أن الله غفور رحيم. وعلى قراءة الكسر، جملة مستأنفة. ينظر تفسير النسفي (١/ ٥٠٧)، والشوكاني (١/ ١٢٠).

(٢) الحديث: أفضل ما قلته أنا والنبيُّن من قبلي لا إله إلا الله. أخرجه [أحمد: ١٦٤١٢] بلفظ "أفضل الكلام سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر" وأخرجه [الترمذي: ٣٣٨٣] عن جابر، بلفظ "أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله" وقال حسن غريب.

أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

الثالث: أن تكون نافيةً، وهي نوعان: داخلة على معرفة فيجب إهمالُها وتَكْرَارُها نحو "لا زَيْدٌ في الدار ولا عَمرٌو" وداخلةٌ على نكرة، وهي ضربان: عاملة عمل ليس؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم، وهو قليل، وعاملة عَمَلَ "إنّ"؛ فتنصب الاسْمَ وترفع الخبر، والكلامُ الآنَ فيها، وهي التي أريد بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال.

وشرط إعمالها هذا العَمَلَ أمران(١).

أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بيَّنا.

والثاني: أن يكون الاسم مُقَدَّماً والخبر مُؤَخَّراً، وذلك كقولك "لا صاحبَ عِلْمٍ ممقوتٌ" و "لا طالعاً جَبَلاً حاضر".

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقَدّم وجَبَ إهمالُهَا وتكرارها.

فالأولُ كما تقدَّم من قولك "لا زَيْدٌ في الدار ولا عمرٌو"، وأما قول بعض العرب "لا بَصْرَةَ اليوم لكم" وقول عُمَرَ: "قَضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها" يريد عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة "لا قُرَيْشَ بعد اليوم".

وقول الشاعر: [الوافر]

١١٣ ـ أرى الحاجَاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ، وَلاَ أُمَيَّةَ فِي البِلاَدِ(٢)

فمؤول بتقدير "مثل": أي ولا مثل أبي حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريشٍ، ولا مثل أمية.

والثاني: كقول الله سبحانه و تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٦].

---

(١) وزادوا شرطاً ثالثاً: ألا يتصل بها حرف جر، فتكون زائدة، نحو: "جئت بلا زاد" وقولهم: "غضبت من لا شيء.

(٢) البيت لعبد الله بن الزَّبير ـ بفتح الزاي ـ الأسدي، يقوله: في عبد الله بن الزُّبير ـ بضم الزاي ـ وكان قد طلب منه عطاء، فلم يمنحه شيئاً وكأنه يهجوه، ويصفه بالبخل، وهي في الحقيقة مدح وثناء على عبد الله بن الزبير، فقد كان أميناً على أموال الأمة، فلا يتصرف بها، ويمنحها للشعراء من أجل كسب قلوبهم، لتنظم فيه القصائد، ويتغنى بها الشعراء.

الشاهد في البيت: قوله: (ولا أمية في البلاد). حيث جاء اسم (لا) معرفة وهو على تقدير اسم نكرة محذوف تقديره: ولا مثل أمية في البلاد. أو على تقدير صفة محذوفة تقديرها: ولا كريم في البلاد. وهي التي عناها في اسم أمية.

[وإذا استوفت الشروطَ! فلا يخلو اسمها إمَّا ١ ـ أن يكون مضافاً؛ أو ٢ ـ شبيهاً به؛ أو٣ ـ مفرداً. فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظَهَرَ النَّصبُ فيه؛ فالمضافُ كقولك (لا صاحبَ علمٍ مَمْقُوتٌ)، و (لا صاحبَ جُودٍ مَذْمُومٌ).

والشبيه بالمضاف: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه:

إمَّا ١ ـ مرفوعٌ به؛ نحو(لا قَبِيحاً فِعْلُهُ ممدوحٌ).

أو ٢ ـ منصوبٌ به؛ نحو (لا طَالعاً جبلاً حاضر).

أو ٣ ـ مخفوض بخافض يتعلَّقُ به؛ نحو (لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ عندنا).

وإن كان مُفرداً ـ أي غيرَ مضاف ولا شبيهاً به ـ فإنَّه يُبنى على ما ينصب به لو كان مُعْرَباً، فإن كان مفرداً؛ أو جمعَ تكسير؟ يُبنى على الفتح؛ نحو (لا رَجُلَ) و (لا رجَالَ)، وإن كان مثنى أو جمع منكَّرٍ سالماً! فإنَّه يبنى على الياء كما ينصب بالياء؛ تقول (لا رَجُلَيْنِ) و (لا مُسْلِمِينَ عندك)، وإن كان جمع مؤنَّث سالماً! بُنِيَ على الكسر، وقد يُبنى على الفتح؛ نحو (لا مُسْلِمَاتِ في الدَّار)، وقد روي بالوجهين قولُ الشاعر: [البسيط]

١١٤ ـ لا سَابِغَاتِ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً   تَقِي المَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ[(١)]

تكرار لا :

إذا تكرَّرتْ "لا" مع النَّكرة جاز في النَّكرة الأولى الفتحُ والرَّفعُ .

فإن فَتَحْتَ فلكَ في الثانية ثلاثة أوجه: ١ ـ الفتحُ، و ٢ ـ النَّصبُ، و٣ ـ الرَّفع.

وإن رَفَعْتَ فلك في الثانية وجهان: ١ ـ الرَّفعُ، و ٢ ـ الفتحُ، ويمتنع النَّصب.

---

(١) **قوله**: سابغات، أراد بها الدروع التي تغطي البدن. والجأواء: هي الجيش العظيم.

والمعنى: يقول الشاعر: إن الأجل إذا انتهى، لا يمنع من الموت دروع سابغة، ولا جيوش جرارة، ذات رجال شجعان. وذلك كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[النساء: ٧٨].

الشاهد في البيت: قوله: (لا سابغاتِ) حيث روي بالوجهين، بالبناء على الفتح، والبناء على الكسر وكلاهما جائز.

إعراب البيت: لا سابغات، لا: نافية للجنس. سابغات: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، أو مبني على الكسر نيابة على الفتح في محل نصب بالوجهين. ولا: الواو حرف عطف، لا: نافية للجنس. جأواء: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. باسلةً: صفة لجأواء منصوبة مثلها على المحل. تقي: فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل تقديره: (هي) يعود على سابغات، والجملة خبر (لا) الأولى، وخبر الثانية محذوف دلَّ عليه خبر الأولى. المنون: مفعول به لـ(تقي) لدى: مفعول فيه بمعنى (عند) مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. استيفاء: مضاف إليه مجرور. آجال: مضاف إليه أيضاً.

فَتَحصَّلَ أنَّه يجوز ١ ـ فتحُ الاسمين، و ٢ ـ رفعهما، و ٣ ـ فتحُ الأوَّل ورفع الثاني، و ٤ـ عكسه، و٥ ـ فتحُ الأوَّل ونصب الثاني، فهذه خمسة أوجه في مجموع التَّركيب.

فإن لم تتكرَّر "لا" مع النَّكرة الثانية؟ لم يجز في الأولى الرفع، ولا في الثانية الفتح، بل تقول (لا حَوْلَ وقُوَّةً؛ أو قُوَّةٌ) بفتح "حول" لا غير، ونصب "قوَّة" أو رفعها؛ قال الشاعر: [الطويل]

١١٥ ـ فلا أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابنِهِ(١)

ويجوز (فَلا أبَ وابنٌ).

نعت اسم لا :

وإن كانَ اسمُ "لا" مفرداً ونُعِتَ بمفرد؛ ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ مثل (لاَ رَجُلَ ظريفٌ في الدَّارِ)؟ جازَ في الصفةِ: ١ ـ الرفعُ على موضعِ "لا" مع اسمها؛ فإنَّهما في موضعِ الابتداءِ، و٢ ـ النصبُ على موضعِ اسمها؛ فإنَّ موضعه نصب بـ "لا" العاملة عمل "إنَّ"، و٣ ـ الفتحُ على تقدير أنَّك ركَّبتَ الصفةَ مع الموصوفِ كتركيبِ خمسةَ عشرَ، ثُمَّ أدخلتْ "لا" عليهما.

فإن فَصَل بينهما فاصل؛ أو كانت الصفةُ غيرَ مفردةٍ؛ جازَ ١ ـ الرفعُ و٢ ـ النصبُ، وامتنع الفتح؛ فالأول نحوُ (لا رجلَ في الدارِ ظريفٌ، وظريفاً)، والثاني نحوُ (لا رجلَ طالعاً جبلاً، وَطَالِعٌ جبلاً).] قطر

ويكثر حذفُ الخبرِ إذا عُلم، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: فلا فَوْتَ لهم، وقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: لا ضَيْرَ علينا، وبنو تميم يُوجِبُونَ حَذْفَهُ إذا كان معلوماً، وأما إذا جُهل فلا يجوز حذفه عند أحد، فضلاً عن أن يجب، وذلك نحو: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»(٢).

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه قوله:

إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا.

قيل: أراد الشاعر (بمروان) مروان بن الحكم و (ابنه) عبد الملك بن مروان يمدحهما بأنهما من أهل المجد والشرف، وكنى عن ارتداء المجد وتأزره به عن ثبوته له وأفرد الضمير، من باب إسناد الشيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً، لأنه يمدحهما معاً.

والشاهد في البيت: قوله (فلا أب وابناً) حيث عطف ابناً بالنصب على محل اسم (لا) ويجوز الرفع عطفاً على محل (لا) مع اسمها.

(٢) جزء من حديث أخرجه [أحمد: ٣٦١٦] و[البخاري: ٥٢٢٠] و[مسلم: ٦٩٩٢] من حديث عبد الله بن مسعود، وهذا لفظ الإمام أحمد في مسنده.

٩ ــ المضارع المجرد من الناصب والجازم

ثم قلت: العَاشِرُ المُضَارِعُ إذا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وجَازِمٍ.

وأقول: **العاشِرُ من المرفوعات** ـ وهو خاتمتُها ـ **الفعلُ المضارعُ إذا تجرَّدَ من ناصب وجازم**، كقولك: "يَقُومُ زَيدٌ" و "يَقْعُدُ عَمرٌو".

فأما قول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ: [الوافر]

١١٦ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا[1]

فهو مقرون بجازم مُقَدَّر، وهو لام الدعاء، وقوله "تَبَالاً" أصله "وَبالاً" فأبدل الواو تاءً، كما قالوا في وُرَاثٍ وَوُجَاهٍ: تُرَاث، وتُجاه:[2]

وأما قول امرىء القيس: [السريع]

١١٧ ـ فالْيَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ[3]

فليس قوله "أشرب" مجزوماً، وإنما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمة للضرورة، أو على تنزيل "رَبُغَ" بالضم من قوله "أشْرَبُ غَيْرَ" منزلة عَضُدٍ. بالضم. فإنَّهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجْرَى المتصل، فكما يقال في عَضُدٍ بالضم: عَضْدٌ بالسكون، كذلك قيل في "رَبُغَ" بالضم: "رَبْغُ" بالإسكان.

---

(١) قوله: (التبال) سوء العاقبة، أو الهلاك، وهو بفتح التاء. بزنة سحاب. وأصله: الوبال، فقلبت الواو تاء، وهو مفعول لـ (خفت).

والشاهد في البيت: قوله (تفدِ) حيث جاء على صورة المجزوم دون أن يدخل عليه جازم ولذلك قدَّر العلماء أداة جزم محذوفة، فقالوا: أصله (لِتَفْدِ) واعتبروه من الضرورات القبيحة، وقيل: إنه مرفوع حذفت لامه للضرورة والكسرة دليل عليه، وهو أسهل في الضرورة وأقلُّ قبحاً.

(٢) كأن المؤلف مثَّل على أصل القلب دون النظر إلى حركة الأول؛ لأن الوَبال مفتوح الواو، ووُجاه مضمومة، وهو في الثاني أكثر منه في الأول.

(٣) **قوله**: (مستحقب) أصله الذي يجمع حاجاته في الحقيبة، والمراد غير مكتسب. (والواغل) الذي يدخل على القوم، وهم يشربون من غير أن يدعى إلى مشاركتهم.

الإعراب: اليوم: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ (أشرب) و (أشربْ): فعل مضارع مرفوع بالضمة التي حذفت للتخفيف، وقد شرح ذلك المؤلف، وهو موطن الشاهد وقد روى البيت: اليوم أسقى، بدلاً من أشرب، ولا إشكال فيه. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) غير: حال من الفاعل، منصوب. مستحقب: مضاف إليه مجرور، وهو اسم فاعل، وقد استتر فيه ضمير الفاعل. إثماً: مفعول به لاسم الفاعل منصوب. من الله: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ (إثم) ولا: الواو حرف عطف. لا: زائدة لتأكيد النفي. (واغل) معطوف على مستحقب مجرور مثله.

باب المنصوبات

١ ـــ المفعول به

ولمَّا أنهيتُ القَوْلَ في المَرفوعاتِ شَرَعْتُ في المنصوباتِ فقلتُ:

بابٌ، المَنصُوبَاتُ خَمسَةَ عَشَرَ: أَحَدُها المَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ، كـ "ضَرَبْتُ زَيداً".

وأقول: المنصوباتُ محصورة في خمسة عشرَ نوعاً، وبدأتُ منها بالمفاعيل لأنها الأصل، وغيرُها محمولٌ عليها ومُشَبَّه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسيُّ وجماعة منهم صاحبا المقرَّب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشريُّ وابنُ الحاجِبِ، ووجهُ ما اخترناه أن المفعول به أحوجُ إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباسُ.

والمراد بالوقوع التعلُّقُ المعنوي، لا المباشرة، أعني تعلقَهُ بما لا يُعْقَلُ إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتَعَدِّي، ولولا هذا التفسيرُ لَخَرَجَ منه نحو: "أَرَدْتَ السَّفَرَ" لعدم المباشرة، وخرج بقولنا "ما وقع عليه" المفعولُ المطلقُ، فإنه نفسُ الفعلِ الواقعِ، والظرفِ، فإن الفعل يقع فيه، والمفعول له، فإن الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإن الفعل يقع معه لا عليه.

ثم قلت: وَمِنْهُ ما أُضْمِرَ عَامِلُه: جَوَازاً نحو ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ ووجوباً في مَوَاضِعَ مِنْهَا بَابُ الاشْتِغَالِ نحو: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾.

وأقول: الذي ينصبُ المفعولَ به واحدٌ من أربعة: الفعلُ المُتَعَدِّي، ووَصْفُه، ومَصْدَرُهُ، واسمُ فِعْلِهِ؛ فالفعل المتعدي نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦] ووصفه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] ومصدره نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] واسمُ فعلِه نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

إضمار العامل جوازاً:

وكونُه مذكوراً هو الأصلُ، كما في هذه الأمثلة، **وقد يُضْمَرُ: جوازاً إذا دَلَّ عليه دليلٌ مقاليٌّ أو حَالِيٌّ؛** فالأول نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] أي: أَنْزَلَ رَبُّنا خيراً، بدليل ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٣٠] والثاني نحو قولك لمن تأهَّب لسفر: "مَكَّةَ" بإضمار تريد، ولمن سدَّدَ سهماً: "القِرْطَاسَ" بإضمار تُصِيبُ.

المنصوب على الاشتغال

تعريف الاشتغال :

وقد يُضْمَرُ وجوباً في مواضع : منها باب الاشتغال، وحقيقته : أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضمير أو مُلاَبسه.

فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق "زَيْداً ضَرَبْتُهُ" وقوله تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾ [الإسراء:١٣].

ومثال اشتغال الوصف "زيداً أنا ضَارِبُهُ، الآن أو غداً".

ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق "زيداً ضربْتُ غُلاَمَهُ" و "زيداً أنا ضَارِبٌ غُلاَمَهُ، الآن أو غداً".

فالنصب في ذلك وما أشبهه بعاملٍ مُضْمَرٍ وجوباً ؛ تقديره : ضربت زيداً ضربته، وألزمنا كلَّ إنسانٍ ألزمناه.

وإنما كان الحذف هنا واجباً لأنَّ العامل المؤخَّرَ مفسِّر له، فلم يجمع بينهما.

هذا رأيُ الجمهور، وزعم الكسائي أن نَصْبَ المتقدِّم بالعامل المؤخَّر على إلغاء العائد، وقال الفراء : الفعل عامل في الظاهر المتقدِّم وفي الضمير المتأخرِّ.

ورُدَّ على الفراء بأنَّ الفعل الذي يتعدَّى لواحد يصيرُ متعدياً لاثنين، وعلى الكسائي بأنَّ الشاغل قد يكون غيرَ ضمير السابق، كـ "ضربتُ غلامه"، فلا يستقيم إلغاؤه.

حالات الاسم المتقدم على الفعل في هذا الباب :

[واعلم أنَّ للاسم المتقدِّم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ؛ فتارةً ١ ـ يترجَّح نصبه؛ وتارةً ٢ ـ يجب، وتارةً ٣ ـ يترجَّحُ رفعه، و٤ ـ تارة يجب، و٥ ـ تارة يستوي الوجهان.

فأمَّا ترجيح النَّصب ففي مسائل:

١ـ منها: أن يكون الفعلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ ـ وهو: الأمر، والنَّهي، والدُّعاء ـ؛ كقولك (زيداً اضرِبْهُ)، و (زَيداً لا تُهِنْهُ)، و (اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ).

وإنما يترجَّحُ النَّصبُ في ذلكَ!! لأنَّ الرَّفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب.

ويُشْكِلُ على هذا نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[المائدة:٣٨] فإنَّه نظير قولك (زيداً وعَمراً اضرِبْ أخاهُما)، وإنَّما رُجِّحَ في ذلكَ النَّصبُ!! لكونِ الفعل المشغول

فعلَ طَلَبٍ، وكذلكَ قَولُه تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا﴾ [النور:٢]، والقُرَّاء السبعة قد أجمعوا على الرَّفع في الموضعين.

وقد أجيب عن ذلكَ بأنَّ التقدير: ممَّا يتلى عليكم حُكم السَّارق والسَّارقة فاقطعوا أيديهما؛ فـ ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف؛ وهو الجار والمجرور، واقطعوا: جملة مستأنفة؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أخرى، ومثلُهُ (زَيْدٌ فقيرٌ فَاعْطِهِ) و (خالِدٌ مكسُورٌ فلا تُهِنْهُ)، وهذا قول سيبويه.

وقال المبرد: "أل" موصولة بمعنى "الذي"، والفاء جيء بها لتدلَّ على السببيَّة؛ كما في قولك (الذي يأتيني فله درهم)، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدَّمَ أنَّ شرطَ هذا الباب أنَّ الفعل لو سُلِّطَ على الاسم لنصبه.

و٢ ـ منها: أن يكون الاسم مقترناً بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية؛ كقولك (قامَ زَيدٌ وعمراً أكْرَمْتُهُ)، وذلكَ لأنَّك إذا رفعتَهُ كانت الجملة اسميَّة؛ فيلزم عطف الاسميَّة على الفعليَّة؛ وهما متخالفان!! وإذا نصبت؟ كانت الجملة فعليَّة؛ لأنَّ التقدير: وأكرمت عمراً أكرمته، فتكون قد عطفت فعليةً على فعليةٍ؛ وهما متناسبان. والتناسبُ في العطف أولى من التخالفِ؛ فلذلكَ رُجِّحَ النَّصب، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ۝ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل:٤ ـ ٥] أجمعوا على نصب (الانعام) لأنَّها مسبوقة بالجملة الفعليَّة؛ وهي (خَلَقَ الإنسان).

و٣ ـ منها: أن يتقدَّمَ على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أن تَدْخُلَ على الأفعال؛ كقولك (أزَيْداً ضَربْتَهُ)، و (ما زَيْداً رأيتُهُ)؛ قال تعالى: ﴿أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر:٢٤].

وجوب النصب:

وأما وجوب النصب ففيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أداةٌ خاصَّةٌ بالفعل؛ كأدوات الشرط والتَّحْضيض، كقولك (إنْ زيداً رأيتهُ فاكرِمْهُ) و (هلاَّ زَيْداً أكرَمْتَهُ)، وكقول الشاعر: [الكامل]

١١٨ ـ لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ ... فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[1]

---

(١) البيت للنمر بن تولب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير. والنمر شاعر مخضرم عاش عمراً طويلاً في الجاهلية، أدرك الإسلام وهو كبير السن وكان من أهل الوجاهة والشرف ووهاباً للمال. توفي سنة ١٤ هـ. الأعلام (٨/ ٤٨).

وقوله: (منفساً) أي شيئاً نفيساً، أو كثير المال. أهلكته: أنفقته.

=

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدَّم على الاسم أداةٌ خاصَّة بالدخول على الجملة الاسمية، كـ "إذا" الفُجائية؛ كقولك (خرجتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْروٌ)؛ فهذا لا يجوز فيه النصب؛ لأنَّهُ يقتضي تقدير الفعل، و "إذا" الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية.

وأمَّا الذي يستويان فيه فضابطهُ (أن يتقدَّم على الاسم عاطفٌ مسبوقٌ بجملة فعلية، مُخْبَرٍ بها عن اسم قبلها)؛ كقولك (زيدٌ قامَ أبوهُ، وعَمْراً أكرمتُهُ)، وذلك لأنَّ (زيد قام أبوه) جملة كبرى ذاتُ وجهينِ.

ومعنى قولي (كبرى) أنَّها جملة في ضمنها جملة، ومعنى قولي: (ذات وجهين) أنَّها اسميَّةُ الصَّدرِ فعليَّةُ العَجُزِ، فإن راعَيْتَ صدرها رفعت (عمراً)، وكنتَ قد عَطَفْتَ جملة اسمية على جملة اسمية، وإن راعيتَ عَجُزَها نَصَبته، وكنتَ قد عطفتَ جملة فعلية على جملة فعلية؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فاستوى الوجهان.

وأمَّا الذي يترجَّح فيه الرفع فما عدا ذلكَ، كقولك (زيدٌ ضَرَبْتَهُ)، قال الله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد:٢٣]، أجمعت السبعة على رفعه، وقرىء شاذاً بالنصب، وإنَّما يترجَّح الرفع في ذلك لأنَّهُ الأصل، ولا مرجِّحَ لغيرهِ.

وليس منه قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢]، لأنَّ تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنَّما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنَّهم فعلوا كلَّ شيءٍ في الزبر، حتَّى

= والمعنى: يقول لزوجته: لا تحزني على كثرة مال أنفقته، فالمال عرض زائل ولكن احزني وتألمي لموتي وفراقي، فإن ذلك يستحق الحزن والجزع.

الشاهد في البيت: قوله "إن منفساً أهلكته، حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعلٍ يعملُ فيه؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الأفعال وهي حالة يجب فيها النصب.

الإعراب: لا تجزعي: لا ناهية جازمة. تجزعي: مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. إن: حرف شرط جازم، يجزم فعلين مضارعين. منفساً: منصوب على الاشتغال، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره: إن أهلكت منفساً، وهو فعل الشرط. أهلكته: فعل ماض مبني على السكون، والتاء فاعل، والهاء مفعول به. والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. فإذا: الفاء استئنافية، إذا: ظرف تضمن معنى الشرط. هلكت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء فاعل. والجملة: في محل جر بالإضافة. فعند: زائدة للتوكيد. وعند: اسم منصوب على الظرفية متعلق باجزعي. ذلك: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة، واللام للبعد، والكاف للخطاب. فاجزعي: الفاء رابطة لجواب (إذا). اجزعي: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لأن مضارعه من الأفعال الخمسة. والياء فاعل. والجملة: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم.

يصح تسليطه على ما قبله، وإنَّما المعنى: وكلُّ شيءٍ مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزُّبُرِ، وهو مخالف لذلك المعنى؛ فالرفع هنا واجب لكلٍّ على الابتداء، لا راجح، والفعل المتأخِّرُ صفةٌ للاسم؛ فلا يصحُّ له أن يعمل فيه، وليس منه (أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ)، لعدم اقتضائهِ النصبَ مع جواز التسليط[1].] قطر

المنادى

ثم قلت: وَمِنْهُ الْمُنَادَى، وإنما يَظْهَرُ نَصْبُهُ إذا كَانَ مُضَافاً أو شِبْهَهُ أو نَكِرَةً مَجْهُولَةً، نحوُ: "يا عَبْدَ اللهِ" وَ "يَا طَالِعاً جَبَلاً" وَقَوْلِ الأعمى: "يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي".

وأقولُ: المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصُّه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولاً به أن قولك "يا عَبْدَ الله" أصله يا أدعو عبد الله، فـ "يا" حرف تنبيه، و "أدعو" فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، و "عَبْدَ الله" مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً **أوجَبُوا فيه حَذْفَ الفعل اكتفاء بأمرين**:

أحدهما: دلالة قرينة الحال.

والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو "يا" وأخواتها.

وقد تبين بهذا أن حَقَّ الْمُنَادَيَاتِ كلها أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعولات، ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، وإنما يكون مبنياً إذا أَشْبَهَ الضمير بكونه مفرداً معرفة؛ فإنه حينئذ يُبنى على الضمة أو نائبها، نحو: "يا زَيْدُ" و "يا زيدان" و "يا زَيْدُونَ" وأما المضافُ والشبيهُ بالمضاف والنكرة غيرُ المقصودة فإنهن يستوجبنَ ظهورَ النصب، وقد مضى ذلك كله مشروحاً ممثلاً في باب البناء، فمن أَحَبَّ الوقوف عليه فليرجع إليه .

[وإِنَّمَا يُنْصَبُ ١ ـ مُضَافَاً كـ (يَا عَبْدَ اللهِ)، أو ٢ ـ شَبِيْهَاً بِالْمُضَافِ كـ (يَا حَسَنَاً وَجْهُهُ) و (يَا طَالِعَاً جَبَلاً)، و (يَا رَفِيْقَاً بِالْعِبَادِ)، أو ٣ ـ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ؛ كَقولِ الأَعْمَى (يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي).

المنادى المنصوب :

يعني أن المنادى إنَّما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافاً؛ كقولك (يا عبدَ اللهِ) و (يا رسولَ اللهِ)؛ قال الشاعر: [الطويل]

١١٩ ـ أَلاَ يَا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَحْسَنِهِمْ بَعْلاً[2]

---

(١) لقد أثبتت هذا البحث من القطر، مع أنه سيأتي في الشذور قريباً منه إلا أنه في القطر أوضح وأكثر تفصيلاً، لعل ذلك يساعد الطالب على فهمه بشكل أفضل .

(٢) نُسب البيت إلى الأخطل التغلبي. **قوله**: البعل: الزوج.

والشاهد في البيت: قوله (يا عبادَ الله) حيث جاء المنادى منصوباً لفظاً لكونه مضافاً.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف؛ وهو (ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه) وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى؛ كقولك (يَا مَحْموداً فعلُهُ)[1] و(حسناً وجهه) و(يَا جميلاً فِعلهُ) و (يا كثيراً بِرُّهُ)[2]، أو منصوباً به؛ كقولك (يا طالعاً جبلاً)[3]، أو مخفوضاً بخافضٍ متعلِّقٍ به؛ كقولك (يا رفيقاً بالعباد) و (يا خيراً من زيدٍ) أو معطوفاً عليه قبل النداء؛ كقولك (يا ثلاثةً وثلاثينَ) في رجلٍ سمَّيتَهُ بذلكَ.

الثالثة: أن يكون نكرةً غير مقصودةٍ؛ كقول الأعمى (يَا رَجُلاً خُذْ بيدي).

والمفرد المعرفةُ يُبنى على ما يُرْفَعُ بهِ كـ (يَا زَيدٌ)، و (يَا زَيْدَانِ)، و (يَا زَيْدُوْنَ)، و (يَا رَجُلُ) لِمُعَيَّنٍ.

المنادى المبني على الضم :

يستحقُّ المنادى البناءَ بأمرين: ١ ـ إفرادِهِ، و ٢ ـ تعريفِهِ.

ونعني بإفراده أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به.

ونعني بتعريفِهِ أن لا يكون مُراداً به مُعيَّنٌ، سواء كان معرفة قبل النداءِ كـ "زيد" و "عمرو"، أو معرفة بعد النداء ـ بسبب الإقبال عليه ـ كـ "رجل" و "إنسانٍ"، تريدُ بهما معيناً؛ فإذا وُجِدَ في الاسم هذان الأمران استحق أن يُبنى على ما يُرفع به لو كان مُعرباً؛ تقول (يا زيدُ) بالضم، و (يا زيدانِ) بالألف، و (يا زيدونَ) بالواو، وقال الله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ [هود:٣٢]، ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ:١٠].

فصل: وتقولُ (يَا غُلامُ) بِالثَّلاَثِ، وبِاليَاءِ فَتْحَاً وإِسْكَانَاً، وَبِالأَلِفِ.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم :

إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كـ "غلامي" جاز فيه ستُّ لغات:

إحداها: يا غُلامي، بإثبات الياء الساكنة، كقوله تعالى: ﴿ياعبادِي لَاخَوفُ عَلَيكُمُ﴾[4] [الزخرف:٦٨].

والثانية: يا غُلامِ، بحذفِ الياءِ الساكنةِ وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦].

---

(١) وفعلُه هنا: نائب فاعل لاسم المفعول محموداً.

(٢) وجهه: فاعل للصفة المشبهة (حسناً) وكذلك الحال في (يا جميلاً فعله ويا كثيراً بره).

(٣) جبلاً: مفعول به لاسم الفاعل (طالعاً) وهذه كلها أصلها مضاف. وتقول في الإضافة: يا محمودَ الفعلِ، ياحسنَ الوَجْهِ، يا جميلَ الفِعْلِ، يا كثيرَ البرِّ، يا طالعَ الجبل.

(٤) في قراءة من قرأ بإثبات الياء وإسكانها، وهي قراءة ابن عامر ونافع وأبي عمرو. النشر (٣/ ٢٩٨).

الثالثة: ضمُّ الحرفِ الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حكَوا من كلامهم (يا أمُّ لا تفعلي) بالضمِّ، وقرىء ﴿قَل رَبُّ احكُم بالحق﴾ [الأنبياء:١١٢] بالضمِّ[١].

الرابعة: يا غُلامِيَ، بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر:٥٣].

الخامسة: يا غُلاماً بقلبِ الكسرةِ التي كانت قبل الياء المفتوحة فتحةً؛ فتقلب الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦] ﴿يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٤].

السادسة: يا غلامَ، بحذفِ الألف، وبقاء الفتحة دليلاً عليها؛ كقول الشاعر: [الوافر]

١٢٠ ـ وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِـ "لَـهْـفَ" وَلا بِـ "لَـيْـتَ" وَلا "لَـو أنِّـي"[٢]

وقولي (يا ليت)، وبقولي (وتقولُ غُلامُ بالثَّلاث) أي: بضمِّ الميم وفتحها وكسرها، وقد بيَّنت توجيه ذلك.

المنادى المضاف إلى الياء وهو أب أو أمٌّ

وَ (يَا أَبَتِ)، وَ (يَا أُمَّتِ)، وَ (يَا ابنَ أُمَّ)، وَ (يَا ابنَ عَمَّ) بفتحٍ وكسرٍ، وإلحاقُ الألفِ، أو الياءِ للأوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

ـ إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أُمّاً، جاز فيه عشرُ لغاتٍ:

السِّتُّ المذكورة، ولغاتٌ أربعٌ أُخَرُ:

إحداها: إبدال الياء تاءً مكسورة، وبها قرأ السَّبعة ما عدا ابن عامر في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢].

الثانيةُ: إبدالها تاء مفتوحةً، وبها قرأ ابن عامر.

الثالثة: (يا أَبَتَا)، بالتَّاء والألف، وبها قُرِئ شاذاً.

الرابعة: يا أَبَتي ـ بالتَّاء والياء ـ .

وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أَقْبَحُ من التي قبلَهَا، وينبغي أن لا تجوز إلاَّ في ضرورة الشعر.

---

(١) قراءة الضم: قراءة أبي جعفر، وقال ابن الجزري: ووجهة أنها لغة معروفة جائزة ياغلامي تنبيهاً على الضم وأنت تنوي الإضافة. النشر (٣/ ١٩٥).

(٢) **الشاهد في البيت**: قوله (بلهفَ) وقوله بـ(ليت) فإن كلاً منهما منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كلٌ منهما مضاف لياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كلٍّ منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، واكتفى بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازه الأخفش.

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلِّم؛ مثل (يَا غُلامَ غُلامِي) لم يجز فيه إلاَّ إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة، إلاَّ إن كان "ابن أُم"، أو "ابن عم"، فيجوز فيهما أربعُ لغاتٍ: فتح الميم، وكسرها، وقد قَرَأتِ السبعة بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف:١٥٠]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ [طه:٩٤].

والثالثة: إثبات. الياء؛ كقول الشاعر: [الخفيف]

١٢١ ـ يابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسي   أنتَ خلَّفْتَني لِدَهْرٍ شَديدِ[1]

والرابعة: قلبُ الياء ألفاً؛ كقوله: [الرجز]

١٢٢ ـ يا ابنةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهجَعِي[2]

فصل: ويجري ما أُفْرِدَ، أو أُضيفَ مقروناً بـ (ال) منْ نَعْتِ المبنيِّ، وتأكيدِهِ، وَبَيَانِهِ، وَنَسْقِهِ المَقْرُوْنِ بـ "الْ" على لَفْظِهِ، أو مَحَلِّهِ، وما أُضِيْفَ مُجَرَّداً على مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ "أيٍّ" على لفظِهِ، والبَدَلُ؛ والمَنْسُوقُ المُجَرَّدُ كالمنادى المُسْتَقِلِّ مُطلقاً.

أحكام المنادى :

هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى.

والحاصلُ: أنَّ المنادى إذا كان مبنيّاً وكان تابعُه نعتاً؛ أو تأكيداً؛ أو بياناً؛ أو نسقاً بالألف واللاَّم ـ وكان مع ذلك مفرداً؛ أو مضافاً لما فيه الألف واللاَّم ـ جاز فيه ١ ـ الرَّفعُ على لفظ المنادى، و ٢ ـ النَّصبُ على مَحَلِّهِ .

تقول في النَّعت: (يا زَيدُ الظريفُ) بالرَّفع، و (الظريفَ) بالنَّصب، وفي التَّأكيد: (يا تميمُ أجمَعُونَ) و (أجْمَعِينَ)، وفي البيان: (يا سَعِيدُ كُرْزٌ) و (كُرْزاً)، وفي النَّسق: (يا زَيدُ وَالضَّحاكُ) و (والضَّحاكَ). قال الشاعر: [الرجز]

١٢٣ ـ يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ[3]

---

(١) البيت من كلام أبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، وهو من كلمة يرثي بها أخاه.
الشاهد فيه: قوله (يا بن أمي) حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ (أم) وثبوت الياء في هذه الحالة قليل.

(٢) شطر بيت من الرجز لأبي النجم بن قدامة العجلي.
الشاهد في البيت: قوله (يا ابنة عما) حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وهذه لغة قليلة.

(٣) شطر بيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، من كلمة يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم: وتتمته: ميراثَ أحسابٍ وَجُودٍ مُنْسَفِكْ .
الشاهد في البيت: قوله(يا حكم الوارث) حيث جاء نعت المنادى بالرفع على اللفظ، والنصب على محلِّ المنادى.

رُوِيَ برفعِ (الوارث) ونصبهِ، وقال الآخر: [الولفر]

يَعُوْدُ الفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتَفْرُجُ عَنْهُمُ الكُرَبَ الشِّدَادَا

١٢٤ ـ فَمَا كَعْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا[١]

والقوافي[٢] منصوبة، وقال الشاعر: [الوافر]

١٢٥ ـ أَلاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيْرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيْقِ[٣]

وقال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[٤] [سبأ: ١٠] وقرىء شاذاً ﴿وَٱلطَّيْرُ﴾ بالرفع وهذه أمثلة المفرد، وكذلك المضاف الذي فيه "أل"، تقول: (يا زيدُ الحَسَنَ الوجْهِ، والحَسَنُ الوجهِ)، وقال الشاعر: [الكامل]

١٢٦ ـ يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ [٥]

---

(١) البيتان لجرير بن عطية يمدح فيهما أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.
و(كعب ابن مامة)، رجل من إياد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس .
و (ابن أروى) أراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان مضرب المثل كذلك في الجود والكرم.
والشاهد في البيت: قوله(الجواد) حيث جاء نعت المنادى منصوباً على المحلّ، والمنادى مبنيٌّ على الضمّ في محلِّ نصب وهو (عمر).

(٢) أراد بالقوافي أواخر الكلمات من القصيدة، لا المتعارف عليه من تعريف القوافي الذي هو المتحرك قبل الساكنين من الكلمة الأخيرة من البيت.

(٣) **قوله**: (خَمَر الطريق) ـ بفتح الخاء والميم جميعاً ـ وهو الساتر الملتف بالأشجار وهو من إضافة الصفة للموصوف.
والمعنى: يأمر الشاعر صديقيه بأن يجدَّا السير؛ لأنهما قد صارا في الطريق ولا شيءَ يسترُهما فيه، ويغطي عليهما من أعين أعدائهما، الذين يطلبونهما .
الشاهد في البيت: قوله (يا زيد والضحاك) حيث روى الضحاك بالرفع اتباعاً للفظ المنادى، وروي بالنصب اتباعاً لمحلّه.
الإعراب: ألا : أداة استفتاح وتنبيه. يا : حرف نداء. زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب. والضحاك: الواو حرف عطف. الضحاك : معطوف على زيد، مرفوع اتباعاً للفظ زيد، ويجوز فيه النصب اتباعاً له على المحلّ. سيرا : فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الإثنين فاعله. فقد: الفاء حرف دال على التعليل. قد: حرف تحقيق. جاوزتما : جاوز: فعل ماض، والتاء فاعل، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية. خَمَرَ: مفعول به منصوب. الطريق: مضاف إليه.

(٤) أوِّبي: رجِّعي معه التسبيح. كما في تفسير النسفي (٣/ ٥٥).

(٥) شطر بيت لخالد بن المهاجر وقيل لخزر بن الوذان وعجزه:
والرَّحلِ ذي الأَنْساعِ والحِلْس.
قوله: (الضامر العنس) أصله الناقة الشديدَة، وضمورها: دقة وسطها. =

يُروى برفْعِ (الضامرُ) ونَصْبِهِ.

فإن كان التابعُ من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام!! تعيَّن نصبه على المحلِّ؛ كقولك (يا زيدُ صاحِبَ عَمْرو)، و(يا زيدُ أبا عبدِ اللهِ) و (يا تميم كُلَّكم) أو (كُلَّهم)، و (يا زيدُ وأبا عبدِ اللهِ) قال الله تعالى:﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر:٤٦].

وإنْ كان التابع نعتاً لـ "أيّ" تعيَّنَ رَفْعُه على اللَّفْظ؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحج:١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [التحريم:١].

وإن كان التابع بَدَلاً، أو نَسَقاً بغير الألف واللام؛ أُعطِيَ ما يَستحقُّهُ لو كان منادىً، تقول في البدل (يا سعيدُ كُرْزُ) بضمِّ "كرزُ" من غير تنوينٍ؛ كما تقول (يا كرزُ)، و (يا زيدُ أبا عبدِ اللهِ) بالنصب؛ كما تقول: يا أبا عبدِ اللهِ، وفي النَّسقَ (يا زيدُ وعمرُو) بالضمِّ، و (يا زيدُ وأبا عبدِ اللهِ) كما تقول (يا عمرو) و (يا عبد الله) بالنَّصبِ، وهكذا أيضاً حكمُ البَدَلِ والنَّسَقِ لو كان المنادى معرباً.

تكرار المنادى

وَلَكَ فِي نَحْوِ (يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ)[1] فَتْحُهُمَا؛ أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ

إذا كرر المنادى المفردُ مضافاً؛ نحو (يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ) جاز لك في الأول وجهان:

أحدهما: الضمُّ، وذلكَ على تقديره منادىً مفرداً، ويكون الثاني حينئذٍ إمَّا مُنادىً سَقَطَ منه حرف النداء، وإما عَطْف بيانٍ، وإما مفعُولاً بتقدير: أعني.

= وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار. والرحل: ما يوضع على الناقة، أو البعير ليركب عليه.

والأنساع: جمع نسع ـ بكسر النون وسكون السين ـ وهو سير يربط به الرَّحْلُ. وسمِّيَ نسعاً لطوله. القاموس(نسع).

الحِلْس، بكسر الحاء وسكون اللام: كساء على ظهر البعير تحت البَرْذَعة. القاموس(حلس).

والشاهد في البيت: قوله(يا ذا الضامرُ العنسِ) حيث روى (الضامر) بالرفع تبعاً للفظ وبالنصب تبعاً للمحل.

الإعراب: يا: أداة نداء. صاح: منادى نكرة مقصودة مرخم، أصله(صاحب) مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب على النداء. يا: حرف نداء. ذا: اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب على النداء. الضامر: صفة مرفوعة تبعاً للفظ، أو منصوبة تبعاً للمحل. العنس: مضاف إليه مجرور.

(١) هذه جزء من بيت لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

يَا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ ... تَطَاوَلَ اللَّيلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

والثاني: الفتح، وذلك على أن الأصل (يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ)، ثُمَّ اختُلِفَ فيه؛

فقال سيبويه: حذَفَ "اليَعْمَلاتِ" من الثاني لدلالة الأوَّلِ عليه، وأقحَمَ "زيدَ" بين المضاف والمضاف إليه.

وقال المبرِّد: حذف "اليعملات" من الأول لدلالة الثاني عليه.

وكلٌّ من القولين فيه تَخْريجٌ على وجه ضعيف: أمَّا قول سيبويه ففيه الفَصْلُ بين المتضايفين، وهما كالكلمة الواحدة، وأمَّا قول المبرِّد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو قليل، والكثير عكسه.

الترخيم[1]

[فصل وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ المُنَادَى المَعْرِفَة؛ وَهُوَ حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً، فَذُو التَّاء مُطْلَقاً كـ (يا طَلْحُ) وَ (يا ثُبُ)، وغيرهُ بِشَرْطِ ١ ـ ضَمِّهِ، و ٢ ـ علمِيَّتِهِ و ٣ ـ مُجَاوَزَتِهِ ثَلاثَةَ أحرُفٍ كـ (يا جَعْفُ) ضَمّاً وفَتحاً.

من أحكام المنادى الترخيم، وهو: حذف آخره تخفيفاً، وهي تسميةٌ قديمة، وروي أنَّه قيل لابن عباس: إنَّ ابنَ مسعود قرأ ﴿وَنَادَوْا يَٰمَالِ﴾ [الزخرف:٧٧]؛ فقال: ما كان أشغلَ أهل النَّارِ عن الترخيم هنا! ذكره الزمخشري وغيرُه، وعن بعضهم أنَّ الذي حسَّنَ الترخيمَ هنا أنَّ فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه.

شروط الترخيم:

وشَرطُهُ: أن يكون الاسم معرفة.

ثُمَّ إن كان مختوماً بالتاء لم يُشترط فيه علمية؛ ولا زيادة على الثلاثة؛ فتقول في ثُبَةٍ ـ وهي الجماعة ـ (يا ثُبَ)، كما تقول في عائشة: (يا عائشَ).

وإنْ لم يكن مختوماً بالتاء؟ فله ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون مبنياً على الضمِّ، والثاني: أن يكون علماً، والثالث: أن يكون متجاوزاً الثلاثة أحرفٍ، وذلكَ نحو (حارِث، وجَعْفَر)؛ تقول (يا حَارِ) و (يا جَعْفَ).

ولا يجوزُ في نحو (عبد الله) و (شَابَ قرناها) أن يَرخَّما؛ لأنَّهما ليسا مضمومين، ولا في نحو (إنسان) مقصوداً به مُعيَّنٌ؛ لأنَّهُ ليس عَلَماً .

ولا في نحو (زيد) و (عمرو) و (حَكَمٍ) لأنَّها ثلاثية.

---

(١) البحث بكامله من القطر .

وأجاز الفَرَّاء الترخيم في نحو (حَكَمٍ) و (حَسَن) ونحوهما من الثلاثيات المحرَّكة الوسط؛ قياساً على إجرائهم نحو (سَقَرَ) مُجرى "زينب" في إيجاب منع الصرف لا مُجرى "هِنْدٍ" في إجازة الصَّرْفِ وعدمه، وإجرائهم (جَمَزَى) لحركة وَسَطه مُجْرى "حُبارى" في إيجاب حذفِ ألفه في النَّسب، لا مُجرَى "حُبلى" في إجازة حَذْفِ ألفه وقلبها واواً.

وأشرتُ بقولي كـ (يا جَعْفُ) ضمّاً وفَتْحاً إلى أنَّ الترخيم يجوزُ فيه قَطْعُ النَّظرِ عن المحذوف؛ فتجعل الباقي اسماً برأسه فتضمُّه، ويُسمَّى "لغةَ (من لا ينتظر)"، ويجوز أنْ لا تقطعَ النَّظرَ عنه، بل تجعلُه مقدَّراً؛ فيبقى ما كان على ما كان عليه، ويُسمَّى "لغةَ (مَنْ ينتظر)".

فتقول على اللغة الثانية ـ في جعفر ـ: (يا جَعْفَ) ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك (يا مَالِ) ببقاء كسرة اللام؛ وهي قراءة ابن مسعود[1]، وفي منصور: (يا مَنْصُ) ببقاء ضمَّة الصاد، وفي هِرَقْلَ: (يا هِرَقْ) ببقاء سكون القاف .

وتقول على اللغة الأولى: (يا جَعْفُ)، و (يا مالُ)، و (يا هِرَقُ) بضمِّ أعجازهنَّ، وهي قراءة أبي السرار الغَنَوي و (يا مَنْصُ) باجتلاب ضمَّة غير تلك الضمَّة التي كانت قَبْلَ الترخيم.

ويُحْذَفُ مِنْ نحوِ (سَلْمَانَ) و (مَنْصُوْرٍ) و (مِسْكِيْنٍ) حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحوِ (مَعدِ يكْرِبَ) الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفاً واحداً؛ وهو الغالب كما مثَّلنا.

والثاني: أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط.

أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، والثاني: أن يكون معتلاً، والثالث: أن يكون ساكناً، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو (سَلْمَان، ومَنْصُور، ومسكين) علماً، تقول (يا سَلْمُ)، و (يا مَنْصُ)، و (يا مِسكُ). وقال الشاعر: [الكامل]

١٢٧ ـ يَا مَرْوُ، إنَّ مطِيَّتي مَحْبوسَةٌ ... تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّها لَمْ يَيْأَسِ[2]

---

(١) ذكرها ابن جني في المحتسب (٢/ ٢٥٧) ونسبها لعلي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما.

(٢) البيت من كلام الفرزدق. يخاطب به مروان بن عبد الملك .

قوله: (يا مرو) أي: يا مروان. والمطية: الدابة. الحباء: ـ بكسر الحاء، بزنة كتاب ـ: العطاء.

والمعنى: أن الشاعر يخاطب رجلاً اسمه مروان، بأن دابته لم تزل واقفة ببابه، وهو ما زال يطمع بعطائه، ولم ييأس من كرمه.

والشاهد في البيت: قوله(يا مرو) حيث جاء به المؤلف شاهد على حذف حرفين في الترخيم، بشروط ذكرها، وقد تحققت في الشاهد. وهي أن الحرف الذي قبل الآخِر زائداً معتلاً ساكناً، قبله ثلاثة أحرف.

يُريدُ (يا مروانُ)، وقال الآخر: [الطويل]

١٢٨ ـ قِفِي فانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ؟(١)

يريد: (يا أَسْمَاءُ).

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو (مُخْتَارٍ) عَلَماً؛ لأنَّ المُعتلَّ أصليٌّ؛ لأنَّ الأصلَ مُخْتَيِرٌ أو مُخْتَيَرٌ، فأبدلت الياء ألفاً، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبَّهوا ألف مُرَامي(٢)في النَّسب بألف "حُبَارى" فحذفوها، وفي نحو "دُلاَمِص" علماً؛ لأنَّ الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم (بِرْعٌ دُلامِصٌ) و (بِرْعٌ دِلاَصٌ) ولكنَّها حرفٌ صحيحٌ؛ لا معتَلٌّ، وفي نحو (سعيد، وعِمَاد، وثَمُود)؛ لأنَّ الحرفَ المعتلَّ لم يُسْبَقْ بثلاثة أحرف، وعن الفرَّاء إجازة حذفهنَّ، وأنشد سيبويه: [الطويل]

١٢٩ ـ تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي(٣)

أي: يا لَمِيسُ؛ فحذفوا السين فقط.

وفي نحو (هَبَيَّخٍ(٤)، وقَنَوَّر(٥)) لأنَّ حرف العلَّة مُحرَّكٌ.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمةً برأسها، وذلك في المركب تركيبَ المَزجِ؛ نحو (معدي كَرِبَ) و (حَضْرَموتَ) تقول: (يامعدي) و (ياحَضْرُ).] قطر

---

(١) هذا صدر بيت لـ عمر بن أبي ربيعة المخزومي وعجزه:

أهذا المغِيريُّ الذي كان يُذْكَرُ.

والشاهد فيه: قوله (يا أسمُ) حيث رخمه بحذف حرفين من آخره، إذ أصله: يا أسماء، لتوفر شروط حذف الحرفين، كما ذكرنا في سابقه.

(٢) أي: أن حبارى في حال النسب يحذف ألفه لكونه زائداً فيقولون فيه (حبريّ) وهي ألف التأنيث، كما ذكر صاحب القاموس (حبر) وقال: الحُبارى: اسم طائر يستوي المذكر والمؤنث والمفرد والجمع.

(٣) هذا صدر بيت لأوس بن حجر، وعجزه قوله:

وبَعْدَ التَّصافي والشَّبابِ المُكَرَّمِ.

قوله: (لمي) أراد يالميس: وهو اسم امرأة.

والمعنى: يقول: إنك يا لميس قد أنكَرْتِنافي الكبر والشيخوخة بعد المعرفة في زمن الشباب، وهو ينكر عليها ذلك.

والشاهد في البيت: قوله (لمي) حيث رخمَّه بحذف آخره وحده، لأن الحرف الذي قبل الآخر لم يسبق إلا بحرفين.

(٤) الهبيَّخُ، كعَمَلَّسٍ: الأحمق المسترخي، ومن لا خير فيه، والغلام الناعم والوادي العظيم، والنهر الكبير. كما في القاموس (هبخ)

(٥) القنوَّر: الضخم الرأس، والشرس الصعب من كلِّ شيء. القاموس (قنور)

المستغاث به(١)

[فصل ويقولُ المُستَغِيثُ (يا لَلهِ لِلمُسلِمِينَ) بِفَتحِ لامِ المُستَغَاثِ بِهِ إِلَّا في لامِ المعطوفِ الَّذي لم يَتَكرَّر مَعَهُ "يا"، ونَحوُ (يا زَيدُ لِعَمرٍو)، وَ (يا لَومِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ).

من أقسام المنادى: المُستغاثُ به.

وهو: (كلُّ اسم نُودي! ليُخلِّصَ من شدَّة، أو يعينَ على دفعِ مشقَّة).

ولا يُستعمل له من حروف النداء إلا "يا" خاصة.

والغالبُ استعماله مجروراً بلام مفتوحة، وهي متعلقة بـ "يا" عند ابن جني؛ لما فيها من معنى الفعل. وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، ويُنسَبُ ذلك إلى سيبويه.

وقال ابن خروف وهي زائدة فلا تتعلق بشيء، ونِكْرُ المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهي حرفُ تعليلٍ، وتَعلُّقُها بفعل محذوف وتقديره: أدعوك لكذا، وذلك كقول عمر رضي الله عنه (يا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ) بفتح اللام الأولى وكسر الثانية ـ وإذا عطفتَ عليه مستغاثاً آخر؛ فإن أعدتَ (يا) مع المعطوف فتحتَ اللام، قال الشاعر: [الخفيف]

١٣٠ ـ يا لَقَومِي وَيا لأَمثالِ قَومِي   لِأُناسٍ عُتُوُّهُم في ازدِيادِ(٢)

وإن لم تُعِدْ "يا" كَسَرْتَ لام المعطوف، كقول الشاعر: [بسيط]

---

(١) البحث بكامله من القطر .

(٢) **قوله**: عتوُّهم ـ بضم العين والتاء وتشديد الواو.

والمعنى: يقول إني أستغيث بقومي بأمثالهم في العدة والقوة والشجاعة ليدفعوا عني خطر قومٍ طغَوا وبغَوا وتجاوزوا الحدَّ في التعدي والطغيان.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. لقومي: اللام حرف جرٍّ، قومي اسم مجرور، وعلامة جرِّه الكسرة المقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة. والياء: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بـ (يا) لأنَّها أشربت معنى الفعل.

وقيل: متعلقان بفعل محذوف دلت عليه (يا) ويا: الواو حرف عطف. يا: حرف نداء واستغاثة. لأمثال: اللام حرف جر. أمثال: اسم مجرور بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان كما ذكرنا بسابقه، إما بـ (يا) وإما بفعل محذوف.

قومي: مضاف إليه مجرور، والياء مضاف إليه. لأناس: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أدعوهم لأناس. عتوهم: عتو، مبتدأ، والهاء: مضاف إليه، والميم علامة الجمع للذكور العقلاء. في ازدياد: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر تقديره: ماضٍ في ازدياد، وجملة المبتدأ والخبر، في محل جرٍّ صفة لأناس.

١٣١ ـ يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيْدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُوْلِ وَلِلْشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[١]

وللمستغاث به استعمالان آخران؛

أحدهما: أن تُلْحِقَ آخرَهُ ألفاً؛ فلا تَلْحَقُهُ حينئذٍ اللامُ من أوَّله؛ وذلك كقوله: [الخفيف]

١٣٢ ـ يَا يَزِيْدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنَىً بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ[٢]

والثاني: أن لا تُدْخِلَ عليه اللام من أوله، ولا تلحق الألف آخره، وحينئذٍ يجري عليه حُكمُ المنادى؛ فتقول على ذلك: (يا زيدُ لِعمرو) بضمِّ زيد، و (يا عبدَ اللهِ لِزيد) بنصب عبد الله، قال الشاعر: [الوافر]

١٣٣ ـ أَلاَ يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيْبِ وَلِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيْبِ[٣]قطر

---

(١) قوله: (ناءٍ) اسم فاعل من نأى ينأى. إذا بَعُدَ. الكهول: جمع كهل، وهو مَن وَخَطَه الشيب، ورأيت له بَجالة، أو من جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين. كما في القاموس. (كهل).

والشاهد في البيت: قوله (يا لُلكهول ولِلشبان) حيث جاءت اللام الثانية مكسورة؛ لأنه لم يُعِدْ معه (يا).

(٢) قوله: (آمل) اسم فاعل من الأمل. (فاقه) فقر. (هوان) مذلَّة والشاعر يستغيث برجل اسمه (يزيد) راجياً عطاءه، فإذا منحه ما يريد، فقد أغناه من الفقر، ونفى عنه الفاقة.

الشاهد في البيت: قوله: (يا يزيدا لآمل) حيث ألحقت الألف بآخر المستغاث به، ولم يدخل عليه اللام في أوله.

الإعراب: يا يزيدا: يا: حرف نداء واستغاثة (يزيدا) منادى مستغاث به مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف، وهو في محل نصب.

لآملٍ: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أدعوك لآمل. نيل: مفعول به، لاسم الفاعل "آمل". عزٍّ: مضاف إليه مجرور وغِنًى: الواو حرف عطف. غنىً: اسم معطوف على عزٍّ مجرور مثله وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوف لالتقاء الساكنين، وهما سكون التنوين مع سكون الألف. بَعْدَ: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق (بآمل) فاقة: مضاف إليه، وهوان: حرف عطف واسم معطوف على فاقة.

(٣) **قوله**: (الأريب) هو العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو الشاعر قومه إلى أن يعجبوا من رجل عاقل جرَّب عواقب الأمور، ثم بعد ذلك تعتريه غفلة، ولا يتنبَّه من سوء المصير المقدِم عليه.

والشاهد فيه: قوله (يا قوم) حيث جاء الاسم المستغاث به كالمنادى بلا لام، ولا ألف، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة.

المنادى المندوب(١)

[والنَّادِبُ (وَا زَيْدَا)؛ (وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَا)، (وَا رَأْسَا) وَلَكَ إِلْحَاقُ الهَاءِ وَقْفًا.

المندوب المنكور: هو المنادى المُتَفَجَّعُ عليه؛ أو المتوجَّعُ منه .

فالأول؛ كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: [البسيط]

١٣٤ ـ حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيْمَاً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ   وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا(٢)

والثاني؛ كقول المتنبي: [البسيط]

١٣٥ ـ وَاحرَّ قلْبَاهُ مِمَّنْ قَلبُهُ شَبِمٌ   وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالي عِنْدَهُ سَقَمُ(٣)

ولا يستعمل فيه من حروف النِّداء إلاَّ حرفان:

١ ـ "وا" وهي الغالبةُ عليه والمُخْتَصَّةُ به.

و٢ ـ "يا"، وذلكَ إذا لم يَلْتَبِسْ بالمنادى المَحض.

وحكمه حكم المنادى؛ فتقول (وا زَيْدُ) بالضمِّ، (واعَبْدَ اللهِ) بالنَّصبِ.

ولك أن تُلْحِقَ آخِرَهُ الألف؛ فتقول: وَا زَيْدا، وا عَمْرَا، ولك إلحاق الهاء في الوقف؛ فتقول:

---

(١) البحث بكامله من القطر .

(٢) هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى.

والمعنى: يرثي الشاعر الخليفة، ويثني عليه خيراً، بما قام به من الاضطلاع بأعباء الخلافة، وصبره على متاعب الحكم، من أجل خدمة الرعية على النحو الذي أمر اللهُ به.

والشاهد في البيت: قوله (يا عمرا) حيث استعمل (يا) للندبة لأنه أمن اللبس مع المنادى، لأنه يخاطبه بعد الموت، فظهر أنه متفجع نادب عليه، لا منادٍ له والأصل استعمال (وا)، وتقول في إعرابه:

يا عمر: يا، حرف نداء وندبة. عمرا: منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف في محل نصب.

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي أحد مفاخر الأدب، ولا يحتج بكلامه في اللغة .

قوله: شبم، أي: بارد. والشاعر يتوجَّع ممن لا يحسُّ به، وبما يكابده من ألم الوَجْد والشغف به، وزادَه سوءُ ظنّه فيه كذلك ألماً على ألم.

والتمثيل في البيت: في قوله (واحرَّ قلباه) وأصل هذا التركيب أن: وا، حرف نداء وندبة. حرَّ: منادى مندوب منصوب بالفتحة، وهو مضاف. قلباه: مضاف إليه مجرور وأصله: قلبي، فالكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، للتخلص من التقاء الساكنين، والألف للندبة. وكان الأصل أن يفتح الياء، ويقول: قلبياه، إلا أنة حذفها وهي ساكنة ثم أتى بهاء السكت في الوصل.

وازَيْدَاهْ، وَاعَمْرَاهْ، فإن وصلتَ حَذَفْتَهَا، إلاَّ في الضرورة فيجوز إثباتها، كما تقدَّم في بيت المتنبِّي؛ ويجوز (حينئذٍ) أيضاً ضَمُّها تشبيهاً بهاء الضمير، وكَسْرُها على أصل التقاء الساكنين، وقولي (والنَّادبُ) معناه: ويقول النَّادبُ.]قطر

المنصوب على الاختصاص

ثم قُلْتُ: وَالمَنْصُوبُ بِأَخُصُّ بَعْدَ ضَمِيرِ المتَكَلِّمِ، وَيَكُونُ بِأَلْ نَحْوُ "نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ" وَمُضَافاً نحو: "نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ" وَ "إيَّا" فَيَلْزَمُهَا مَا يَلْزَمُهَا فِي النِّدَاءِ، نحو: "أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" وَعَلَماً قليلاً، فنحو "بِكَ الله نَرْجُو الفَضْلَ" شَاذٌ مِنْ وَجْهَين.

والمنصوب بالزم أو باتَّقِ: إن تَكَرَّرَ أَوْ عُطِفَ عَليهِ، أو كان "إيَّاكَ" نحوُ "السَّلاَحَ السَّلاَحَ" و "الأخَ الأخَ" ونحو "السَّيْفَ وَالرُّمْحَ" ونحو "الأسَدَ الأسَدَ" أو "نَفْسَكَ نَفْسَكَ" ونحو ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣] و "إيَّاكَ من الأسد".

والمحذوف عاملُه، والواقعُ في مَثَلٍ أو شِبْهِهِ نحوُ "الكلابَ عَلَى البَقَرِ" و "انْتَهِ خَيْراً لك".

وأقول: من المفعولات التي التُزم معها حذفُ العامل: المنصوبُ على الاختصاص، وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر، لأنه خبرٌ بلفظ النداء.

وحقيقته: أنه اسمٌ ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصُهُ بحكم ضمير قبله.

والغالبُ على ذلك الضمير كونه لمتكلِّم ـ نحو أنا، ونحن ـ وَيَقِلُّ كونُهُ لغائبٍ والباعث على هذا الاختصاصِ: فَخْرٌ، أو تَوَاضُعٌ، أو بَيَان.

فالأول كقول بعض الأنصار: [الطويل]

١٣٦ ـ لَنَا مَعْشَرَ الأنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ ... بِإرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيَّةِ أحْمَدَا[1]

المؤثَّل: الذي له أصل.

ومثالُ الثاني قوله: [الخفيف]

١٣٧ ـ جُدْ بِعَفْوٍ فَإنَّنِي أَيُّهَا العَبْـ ... ـدُ إلَى العَفْوِ يَا إلهِي فَقِيرُ[2]

---

(١) قوله: (معشر) الجماعة. مؤثَّل: بضم الميم، وفتح الهمزة، وتشديد الثاء المثلثة هو المجد الأصيل العظيم. والشاهد فيه: قوله (معشرَ الأنصار) حيث جاء (معشرَ) منصوباً على الإختصاص، وقد أراد به الفخر.

(٢) الشاهد في البيت: قوله (أيُّها العبد) حيث نصب (أيها) على الاختصاص محلاً لقصد الدلالة على التواضع. =

ومثالُ الثالث: [البسيط]

١٣٨ ـ إنَّا بَني نَهْشَلٍ لاَ نَدَّعِي لأَبٍ [١]

وتعريفه بـ "أل" نحوُ "نحنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ" التقدير: أَخُصُّ العربَ، وتعريفه بالإضافة كقوله: [الرجز]

١٣٩ ـ نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بأَطْرَافِ الأَسَلْ [٢]

الأَسَلُ: الرِّماحُ.

ومن تعريفه بالإضافة قولُه ﷺ: "إنَّا آل محمد لا تَحِلُّ لنا الصدقة"[٣] و "نحنُ معَاشرَ الأنبياء لا نُورَثُ ما تركْنا صَدَقَةٌ"[٤].

= **الإعراب**: أيها: اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص، وها: للتنبيه. العبدُ: صفة لأي على اللفظ.

(١) هذا صدر بيت، وعجزه:

عنه، ولا هو بالأبناء يَشرينا .

وقد نُسب البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وقيل غير هذا.

والشاهد فيه: قوله (إنا بَني نَهْشَلٍ) حيث نصب بني على الاختصاص وهو منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ونهشل: مضاف إليه. ولو أراد الإخبار لقال: إنا بنو نهشل، وهو لا يعرِّفُ عن نفسه، وإنما هو في سياق المدح.

(٢) نسب البيت إلى الأعرج المَعْني، وقيل لعمر بن يثربي.

قوله: ضبة، قبيلة نسبة إلى جدهم (ضبة بن أد). الجمل: يريد الجمل الذي ركبته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، حين خرجت تطالب بالثأر لدم عثمان رضي الله عنه، ننعى: من النعي، وهو الإخبار بالموت. الأسل: الرماح.

والشاهد في البيت: قوله (بني ضبة) حيث نصب بفعل محذوف على الاختصاص والقصد منه المدح.

الإعراب: نحن: ضمير رفع منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. بني: اسم منصوب على الاختصاص، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. ضبَّةَ: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، للعلمية والتأنيث. أصحاب: خبر المبتدأ. الجمل: مضاف إليه. ننعى: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل، مستتر وجوباً تقديره (نحن) والجملة: خبر ثانٍ للمبتدأ. ابن: مفعول به منصوب لفعل (ننعى). عفَّان: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، للعلمية وزيادة الألف والنون. بأطراف: جار ومجرور، متعلقان بفعل ننعى. الأسل: مضاف إليه مجرور.

(٣) أخرجه [أحمد: ٢٧١٨٢] بهذا اللفظ من حديث أبي رافع عن أبيه وأخرجه [البخاري: ١٤٨٥] و[مسلم: ١٠٦٩] من حديث أبي هريرة بنحوه، وليس في روايتهما شاهد على الاختصاص.

(٤) أخرجه [أحمد: ٢٥١٢٥] و[البخاري: ٤٠٣٤] من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ.

وقد اشتمل الحديثُ الشريفُ على ما يقتضي الكَشْف عنه، وهو أن "ما" من قوله "ما تركنا" موصول بمعنى الذي محلُّهُ رَفْع بالابتداء، و "تركنا" صلته، والعائد محذوف: أي تركناه، و "صدقةٌ" خبر ما هذه على رواية الرفع، وهو أجود؛ لموافقته لرواية "ما تركنا فهو صدقة" وأما النصب فتقديره: ما تركنا مبذولٌ صدقَةً، فَحُذِفَ الخبر لسدِّ الحال مَسَدَّه مثل ﴿ونَحنُ عُصبَةً﴾[1] [يوسف: ١٤]، ويجوز في "ما" أن تكون موصولاً اسمياً كما تقدَّم، وأن تكون شرطيةً؛ فما على الأول في محل رفع، وعلى الثاني في محل نصب[2]، والمعنى: أيُّ شيءٍ تركناهُ فهو صدقةٌ.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ "أي" فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء: مِن التزامِ البناءِ على الضمَّة، وتأنيثِها مع المؤنث، والتزام إفرادها؛ فلا تثنَّى ولا تُجمع باتفاق، ومفارقتها للإضافة لفظاً وتقديراً، ولزوم "ها" التنبيهِ بعدها، ومن وَصْفِها باسم مُعَرَّفٍ بأل لازم الرفعِ، مثالُ ذلك "أنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجلُ" و "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ" المعنى: أنا أفعل كذا مخصُوصاً من بين الرجال، واللَّهمَّ اغفِر لنا مُخْتَصِّينَ من بين العصائب.

ويقلُّ تعريفُه بالعلمية، ففي "بِكَ اللَّهَ نَرْجُو الفَضْلَ" شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علماً.

المنصوب على الإغراء

ومن المحذوفِ عامِلُهُ: المنصوبُ بالْزَمْ، ويسمَّى إغْرَاءً.

والإغراء: تنبيهُ المخاطَبِ على أمر محمودٍ ليلزمَهُ، نحو: [الطويل]

١٤٠ ـ أخَاكَ أخَاكَ؛ إنَّ مَنْ لاَ أخَاً لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[3]

---

(١) قراءة النصب، قراءة شاذَّة، كما ذكر العكبري في إملاء ما منَّ به الرحمن (ص ٥٠)، حيث قال: وقرئ في الشاذ (عصبةً) بالنصب وهو بعيد، ووجهه أن يكون حذف الخبر، ونصب هذا على الحال، أي: ونحن نتعصب، أو نجتمع عصبة.

(٢) كلام المؤلف يستقيم على رواية الحديث بدون (هاء) أي: (ما تركنا فهو صدقة) فإن كانت اسماً موصولاً فهي مبتدأ، وإن كانت اسم شرط جازم فهي مفعول به مقدَّم لفعل تركنا.

(٣) البيت لمسكين الدارمي، وهو ربيعة بن عامر بن أُنيف الدارمي التميمي شاعر عراقي شجاع من أشراف تميم، توفي سنة ٨٩هـ الأعلام (١٦/٣).

والشاهد في البيت: قوله (أخاك أخاك) حيث ذكرها على سبيل الإغراء منصوبين بفعل محذوف وجوباً؛ لأنه كرر اللفظ المُغرى به، وهو (أخاك).

الإعراب: أخاك: أخا، مفعول به لفعل محذوف وجوباً لتكرره، تقديره: الزم أخاك والكاف مضاف إليه.=

وإنما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر كما سبق في البيت، أو عُطف عليه نحو "المَرُوءَةَ والنَّجْدَةَ" فإن فَقَدَ التكرارَ والعَطفَ جاز ذِكْرُ العامل وحَذْفه، نحو "الصَّلاَةَ جَامِعَةً" فـ "الصلاةَ" منصوبٌ باحْضُرُوا مُقَدَّراً، و "جامعةً" منصوب على الحال.

ويمكن أن يكون من هذا النوع قولُ الشاعر: [الطويل]

١٤٢ ـ أخَاكَ الَّذِي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبْكَ كَمَا تَبْغِي، وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي[1]

وَإنْ تَجْفُهُ يَوماً فَلَيْسَ مُكَافِئاً فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ والوَشْيِ أن يُصْغِي

على تقدير الزَمْ أخَاكَ الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغَة مَنْ يستعمل الأخَ بالألِف في كل حال، وتُسَمَّى لغَةَ القَصْرِ، كقولهم: "مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلٌ"[2].

٢ ــ المفعول المطلق

ثم قلت: الثَّاني المَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤكِّدُ لِعَامِلِهِ أوْ المُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أوْلِعَدَدِهِ، كـ "ضَرَبْتُ ضرباً" أو "ضَرْبَ الأمِيرِ" أوْ "ضَرْبَتَيْنِ" وَمَا بِمَعْنَى المَصْدَرِ مِثْلُه، نحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ و ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ و ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾.

وأقول: الثاني من المنصوبات: المفعولُ المطلقُ.

وَسُمِّيَ مطلقاً؛ لأنه يقع عليه اسمُ المفعولِ بلا قَيدٍ، تقول: ضَرَبْتُ ضَرْباً؛ فالضرب مفعول؛ لأنه نفسُ الشيء الذي فَعَلْتَه، بخلاف قولك "ضَرَبْتُ زَيْداً" فإنَّ "زيداً" ليس الشَّيءَ الذي فعلْتَه، ولكنَّك فعلت به فعلاً وهو الضَّرْبُ؛ فلذلك سُمِّي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلَّة قَدَّمَ

= أخاك: توكيد (أخاك) الأولى. إن: حرف توكيد ونصب. من: اسم موصول، في محل نصب اسم (إن). لا: نافية للجنس. أخا: اسم مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. له: جار ومجرور، متعلقان بمحذوف خبر (لا) والجملة: صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. كساع: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن). إلى الهيجا: جار ومجرور متعلقان بـ (ساعٍ). بغير: جار ومجرور متعلقان بـ (ساع) كذلك. سلاح: مضاف إليه.

(١) **والشاهد في البيت**: قوله (أخاك) حيث نصبه على الإغراء، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ؛ لأنه لم يكرر، ولم يعطف عليه.

(٢) **مثل من أمثال العرب**: وقيل في قصته: أن رجلاً اسمُه أبو حنش قد قُتل أبوه، فعلم خاله أن أناساً من قتلة أبيه في غار يشربون الخمر فأدخله عليهم، ثم قال له: ضرباً أبا حنش؛ فلم يكن له بدٌّ من أن يَجِدَّ في ضربهم، فقال بعض من شاهده: إنَّ أبا حَنَشٍ رجل بَطَلٌ، فقال: مُكْرَه أخاك لا بطل". وقد روي على الأصل: مكره أخوك لا بطل. انظر أمثال الميداني، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري .

الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ في الذكر المفعولَ المُطْلَقَ على غيره؛ لأنه المفعول حقيقة.

وحَدُّهُ ما ذكرت في المقدِّمة؛ وقد تبيَّن منه أنَّ هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور:

أحدُها: التوكيدُ، كقولك ضَرَبْتُ ضَرْباً، وقول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

الثاني: بيان النَّوعِ، كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وكقولك: جلستُ جلوسَ القاضِي، وجلستُ جُلُوساً حسناً، و "رَجَعَ القَهْقَرَى".

الثالث: بيان العدد، كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْبَتينِ، أوْ ضَرَبَاتٍ، وقول الله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

وقولي "**الفَضْلة**" احترازٌ من نحو قولك: رُكُوعُ زَيْدٍ رُكُوعٌ حَسَنٌ، أو طويلٌ، فإنَّه يفيدُ بيانَ النوع، ولكنَّه ليس بفضلة.

وقولي: "**المؤكّد لعامله**" مخرجٌ لنَحوِ قولك: كَرِهْتُ الفُجورَ الفُجورَ، فإنَّ الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد، ولكن المؤكَّدِ ليس العامل في المؤكِّدِ.

[وهو عبارة عن مصدر، فَضْلَةٍ، سُلِّطَ عليهِ عاملٌ من لفظِهِ أو من معناه.

فالأوَّل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤].

والثاني؛ نحو قولك (قَعَدْتُ جُلُوسَاً)، و (تَألَّيْتُ حِلْفَةً)، قال الشاعر: [الطويل]

١٤٢ ـ تَـألَّـى ابـنُ أوْسٍ حَـلْـفَـةً لِـيَـرُدَّنِـي   إلـى نِـسْـوَةٍ كَـأنَّـهُـنَّ مَـفَـائِـدُ[1]

وذلك لأنَّ الألِيَّةَ هي الحلفُ، والقُعُودُ هو الجلوس.

واحترزتُ بذكر الفَضْلَةِ عن نحو قولك (كلامُكَ كلامٌ حَسَنٌ)؛ وقول العرب (جَدُّ جِدُّهُ)[2]، فـ "كلامٌ" الثاني و "جِدُّهُ": مصدران سُلِّطَ عليهما عامل مِّن لفظهما ـ وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأوَّل؛ بناء على قول سيبويه: إنَّ المبتدأ عامل في الخبر ـ وليسا من باب المفعول المطلق في شيء.

---

(١) البيت للحصين بن ضرار الضبي.

قوله: (تألى) حلف وأقسم. حَلْفَةً: يميناً ـ مفائد: جمع مِفْاد ـ كمنبر ـ وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها التنور، شبه النساء بها لاسودادها ويبسها، أراد أنهنَّ مهزولات سود.

والشاهد في البيت: قوله (تألى حلفة) حيث جاء قوله (حلفة) مفعولاً مطلقاً والعامل فيه فعل من معناه، لا من لفظه، ومعنى تألى: أقسم. ويردَّني: يروى بكسر اللام على التعليل، وبفتحها على أنها جواب القسم.

(٢) جَدُّ جِدُّه: بفتح الجيم وكسرها، بمعنى اجتهد اجتهاده .

وقد تُنْصَب "أشياء" على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدراً! وذلك على سبيل النِّيابة عن المصدر؛ نحو "كل" و "بعض" مُضافَيْنِ إلى المصدر[1]، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء:١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤]، والعدَدَ؛ نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:٤] فـ "ثمانين": مفعول مطلق، و "جلدة": تمييز، وأسماء الآلات[2]؛ نحو: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعةً.

وليس ممَّا ينوب عن المصدر صفته؛ نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة:٣٥]، خلافاً للمعربين! زعموا أنَّ الأصل: أكلاً رغداً، وأنَّه حذف الموصوف ونابت صفته منابَه فانتصبت انتصابَه، ومذهبُ سيبويه أنَّ ذلك إنَّما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالةَ كون الأكل رَغَداً، ويدلُّ على ذلك أنَّهم يقولون: (سِيْرَ عليه طَويلاً) فيقيمون الجار والمجرور مُقامَ الفاعل، ولا يقولون "طويلٌ" بالرَّفع، فتعيَّن أن يكون حالاً، لأنَّه لو كان مصدراً لقام مقام الفاعل في رفعه، فدلَّ على أنَّه حال لا مصدر، وإلاَّ لجاز إقامته مُقام الفاعل، لأنَّ المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق.] قطر

٣ ــ المفعول لأجله

ثم قلت: الثَّالِثُ المَفْعُولُ لهُ، وهوَ المَصْدَر الفَضْلَةُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شارَكه في الزَّمانِ والفَاعِلِ، كـ "قُمْتُ إجْلالاً لَكَ"، وَيَجُوزُ فِيهِ أنْ يُجَرَّ بحَرْفِ التَّعْلِيلِ، وَيَجِبُ في مُعَلّلٍ فَقَدَ شَرْطاً أنْ يُجَرَّ باللامِ أو نَائِبِها.

وأقول: الثالثُ من المنصوباتِ: المفعولُ له، ويُسمَّى المفعولَ لأجله، والمفعول من أجله.

وهو: ما اجتمع فيه أربعةُ أمور؛ أحدها: أن يكون مصدراً، والثاني: أن يكُون مذكوراً للتعليل، والثالثِ: أن يكُون المعَلَّلُ به حَدَثاً مشارِكاً له في الزمان، والرابع: أن يكُون مشاركاً له في الفاعل.

مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

فالحذرُ: مصدرٌ مُسْتَوفٍ لما ذكرنا؛ فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى: لأجلِ حَذَرِ الموت.

ومتى دَلَّتْ الكلمة على التعليل وفُقِدَ منها شرطٌ من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ويجب حِينَئِذٍ أن تجَرَّ بحرف التعليل.

---

(١) ولا يختص ذلك بكل وبعض، وإنما المراد ما دلَّ على كلية، أو جزئية. كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩] وقوله: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٩].

(٢) يشترط في نيابة الآلة أن تكون آلةً عادةً، فلو قال: ضربته خشبةً، أو عموداً، لم يصح.

فمثالُ ما فَقَدَ المصدرية قولُكَ: جِئْتُكَ للماء ولِلعُشْب، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] وقول امرىء القيس: [الطويل]

١٤٣ ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[1]

ومثال ما فَقَدَ الاتِّحَادَ في الزمان قولُكَ: جئتك اليومَ للسفر غداً، وقولُ امرىء القيس أيضاً: [الطويل]

١٤٤ ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ[2]

فإنَّ زَمَنَ النَّومِ متأخِّرٌ عن زَمَنِ خَلْعِ الثوب.

ومثال ما فَقَدَ الاتِّحاد في الفاعل قوْلُكَ: قُمْتُ لأمْرِك إيَّاي، وقولُ الشاعر: [الطويل]

١٤٥ ـ وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[3]

فإن فاعل "تَعْرُوني" هو الهِزَّةُ وفاعل الذِّكرى هو المتكلِّم؛ لأنَّ التقدير لذكري إياك.

---

(١) هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي.
الشاهد في البيت: قوله (لأدنى) حيث جاءت اللام للتعليل، ولكن ليست من باب المفعول لأجله؛ لأنها لم تدخل على المصدر، وإنما دخلت على اسم التفضيل.
الإعراب: ولو: الواو حسب ما قبلها. لو: حرف امتناع لامتناع. أن حرف توكيد ونصب. ما: مصدرية. أسعى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا) وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم (أن). لأدنى: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (أن) وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، مرفوع فاعل بفعل محذوف، وتقدير الكلام: " لو ثبت كون سعيي " معيشة: مضاف إليه مجرور. كفاني: كفى، فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به. ولم: الواو، حرف عطف. لم: حرف نفي وقلب وجزم.
أطلب: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا) والمفعول محذوف يدل عليه حال المتكلم، ويمكن تقديره: بـ(الملك). قليل: فاعل كفى. من المال: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لقليل.

(٢) البيت كذلك لامرىء القيس بن حجر الكندي.
قوله: نَضَّتْ، أي: خلعت. لِبسة المتفضل: يعني ثوب النوم.
الشاهد في البيت: قوله (لنوم) حيث جر المصدر باللام لأنهما لم يتحدا زمناً، حيثُ خلعُ اللِّباس يَسبِقُ النوم، ولذلك لم يصحَّ نصبُه على أنه مفعول لأجله.

(٣) البيت من كلام أبي صخر الهذلي.
قوله: تعروني، تصيبني. هِزَّة: انتفاضة.
الشاهد في البيت: قوله (لذكراك) حيث جرَّ المصدر باللام، لاختلال شرط من شروط المفعول لأجله وهو اتحاد الفاعل، ففاعل تعروني هو (هزة)، وفاعل الذكرى هو الشاعر نفسه (أنا).

[وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل:٨]، فإنَّ ﴿تركبوها﴾ بتقدير: لأن تركبوها، وهو علَّة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيءَ به مقروناً باللاَّم؛ لاختلاف الفاعل؛ لأنَّ فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الرُّكوب بنو آدم، وجِيءَ بقوله جلَّ ثناؤه ﴿وَزِينَةً﴾ منصوباً!! لأنَّ فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى.] قطر

٤ ـــ المفعول فيه

ثم قلت: الرَّابعُ المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لأجلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ: مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقاً، أَوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، أَوْ مُفِيدٍ مِقْدَاراً، أَوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ كَ "صُمْتُ يَوماً" أَوْ "يَوْمَ الخَمِيسِ" و "جَلَسْتُ أَمَامَكَ" و "سِرْتُ فَرْسَخاً" وَ "جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ" وَالمَكَانِيُّ غَيْرُهُنَّ يُجَرُّ بِفِي كَ "صَلَّيْتُ في المَسْجِدِ" ونحو: قَالاً خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدٍ وَقَوْلِهِمْ "دَخَلْتُ الدَّارَ" عَلَى التَّوَسُّعِ.

وأقول: الرابعُ من المنصوبات الخمسة عَشَرَ: المفعولُ فيه، ويَسمَّى الظرفَ، وهو عبارة عما ذكرت.

والحاصِلُ أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيداً في "ضَرَبْتُ زَيْداً" وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولكنه ليس بزمان، ولا مكان، نحو: "رَغِبَ المُتَّقُونَ أنْ يَفْعَلوا خيراً" فإن المعنى في أن يفعلوا، وعليه في أحَدِ التفسيرين قولُه تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] وقد يكون العكس، نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾ [الإنسان: ١٠] ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨] ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فهذه الأنواع لا تسمَّى ظرفاً في الاصطلاح، بل كلٌّ منها مفعول به، وَقَعَ الفعلُ عليه، لا فيه، يظهر ذلك بأدنى تأمُّلٍ للمعنى.

وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان؛ فهو حينئذٍ منصوب على معنى "في" وهذا النوع خاصةً هو المسمَّى في الاصطلاح ظَرْفاً، وذلك كقولك: صُمْتُ يَوماً، أوْ يَوْمَ الخَمِيس، وَجَلَسْتُ أمَامَكَ.

وأشَرتُ بالتمثيل بيوماً ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهماً وأن يكون مختصاً، وفي التنزيل: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾ [سبأ: ١٨] ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦] ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٢].

وأما ظرفُ المكان فعلى ثلاثة أقسام:

١ ـ **أحدها: أن يكون مبهماً**، ونعني به ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بعينه، وهو نوعان؛ **أحدهما**: أسماء

الجهات الست، وهي: فَوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف؛ قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] ﴿فناداها مَنْ تَحتها﴾ [مريم: ٢٤] في قراءة من فتح ميم (مَنْ)[١] ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] وقُرِئ ﴿وكان أمامهم ملك﴾ ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٦] وأصل (تزَّاور) تتزاور، أي: تتمايل، مشتق من الزَّوَرُ ـ بفتح الواو ـ وهو المَيْل ومنه زَارَهُ، أي: مال إليه، ومعنى (تقرِضُهم) تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القطع، والمعنى: تُعرضُ عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال، وحاصلُ المعنى أنها لا تُصيبُهم في طلوعها ولا في غروبها، وقال الشاعر: [الوافر]

١٤٦ ـ صَدَدْتِ الكأسَ عَنَّا أمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الكأسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا[٢]

يجوز كونُ "مجراها" مبتدأ، و "اليمين" ظرف مخبر به: أي مجراها في اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون "مجراها" بَدَلاً من الكأس، بَدَل اشتمالٍ؛ فاليمين أيضاً ظرفٌ؛ لأنَّ المعتَمَدَ في الإِخبار عنه إنَّما هو البدل لا الاسم، ويجوز في وَجْهٍ ضعيف تقديرُ اليمين خبر كان لا ظرفاً، وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل، وقال الآخر: [المتقارب]

١٤٧ ـ لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُونَ إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا[٣]

النوع الثاني: ما ليس اسمَ جهةٍ، ولكن يُشْبِهه في الإبهام، كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩] ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [الفرقان: ١٣].

---

(١) قرأ نافع وحفص والأخوان وخلف وأبو جعفر، وروح ـ وهو راوي يعقوب ـ بكسر الميم، وجرّ التاء الثانية من تحتها، والباقون بفتح الميم ونصب تاء تحتها. كما في النشر في القراءات العشر (٣/ ١٧٥) والبدور الزاهرة ص ٢٤٧.

(٢) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، وقال التبريزي في شرح المعلقات (صفحة٢٥٦): وبعضهم يروي هذين البيتين لعمرو ابن أخت جذيمة الأبرش وذلك لما وجده مالك وعقيل في البرية، وكانا يشربان، وأم عمرو هذه المذكورة تصد عنه الكأس، فلما قال هذا الشعر سقياه، وحملاه إلى خاله جذيمة ولهما حديث.

والشاهد في البيت: قوله (اليمينا) حيث نصبه على الظرف، وقال الأعلم: "الشاهد فيه نصب اليمين على الظرف، وكونه في موضع الخبر عن المجرى، والتقدير: وكان الكأس جريها على ذات اليمين، ويجوز أن يكون مجراها بدلاً من الكأس، وقوله اليمين خبراً عنه على أن يجعلها هي المجرى على السعة.

(٣) البيت لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي أخاها.

قولها: المرملون، جمع مُرمل، وهو اسم فاعل من أرمل إذا نَفِدَ زاده وأراد بهم المحتاجين، اغبرَّ أفق: كناية عن مجيء الشتاء. وبعده قولها:

بأنَّكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَريعٌ وأنَّكَ هناكَ تكونُ الثَّمالا.

والشاهد في البيت: قولها (شمالاً).

حيث نصبته على الظرفية، لأنها أرادت هبوب الرياح من جهة الشمال، لا هبوب الشمال نفسها.

٢ ـ والقسم الثاني: أن يكون دَالاً على مساحة مَعْلُومَةٍ من الأرض، كـ "سِرْتُ فَرْسَخاً" و "مِيلاً" و "بَرِيداً" وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً: أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختصُّ ببقعة بعينها، وأما الاختصاصُ فمِنْ جهة دَلالته على كميَّة معينة؛ فعلى هذا يصحُّ فيه القَوْلانِ.

٣ ـ والقسم الثالث: اسم المكان المشتق من المصدر، ولكن شَرْطُ هذا أنْ يكونَ عَامِلُه من مادَّتِه، كـ "جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ" و "ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو"، ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، ولا يجوز "جَلَسْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو" ونحوه.

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوزُ انتصابهُ على الظرف؛ فلا تقول "صَلَّيْتُ المسجدَ" ولا "قُمْتُ السُّوقَ" ولا "جَلَسْتُ الطَّرِيقَ"؛ لأن هذه الأَمْكِنَةَ خاصَّةٌ، ألا ترى أنه ليس كلُّ مكان يسمَّى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنَّما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّح بحرف الظرفية وهو "في" وقال الشاعر ـ وهو رجل من الجنِّ سمعوا بمكة صوته ولم يَرَوا شخصَه ـ يذكر النبي ﷺ وأبا بكر رضي الله عنه حين هَاجَرَ: [الطويل]

١٤٨ ـ جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِه ... رَفِيقَيْنِ قَالاَ خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ[1]

هُمَا نَزَلاَ بِالبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلا ... فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدِ

فَيَا لَقُصَيٍّ مَا زَوَى اللَّهُ عَنْكُمُ ... بِهِ مِنْ فِعَالٍ لا تُجَازَى وَسُؤْدَدِ

وكان حقُّه أنْ يقول "قَالاَ فِي خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ" أي: قَيَّلاَ فيها، ويروى حَلَّا بَدَلَ قَالا، والتقدير أيضاً: حَلاَّ في خَيْمَتَيْ، ولكنَّه اضطُر فأسْقَط "في" وأوصَلَ الفعل بنفسه، وكذا عملوا في قولهم "دَخَلْتُ الدَّارَ، وَالمَسْجِدَ" ونحو ذلك، إلا أنَّ التوسع مع "دخلت" مُطَّرِد؛ لكثرة استعمالهم إياه.

٥ ـ المفعول معه

ثم قلت: الخَامِسُ المَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: الاسمُ، الفَضْلَةُ، التَّالِي وَاوَ المُصَاحَبَةِ، مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ، كـ "سِرْتُ وَالنِّيلَ" وَ "أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ".

وأقول: الخامس من المنصوبات: المفعولُ معه.

---

(١) هذه الأبيات الثلاثة ذكرها ابن هشام في السيرة (ص ٢٧٤) عن ابن اسحاق يحدث عن أسماء، في خبر هجرة رسول الله ﷺ، ولم يكونوا قد علموا وجهة رسول الله ﷺ فسمعوا هذه الأبيات من رجل يسمعون صوته، ولا يرونه قالت: فلما سمعنا قوله: عرفنا حيث وَجْهُ رسول الله ﷺ، وأن وَجْهَه إلى المدينة.
والشاهد في الأبيات هو في البيت الأول؛ وهو قوله: (قالا خيمتي أم معبد) حيث نصب خيمتي على معنى في، أي: قالا في خيمتي أم معبد، أي: قضيا وقت القيلولة، وهذا النصب، وأمثاله ضرورة، والأصل أن يجرَّ بـ(في).

وإنما جُعِلَ آخِرَهَا في الذكر لأمرين؛ **أحدهما**: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسي أو سماعي؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، **والثاني**: أنَّ العامل إنما يَصِلُ إلية بواسطة حَرْفٍ ملفوظٍ به، وهو الواو، بخلاف سائر المفعولات.

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثةُ أُمُورٍ؛ أحدها: أن يكون اسماً، **والثاني**: أن يكون واقعاً بعد الواو الدَّالة على المُصَاحَبَةِ، **والثالث**: أن تكون تلك الواوُ مسبوقةً بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وَحُرُوفُهُ.

وذلك كقولك: "سِرْتُ وَالنِّيلَ" و "استَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ" و "جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ" وكقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٨١] أي: فأجمعوا أمرَكم مع شركائكم، فـ (شركاءكم) مفعول معه؛ لاستيفائه الشُّروطَ الثلاثة.

ولا يجوزُ على ظاهر اللَّفظ أنْ يكونَ معطوفاً على (أمركم) لأنَّه حينئذٍ شريك له في معناه؛ فيكون التقدير: أجمعوا أمرَكم وأجمعوا شركاءَكم، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ أجمَعَ إنما يتعلَّق بالمعاني دون الذّوَاتِ، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، وإنما قلت "على ظاهر اللفظ" لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف، أي: وأمرَ شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثُلاَثِي محذوف، أي: وَاجْمَعُوا شركاءكم، بِوَصْلِ الألف، ومن قرأ (فَاجْمَعُوا) بوصل الألف صَحَّ العَطْفُ على قراءته من غير إضمار؛ لأنه من "جمع" وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول: جمعت أمري، وجمعت شركائي، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٠] .﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢]، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه، ولكن إذا أمكن العَطْفُ فهو أولى لأنه الأصل.

وليس من المفعول معه قولُ أبي الأسود الدؤلي: [الطويل]

١٤٩ ـ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ   هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ[1]

---

(١) هذه الأبيات لأبي الأسود الدؤلي، كما ذكر المؤلف، ونسبت لغيره.

والشاهد في الأبيات في البيت الأخير، وهو قوله: (وتأتي مثله) ولا يجوز هنا أن تسمَّى مفعولاً معه، لأنها ليست اسماً، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يسمى المؤول من أن والفعل مفعولاً معه لأنهم اشترطوا كونه اسماً صريحاً.

الإعراب: لاتنه: لا ، ناهية جازمة، تنه: فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الألف، والفتحة التي في آخره دلالة على الألف، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت . عن خلق: جار ومجرور متعلقان بـ (تنه) وتأتي الواو بمعنى مع، تأتي فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت) مثله: مفعول به، والهاء: مضاف إليه. عار: مبتدأ، عليك: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ، إذا: ظرف تضمن معنى الشرط. فعلت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء فاعل. والجملة: في محل جر بالإضافة عظيم: صفة لـ (عار) وجواب إذا محذوف دل عليه سابق الكلام والتقدير: إذا فعلت فإنه عارٌ عظيم عليك .

ابْـدَأْ بِـنَـفْـسِـكَ فَـانْـهَـهَـا عَنْ غَـيِّـهَـا   فَـإذَا انْـتَـهَـتْ عَـنْـهُ فَـأَنْـتَ حَـكِـيـمُ

فَـهُـنَـاكَ يُـسْـمَـعُ مَـا تَـقُـولُ وَيُـشْـتَـفَـى   بِـالـقَـوْلِ مِـنْـكَ وَيَـنْـفَـعُ الـتَّـعْـلِـيـمُ

لا تَـنْـهُ عَـنْ خُـلُـقٍ وَتَـأْتِـيَ مِـثْـلَـهُ   عَـارٌ عَـلَـيْـكَ إذَا فَـعَـلْـتَ عَـظِـيـمُ

الشاهد في قوله "وتَأْتِيَ مِثْلَهُ" فإنه ليس مفعولاً معه، وإن كان بعد واو بمعنى مع ـ أي: لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله ـ لأنه ليس باسم.

ولا نحو قولك "بِعْتُكَ الدّارَ بأثاثها، وَالعَبْدَ بثيابه" وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١]، وقولك: جاء زيد مع عمرو، فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو، ولا نحو قولك: مَزَجْتُ عَسَلاً وَمَاءً، وقول الشاعر: [الرجز]

١٥٠ ـ عَـلَـفْـتُـهَـا تِـبْـنـاً وَمَـاءً بَـارِداً   حَـتَّـى غَـدَتْ هَـمَّـالَـةً عَـيْـنَـاهَـا [(١)]

وقول الآخر: [الوافر]

١٥١ ـ إذَا مَـا الـغَـانِـيَـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمـاً   وَزَجَّـجْـنَ الـحَـوَاجِـبَ وَالـعُـيُـونَـا [(٢)]

لأن الواو ليست بمعنى (مع) فيهن، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد على مفرد، واستفيدت المعية من العامل ـ وهو "مزجت" ـ وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة،

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله (وماءً) حيث لا يصح عطفه على ماقبله؛ لأنه لايصح أن تقول علفتها ماءً، وإنما تحتاج إلى تقدير فعل لماء كأن تقول: وسقيتها ماءً.
وهذا الشاهد منهم من اعتبره من باب المفعول معه. ومنهم من قدر فعلا محذوفاً كما ذكر المؤلف، أي: وسقيتها.
ومنهم من ضمن فعل علفتها معنى فعل يصح لكليهما، كأن تقول: انلتها تبناً وماءً.
الإعراب: علفتها: فعل وفاعل ومفعول أول، تبناً: مفعول ثان، وماء: الواو عاطفة عطفت جملة: ماء: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة، بارداً: صفة لماء، حتى: حرف غاية وجر، غدت: غداً فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، همالة: حال من فاعل غدت، عيناها: عينا: فاعل غدت، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وعينا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوك بأن محذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بعلف، وتقدير الكلام: علفتها تبناً وسقيتها ماء إلى غدوها همالة عيناها.

(٢) البيت للراعي النميري. واسمه عبيد بن حسين بن معاوية وهو شاعر من شعراء الإسلام توفي ٩٠ هـ.
قوله: (الغانيات) جمع غانية، وهي المرة التي استغنت بجمالها عن الزينة، أو التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال. برزن: ظهرن. زجّجن: رقّقن ودقّقن.
الشاهد في البيت: قوله (والعيونا) حيث لا يصحُّ أن تعطف على ما قبلها عطف مفردات، لأنه لا يصح أن تقول: وزجّجن العيونا ولا يستقيم إلا بأحد أمرين: إما أن تضمّن الفعل معنى آخر كأن تقول: جمّلن أو حسّنّ الحواجب والعيونا. وإما على تقدير فعل محذوف، تقديره: وكحّلْن العيونا.

والتقدير: وسقيتها ماء، وكَحَّلْنَ العيونا، فحُذِفَ الفعل والفاعل وبقي المفعول، ولا جائز أن يكون الواو فيهما لعطف مفرد على مفرد؛ لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل؛ لأن "عَلَفْتُ" لا يصح تسليطه على الماء، و "زَجَّجْنَ" لا يصح تسليطه على العيون، ولا تكون للمصاحبة؛ لانتفائها في قوله "عَلَفْتُهَا تِبناً وماءً" ولعدم فائدتها في "وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا"؛ إذ من المعلوم لكلِّ أحد أنَّ العيونَ مصاحبة للحواجب.

ولا نحو "كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه"؛ لأنه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غيرمسبوقة بفعل ولا ما في معناه، ولا نحو "هذا لَكَ وأباك" ونحوه على أن يكون "أباك" مفعولاً معه منصوباً بما في "ها" من معنى أُنَبِّهُ، أو بما في "ذا" من معنى أشير، أو بما في "لك" من معنى استَقَرَّ؛ لأن كلاً من "ها" و "ذا" و "لك" فيه معنى الفعل دون حروفه.

بخلاف "سِرْتُ والنِّيلَ" و "أنا سَائرٌ والنِّيل" فإن العاملَ في الأول الفعلُ، وفي الثاني الاسمُ الذي فيه معنى الفعل وحروفه، قال سيبويه رحمه الله: "وأما نحو هذا لكَ وأباكَ فقبيح؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه" وقالوا: مراده بالقبيح الممتنع.

[وَقَدْ يجبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ (لاَ تَنْهَ عَنِ القَبِيْحِ وَإِتْيَانَهُ)، ومِنْهُ (قُمْتُ وَزَيْداً) وَ (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً) عَلَى الأَصَحِّ فِيْهِمَا.

وَيَتَرَجَّحُ فِيْ نَحْوِ قَوْلِكَ (كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ)، وَيَضْعُفُ فِيْ نَحْوِ (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو).

للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه ثلاثُ حالات:

١ ـ إحداها: أنه يجب نَصْبُهُ على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً، لمانع معنوي أو صناعيٍّ، فالأول؛ كقولك (لا تنهَ عنِ القبيحِ وإتيانَهُ)، وذلكَ لأنَّ المعنى على العطف: لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهذا تناقض.

والثاني كقولك (قُمتُ وزيداً) و (مررتُ بك وزيداً)،

أمَّا الأول، فلأنَّهُ لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلاَّ بعد التوكيد بضمير منفصل؛ كقوله تعالى ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء:٥٤].

وأما الثاني، فلأنَّهُ لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلاَّ بإعادة الخافض؛ كقوله تعالى ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون:٢٢]، ومن النحويين منْ لم يشترط في المسألتين شيئاً؛ فعلى قوله يجوز العطف، ولهذا قلت (على الأصحِّ فيهما).

٢ ـ والثانية: أن يترجح المفعولُ معه على العطف، وذلكَ نحو قولك (كن أنتَ وزيداً كالأخ) وذلكَ لأنكَ لو عطفتَ (زيداً) على الضمير في (كُن) لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن

تامره، وإنَّما تريد أن تأمر مُخاطبَكَ بأن يكون معه كالأخ؛ قال الشاعر: [الوافر]

١٥٢ ـ فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ(١)

وقد استفيد من تمثيلي بـ (كُن أنتَ وزيداً كالأخِ) أن ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط؛ لا على حسبهما، وإلاَّ لقلتَ كالأخوين، هذا هو الصحيح.

وممَّن نصَّ عليه ابنُ كَيْسانَ، والسماعُ والقياسُ يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف، وليس بالقَوِيِّ.

٣ ـ والثالثة: أن يترجَّح العطفُ ويَضعُفُ المفعولُ معه، وذلكَ إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو (قامَ زيدٌ وعَمْرٌو)، لأنَّ العطف هو الأصل ولا مُضعِّف له! فيترجَّح.] قطر

٦ ـــ المشبه بالمفعول به

ثم قلت: السَّادِسُ المُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوَ "زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ" وسيأتي.

وأقول: السادسُ من المنصوبات: المشبَّه بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى واحد، وذلك في نحو قولكَ "زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ" بنصب الوجه، والأصلُ "زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ" بالرفع؛ فزيد: مبتدأ، وحسن: خبر، ووجهه: فاعل بحَسَنٍ، لأن الصفة تعملُ عملَ الفعلِ، وأنت لو صَرَّحْتَ بالفعل فقلت حَسُنَ ـ بضم السين وفتح النون ـ لوجب رفع الوجه بالفاعِلِيّةِ؛ فكذلك حَقُّ الصفة أن يجب معها الرفعُ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجِعٍ إلى زيد؛ ليقتضي ذلك أن الحسن قد عَمَّهُ بجملته، فقيل "زَيْدٌ حَسَنٌ" أي هو، ثم نُصِبَ وجهَه، وليس ذلك على المفعولية؛ لأن الصفة إنما تتعدَّى تَبَعاً لتَعَدِّي فعلها، وَحَسُنَ الذي هو الفعلُ لا يتعدَّى، فكذلك صفته التي هي فَرْعُه، ولا على التمييز؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى

---

(١) قوله: (الكُلْيتين): تثنية كُلْية، بضم الكاف وسكون اللام.

والطِّحال: بوزن كتاب. وهو دم منعقد، وهو من مشمولات الحشا .

الشاهد في البيت: قوله (وبني) حيث نصبه على أنه مفعول معه، ولم يعطف على اسم كونوا وهو الواو. لأنَّ بني أبيهم ليسوا دخلين في الأمر، فنصبه على المعية لاختلاف مراده .

الإعراب: كونوا : فعل أمر ناقص، والواو اسمها. أنتم: ضمير منفصل للتوكيد. وبني: الواو للمعية. بني: اسم منصوب على المعية، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم. أبيكم: أبي مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف، مضاف إليه والميم للجمع. مكان: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كونوا. الكليتين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. من الطحال: جار ومجرور متعلقان بمكان.

الضمير، ومذهب البصريين ـ وهو الحق ـ **أن التميز لا يكون معرفة**، وإذا بَطَلَ هذان الوجهانِ تَعَيَّنَ ما قلنا من أنه مُشَبَّه بالمفعول به، وذلك أنه شُبِّه حَسَنٌ بضارب ـ في أن كلاً منهما صفة تثنى وتجمع وتذكَّر وتؤنَّث، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فَاعِلَهَا ـ فنُصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمرو في قولك: "زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً" فَحَسَنٌ مشبه بضارب ووجهه مشبَّه بـ (عمراً)، وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبْسَطَ من هذا إن شاء الله في موضعه.

٧ ـ الحال

ثم قلت: السَّابِعُ الحَالُ، وَهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أَوْ تَأْكِيدِهِ، أو تَأْكِيد عَامِلِهِ، أَوْ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ، نَحْوُ: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾ و﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ و ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ و﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾

وَ "أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بهَا نَسَبِي"

وَيَأْتي من الفَاعِلِ، وَمِنَ المَفْعُولِ، ومنهما مطلقاً، وَمِنَ المُضَافِ إليهِ: إن كانَ المُضافُ بَعْضَهُ نَحوَ ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ أو كَبَعْضِهِ نحوُ ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ أو عَامِلاً فيها، نَحْوَ ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، مُنْتَقِلَةً، مُشْتَقَّةً، وأن يَكُون صاحِبُهَا مَعْرِفَةً، أو خَاصًا، أوْ مُؤَخراً، وَقَدْ يَتَخَلَّفْنَ.

وأقول: السابعُ من المنصوبات: الحالُ، وهو يُذَكَّر ويؤنَّث، وهو الأفصَحُ، يقال: حَالٌ حَسَن، وحال حسنَةٌ، وقد يؤنَّث لَفْظُهَا فيقال: حالة؛ قال الشاعر: [الطويل]

١٥٣ ـ عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَومِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بالمَاءِ حَاتِمُ[(١)]

وَحَدُّهُ في الاصطلاح ما ذَكَرْتُ.

شرح التعريف:

فقولي **"وصفٌ"** جنسٌ يدخل تحته الحالُ والخبرُ والصفةُ.

وقولي **"فضلة"** فصل مُخْرِج للخبر، نحو: "زيد قائم".

وقولي: **"مَسُوق لبيان هيئة ما هو له " مخرج لأمرين** :

---

(١) البيت للفرزدق يفتخر بإيثاره بالماء غيره.

وأنشدوا قبله:

فآثرتُه بالماءِ لمَّا رأيتُ الذي به على القَومِ أخْشى لاحِقَاتِ المَلاوم

والشاهد فيه: أتى به ليدل على استخدام لفظ (حالة) مؤنثة بالتاء، وهي لغة فيه.

أحدهما: نعتُ الفَضْلة من نحو: "رأيت رَجُلاً طَوِيلاً" و "مررت بِرَجُلٍ طَوِيلٍ" فإنَّه وإنْ كان وصفاً فضلة لكنَّه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، وإنَّما سِيقَ لتقييد الموصوف، وجاء بيانُ الهيئة ضِمْناً.

والثاني: بعض أمثلة التمييز، نحو: "لِلَّه درُّه فارساً" فإنَّه وإنْ كان وصفاً فضلة، لكنَّه لم يُسَقْ لِبيانِ الهيئة، ولكنَّه سِيقَ لبيان جِنْسِ المتعجَّب منه، وجاءَ بيانُ الهيئةِ ضِمْناً.

وقولي "أو تأكيده ـ إلى آخره" تَمَّمتُ به ذكر أنواع الحال.

أنواع الحال:

والحاصلُ أن **الحال أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ**: ١ـ **مُبيِّنة للهيئة**، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، ٢ـ **ومؤكِّدة لعاملها**، وهي التي لو لم تُذكر لأفادَ عاملُها معناها، ٣ـ **ومؤكِّدة لصاحبها**، وهي التي يستفاد معناها من صَريحِ لَفظِ صاحبِها، ٤ ـ **ومؤكِّدة لمضمون الجُملة**، وهي الآتية بعد جملةٍ معقودةٍ من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالَّة على وصف ثابتٍ مستفاد من تلك الجملة.

فالمُبيِّنةُ للهيئةِ كقولك: "جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً" و "أَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ فَرِحاً". وقَولِ اللَّهِ تعالى ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١].

والمؤكِّدة لصاحبها، كقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] قولك "جاء الناسُ قَاطِبَةً" أو "كَافَّةً" أو "طُرًّا" وهذا القسم أغفَل التنبيهَ عليه جميعُ النَّحويين، ومَثَّلَ ابنُ مالكٍ بالآية للحال المؤكِّدة لعاملها، وهو سَهْوٌ.

والمؤكِّدة لعاملها، كقولك: "جَاءَ زَيْدٌ آتياً" و "عَاثَ عمرٌو مُفْسِداً" وقول الله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] وذلك لأنَّ الإزلافَ هو التقريبُ؛ فكل مُزْلَفٍ قريبٌ، وكلُّ قريب غيرُ بَعيدٍ، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١] ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٩٥] فإنه يقال: عَثِيَ بالكسر يَعْثَى بالفتح إذا أَفْسَدَ.

والمؤكِّدة لمضمون الجملة، كقولك: "زَيْدٌ أبوكَ عَطوفاً" وقول الشاعر: [البسيط]

١٥٤ ـ أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟[1]

وأَشَرْتُ بقولي "قَبْلَهُ" إلى أنَّه لا يجوز أنْ يُقالَ "عطوفاً زيدٌ أبوكَ" ولا "زَيْدٌ عطوفاً أبوكَ".

---

(١) البيت لسالم بن دارة، وقيل: دارةُ اسم أمِّه، وقيل: لقبَ جَدِّه، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجَّاءً، مات بجُرحِه من أثر ضربة من زميل بن أم دينار الفزاري، في خلافة عثمان رضي الله عنه حوالي ٣٠هـ. الأعلام (٣/ ٧٢).

الشاهد في البيت: قوله (معروفاً) حيث جاء حالاً منصوباً مؤكداً لمضمون الجملة التي قبلها.

ثم بيَّنتُ أن الحالَ تارةً يأتي من الفاعل، وذلك كما كنتُ مَثَّلْتُ به من قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١] فإنَّ (خائفاً) حال من الضمير المُستتر في (خَرَجَ) العائد على موسى عليه السلام.

وتارةً يأتي من المفعولِ، كما كُنتُ مثَّلتُ به من قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] فإنَّ (رسولاً) حال من الكاف التي هي مفعولُ (أرسلنا).

وأنه لا يتوقَّفُ مَجيءُ الحال من الفاعل والمفعول على شرط.

وإلى أنَّها تجيء من المضاف إليه، وأنَّ ذلك يتوقَّفُ على واحدٍ من ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون المضافُ بعضاً من المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢] فمَيتاً: حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللَّحمِ إليه، والمُضافُ بعضُه، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾ [الحجر: ٤٧].

والثاني: أنْ يكونَ المضافُ كبعضٍ من المضاف إليه في صِحَّة حَذْفِهِ والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥] فـ (حنيفاً) حال من (إبراهيم) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليست المِلَّة بعضَهُ، ولكنَّها كبعضِه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتَّبعوا إبراهيم حنيفاً؛ صَحَّ ـ كما أنه لو قيل: أيحبُّ أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، ونزعنا ما فيهم من غلٍّ إخواناً ـ كان صحيحاً.

الثالث: أنْ يكونَ المضافُ عامِلاً في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤] فـ (جميعاً) حالٌ من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المَرْجعِ، والمَرْجعُ هو العامل في الحال، وصَحَّ له أن يعمل لأنَّ المعنى عليه مع أنه مصدر؛ فهو بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون جميعاً، كان العاملُ الفعلَ، الذي المَصْدرُ بمعناه.

أحكام الحال:

ثم بيَّنتُ أنَّ للحال أحكاماً أربعة، وأنَّ تلك الأربَعَةَ رُبَّما تخلَّفت.

فالأول: الانتقال؛ ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً، وذلك كقولك: "جاء زيدٌ ضاحكاً" ألا ترى أنَّ الضَّحِك يُزَايل زيداً، ولا يُلازمُه، هذا هو الأصل، وربَّما جاءَتْ دالَّة على وَصْفٍ ثابتٍ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] أي: مُبيَّناً، وقولِ العرب "خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا" فالزَّرافة ـ بفتح الزاي ـ مفعولٌ لِخَلَقَ، ويَدَيْهَا بَدَلٌ منها، بَدَلُ بَعْضٍ من كلٍّ، وأطولَ: حال من الزَّرافة، ومن رجليها: متعلِّق بأطول.

وقد عاب بعضُ الجُهَّال ما جَزَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتح والضمّ فبيَّنتُ له أنَّ هذه اللفظة ذكرها (أبو منصور موهوبُ بن الجواليقي)(١) في كتابه (فيما تغلط فيه العامة)، فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامَّة تضمَّه ما نصُّه: وهي الزَّرافة ـ بفتح الزاي ـ هذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتىً، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس "زَرَافة" بالفتح، وهو الوجه، والعامة تضمُّها، انتهى كلامه، واللغات الشاذةُ لا تُحصَى، وإنما يُعْمَلُ على ما عليه الفُصَحَاء الموثوقُ بلغتهم.

الثاني: الاشتقاقُ، وهو: أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر كما قدَّمناه من الأمثلة، وربَّما جاءت اسماً جامداً كقوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] فثُباتٍ: حالٌ من الواو في ﴿ٱنفِرُواْ﴾ وهو جامد، لكنَّه في تأويل المشتَّق، أي: متفرِّقين، بدليل قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾، وقد اشتملت هذه الآيةُ على مجيء الحال جامدةً وعلى مجيئها مشتقةً.

الثالث: أن تكونَ نكرةً، كجميع ما قدَّمناه من الأمثلة، وقد تأتي بلفظ المعرَّف بالألف واللام، كقولهم: "ادْخلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ" و "أرْسَلَهَا العِرَاكَ"(٢)، و "جاؤوا الجَمَّاء الغَفِيرَ"(٣) أي: جميعاً، وأل في ذلك كلِّه زائدة، وقد تأتي بلفظ المعَرَّفِ بالإضافة، كقولهم: "اجْتَهِدْ وَحْدَكَ" أي: منفرداً، و"جاؤوا قَضَّهُمْ بقَضِيضهمْ"(٤): أي جميعاً.

وقد تأتي بلفظ المعرف بالعَلَمِيَّة، كقولهم: "جَاءَت الخَيْلُ بَدَادِ" أي: متبدِّدَةً فإنَّ بَدَادِ في الأصل عَلَمٌ على جِنْسِ التَّبدُّد، كما أنَّ فَجارِ عَلَمٌ للفَجْرَة.

---

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن أبو منصور ابن الجواليقي: عالم بالأدب واللغة، مولده ووفاته ببغداد، وهو من مفاخر بغداد، توفي سنة ٥٤٠ هـ. الأعلام (٧/ ٣٣٥).

(٢) هذه العبارة قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري، يقول فيه:

فأرسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ [الوافر].

يصف الشاعر حمار الوحش ألجأته أتُنه إلى أن تَرِدَ الماءَ مجتمعة، يدفع بعضها بعضاً، ولم يَمنعْها أذى الازدحام عن الماء لشدة طلبها له، من شدة العطش.

والشاهد فيه قوله: (العراك) حيث جاء الحال مصدراً غير مشتق، ومعرَّفاً بأل خلاف الأصل، لأن الأصل أن يكون نكرة، ومشتقاً.

(٣) جاء في القاموس (غفر) قوله: وجاؤوا جمّاً غفيراً، وجَمَّ الغفير، وجماءَ الغفير، والجماءَ الغفيرَ، وجماءَ غفيراً، أي: جميعاً شريفهم، ووضيعهم، لم يتخلّف أحد، وهم كثيرون، وهو عند سيبويه موضوع موضع المصدر.

(٤) قال صاحب القاموس (قضض): وجاؤوا قضَّهم. بفتح الضاد وبضمِّها، وفتح القاف وكسرها. بقضيضهم، وجاؤوا قضَضُهم وقضيضُهم، أي: جميعهم، أو القضُّ: الحصى الصغار، القضيض الكبار، أي: جاؤوا بالكبير والصغير.

الرابع: أن لا يكون صاحبُها نكرة مَحْضَة، كما تقدَّم من الأمثلة؛ وقد تأتي كذلك كما روى سيبويه من قولهم "عَلَيْهِ مِئةٌ بِيضاً" وقال الشاعر؛ وهو عنترة العبسي: [الكامل]

١٥٥ ـ فِيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ(١)

فحلوبة: لتمييز العدد، وسوداً: إما حالٌ من العدد، أو من حلُوبة، أو صفة، وعلى هذيْنِ الوجهين ففيه حَمْلٌ على المعنى؛ لأن حلوبة بمعنى حلائب، فلهذا صحَّ أن يُحمل عليها سوداً، والوجه الأوْل أحسن.

وفي الحديث: "صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ جالساً وصَلَّى وراءَهُ رجالٌ قياماً"(٢) فجالساً: حال من المعرفة، وقياماً: حال من النكرة المحضة.

وإنما الغالبُ ـ إذا كان صاحبُ الحال نكرةً ـ أن تكون عامَّة أو خاصَّة، أو مؤخرة عن الحال.

فالأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]؛ فإن الجملة التي بعد (إلا) حال من (قرية) وهي نكرة عامة؛ لأنها في سياق النفي.

والثاني، نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥]؛ فـ ﴿أمراً﴾ إذا أعرب حالاً ـ فصاحبُ الحال إما المضاف، فالمسوغ أنه عام أو خاص، أما الأول: فمن جهة أنه أحَدُ صِيَغِ العموم، وأما الثاني: فمن جهة الإضافة، وأما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص؛ لوصفِه بحكيم، وقرأ بعضُ السلف: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقاً﴾ [البقرة: ٨٩] بالنصب؛ فجعله الزمخشري حالاً من (كِتَٰبٌ) لِوَصْفِهِ بالظرف، وليس ما ذكر بلازم، لجواز أن يكونَ حالاً من الضمير المستتر في الظرف.

والثالثُ، كقوله: [مجزوء الوافر]

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ(٣)

---

(١) البيت من معلقة عنترة العبسي. انظر ديوانه (ص١٩٣) بتحقيق محمد سعيد قولوي.
وقال أبو بكر الأنباري في (شرح القصائد السبع الطوال ص٢٦٦): وقال يعقوب: يروى (خلية).
والخلية: أن تعطف ثلاث نوق، أو اثنتان على حُوار واحد، وتنحر أولادها فيدرُّون عليه، ثم يتخلى الراعي بواحدة لنفسه، وأهل البيت لأنفسهم. والخوافي: الريش دون الريشات العشر في مقدم الجناح. والأسحم: الأسود.
الشاهد فيه: قوله: (سوداً) على رواية النصب، حيث جاء حالاً، وصاحب الحال نكرة وهو قوله (حلوبة) ويروى بالرفع على أنه نعت للعدد المرفوع، ويحتمل أن يكون صفة لحلوبة، أو حالاً من العدد.

(٢) أخرجه [البخاري: ٦٨٨] عن عائشة رضي الله عنها. بلفظ: "صلَّى رسول الله ﷺ في بيته، وهو شاكٍ، فصلَّى جالساً وصلَّى وراءه قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا. . .".

(٣) سلف البيت في بحث علامات المضارع تاماً وأصله لمية طلل موحش، فلما تقدمت صفة (طلل) وهو نكرة، نصبت على الحال.

فهذه المواضعُ ونحوُها، مَجِيءُ الحال فيها من النَّكرة قِيَاسِيٌّ، كما أنَّ الابتداءَ بالنكرة في نظائرها قياسيٌّ، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ، فَقِسْ عليه هنا.

٨ ــ التمييز

ثم قلتُ: الثَّامِنُ التَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسمٌ، نكرَةٌ، فَضْلَةٌ، يَرْفَعُ إِبْهَامَ اسْمٍ، أوْ إِجْمَالَ نِسْبَةٍ.
فالأولُ بَعْدَ العَدَدِ الأحَدَ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إلى المئَةِ، وَ "كَمْ" الاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ "كَمْ عَبْداً مَلَكت" وَبَعْدَ المَقَادِيرِ، كـ "رِطْلٍ زَيْتاً" وَكَـ "شِبْرٍ أرْضاً" وَ "قَفِيزٍ بُرًّا" وَشِبْهِهِنَّ، مِنْ نَحْوِ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ وَ "نِحْي سَمْناً" وَ "مِثْلُهَا زُبْداً" وَ "مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَاباً" وَبَعْدَ فَرْعِهِ نَحْوُ "خَاتَمٌ حَدِيداً".
والثَّاني إمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الفَاعِلِ، نَحْوُ ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ أَوْ عَنِ المَفْعُولِ، نَحْوُ ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا، نَحْوُ ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ أو غَيْرُ مُحَوَّل، نَحْوُ "للهِ دَرُّهُ فَارِساً".

وأقولُ: الثامنُ من المنصوبات: التمييزُ.

وهو والتفسيرُ والتبيِّين ألفاظٌ مترادفة لغةً واصطلاحاً، وهو في اللغة بمعنى فَصْلِ الشيء عن غَيْرِه، قال الله تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس:٥٩] أي: انفصلوا من المؤمنين ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك:٨] أي: ينفصل بعضُها من بعض.

وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمُور، وهي المذكورة في المقدِّمة.

ما فارق الحالُ التَّمييزَ فيه:

وَفُهِمَ ممَّا ذكرتُه في حَدَّي الحالِ والتَّمييز أنَّ التمييز وإنْ أشْبَه الحالَ، في كونه منصوباً، فضلةً، مبيناً لإبْهامٍ، إلا أنه يفارقُه في أمرين.

أحدهما: أنَّ الحال إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً، نحو "عِشْرُونَ دِرْهَماً" و "رطل زيتاً" وبالصفات المشتقة قليلاً، كقولهم: "لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً" و "لِلَّهِ دَرُّهُ رَاكِباً".

الثاني: أن الحال لبيان الهيئات، والتمييز يكون تارةً لبيان الذَّوَات، وتارة لبيان جِهة النِّسبة.

وَقَسَّمْتُ كلاً من هذين النوعين أَرْبَعَةَ أقْسامٍ:

أقسام التمييز:

فأما أقسَامُ التمييز المبيِّن للذَّات **فأحَدُها**: أنْ يقعَ بعدَ الأعدادِ، **وقسَّمتُ العدد إلى قسمين: صريح، وكناية.**

فالصريح: الأحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المئة، تقول: "عِنْدي أحَدَ عَشَرَ عَبْداً" و "تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَماً" وقال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٢٢] ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وفي الحديث "إنَّ لِلَّهِ تِسْعةً وتِسْعينَ اسماً "[(١)] وأردت بقولي "إلى المئة" عدم دخول الغاية في المُغَيَّا[(٢)]، وهو أحدُ احتمالَيْ حرف الغايةِ.

والكناية هي "كم" الاستفهامية، تقول: كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟ فكم مفعول مقدم، وعبداً: تمييز واجبُ النصبِ والإفراد، وزعم الكوفيُ أنه يجوزُ جمعُه فتقول: كَمْ عبيداً ملكت، وهذا لم يُسمعْ، ولا قياس يقتضيه، **ويجوزُ لك جرُّ تمييز كم الاستفهامية؛ وذلك مشروط بأمرين؛ أحدهما**: أن يدخل عليها حرف جَرٍّ، **والثاني**: أن يكون تمييزُها إلى جانبها، كقولك: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ وعلى كَمْ شَيْخٍ اشْتَغَلْتَ؟ والجرُّ حينئذٍ عند جمهورِ النَّحْويين بِمِنْ مُضْمَرةً، والتقدير بكم من دِرْهَمٍ؟ وعلى كم مِنْ شيخٍ، وزَعَمَ الزَّجَّاجُ أنَّه بالإضافة.

القسم الثاني: أن يقع بعد المقادير وقَسَّمْتُهَا على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يدلُّ على الوزن، كقولك: رطل زيتاً، ومَنَوَانِ سَمْناً، والمَنَوَانِ: تثنية مَناً، **وهو لغة في المنِّ وقيل في تثنيته**: مَنوانِ؛ **كما يُقال في تثنية عصاً**: عَصوان، **والثاني**: ما يدلُّ على مساحة؛ كقولك: شِبرٌ أرضاً، وجَريبٌ نَخلاً، وقولهم: ما في السماءِ مَوْضعُ رَاحةٍ سحاباً، **الثالث**: ما يدلُّ على الكيل، كقولهم: قفيزٌ بُرًّا، وصاعٌ تَمْراً.

القسم الثالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء، وذكرت لذلك أربَعَةَ أمثلة.

أحدُها: قول الله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧] فهذا بعدَ شِبْهِ الوزن، وليس به حقيقة؛ لأنَّ مثقال الذَّرةِ ليسَ اسماً لشيءٍ يُوزَنُ به في عُرْفِنا.

الثاني: قولهم: عندي نِحْيٌ سَمْناً، والنِّحْيُ ـ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة ـ اسم لوعاء السَّمْن، وهذا بعد شبه الكيل، وليس به حقيقة، لأنَّ النِّحيَ ليس مما يُكالُ به السَّمن ويُعرفُ به مقدارُه، وإنَّما هو اسمٌ لوعائه فيكونُ صغيراً وكبيراً، ومثله قولهم: وَطْبٌ لَبَناً،

---

(١) أخرجه [البخاري: ٢٧٣٦] و[مسلم: ٦٨٠٩] من حديث أبي هريرة، وتتمته: "مَنْ أحصاها دَخلَ الجنَّة واللَّهُ وِترٌ يحبُّ الوترَ"، ورواية مسلم «مَنْ حَفِظَها».

(٢) أراد أن المئة غير داخلة في الحكم.

والوَطْبُ ـ بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة ـ اسم لوعاء اللَّبن، وقولهم: سِقَاءٌ مَاءً، وزِقٌّ خَمْراً، وَرَاقُودٌ خَلاًّ.

الثالث: ما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً، فسحاباً: واقعٌ بعدَ "موضعُ راحةٍ" وهو شبيه بالمساحة.

والرابع: قولهم: على التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبداً، فزُبْداً: واقع بَعْدَ "مثل" وهي شبيهة إنْ شِئْتَ بالوزن، وإنْ شِئْتَ بالمساحة.

القسم الرابع: أنْ يقعَ بعدَ ما هو متفرِّع منه، كقولهم: هذا خَاتَمٌ حديداً، وذلك لأنَّ الحديد هو الأصل، والخاتَم مشتقٌّ منه؛ فهو فَرْعُهُ، وكذلك "بَابٌ سَاجاً" و "جُبَّةٌ خَزّاً" ونحو ذلك.

وأما أقسامُ التَّمييزِ المبيِّن لجهة النِّسبة فأربعة:

أحدها: أنْ يكون مُحَوَّلاً عن الفاعل، كقول الله عز وجل: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]: أصلُه: واشتعل شيبُ الرأسِ، وقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤] أصلُه: فإن طابت أنفسُهُنَّ لكم عن شيء منه، فحُوِّلَ الإسناد فيهما عن المضاف ـ وهو الشيب في الآية الأولى، والأنفسُ في الآية الثانية ـ إلى المُضاف إليه ـ وهو الرأس، وضمير النسوة ـ فارتفعت الرأس، وجِيء بدلَ الهاء والنون بنون النسوة، ثم جيء بذلك المضاف الذي حُوِّل عنه الإسناد فضلَةً وتمييزاً، وأفردت النفس بعد أنْ كانت مجموعةً؛ لأنَّ التمييز إنما يُطْلَبُ فيه بيانُ الجنسِ، وذلك يتأدّى بالمفرد.

الثاني: أن يكون مُحَوَّلاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

قيل: التقدير وفجرنا عيونَ الأرضِ، وكذا قيل في "غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً" ونحو ذلك.

الثالث: أن يكون مُحَوَّلاً عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤] أصلُه: مالي أكثَرُ، فحذف المضاف ـ وهو المال ـ وأقيم المضاف إليه. وهو ضمير المتكلِّم ـ مُقَامَهُ، فارتفع وانفصل، وصار: أنا أكثرُ منك، ثم جِيءَ بالمحذوف تمييزاً، ومثله "زيد أَحْسَنُ وَجْهاً" و "عَمْرٌو أَنْقَى عِرضاً" وشِبْه ذلك، وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ، وَعِرْضُ عَمرٍو أنْقَى.

[فإن كان الواقع بعد "أفعل" التفضيل هو عين المُخبَر عنه وَجَب خَفْضُهُ بالإضافة، كقولك (مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ)، إلاَّ إنْ كان "أفعلُ" التفضيل مضافاً إلى غيرهِ فينصبُ؛ نحو (زَيدٌ أكثرُ النَّاس مالاً)]. قطر

الرابع: أن يكون غير مُحَوَّلٍ، كقول العرب: "لِلَّهِ دَرُّهُ فارساً" و "حَسْبُكَ به ناصراً" وقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

١٥٦ ـ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ [(١)]

"يا" حرف نداء "جارتا" منادى مضافٌ للياء، وأصله "يا جارتي" فقلبت الكسرة فتحة، والياء ألفاً "ما" مبتدأ، وهو اسم استفهام، و "أنت" خبره، والمعنى عَظُمْتِ، كما يقال: زَيْدٌ وما زَيْدٌ، أي: شيء عظيم، و "جارة" تمييز، وقيل: حال، وقيل، "ما" نافية، و "أنت" اسمها، و "جارة" خبر ما الحجازية: أي: لَسْتِ جارَة، بل أنت أشرفُ من الجارة، والصوابُ الأول، ويدلُّ عليه قولُ الشاعر: [السريع]

١٥٧ ـ يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ [(٢)]

و "مِنْ" لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز.

[وقد يقعُ كلٌّ من الحال والتمييز مؤكِّداً غيرَ مُبيِّنٍ لِهَيئةٍ ولا ذاتٍ .

مثالُ ذلكَ في الحال: قولهُ تعالى ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة:٢٥]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم:٣٣]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل:١٩]، وقال الشاعر: [الكامل]

١٥٨ ـ وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيْرَةً كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا [(٣)]

ومثالُ ذلك في التمييز: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦]،

---

(١) شطر بيت من مجزوء الكامل للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس، وعجزه:

بانَتْ لتحزُنَنا عفارَهْ.

ومنهم من جعل الصدر عجزاً، والعجز صدراً.

الشاهد في البيت: قوله (جارة) فإنه تمييز جيءَ به لرفع إبهام وقع في نسبة قبله وليس محولاً.

(٢) **قوله**: (الأكناف) جمع كَنَفٍ، وهو الجانب، والناحية، ويقال: أنا في كنف فلان، إذا كنت تنزل في جواره، وموطَّأ الأكناف: إذا كان ممهدها، وكان يسهل النزول في حماه، والاستجارة به. ورَحْبُ الذراع: هذه كناية عن سَعَةِ جُودِه، وكَثْرةِ كَرَمه.

الشاهد في البيت: قوله، (مِنْ سيِّدٍ): حيث استشهد المؤلف على كلامه في البيت السابق، على أن الاسم الواقع بعد عبارة (ما أنت) تمييز بدليل دخول (مِن) عليه في هذا الشاهد.

(٣) هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، من معلَّقته المشهورة، من أبيات يصفُ فيها بقرة من بقر الوحش.

اللغة: (تُضيء): يريد أنها شديدة البياض. وجه الظلام: أولهُ. جُمانة، بضم الجيم: اللؤلؤة الصغيرة. البحري: أراد به الغواص. نظامُها: خيطها.

الشاهد فيه: قوله (منيرة) فإنه حال من فاعل تضيء وهو حال مؤكدة لعاملها .

الإعراب: وتضيء: الواو حرف عطف على كلام سابق، تضيء: فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، =

﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف:١٤٢]، وقولُ أبي طالب: [الكامل]

١٥٩ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا[(١)]

ومنه قول الشاعر: [البسيط]

١٦٠ - وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[(٢)]

وسيبويه - رحمه الله تعالى! - يمنع أن يقال (نِعْمَ الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ) وتأوَّلوا (فحلاً) في البيت على أنَّه حال مؤكِّدة، والشواهدُ على جوازِ المسألةِ كثيرةٌ؛ فلا حاجةَ إلى التَّأويلِ، ودخول التَّمييز في باب نِعْمَ وبِئْسَ أكثرُ من دُخول الحال.] قطر

٩ ـــ المُستثنى

ثم قلت: التَّاسِعُ المُسْتَثْنَى بِلَيْسَ، أَوْ بِلاَ يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلاَ، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقاً، أَوْ بِإِلَّا بَعْدَ كَلاَمٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى، نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾.

وَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ

وَغَيْرُ المُوجَبِ: إنْ تُرِكَ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلاَ أَثَرَ فِيهِ لـ "إلاَّ"، وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً، نَحْوُ: "مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ"، وَإِنْ ذُكِرَ فَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإِتْبَاعُهُ لِلمُسْتَثْنَى مِنْهُ أرجحُ، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾، أَوْ مُنْقَطِعاً فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إنْ صَحَّ التَّفْرِيغُ، والْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسِوَى مَخْفُوضٌ، وَبِخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ مَنْصُوبٌ، وَتُعْرَبُ غَيْرٌ بِاتِّفَاقٍ، وَسِوَى عَلَى الأَصَحِّ، إعْرَابَ المُسْتَثْنَى بِإِلَّا.

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. في وجه: جار ومجرور متعلق بـ "تضيء"، وجه: مضاف، والظلام: مضاف إليه؛ مجرور بالكسرة الظاهرة.

منيرة: حال من فاعل "تضيء" المستتر فيه. كجمانة: جار ومجرور متعلق بمحذوف: إمَّا حال ثانية من فاعل "تضيء"، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي كجمانة، وجمانة: مضاف. والبحري: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، سل: فعل ماض مبني للمجهول. نظامها: نظام: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، ونظام: مضاف وضمير الغائبة العائد إلى "جمانة البحري" مضاف إليه، وجملة (سل نظامها) في محل نصب حال على تقدير قد. انظر شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص٤٥٢ والعصرية.

(١) هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب، عمِّ النبيِّ ﷺ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الشاهد فيه: قوله (ديناً) فإنه تمييز مؤكِّد لما سبقه، ولم يأتي مبيِّناً لذات، كما هو الأصل في التمييز.

(٢) هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني.

الشاهد في البيت: قوله (فحلاً) فإنه تمييز مؤكِّد، وليس مبيِّناً لذات، كما هو الأصل في التمييز.

وأقول: التاسعُ من المنصوبات: المستثنى.

وإنما يجب نصبهُ في خمسِ مسائل:

إحداها: أن تكون أداة الاستثناء "ليس" كقولك: قَامُوا لَيْسَ زَيْداً، وقول النبي ﷺ: "ما أنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ"(١) فليس هنا بمنزلة إلاَّ في الاستثناء، والمستثنى بها واجبُ النَّصبِ مُطْلَقاً بإجماع.

الثانية: أن تكون أداة الاستثناء "لا يكون" كقولك" قاموا لا يكون زيداً؛ فلا يكون أيضاً: بمنزلة إلاَّ في المعنى، والمستثنى بها واجبُ النَّصبِ مُطلقاً، كما هو واجب مع ليس.

والعِلَّة في ذلك فيهما أنَّ المستثنى بهما خَبَرُهُمَا، وسيأتي لنا أنَّ كان وليس وأخواتهما يرفعْنَ الاسمَ وينصِبْنَ الخبرَ.

فإن قلت: فأينَ اسمُهما؟

قلتُ: مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلِّ السابق، وكأنه قيل: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١] أي: فإنْ كانت البنات، وذلك لأنَّ الأولاد قد تقدَّم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنه قيل أولاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كُنَّ، وكذلك هنا(٢).

الثالثة: أن تكون الأداة "ما خلا" كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقولِ لبيدِ بن ربيعة العامري الصحابي: [الطويل]

١٦١ ـ ألاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ   وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ(٣)

الرابعة: أن تكون الأداة "ما عدا" كقولك: جاءَ القومُ ما عدا زيداً، وكقول الشاعر: [الطويل]

---

(١) أخرجه [مسلم: ٥٠٩٢] عن رافع بن خَديج.

(٢) وقيل في تقدير الاسم أيضاً في قولك: قام القومُ ليس زيداً، أي: ليس القائم زيداً. أو ليس القيام قيام زيد، والذي ذكره المؤلف هو قول الجمهور، يعني أنه يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق.

(٣) قوله: (لا محالة) أي: لا احتيال، والمراد: لا فرار، ولا مهرب من زوال كل نعيم. إلا نعيم الجنة، فإنه لا يزول، كما ردَّ عليه أحد الصحابة، لما سمع هذا البيت. وهذا الكلام ينطبق على نعيم الدنيا.

والشاهد فيه: قوله (ما خلا اللَّهَ) بنصب لفظ الجلالة على أنه مفعول به للفعل، وعلى اعتبار أن (ما) مصدرية، وقد وضح ذلك المؤلف نفسه.

١٦٢ ـ تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي؛ فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ(١)

فالياء في موضع نصب؛ بدليل لحاق نون الوقاية قبلها، وحكى الجَرْمِيُّ، والرَّبَعِيُّ، والأخفش الجرَّ بعد ما خلا وما عدا، وهو شاذٌّ؛ فلهذا لم أَحْفِلْ بذكره في المقدِّمة.

فإن قلت: لِمَ وَجَبَ عند الجمهور النَّصْبُ بعد "ما خلا" و "ما عدا". وما وَجْهُ الجرِّ الذي حكاه الجَرْمِيُّ والرجلان؟

قلت: أما وجوبُ النصب فلأن "ما" الداخِلَةَ عليهما مصدرية، و "ما" لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، وأما جواز الخفض فعلى تقدير "ما" زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإن المعهود في زيادة "ما" مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[المؤمنون: ٤٠] ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥].

وقولي "مطلقاً" راجع إلى المسائل الأربع، أي: سواء تقدَّم الإيجابُ أو النفي أو شبهه.

الخامسة: أن تكون الأداة "إلا" وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن تكون بعد كلام تام مُوجَبٍ، ومرادي بالتام: أن يكون المستثنى منه مذكوراً، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ ـ ٣١].

الثانية: أن يكون المستثنى مُقَدَّماً على المستثنى منه، كقول الكُمَيْتِ يمدح آل البيت رضي الله عنهم: [الطويل]

---

(١) **قوله:** (الندامى) جمع ندمان، وأصله: الذي يجالسك على الشراب، ثم قد يعمُّ كلَّ صاحب، والنديم: بمعناه. مولَع: مُغرَم، وهو ملازم للبناء للمجهول.

الشاهد فيه: (ما عداني) حيث جاء الضمير المتصل وهو الياء، في محل نصب، بدليل مجيء نون الوقاية التي فصلت بين الفعل والياء، وهي لا تأتي إلا مع الأفعال وقد سبقت بما المصدرية كذلك، ولا يليها إلا فعل أيضاً.

الإعراب: تملُّ: فعل مضارع مبني للمجهول. الندامى: نائب فاعل. ما: مصدرية. عداني: عدا: فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره هو، وقد بين المؤلف مرجعه، والنون للوقاية، والياء مفعول به. فإنني: الفاء دالة على التعليل، إن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن. بكل: جار ومجرور متعلق بقوله مولع في آخر البيت، وكل مضاف، والذي: مضاف إليه. يهوى نديمي: فعل وفاعل، ونديم: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد: ضمير محذوف منصوب بيهوى، والتقدير: بكل الذي يهواه نديمي، مولع: خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

١٦٣ ـ وَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ[(١)]

ولما انتهيْتُ إلى هنا استطردت في بقية أنواع المستثنى، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة، وبعضه مترددٌ بين باب المنصوبات وغيرها؛ فذكرت أنَّ الكلام إذا كان غيرَ إيجابٍ. وهو النفيُ والنهيُ والاستفهامُ.

فإن كان المستثنى منه محذوفاً، فلا عمل لـ "إلاَّ"، وإنما يكون العمل لما قبلها، ومن ثَمَّ سمَّوه استثناءً مُفَرَّغاً؛ لأن ما قبلها قد تَفَرَّغَ للعمل فيما بعدَها، ولم يشغَلْه عنه شيءٌ، تقول: ما قام إلا زَيْدٌ، فترفعُ زيداً على الفاعلية، وما رأيتُ إلا زيداً، فتنصِبُه على المفعولية، ومَا مَرَرْتُ إلا بزَيدٍ، فتَخفِضُه بالباء، كما تفعل بهنَّ لو لم تذكُر إلا .

وإن كان المستثنى منه مذكوراً؛ فإما أن يكون الاستثناء **متَّصلاً**، وهو أن يكون المستثنى داخلاً في جنس المستثنى منه ـ **أو منقطعاً** ـ وهو أن يكون غير داخل.

فإن كان متَّصلاً جاز في المستثنى وجهان: أحدهما: وهو الراجح. أن يُعْرَبَ بإعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه، بَدَلَ بعضٍ مِنْ كلٍّ؛ **والثاني**: النَّصْبُ على أصل الاستثناء، وهو عربي جيِّد، مثال ذلك في النفي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] أجمعت السبعة على رفع أنفسهم، وقال تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع قليل على أنه بَدَلٌ من الواو في فعلوه كأنه قيل: ما فعله إلا قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحدَه إلا قليلاً بالنصب[(٢)]، ومثاله في النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] قرئ بالرفع والنصب[(٣)]، ومثاله في الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] أجمعت السبعةُ على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر في يقنط، ولو قُرِئ الضالين بالنَّصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكن القراءة سُنَّةٌ متبعة.

---

(١) الكميت بن زيد الأسدي شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة توفي سنة ١٢٦هـ، والبيت من قصيدة يمدح فيها آل رسول الله ﷺ ومطلعها قوله:

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لَعِباً مِنّي، وذو الشيب يَلْعَبُ؟

وقوله: (طربت) من الطرب، وهو هزة تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب. و (البيض): أراد الحسان من النساء. **والشاهد فيه**: قوله (إلا آل أحمد) و (إلا مذهب الحق). حيث نصب المستثنى في الموضعين، لتقدمهما على المستثنى منه. وهو واجب النصب، ولا يصح فيه البدل، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

(٢) قرأ ابن عامر بالنصب والباقون بالرفع. النشر (٣/ ٢١).

(٣) قال ابن الجزري في النشر (٣/ ١١٨) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء، وقرأ الباقون بنصبها.

وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نَصْبَه، وهي اللغة العُلْيا، ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩، ٢٠] ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع (إلا اتباعُ) و (إلا ابتغاءُ)؛ لأنَّ كلًّا منهما في موضع رفع: إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمِدِ على النفي، وإما على أنه مبتدأ تقدَّم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب، قال الشاعر: [الرجز]

١٦٤ ـ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيسُ[1]

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليس من جنسه.

الاستثناء بغير سوى

وذكرت أيضاً أن المستثنى (بغير، وسوى) مخفوض دائماً، لأنَّهما ملازمان للإضافة لِمَا بعدَهما، فكلُّ اسمٍ يقعُ بعدَهما فهما مضافان إليه، فلذلك يلزمُهُ الخفض.

[وتُعْرَبُ "غَيْرُ" نفسُها بما يستحقّه الاسمُ الواقعُ بعد (إلَّا) في ذلكَ الكلام؛ فتقول: (قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) بنصب "غير"، كما تقول (قامَ القَوْمُ إلَّا زَيْداً)، بنصب "زيد"، وتقول (ما قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)، و (غَيْرُ زَيْدٍ) بالنَّصب والرَّفع، كما تقول (ما قامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً)، و (إلاَّ زَيْدٌ)، وتقول (مَا قامَ القَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ) بالنَّصب عند الحجازيين، وبالنَّصب أو الرفع عند التميميين، وعلى نلكَ فَقِسْ.

وهكذا حكم (سوى) خلافاً لسيبويه؛ فإنَّه زعم أنَّها واجبةُ النَّصب على الظرفية دائماً.] قطر

وأن المستثنى بخَلاَ وعَدَا وحَاشَا يجوز فيه الخفضُ والنصبُ؛ فالخفض على أن يُقَدَّرْنَ حروف جَرٍّ، والنصبُ على أن يُقَدَّرْنَ أفعالاً اسْتَتَرَ فاعلُهُنَّ، والمستثنى مفعول، هذا هو الصحيح، ولم يُجَوِّزْ سيبويه في المستثنى بِعَدَا غيرَ النصبِ؛ لأنه يَرَى أنها لا تكون إلا فعلاً، ولا في المستثنى بِحَاشَا غيرَ الجرِّ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفاً.

---

(١) البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث، ويعرف بـ (جران العود).

وقوله: اليعافير، جمع يعفور، بفتح الياء وضمها، وهو الظبي الأعفر، أي: الذي لونه لون العَفَر، وهو التراب. العيس: الإبل.

والشاهد فيه: قول (إلا اليعافيرُ، وإلا العيسُ) حيث رفعهما على البدلية. مع أنهما من المستثنى المنقطع. ورأى سيبويه أن يجعلها من المستثنى المتصل، وذلك بالتوسع في المستثنى منه، على معنى: ليس بها شيء إلا اليعافير وإلا العيس.

١٠ ـ خبر كان وأخواتها

ثم قلت: وَالبَوَاقِي خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا، وَيَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعاً مُؤَخَراً عَنْهَا، رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا، مُجَرّداً مِنْ "أَنْ" بَعْدَ أَفْعَالِ الشُرُوعِ، وَمَقْرُوناً بِهَا بَعْدَ حَرَى وَاخْلَوْلَقَ، وَنَدَرَ تَجَرُّدُ خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وَكَرَبَ، وَرُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى؛ فَفِي قَوْلِهِ:

وَمَاذَا عَسَى الحَجّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

فِيمَنْ رَفَعَ "جُهْدُهُ" شُذُوذَانِ، وَخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَى لَيْسَ، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا.

وأقول: العاشر من المنصوبات: خَبَرُ "كان" وأخواتها، نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣] ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣].

١١ ـ خبر كاد وأخواتها

الحادي عَشَرَ: خبر كاد وأخواتها، وقد تقدَّم في باب المرفوعات أن خبرَهنَّ لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، وذكرت هنا أنه ينقسم ـ باعتبار اقترانهِ (بأنْ) وَتَجَرُّدِهِ منها ـ **أربعة أقسام**:

أحدها: ما يجبُ اقترانُه بها[(١)]، وهو حَرَى واخْلَوْلَقَ، تقول: "حَرَى زَيْدٌ أنْ يَفْعَل" و "اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَن تُمْطِرَ" ولا أعرف مَنْ ذَكَرَ "حَرَى" من النحويين غير ابن مالك، وَتَوَهَّم أبو حيَّان أنه وَهِمَ فيها، وإنما هي حَرًى بالتنوين اسماً لا فعلاً، وأبو حيَّان هو الوَاهِم، بل ذكرها أصحابُ كتب الأفعال من اللغويين، كالسَّرَقُسْطِيّ[(٢)]، وابن طريف[(٣)]، وأنشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى: [الخفيف]

١٦٥ ـ إنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَكَانَا[(٤)]

---

(١) وذلك؛ لأن هذين الفعلين يدلاَّن على رجاء المتكلِّم وقوع خبرهما، والرجاء يكون حصوله متراخياً عن وقت الكلام، و (أنْ) هذه تمحّضُه للاستقبال، فاحتاج إليها لكي يتطابق زمنُه مع زمن وقوعه، بالنظر إلى كونه مرجو الحصول .

(٢) هو قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد، عالم بالحديث واللغة ، ويقال: إنه أول من أدخل كتاب (العين) إلى الأندلس. له "الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثل" توفي٣٠٢هـ ـ ٩١٥م. الأعلام (٥/ ١٧٤).

(٣) هو عبد الملك بن طريف الأندلسي النحوي اللغوي، توفي ٤٠٠هـ.

(٤) **الشاهد فيه**: قوله (حرى أن يكون ذاك) حيث استعمل حرى فعلاً دالاً على الرجاء، وجاء بخبره مضارعاً مقروناً (بأن) وقد أراد المؤلف إثبات وجود هذا الفعل والرد على من أنكره.

القسم الثاني: ما الغالِبُ اقترانهُ بها، وهو عَسَى وأوشَكَ[١]، مثالُ ذِكْرِ "أنْ" قولُ الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، وقول الشاعر: [الطويل]

١٦٦ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُرَابَ لأوْشَكُوا　إذَا قِيلَ هَاتُوا ـ أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا[٢]

ومثالُ تركها قولُ الشاعر: [الطويل]

١٦٧ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ؛ إنَّهُ　لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أمْرُ[٣]

وقول الآخر: [المنسرح]

١٦٨ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ　فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا[٤]

---

(١) هذا الذي ذكره المؤلف عن (عسى) رأي سيبويه، ورأي ابن مالك والجمهور هو أنَّ تجرد المضارع الواقع خبراً لعسى من (أن) خاص بضرورة الشعر.
وأما أوشك، فإن لوحظ فيها معنى الرجاء، فتلزم أن في خبرها، وإن لوحظ فيها معنى المقاربة ترجح تجرد خبرها من أن المصدرية.

(٢) **قوله**: (يملُّوا) يعتريهم المَلَلُ والسآمة ويضجروا من إعطاء التراب الذي هو أتفه الأشياء، وأحقرها، فكيف: إذا طلبت إليهم شيئاً ذا خطر؟.
الشاهد فيه: قوله (لأوشكوا أن يملُّوا) حيث أتى بخبر أوشك فعلاً مضارعاً مقترناً بأن المصدرية على ما هو الغالب في خبر هذا الفعل.
الإعراب: لو: شرطية غير جازمة. سئل: فعل ماض مبني للمجهول. الناس: نائب فاعل، وهو المفعول الأول لسئل. التراب: مفعول به ثان لسئل. لأوشكوا: اللام واقعة في جواب لو. أوشك: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه. إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط. قيل: فعل ماض مبني للمجهول، هاتوا: فعل أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مقول قيل، وجملة قيل مع نائب فاعله في محلِّ جرٍّ بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف تدل عليه جملة أوشك واسمه وخبره، وجملة الشرط مع فعل الشرط وجوابه لا محلَّ لها من الإعراب معترضة بين أوشك مع مرفوعه وبين خبره، أن: مصدرية، يملوا: فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر أوشك. فيمنعوا: فعل مضارع معطوف على السابق بالفاء، وواو الجماعة فاعله.

(٣) نسبوا هذا البيت لمحمد بن اسماعيل.
الشاهد فيه: قوله (عسى فرج يأتي به الله) حيث أتى بخبر عسى فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وذلك نادر في خبر هذا الفعل.

(٤) نسب هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وقيل لرجل من الخوارج.
الشاهد فيه: قوله (يوشك من فر... يوافقها) حيث أتى بخبر يوشك الذي هو مضارع أوشك فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وذلك نادر في خبر هذا الفعل.

القسمُ الثالثُ: ما يترجَّح تجرُّدُ خبره من "أَنْ" وهو فِعْلاَنِ: كَادَ، وَكَرَبَ، مثالُ التجرُّد منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[البقرة: ٧١]، وقولُ الشاعر: [الخفيف]

١٦٩ ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[١]

ومثالُ الاقتران بها قولُ الشاعر: [الخفيف]

١٧٠ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ   مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[٢]

وقولُه: [الطويل]

١٧١ ـ سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا   وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[٣]

"تقطَّعَ" فعل مضارع، وأصله تتقطع فحذف إحدى التاءين، ولم يذكر سيبويه في خبر "كَرَبَ" إلا التجرد.

---

(١) **قوله**: جواه، الجوى: شدة الوجد، الوشاة: جمع واشٍ، وهو النمام الساعي بالإفساد بين الأحبة.
الشاهد فيه: قوله (كرب القلب يذوب) حيث جاء الشاعر بخبر كرب جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من "أن" المصدرية.
الإعراب: كرب: فعل ماض ناقص. القلب: اسمه، من جواه: جار ومجرور متعلقان بيذوب، وجوى: مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه. يذوب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة في محل نصب خبر كرب. حين: ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه قوله يذوب أو قوله كرب، قال الوشاة: فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، هند: مبتدأ، غضوب: خبره، والجملة في محل نصب مقول القول.

(٢) البيت من كلمة لمحمد بن مناذر أحد شعراء البصرة يرثي رجلاً اسمه عبد الحميد.
قوله: (تفيض) من قولهم: فاضت نفس فلان، أي: مات.
الشاهد فيه: قوله (كادت النفس أن تفيض) حيث أتى بخبر كاد فعلاً مضارعاً مقترناً بأن، وهذا نادر في خبر هذا الفعل.
الإعراب: كادت: كاد: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، النفس: اسم كاد، أن: حرف مصدري ونصب، تفيض: فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كاد. عليه: جار ومجرور متعلق بتفيض، إذ: ظرف للزمان الماضي متعلق بقوله تفيض، مبني على السكون في محل نصب، ثوى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، ومن رواه. مذ ثوى: فمذ كذلك ظرف، والجملة في محل جر بالإضافة، حشو: حال من فاعل ثوى، وحشو: مضاف، ريطة: مضاف إليه، وبرود: معطوف على ريطة.

(٣) البيت لأبي زيد الأسلمي، يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن المغيرة والي المدينة، وكان قد مدحه قبل، فلم ترقه مدحته فلم يعطه، وزاد على ذلك أن أمر به فعذب بالسياط.
الشاهد فيه: قوله (كربت أعناقها أن تقطع) حيث جاء الشاعر بخبر كرب فعلاً مضارعاً مقترناً بأن المصدرية، وهذا نادر في خبر هذا الفعل.

افعال الشروع :

القسم الرابع: ما يمتنع اقترانُ خبره بأنْ، وهو أفعالُ الشُّرُوعِ: طَفِقَ، وجَعَلَ، وأخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشأَ، وَهَبَّ، وَهَلْهَلَ، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

وقال الشاعر: [البسيط]

وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ[١]

وقال الشاعر: [الكامل]

١٧٢ ـ فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَفِي الاعْتِبَارِ إجَابَةٌ وَسُؤَالُ[٢]

وقال الآخر: [الوافر]

١٧٣ ـ أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا[٣]

وقال: [البسيط]

١٧٤ ـ أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا[٤]

---

(١) سلف الكلام عليه في بحث المرفوعات.

(٢) **الشاهد فيه**: قوله (أخذت أسأل) حيث أتى بخبر الفعل الدالّ على الشروع وهو (أخذ) فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وذلك واجب في خبر هذا الفعل وأخواته.

الإعراب: أخذت: أخذ: فعل ماض دال على الشروع في الخبر، والتاء ضمير المتكلم اسمه، أسأل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أخذ. والرسوم: الواو عاطفة أو حالية، والرسوم: مبتدأ .

تجيبني: تجيب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الرسوم، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال إن جعلت الواو حالية، ولا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو عاطفة؛ وفي الاعتبار: الواو للاستئناف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. إجابة: مبتدأ مؤخر، وسؤال: معطوف عليه.

(٣) هذا صدر بيت وعجزه:

وظلمُ الجارِ إذلال المجير

الشاهد فيه: قوله (علقت تظلم) حيث جاء بخبر علق الدال على الشروع في الخبر- فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وذلك واجب في خبرهذا الفعل وأخواته.

(٤) هذا عجزبيت، وصدره:

لمَّا تبيَّن مَيْنُ الكاشحين لكم.

وقوله: المَيْنُ: الكذب، والكاشحين: المبغضين.

الشاهد فيه: قوله (أنشأت أعرب) حيث أتى بخبر أنشأ- الذي هو فعل ماض ناقص دال على الشروع في الخبر- فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وذلك واجب في هذا الفعل وسائر أخواته.

وقال: [الطويل]

هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى[1]

وقال: [الطويل]

م/ ١٠٢ ـ وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ[2]

١٢ ـ النوع الثاني عشر: خبرُ ما حمل على ليس، وهو أربعة:

أحدها: "لات" كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص: ٣].

والثاني: "ما" كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف: ٣١].

والثالث: "لا" كقول الشاعر: [الطويل]

م/ ١٠٥ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[3]

والرابع: "إنْ" النافية كقول الشاعر: [المنسرح]

١٧٥ ـ إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أحَدٍ إلاَّ عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ[4]

وقد تقدَّم شرح شروطهن مُسْتَوْفًى في باب المرفوعات.

١٣ ـ اسم إنَّ وأخواتها واقترانها بما

النوع الثالثَ عَشَرَ: اسْمُ "إنَّ" وأخواتها، نحو: "إنَّ زَيْداً فَاضِلٌ" و "لَعَلَّ عَمْراً قَادِمٌ"، و "لَيْسَ بَكْراً حَاضِرٌ".

ثم قلت: وَإنْ قُرِنَتْ بِمَا المَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ وُجُوباً، إلا لَيْتَ فَجَوازاً.

وأقولُ: مثالُ ذلك ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء: ١٧١] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[الأنفال: ٦].

---

(١) سبق الكلام عليه في بَحْثِ المرفوعات .

(٢) مضى الكلام عليه في بحث المرفوعات كذلك بالرقم المذكور، وهو هنا شاهد على عدم اقتران أن بجملة الجواب في فعل هلهلت.

(٣) سبق الكلام على هذا البيت في بحث المرفوعات . بالرقم المذكور أعلاه .

(٤) **الشاهد فيه**: قوله (إن هو مستولياً) حيث أعمل "إنْ" النافية إعمال ليس؛ فرفع بها الاسم، وهو الضمير المنفصل، ونصب بها الخبر، وهو قوله "مستولياً" .

الإعراب: إن: نافية تعمل عمل ليس، هو: ضمير منفصل اسم إن النافية.

مستولياً: خبر إن النافية. على أحد: جار ومجرور متعلق بمستولٍ، إلا: أداة استثناء. على أضعف: جار ومجرور في موضع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف: مضاف، والمجانين: مضاف إليه.

وقولُ الشاعر: [الطويل]

١٧٦ ـ أعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ؛ لَعَلَّمَا   أضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا[(١)]

وَجْهُ الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصحَّ دخولهما على الجملة الفعلية، وَلَكَانَ دخُولُهما على المبتدأ والخبر واجباً، واحترزتُ بالمزيدة من الموصولة، نحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾[المؤمنون: ٥٥]: أي أنَّ الذي؛ بدليل عَوْدِ الضمير من (به) إليها، ومن المصدرية، نحو: "أعْجَبَنِي أنما قُمْتُ" أي: قيامُكَ، وقولهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[طه: ٩٦] يحتملهما، أي: إنَّ الذي صنعوه، أو إنَّ صُنْعَهم، وعلى التأويلين جميعاً فإنَّ عاملةٌ، واسمها في الوجه الأول "ما" دون صلتها، وفي الوجه الثاني الاسمُ المنسبكُ من "ما" وصلتها. وقال النابغة: [البسيط]

١٧٧ ـ قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[(٢)]

يُرْوى بنصب "الحمام" ورفعه، على الإعمال والإهمال، وذلك خاص بليت، أما الإعمال فلأنهم أبقَوْا لها الاختصاصَ بالجملة الاسميَّة فقالوا: "لَيْتَمَا زَيْدٌ قائم" ولم يقولوا: ليتما قام زيد، وأما الإهمال، فللحَمْلِ على أخواتها.

---

(١) هذا البيت للفرزدق، من كلمة يهجو بها جريراً.

الشاهد فيه: قوله (لعلَّما أضاءت) حيث اقترنت "ما" الزائدة بلعل، فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية وهي جملة "أضاءت" مع فاعله.

(٢) هذا البيت من قصيدة النابغة الذبياني، حيث يعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عما كان قد ألقي إليه من الوشايات.

قوله: (فقد) قد: اسم فعل بمعنى يكفي، أو هو اسم بمعنى كافٍ.

الشاهد فيه: قوله (ليتما هذا الحمام) حيث يروى بنصب الحمام ورفعه: أما النصب فعلى أن ليت عاملة والحمام بدل من اسمها الذي هو اسم الإشارة، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة واسم الإشارة مبتدأ والحمام بدل منه.

الإعراب: قالت: قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فتاة الحي التي ذكرها في بيت سابق.

ألا: أداة استفتاح، ليتما: ليت: حرف تمنٍّ ونصب، وما: الزائدة، هذا: ها حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة اسم ليت مبني على السكون في محل نصب. الحمام: بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

لنا: جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر ليت، هذا كلُّه على رواية نصب الحمام وما عطف عليه، أما على رواية الرفع فما كافة لليت عن العمل، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ، والحمام: بدل منه، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. إلى حمامتنا: الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت، وحمامة مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه. أو: =

تخفيف النون من أخرها

ثم قلت: وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنْهَا: فَتُلْغَى لَكِنَّ وُجُوباً، وَكَأَنَّ قَلِيلاً، وَإِنَّ غالباً، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةً اللامُ، وَكَوْنُ الفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخاً، وَيَجِبُ اسْتِتَارِ اسمِ أَنْ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً، وَكَوْنُ الفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِياً أَوْ جَامِداً أَوْ مَفْصُولاً بِتَنْفِيسٍ أَوْ شَرطٍ أَوْ قَدْ أَوْ لَوْ، وَيَغْلِبُ لِكَأَنَّ مَا وَجَبَ لأَنَّ، إلاَّ أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَهَا دائماً خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بِقَدْ أَوْ لَمْ خَاصَّةً.

وَاسْمُ "لاَ" النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ، نحو: "لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ عِنْدَنَا" وَ"لاَ طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ".

وأقول: يجوز في إنَّ وَأَنَّ ولكنَّ وكأنَّ أن تُخَفَّفَ؛ استثقالاً للتضعيف فيما كثر استعماله، وتخفيفها بحذف نونها المحرَّكة؛ لأنها آخر.

ثم إنْ كان الحرفُ المخفَّفُ "إنَّ" المكسورة جاز الإهمالُ والإعمالُ، والأكثرُ الإهمال، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] فيمَن خفَّف[١] ميم (لما) وأما مَنْ شدَّدها، فإنْ نافية، ولما بمعنى إلا، ومِنْ إعمالِ المخفَّفِ قراءةُ بعض السبعة[٢]: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١].

وإن كان المخففُ "أنَّ" المفتوحَةَ وجب بقاء عملها، ووجب حذفُ اسمها، وَوَجَبَ كون خبرها جملة.

[وربما جاء اسم "أن" في ضرورة الشعر مُصرَّحاً به غيرَ ضميرِ الشأن؛ فيأتي خَبَرُهَا حينئذٍ مفرداً وجملةً، وقد اجتمعا في قوله: [المتقارب]

١٧٨ - بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ   وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا[٣]] قطر

= عاطفة بمعنى الواو، نصفه: نصف معطوف على اسم الإشارة، ويروى مرفوعاً ومنصوباً على الوجهين، ونصف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه. فقد: الفاء فاء الفصيحة وهي التي تفصح عن شرط محذوف. وقد: خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام/ إن حصل ذلك فهو كافٍ لنا.

(١) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بتشديد الميم، والباقون بتخفيفها. النشر (٣/ ١٢٠).

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بإسكان النون مخفَّفة من (إنَّ) وقرأ الباقون بتشديدها وقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بتشديد الميم، كما في (النشر ٣/ ١١٩ و١٢٠) وانظر البدور الزاهرة ص١٩٩ .

(٣) هذا البيت لجنوب بنت عجلان بن عامر الهذلية، ترثي أخاها عمر الملقب (ذا الكلب) وقبله قولها:

لَقَد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرمِلونَ   إذا اغْبَرَّ أُفقٌ وهبَّتْ شَمالاَ

قولها: (الثِّمالا) بكسر الثاء- الذخر والغياث.

الشاهد في البيت: قولها (بأنك ربيع. . . وأنك تكون الثمالا) حيثُ خُفِّفت أن في الموضعين، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وهو قوله ربيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل، وإنما الأصل في الاسم أن يكون ضميرَ شأنٍ محذوفاً.

ثم إن كانت اسمية فلا إشكال، نحو: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[يونس: ١٠] وإن كانت فعليةً وجب كونُهَا دُعَائية، سواء كان دعاء بخير، نحو: ﴿أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾[النمل: ٨] أو بشرٌ، نحو: ﴿وَالخَمِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيها﴾ [النور: ٩] فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله، أوْ كونُ الفعلِ جامداً، نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[الأعراف: ١٨٥] أو مفصولاً بواحد من أمور:

أحدها: النافي، ولم يُسْمع إلا في لَنْ ولم ولا، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[البلد: ٥] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[البلد: ٧] ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون).

والثاني: الشرط، نحو: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠] الآية.

والثالث: قد، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[المائدة: ١١٣].

والرابع: لَوْ، نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[الأعراف: ١٠].

والخامس: حرف التنفيس، وهو السين، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل: ٢٠] وَسَوْفَ، كقوله: [الكامل]

١٧٩ ـ وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[١]

[وربَّما جاء في الشعر بغيرِ فَصْلٍ؛ كقول الشاعر: [الخفيف]

١٨٠ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[٢]] قطر

وإن كان الحرف "كأنَّ" فيغلب لها ما وَجَبَ لأنْ، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفراد خبرها، وقد رُوِيَ قولهُ: [الطويل]

١٨١ ـ وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[٣]

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله (واعلم أن سوف يأتي-إلخ) حيث استعمل فيه أن المؤكدة المخففة من الثقيلة، وأعملها في اسم هو ضمير الشأن محذوفاً وخبر هو جملة "يأتي" مع فاعله، وفصل بين (أن) وجملة خبرها بحرف التسويف الذي هو سوف.

(٢) **الشاهد فيه**: قوله (أن يؤملون) حيث جاء خبر "أن" المخففة جملة فعلية فعلها متصرِّف غيرَ دعاء، ولم يفصل بينه وبين "أن" بفاصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها المؤلف.

(٣) البيت من كلام باغت بن صريم، وقيل: لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري.
قوله: بوجه مقسَّم، أي: بوجهٍ حسن. تعطو: تمد عنقها. وارق السلم: شجر السلم المورق.
الشاهد فيه: قوله (كأن ظبية تعطو) وقد بينه المؤلف نفسه فلا حاجة لإعادته.
الإعراب: يوماً: منصوب على الظرفية بتوافي التالي. توافينا: توافي فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة =

بنصب الظبية على أنه اسم كأنْ؛ والجملةُ بعدها صفةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، على التشبيه المعكوس، وهو أبلغ، وبرفع الظبية على أنها الخبرُ، والجملةُ بعدها صفةٌ، والاسم محذوف، والتقدير: كأنها ظبيةٌ، وبجرِّ الظبية على زيادة "أنْ" بين الكاف ومجرورها، والتقدير: كظبيةٍ.

وإذا حُذِف اسمُها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل، نحو قوله: [الهزج]

١٨٢ ـ وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[1]

أو فعلية فُصِلَتْ بقد، نحو: [الخفيف]

١٨٣ ـ لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأنْ قَدْ ألَمَّا[2]

[ونحو قول الآخر: [الكامل]

= على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هي، ونا: مفعول به. بوجه: جار ومجرور متعلق بتوافي.

مقسم: نعت لوجه. كأن: حرف تشبيه ونصب. ظبية: اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة.

تعطو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية، والجملة في محل نصب صفة لظبية وخبر كأن محذوف، ولك في تقديره طريقان ذكرهما المؤلف. إلى وارق: جار ومجرور متعلق بتعطو، ووارق: مضاف، والسلم: مضاف إليه، وسكنه لأجل الوقف، وهذا كله على رواية من روى البيت بنصب ظبية، وفيه رواية بالرفع وأخرى بالجر، وذكر المؤلف إعرابهما.

(١) **الشاهد فيه**: قوله (كأن ثدياه حقان) حيث خفف كأن، وحذف اسمه، وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ وخبره، وهي قوله "ثدياه حقان"، ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتج إلى فاصل يفصلها من كأن.

(٢) **قوله**: اصطلاء: مصدر اصطلى بالنار، إذا استدفأ بها، أو احترق.

ألمّا: من الإلمام، وهو النزول.

الشاهد فيه: قوله (كأن قد ألمّا) حيث استعمل فيه كأن المخفف من الثقيل، وأعمله في اسم هو ضمير الشأن، وفي خبر هو جملة "ألما" مع فاعله؛ ولما كانت هذه الجملة الواقعة خبراً لكأن جملة فعلية غير مراد بها النفي فصل بينها وبين كأن بقد.

الإعراب: لا: ناهية، يهولنك: يهول: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا الناهية، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب.

اصطلاء: فاعل يهول، وهومضاف، لظى: مضاف إليه، ولظى: مضاف، والحرب مضاف إليه.

فمحذورها: الفاء حرف دال على السببية، محذور: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه. كأن: حرف تشبيه ونصب، مخفف من المثقل، واسمه ضمير شأن محذوف، قد: حرف تحقيق.

ألمّا: ألمّ: فعل ماض، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى محذور، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر كأن، وجملة كأن واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

١٨٤ - أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[1]

أي: وكأنْ قد زالتْ، فحذفَ الفعلَ.] قطر

أو لم، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[يونس: ٢٤].

وكقول الشاعر: [الطويل]

١٨٥ - [كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ[2]]قطر

وإن كان الحرفُ "لكنْ" وجب إلغاؤها، نحو: ﴿وَلَٰكِنِ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] فيمن قرأ بتخفيف النون[3]، وعن يونس والأخفش إجازةُ إعمالها، وليس بمسموع، ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧].

١٤ ـ النوع الرابع عشر: اسم "لا" النافية للجنس، وهو ضربان: معرب، ومبني.

فالمعرب ما كان مضافاً نحو: "لا غلامَ سَفَرٍ عندنا" أو شبيهاً بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمامه: إما مرفوع به نحو: "لا حَسَناً وَجْهُهُ مَذْمُوم" أو منصوب به نحو: "لا مُفِيضاً خَيْرَهُ مكروه" و "لا طَالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ" أو مخفوض بخافض متعلق به نحو: "لا خيراً من زيدٍ عندنا".

والمبنيُّ ما عدا ذلك، وحكمه أن يُبْنَى على ما ينصب به لو كان معرباً، وقد تقدَّم ذلك مشروحاً في باب البناء.

١٥ ـ المضارع المنصوب

ثم قلت: والمُضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ، وَهُوَ "لَنْ" أو "كَيْ" المَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقاً و "إِذَنْ" إنْ صُدِّرَتْ وكان الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مُتَّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بالقَسَم أوبِلاً، أو بَعْدَ "أَنْ" المَصْدَرِيَّةِ، نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ إنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْم، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ فإن سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني من كلمة يصف بها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر، ملك الحيرة.
الشاهد فيه: قوله (وكأن قد) حيث خفف "كأن" وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين "كأن" وخبرها بـ "قد"، وحذف الفعل الذي تدخل قد عليه.

(٢) البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرهمي، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة.
قوله: الحجون، جبل بأعلى مكة. لم يسمر بمكة سامر: أي: لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.
الشاهد فيه: قوله (كأن لم يكن) حيث خَفَّفَ "كأن"، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين "كأن" وخبرها بـ "لم".

(٣) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بتخفي النون من (ولكن) ورفع الاسم بعدها، والباقون بالتشديد مع النصب. انظر النشر ٢/ ٤١٣، والبدور الزاهرة ص ١٥٧.

وأقول: هذا النوع المُكمِّل للمنصوباتِ الخمسةَ عَشَرَ، وهو الفعل المضارع التالي ناصباً، والنواصب أربعة: لن، وكي، وإذن، وأن.

فأما "لَنْ" فإنَّها حرف بالإجماع

[ولا يقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشريّ في أنموذجه، ولا تأكيداً، خلافاً له في كَشَّافه، بل قولك (لَنْ أَقُومَ) محتملٌ لأن تريد بذلك أنَّك لا تقوم أبداً، وأنَّك لا تقوم في بعض أزمِنَةِ المستقبل، وهو مُوافقٌ لقولك (لا أقوم) في عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع (لَنْ) للدُّعاء خلافاً لابن السَّرَّاج، ولا حُجَّة له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[القصص:١٧] مدَّعياً أنَّ معناها: فاجعلني لا أكون؛ لإمكانِ حَملِها على النَّفي المَحْضِ، ويكون ذلك معاهَدَةً منه لله سبحانه وتعالى أنَّه لا يظاهِرُ مُجْرِماً جزاء لتلك النِّعمة التي أنعم بها عليه]قطر

وهي بسيطة خلافاً للخليل في زعمه أنَّها مركبة من "لا" النافية و "أن" الناصبة، وليست نونُها مُبْدَلةً من ألِفٍ، خلافاً للفراء في زعمه أنَّ أصلَها "لا"[1] وهي دالة على نفي المستقبل، وعاملة النصب دائماً، بخلاف غيرها من الثلاثة؛ فلهذا قدمْتُها عليها في الذكر؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[طه: ٩١] ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾[يوسف: ٨٠] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[البلد: ٥] ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[القيامة: ٣] و "أنْ" في هاتين الآيتين مُخففَّةٌ من الثقيلة، وأصلها أنهُ، وليست الناصِبَةَ؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب.

وأما "كي" فشرطُها أن تكون مصدرية لا تعليليَّة.

ويتعيَّن ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فاللَّام جارَّة دالَّة على التعليل، وكي مصدرية بمنزلة أنْ، لا تعليلية؛ لأنَّ الجارَّ لا يدخل على الجارِّ.

ويمتنع أن تكون مصدريةً في نحو: "جِئتكَ كي أنْ تُكرِمَني"؛ إذ لا يدخُلُ الحرفُ المصدريُّ على مِثْلِه، ومثلُ هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، كقوله: [الطويل]

---

(١) رد العلماء قول الفراء من وجهين: **أحدهما**: أن (لن) حرف عامل؛ فإنه ينصب المضارع، ويختص به، و(لا) حرف مهمل لا يعمل شيئاً، ويدخل على الاسم والفعل. **والوجه الثاني**: أن المعهود في العربية أن النون تقلب ألفاً وليس العكس. كما يقلب التنوين في النصب ألفاً، ونون التوكيد الخفيفة في الوقف تقرأ ألفاً كذلك.

١٨٦ ـ فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ... لِسَانَكَ كَيْمَا أن تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟[١]

ولا يجوز في النثر، خلافاً للكوفيين.

وتقول: "جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي" فتحتمل "كي" أن تكون تعليلية جَارَّةً والفعل بعدها منصوباً بأنْ محذوفةً، وأن تكون مصدرية ناصبةً وقبلها لامُ جرٍّ مقدرة.

وقولي "**مطلقاً**" راجع إلى "لَنْ" و "كَيْ" المصدرية؛ فإن النصب لا يتخلَّفُ عنهما.

ولما كانت كي تنقسم إلى ناصبة- وهي المصدرية- وغير ناصبة- وهي التعليلية- أخَّرْتُهَا عن لَنْ.

[النَّاصبُ الثالثُ (إذَنْ)، وهي حرفُ جَوابٍ وجَزاء عند سيبويه، وقال الشَّلُوبينيُّ[٢]: هي كذلكَ في كلِّ موضعٍ، وقال الفارسي: في الأكثر، وقد تَتَمَحَّضُ للجواب؛ بدليل أنَّه يقال (أُحِبُّكَ) فتقول (إذن أَظُنُّكَ صَادِقَاً)؛ إذ لا مجازاة بها هنا]قطر

وأما "إذنْ" فللنصب بها ثلاثةُ شروطٍ:

أحدها: أن تكون مُصَدَّرَةً؛ فلا تعمل شيئاً في نحو قولك: "أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُكَ" لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست صَدْراً، قال الشاعر: [الطويل]

١٨٧ ـ لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لاَ أُقِيلُهَا[٣]

فالرفع لعدم التصدُّر، لا لأنها فُصِلَتْ عن الفعل، لأن فَصْلَهَا بلا مغتفر كما يأتي.

والثاني: أن يكون الفعلُ بعدها مُسْتَقْبَلاً فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث فقلت له: "إِذَنْ تَصْدُقُ" رفعتَ؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحالَ، فَتَدَافَعَا.

والثالث: أن يكون الفعل إما متصلاً أو منفصلاً بالقَسَم أو بلا النافية؛ **فالأول** كقولك: "إذن أُكْرِمَكَ" **والثاني** نحو: "إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ" وقول الشاعر: [الوافر]

---

(١) هذا البيت من كلام جميل بن معمر العذري القضاعي، شاعر من عشاق العرب، توفي سنة ٨٢ هـ.
الشاهد فيه: قوله (كيما أن تَغُرَّ) حيث أدخل كي على أن؛ فلزم اعتبار كي حرفاً دالاً على التعليل، واعتبار أن مصدرية ناصبة، ولا يجوز اعتبار كي مصدرية، لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد.

(٢) أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي الشَّلَوبينيُّ، إمام العربية في عصره مولده ووفاته بإشبيلية من كتبه (القوانين في علم العربية) عاش ما بين ٥٦٢-٦٤٥هـ. انظر الأعلام (٥/ ٦٢).

(٣) هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عَزَّة، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته، فقال له: احتكم، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، فردَّه، وغَضِبَ عليه.
الشاهد في البيت: قوله (إذن لا أقيلها) حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن؛ لكون إذن غير مصدَّرة.

١٨٨ ـ إذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ(١)

والثالث: نحو: "إذَنْ لا أفعلَ".

فلو فُصِلَ بغير ذلك لم يجز العملُ، كقولك "إذَنْ يا زَيْدُ أُكْرِمُكَ".

وأما "أَنْ" فشرط النصب بها أمران:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّةً، لا زائدة، ولا مُفَسِّرَة.

الثاني: أن لا تكون مخفَّفة من الثقيلة، وهي التابعةُ عِلماً أو ظنّاً نُزِّلَ منزلته.

مثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قولُه تعالى: ﴿وَالَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧].

ومثالُ ما انتفى عنه الشرطُ الأول قَوْلُكَ: "كَتَبْتُ إليه أنْ يَفْعَلُ" إذا أردت بأنْ معنى أيْ؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك كتبت؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصبَ كما تنصبُ لو صرحتَ بأيْ، فإن قَدَّرْت معها الجار- وهو الباء- فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها.

وإنما تكون أنْ مُفَسِّرَةً بثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدم عليها جملة.

والثاني: أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه.

والثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[المؤمنون: ٢٧] ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١] ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا۟﴾[ص: ٦]، أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام.

بخلاف نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ﴾[يونس: ١٠]؛ فإنَّ المتقدِّم عليها غير جملة؛ وبخلاف نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ اعْبُدُوا۟ اللَّهَ﴾[المائدة: ١١٨] فليست "أنْ" فيها مفسرة لقلت، بل لأمرتني، وبخلاف نحو: "كَتَبْتُ إلَيْهِ بأنِ افْعَلْ".

---

(١) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

الشاهد فيه: قوله (إذن والله نرميهم) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله، لتحقق شروط النصب لـ (إذن).

ومثالُ ما انتفى عنه الشرط الثاني قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل: ٢٠] ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه: ٨٩] ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾(١) [المائدة: ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها في الآيتين الأولَيَيْنِ وقعت بعد فعل العِلْمِ؛ أما في الآية الأولى فواضح، وأما في الآية الثانية فلأن مُرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م، بل مَا دَلَّ على التحقيق؛ فهي فيهما مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية، والتقدير: علم أنه سيكون، أفلا يرون أنه لا يَرْجِعُ إليهم قولاً، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن؛ لأن الحُسْبَانَ ظنٌّ، وقد اختلف القراء فيها؛ فمنهم من قرأ بالرفع وذلك على إجراء الظن مُجْرَى العلم، فتكون مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها، والتقدير: وحسبوا أنها لا تكونُ فتنةٌ، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلَةَ العلم، وهو الأرجح، فلهذا أجمعوا على النصب في نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا﴾ [التوبة: ١٦] ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢] ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥] ويؤيد القراءة الأولى أيضاً قولهُ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧] ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة، إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر، ولا على جازم.

إضمار "أنْ"

ثم قلت: وَتُضْمَرُ "أن" بَعْدَ ثَلاثَةٍ من حُرُوفِ الجرّ، وَهِيَ: كَيْ، نحو ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ وَحَتَّى: إنْ كَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً بالنَّظَرِ إلى مَا قَبْلَهَا نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ وَ "أسْلَمْتُ حَتَّى أدْخُلَ الجَنَّةَ"، وَاللامُ: تَعْلِيلِيَّةً مَعَ المُضَارِعِ المُجَرَّدِ مِنْ لا، نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ بِخِلاَفِ ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ أوْ جُحُودِيَّةً نحو: "ما كُنْتُ، أوْ لَمْ أكُنْ، لأفْعَلَ".

وَبَعْدَ ثَلاثَةٍ منْ حُرُوفِ العَطْفِ، وَهِيَ: "أوِ" الَّتِي بِمَعْنَى "إلَى"، نَحْوُ: "لألْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي" أوْ "إلاّ" نَحْوُ: "لأقْتُلَنَّهُ أوْ يُسْلِمَ" وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَ وَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الفِعْلِ، نَحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ وَنَحْوُ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾.

وَ "لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ"

وَبَعْدَ الفَاءِ وَالوَاوِ وَ أوْ وَثُمَّ، إنْ عَطَفْنَ عَلَى اسْمٍ خالِصٍ، نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾.

و" لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي"

وَلَكَ مَعَهُنَّ وَمَعَ لاَمِ التَّعْلِيلِ إظْهَارُ أنْ.

---

(١) قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف برفع النون، والباقون بنصبها. كما في النشر (٣/ ٤٤).

وأقول: اختصت "أن" بأنها تنصب المضارع ظاهرةً ومُقَدَّرَةً، بخلاف أخواتها الثلاثة فإنها لا تَنصِبُه إلا ظاهرةً، وإنما تضمر في الغالب بعد حرف جَرٍّ، أو حرف عطف.

فأما حروفُ الجرِّ التي تضمر بعدها فثلاثة: حَتَّى، واللام، وكي التعليلية.

أما "حتى" فنحو: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩] ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[طه: ٩١] وليس النصبُ بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين، ولا يجوز إظهارُ أن بعدها في شعر ولا نثر[١].

ويشترط لإضمار أن بعدها: أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم، أو لا؛ فالأول، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[طه: ٩١] ألا ترى أن رجوعَ موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل، وكذلك قولك: (أسلمت حتى أدخل الجنة)؛ والثاني، كقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٢][البقرة: ٢١٤] في قراءة مَنْ نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبلٌ بالنظر إلى الزّلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله عزَّ وجلَّ قَصَّ علينا ذلك بعدما وقع.

ولو لم يكن الفعلُ الذي بعد "حتى" مستقبلاً بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن، وتعين الرفع، وذلك كقولك "سِرْتُ حَتَّى أدخُلُها" إذا قلتَ ذلك وأنتَ في حالة الدخول، ومن ذلك قولهم: "شَرِبَتِ الإِبلُ حَتَّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ" و "مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ" ومن الواضح فيه أنك تقول" "سَأَلْتُ عَنْ هَذِهِ المَسْأَلَةِ حَتَّى لا أَحْتَاجُ إلى السُّؤَالِ" أي: حتى حالتي الآن أنني لا أحتاج إلى السؤال عنها.

وأما اللام فلها أربعة أقسام:

أحدها: اللام التعليلية، نحو: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[النحل: ٤٤] ومنه: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا ۝١ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١ ـ ٢].

---

(١) إنَّ حتى التي يكون المضارع بعدها منصوباً بأن مضمرة لها معنيان:
الأول: تكون للتعليل، وذلك إذا كان ما قبلها علَّةً لما بعدها، نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، فالإسلام سبب في دخول الجنة.
الثاني: بمعنى (إلى) التي للغاية، وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها، مثل:
(لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس) فقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ محتمل للمعنيين.

(٢) جاء في النشر: (٢/ ٤٢٩) في قوله: (حتى يقول) قال: قرأ نافع برفع اللام، والباقون بنصبها، وانظر البدور الزاهرة (ص٥٩) .

فإن قلت: ليس فتح مكة علَّةً للمغفرة.

قلت: هو كما ذكَرْتَ، ولكنه لم يجعل علَّة لها، وإنَّما جُعل علَّة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ ـ وهي المغفرة ـ وإتمام النعمة، والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز ـ ولا شكَّ في أنَّ اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه.

وإنما مَثَّلْتُ بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليلُ فيها على مَنْ لم يتأملْها.

الثانية: لامُ العَاقِبَةِ؛ وتسمى أيضاً لامَ الصَّيْرُورَة، ولامَ المآلِ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[القصص:٨] فإنَّ التقاطَهم له إنَّما كان لرأفتهم عليه، ولمَّا ألقَى الله تعالى عليه من المحبَّة فلا يراه أحدٌ إلا أحبَّه؛ فقصدوا أن يُصَيِّرُوه قُرَّةَ عينٍ لهم، فآل بهم الأمر إلى أنْ صَارَ عَدُوّاً لهم وحَزَناً.

الثالثة: اللام الزائدة، وهي: الآتية بعد فعل متعدٍّ، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[النساء:٢٦] ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[الأحزاب:٣٣] ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأنعام:٧١] فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار "أنْ" بعدهن، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾[الزمر:١٢].

الرابعة: لام الجُحُودِ، وهي الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ مَنْفيّ، كقول الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[آل عمران:١٧٩] ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[آل عمران: ١٧٩] وهذه يجبُ إضمار "أنْ" بعدها .

وأما "كي" ففي نحو: "جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَني" إذا قَدَّرْتَهَا تعليلية بمنزلة اللام، والتقدير: جئتك كَيْ أنْ تُكرِمَني، ولا يجوزُ التَّصريحُ بأنْ بعدها إلا في الشعر، خلافاً للكوفيين. وقد مضى ذلك.

وأما حروف العطف فأربعة، وهي: أو، والواو، والفاء، وثم.

وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معه الإظهار، وهو أو، ومنها ما لا يجب معه الإضمار، وهو (ثم)، ومنها ما تارةً يجبُ معه الإضمار وتارةً يجوز معه الإضمار والإظهار، وهو الفاء والواو، وهذا كلُّه يفهم مما ذكرت في المقدمة.

فأما "أو" فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً، إذا صحَّ في موضعها (إلى) أو (إلاَّ)؛ **فالأول**، كقولك: "لألزمنَّك أوْ تَقْضِيَني حَقِّي" وقوله: [الطويل]

١٨٩ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أدرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ[1]

---

(١) قوله: المنى: جمع منية- بضم فسكون- مثل مُديه ومُدى- والمُنيةُ: اسم لما يتمنَّاه المرء. وانقياد الآمال: حصولها.
الشاهد في البيت: قوله (أو أدركَ) حيث نصب الفعل بعد (أو) وهي بمعنى (إلى) والناصب هو أن المضمرة وجوباً بعد أو.
=

والثاني كقولك: "لأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أو يُسْلِمَ" وقوله: [الوافر]

١٩٠ ـ وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا(١)

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يجوز أن يكون التقدير: كسرت كعوبها إلى أنْ تستقيم؛ لأنَّ الكَسْرَ لا استقامةَ معه.

فاء السببية وواو المعيه:

وأما الفاء والواو فينتصب الفعلُ المضارع بأن المضمرة بعدهما وجوباً بشرطين لا بدَّ منهما:

أحدهما: أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية، فلهذا رُفِعَ الفعل في قوله: [الطويل]

١٩١ ـ أَلَمْ تَسأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ (٢)

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها، فلما ارتفع دَلَّ على أنها للاستئناف، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[المرسلات:٣٦] الفاء هنا عاطفة كما سيأتي.

= **الإعراب:** لأستسهلنَّ: اللام واقعة في جواب قسم مقدر. أستسهلَنَّ: فعل مضارع، مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا) الصعب: مفعول به منصوب. أو: حرف بمعنى إلى. أدرك: فعل مضارع منصوب (بأن) المضمرة وجوباً بعد (أو) والفاعل تقديره أنا. المنى: مفعول به منصوب. فما: الفاء حرف دال على التعليل. ما: نافية. انقادت: فعل ماض، والتاء للتأنيث. الآمال: فاعل. إلا: أداة حصر. لصابر: جار ومجرور، متعلقان بـ(انقادت).

(١) **قوله:** غمزت، غَمَزَه يغمِزُه- بالكسر: شِبْهُ نَخَسه. كما في القاموس (غمز).
القناة: أراد الرمح. الكعوب: جمع كعب، وهو كل مَفْصِلٍ للعظام وما بين الأنبوبين من القصب. القاموس: (كعب).
والمعنى: أنه يفتخر بنفسه بأنه له من القوة والمنعة ما يستطيع أن يقوم اعوجاج من يرى به اعوجاجاً، ومن لم ينفع معه اللين أتاه بالشدة والخشونة.
الشاهد في البيت: قوله (أوتستقيما) حيث نصب الفعل بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى (إلا) أي: إلا أن تستقيم فلا أكسرها.

(٢) هذا صدر بيت لجميل بن معمر العذري القضاعي، شاعر من عشاق العرب. توفي سنة٨٢هـ وعجز البيت:
وهَلْ تُخبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ
قوله: (القَوَاء) الخالي من الأهل. قال في القاموس (قوي) والقِيُّ بالكسر قَفْرُ الأرض كالقَواء. السَّمْلَق: بوزن جَعْفَر، القاع الصفصف وهو المستوى من الأرض. كما في القاموس (سَمْلَق) و (صَفْصَف).
الشاهد فيه: قوله (فينطق) حيث جاء الفعل مرفوعاً مع أن الفاء سبقت باستفهام، إلا أنها ليست للسببية، ولكنها استئنافية ولو كانت عاطفة لجزم الفعل.

الثاني: أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب؛ فلا يجوز النصب في نحو: "زيدٌ يأتينا فيحدِّثَنا" فأما قوله: [الوافر]

١٩٢ ـ سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[1]

فضرورة، وقيل، الأصل فأَسْتَرِيحَنْ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفاً كما تقف على ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] بالألف، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة؛ فإنَّ توكيدَ الفعل في غير الطلب والشرط والقَسَم ضرورةٌ.

وقولنا "طلب" يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والعَرْضَ، والتَّحْضِيضَ، والتَّمني، والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية.

وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية، ولكلٍّ منها نصيبٌ من القول يخصُّه، فلنتكلم على ذلك بما يكشفُ إشكالَهُ فنقول:

أمَّا النفيُ، فنحو قولك: "ما تأتيني فَأُكْرِمَكَ": ولك في هذا أربعةُ أوْجُهٍ:

أحدها: أن تقدَّر الفاءُ لمجرَّد عَطْفِ لَفْظِ الفعل على لفظِ ما قبلها، فيكونُ شريكَه في إعرابه، فيجبُ هنا الرفع؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه؛ فكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمُكَ؛ فهو شريكه في النفي الداخل عليه، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥ ـ ٣٦] فالفاءُ هنا عاطفةٌ كما ذكرنا، والفعلُ الذي بعدها داخلٌ في سِلْكِ النفي السابق، فكأنه قيل: لا يُؤذنُ لهم فلا يَعتذِرون.

الثاني: أنْ تقدَّر الفاء لمجرَّد السببية، ويقدَّر الفعلُ الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقدَّر مبنياً على مبتدأ محذوف؛ فيجبُ الرفع أيضاً؛ لخلوِّ الفعل عن الناصب والجازم؛ فتقول: "ما تأتيني فأكرمُك" بمعنى فأنا أكرمُكَ لكونِك لم تأتني، وذلك إذا كنتَ كارهاً لإتيانه، ويُوَضِّحُ هذا أنك تقول: "ما زَيدٌ قاسياً فَيَعْطِفُ عَلَى عبده" أي: فهو لانتفاء القَسْوَة عنه يَعْطِفُ على عَبْدِه.

والفَرْقُ بين هذا الوجه والذي قبلَه واضح؛ لأنَّ الوجهَ الأوَّلَ شمِلَ النَّفيُ فيه ما قبلَ الفاء وما بعدها، وهذا الوجه انصَبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصَّةً دون ما بعدها، وذلك لأنَّك لم تجعل الفاءَ

---

(١) البيت للمغيرة بن حبناء، وهي أمه، وهو ابن عمر بن ربيعة الحنظلي التميمي، وهوشاعر إسلامي، كان من رجال المهلب بن أبي صفرة واشتهر بنسبته إلى أمه ومات شهيداً في (نَسَف) قرب بخارى سنة ٩١ هـ . الأعلام (٧/ ٢٧٨) .

الشاهد في البيت: قوله (فأستريحا) حيث نصب الفعل بعد الفاء، مع أنها ليست للسببية وهي ضرورة، وقد وضح ذلك المؤلف نفسه.

لعطف الفعل الذي بعدَها على المنفي الذي قبلَه فيكونَ شريكَه في النفي، وإنَّما أخلصتها للسببية.

ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك "ما تأتينا فتحدِّثُنا" وهذا سَهْوٌ؛ إذ يستحيل أن ينتفيَ الإتيانُ ويُوجد الحديثُ، والصوابُ ما مثَّلْتُ لك به.

الثالث: أن تقدَّر الفاء عاطفةً لعطف مصدر[1] الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدَّر النفي مُنْصَبّاً على المعطوف دون المعطوف عليه؛ فيجب حينئذٍ النصب بأن مضمرة وجوباً، والتقدير: ما يكون منك إتيان فإكرام مِنّي، أي: ما يكونُ منك إتيانٌ فيعقبُه مِنّي إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مِنّي إكرام.

الرابع: أنْ تقدَّر أيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن تقدَّر النفي منصبّاً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف لأنه مُسَبَّب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام؟

وهذان الوجهان سائغان في "ما تأتينا فتحدثنا" إذ يصح أن يقال: ما تأتينا محدِّثاً بل تأتينا غير محدِّثٍ، وأن يقال: ما تأتينا فكيفَ تحدِّثنا؟

وتلخص أن لنا في الرفع وجهين، وفي النصب وجهين.

فإن قلت: هل يجوز أن يقرأ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[المرسلات: ٣٦] بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب؟

قلت: نعم يجوزُ على الوجه الثاني، وهو مَا تأتينا فكيفَ تحدثنا، أي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول ـ وهو ما تأتينا محدِّثاً بل تأتينا غيرَ محدِّثٍ ـ ألا ترى أنَّ المعنى حينئذٍ لا يؤذنُ لهم في حالة اعتذارِهم، بل يؤذنُ لهم في غير حالة اعتذارهم، وليس هذا المعنى مراداً.

فإن قلت: فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته، فما باله لم يَقرأ به أحدٌ من القُرَّاءِ المشهورين؟

قلت: لوجهين؛ **أحدهما**: أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعة، وليس كل ما تُجَوِّزُه العربية تجوز القراءة به، **والثاني**: أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي، والنصب بحذفها فيزول معه التناسب.

---

(١) كأن كلمة (عاطفة) مزيدة على النص، لسبب من الأسباب وتصبح العبارة "أن تقدَّر الفاء لعطف مصدر الفعل" كما هو الأمر في الوجه الرابع.

ومن مجيءِ النَّصب بعد النفي قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] والنصب هنا عَلَى معنى قولك: ما تأتينا فكيف تحدثُنا، لا على قولك: ما تأتينا محدِّثاً بل غيرَ محدِّث.

ولو قلت "ما تأتينا إلا فتحدثنا" أو "ما تزال تأتينا فتحدثنا" وَجَبَ الرفعُ، وذلك لأنَّ النفي في المثال الأول قد انتقضَ بإلاَّ، وفي المثال الثاني هو داخل على زال، وزال للنفي، ونفيُ النفي إيجابٌ.

وأما الأمر، فكقوله: [الرجز]

١٩٣ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[1]

وشَرْطُه أمرانِ؛ أحدهما: أن يكونَ بصيغة الطلب؛ فلو قلتَ "حَسْبُكَ حَديثٌ فَيَنَامَ الناسُ" ـ بالنصب ـ لم يجُز، خلافاً للكسائي، **والثاني**: أن لا يكونَ بلفظ اسم الفعل؛ فلا يجوز أن تقول: "صَهْ فنُكْرِمَكَ" بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي؛ فأجاز النَّصبَ مطلقاً، وفَصَّلَ ابنُ جِنِّيّ وابنُ عصفور: فأجازاه إذا كان اسمُ الفعل من لفظ الفعل، نحو: "نَزَالِ فنحدثَكَ" ومَنَعَاهُ إذا لم يكن من لفظه، نحو "صَهْ فنكرمُك" وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً.

وأما النَّهيُ، فكقولك: "لاَ تَفْعَلْ شَرّاً فأعاقِبَكَ" وقول الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[طه: ٥١] ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[طه: ٨١] ولو نقضت النهي بإلاَّ قبل الفاء لم تنصب، نحو "لاَ تَضْرِبْ إلاّ عَمْراً فَيَغْضَبُ" فيجب في "يغضب" الرفع.

وأما الدعاء، فكقولك: "اللهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأَتُوبَ" وقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾[يونس: ٨٨]، وقول الشاعر: [الرمل]

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة العجلي، من بني بكر بن وائل من أكبر الرجَّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر نبغ في العهد الأموي توفي١٣٠هـ الأعلام٥/ ١٥١.

قوله: (عنقاً) بفتح العين والنون- ضرب من السير السريع. فسيحا: واسع الخطى.

الشاهد في البيت: قوله (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو نستريح، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر في قوله: سيري.

الإعراب: يا ناق: يا، أداة نداء، ناق: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم الظاهر على آخره المحذوف للترخيم وأصله: يا ناقةُ، وانتقلت الضمة إلى آخره الباقي بعد الترخيم، معاملة له على أنه الآخر الأصلي. سيري: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. عنقاً: مفعول مطلق، وأصله صفة لموصوف محذوف، تقديره: سيري سيراً عنقاً، وهو يبين نوعه، فسيحاً: صفة لـ(عنقاً) منصوب مثله. إلى سليمان: جار ومجرور، والمجرور جر بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. فنستريحا: الفاء: سببية، ونستريحا: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية. وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن).

١٩٤ - رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ[(١)]

وشَرْطه: أن يكون بالفعل؛ فلو قلت "سَقْياً لَكَ فيُرْوِيكَ الله" لم يجز النصب.

وأما الاستفهامُ فشرطهُ: أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد؛ فلا يجوز النصب في نحو "هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فأكْرِمُهُ".

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٢] والاستفهام بالاسم نحو: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٥] يقرأ برفع يضاعف ونصبه[(٢)]، وفي الحديث حكايةً عن الله تعالى "مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجِيبُ لَهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فأغْفِرُ لَهُ"[(٣)] والاستفهام بالظرف نحو "أَيْنَ بَيْتُكَ فأزُورك؟" وَ "مَتَى تَسِيرُ فَأُرَافِقَكَ؟" وَ "كَيْفَ تكون فأصْحَبَكَ؟".

[وقول الآخر: [البسيط]

١٩٥ - هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ[(٤)]]قطر

فإن قلت: فما بَال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[الحج: ٦٣].

قلت: لوجهين؛ أحدهما: أن الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء، **والثاني**: أن إصباح الأرض مخضَرَّة لا يَتَسَبَّب عما دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه؛ فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء مَاءً فتُصبحُ الأرضُ مخضرَّة ثمَّ دخل الاستفهام صَحَّ النصبُ.

فإن قلت: يردُّ هذا الوَجْهَ قولهُ تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ [المائدة: ٣١] فإن مُوَاراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام، لأن العَجْزَ عن الشيء لا يكون سبباً في حصولِهِ.

---

(١) **قوله**: (سَنَن) السنن: هو الهدي والطريقة، وهو بفتح السين والنون.
الشاهد فيه: قوله (فلا أعدل) حيث نصب المضارع (أعدل) بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء (وفِّق).

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب الفاء فيهما، والباقون بالرفع. كما في النشر (٢/ ٤٣٣).

(٣) حديث: أخرجه [أحمد: ٧٥٩٢] و[مسلم: ١٧٧٢] من حديث أبي هريرة.

(٤) **قوله**: لباناتي، بضم اللام: جمع لبانة، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمة العالية.
الشاهد فيه: قوله (فأرجوَ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام.

قلت: ليس (أواري) منصوباً في جواب الاستفهام، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو (أكون).

فإن قلت: فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام!

قلت: هو غالِطٌ في ذلك.[١]

وأما العَرْضُ، فكقول بعض العرب "ألا تَقَعُ في المَاءِ فَتَسْبَحَ" وكقولك: ألاَ تأتينا فَتُحَدِّثَنا" وقول الشاعر: [البسيط]

١٩٦ - يا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا   قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[٢]

وأما التحضيض، فكقولك: "هَلاَّ اتَّقَيْتَ اللهَ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَكَ" و "هَلاَّ أَسْلَمْتَ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ".

وهو والعَرْضُ متقاربان، يجمعهما التنبيه على الفعل، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحَثٌّ.

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[المنافقون: ١٠] فمن باب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض، أو العرض للدعاء.

---

(١) قال العكبري في (إملاء ما منَّ به الرحمن١/ ٢١٤) في إعراب (فأواريَ): معطوف على أكون، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام، وليس بشيء، إذ ليس المعنى أيكون مني عجز فمواراة، ألا ترى أن قولك: أين بيتك فأزورك، معناه: لو عرفت لزرت، وليس المعنى هنا: لو عجزت لواريت.

(٢) **قوله**: (راءٍ) اسم فاعل، من رأى بمعنى أبصر.

الشاهد فيه: (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع (تبصر) بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول عليه بقوله "ألا".

الإعراب: ياابن: يا: أداة نداء. ابن: منادى مضاف منصوب. الكرام: مضاف إليه. ألا: أداة عرض. تدنو: فعل مضارع مرفوع.

فتبصر: الفاء، سببية. تبصر: مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل في الفعلين مستتر وجوباً تقديره (أنت).

ما: اسم موصول، مبنيٌّ على السكون في محل نصب مفعول به لتبصر، قد: حرف تحقيق. حدثوك: فعل ماضي مبني على الضم. والواو: فاعل، والكاف: مفعول به، وعائد الصلة محذوف تقديره: حدثوكه: وهو المفعول الثاني للفعل. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

فما: الفاء، للاستئناف التعليلي. ما: نافية لا عمل لها. راءٍ: مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين، وهما سكون الياء وسكون التنوين وأصله رائي، مثل قاضي.

كمن: جار ومجرور متعلقان بمحذوف الخبر، والتقدير: مما راءٍ كائن كمن سمع. سمع: فعل ماض. والألف للإطلاق. والفاعل تقديره (هو) والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وأما التَّمَنِّي، فكقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾[النساء: ٧٣]، وقول الشاعر: [البسيط]

١٩٧ ـ ألاَ رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا (١)

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في هذه المواضع الثمانية.

وأما النصب بعد واو المعية في المواضع المذكورة فسُمِع في خمسةٍ، وقاسَه النحويون في ثلاثة.

فالخمسة المسموع فيها أحدُها: النفيُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران: ١٤٢]، والمعنى والله أعلم: إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم، والواو من قوله تعالى: (ولما) واو الحال، والتقدير: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة.

والثاني: الأمر، كقوله: [الوافر]

١٩٨ ـ فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُوَ؛ إنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ(٢)

والثالثُ: النَّهْيُ، كقول الشاعر: [الكامل]

١٤٩ ـ يا أيُّهَا الرَّجُل المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلاّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ(٣)

---

(١) هذا صدر بيت لأمية بن أبي الصلت، وعجزه قوله:

ما بُعْدُ غايتنا مِنْ رَأسِ مُجْرَانَا.

قوله: رأس مُجرانا، أول ومبتدأ إجرائنا الخيول. والغاية: الأصل فيها: مسافة التسابق.

والمعنى: أن الشاعر تمنى أن يأتيه رسول من الأموات فيخبره عن مدة إقامته في القبر بعد الموت.

الشاهد فيه: قوله (فيخبرنا) حيث نصب الفعل المضارع (يخبر) بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية. الواقعة في جواب التمني المدلول عليه بـ (ألا) أصل ألا أنها مركبة من همزة الاستفهام، ولا النافية للجنس. وبعد التركيب أبقى عملها ونصبت اسماً، وخبرها محذوف.

(٢) البيت اختلف في نسبته، فقيل للأعشى، وقيل للحطيئة، وقيل غير ذلك.

قوله: (أندى) أفعل تفضيل من قولهم: ندي صوته يندي ندى ـ من باب فرح ـ إذا بعد أمده وامتد.

الشاهد فيه: (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله (أدعو) بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر وهو (ادعي).

(٣) سبق ذكر هذه الأبيات من الكتاب أنها لأبي الأسود الدؤلي.

وموطن الشاهد فيها: قوله (وتأتي) حيث نصب الفعل المضارع (تأتي) بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي، وهو (لا تنه).

ابْدَأ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإذا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى بِالقَوْلِ مِنْكَ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول: "لا تأكلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ الَّلبنَ" فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جَزَمْتَ الثاني، وكان شَرِيكَ الأول في النهي، وكأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحِينَئِذٍ فيلتقي ساكنان الباء واللّام فتُكسَرُ الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطفَ مَصْدرِ الفعل على مصدرٍ مقدَّرٍ مما قبله نصبتَ الفعلَ بأنْ مضمرةً، وكان النهيُ حينئذٍ عن الجَمْعِ بينَهما، وإنْ أردتَ الاستئنافَ رفعْتَ الثاني.

والرابع: التمني، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (١) [الأنعام:٢٧].

والخامس: الاستفهام، كقوله وهو الحُطَيْئَةُ: [الوافر]

١٩٩ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ(٢)

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً؛ لا وجوباً، بعد أربعة أحرف، وهي: الفاء، وثم، والواو، وأو، وذلك إذا عَطَفْنَ على اسم صريح.

مثالُ ذلك بعد "أو" قولُ الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ﴾[الشورى: ٥١] يقرأ في السبع برفع (يرسل) ونصبه(٣)، وقال أبو بكر بن مجاهد المُقرئ رحمه الله: قرىء ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِيَ﴾ [هود: ٨٠] بنصب (آوي) ولا وجه له، وَرَدَّ عليه ابنُ جني في مُحْتَسَبِهِ وغيرُه، وقالوا: وَجْهُهَا كوجه قراءة أكثر السبعة ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بالنصب، وذلك لتقدُّم الاسم الصريح، وهو (قُوَّة) فكأنه قيل: لو أنَّ لي بكم قوةً أو إيواءً إلى ركن شديد.

---

(١) قرأ حفص وحمزة ويعقوب بنصب الباء في الفعل الأول (ولا نكذب) ونصب النون في الثاني (ونكون)، وقرأ ابن عامر بالرفع في الأول والنصب في الثاني، وقرأ الباقون بالرفع في الفعلين معاً. انظر البدور الزاهرة (ص ١٢٤).

(٢) **الشاهد في البيت:** قوله (ويكون) حيث نصب الفعل المضارع (يكون) بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الاستفهام.
ومن العلماء من يعتبر النصب هنا لأنه في جواب النفي، لأن الاستفهام هنا استفهام تقريري، وهو غير معتبر عندهم. في جواز النصب بعده .

(٣) قرأ نافع برفع اللام من (يرسل) وبإسكان الياء بعد الحاء من (فيوحي) والباقون بنصب اللام والياء. كما في البدور الزاهرة (ص ٢٥٨).

ومثالُ ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونَ بنتِ بَحْدل: [الوافر]

٢٠٠ ـ لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(١)

الرواية فيه بنصب "تَقَرَّ" وذلك بأن مُضْمَرة، على أنه معطوف على اللُّبْسِ، فكأنه قال: لَلُبْسُ عباءَةٍ وُقُرَّةُ عَيْني.

ومثال ذلك بعد الفاء قولُه: [البسيط]

٢٠١ ـ لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ(٢)

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر: [البسيط]

٢٠٢ ـ إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ(٣)

---

(١) هي ميسون بنت بَحْدَل من بني حارثة أم يزيد بن معاوية رضي الله عنه ثقلُت عليها الغربة لمّا تزوجت من معاوية بالشام، فسمعها تقول أبياتاً منها هذا البيت. فقال لها: كنت منتت، فأجابته: ما سررنا إذ كنا، لا أسِفنا إذا بنَّا، فطلَّقها وكانت حاملاً بيزيد. فنشأ في البادية فصيحاً. الأعلام (٧/ ٣٣٩).

الشاهد فيه: قولها (وتقرَّ) حيث نصب الفعل المضارع، وهو قولها (تقرَّ) بأنْ المضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله (لبس).

الإعراب: لَلُبس: اللام لام الابتداء. لبس: مبتدأ. عباءة: مضاف إليه. وتقرَّ: الواو عاطفة، تقرَّ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف. عيني: عين: فاعل مرفوع، والياء مضاف إليه. أحبُّ: خبر المبتدأ. إليَّ: جار ومجرور متعلقان بـ (أحبُّ). من لبس: جار ومجرور متعلقان بـ (أحبُّ) أيضاً. الشفوف: مضاف إليه.

(٢) **قوله**: مُعْتَرٌّ: هو الفقير الذي يتعرَّض للمعروف. إتراباً: مصدر أترب إذا استغنى وتأتي بمعنى قلَّ ماله، فهي ضد، كما في القاموس (ترب) وهنا بمعنى كثر ماله. تَرِبَ: كفَرِحَ، بمعنى افتقر.

والمعنى: يقول الشاعر: لولا ارتقاب صاحب حاجة يسألني، فألبِّيه، وأقضي حاجته ما كنت أفضِّل الغنى على الفقر، وهذا غاية الفضل والطيب، والكرم.

والشاهد في البيت: قوله (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة؛ لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهو (توقع).

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود. توقع: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره: موجود. معتر: مضاف إليه. فأرضيه: الفاء: حرف عطف. أرضي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا)، وضمير الغائب مفعول به. ما: نافية. كنت: فعل ماض ناقص، واسمه. أوثر: فعل مضارع. والفاعل (أنا) والجملة خبر كان. وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب، جواب لولا. إتراباً: مفعول به منصوب. على ترب: جار ومجرور متعلقان (بأوثر).

(٣) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي شاعر فارس من المعمرِّين كان سيد خثعم في الجاهلية أدرك الإسلام فأسلم ثم أقام بالكوفة وانحاز إلى سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقتل في إحدى المعارك سنة٣٥هـ. الأعلام (٢/ ٢٥). =

وكانت العرب إذا رأت البقرة قد عَافَتْ ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فَتَرِدُ البقرُ حينئذٍ الماءَ، ولا تمتنع منه؛ فراراً من الضرب أن يصيبها، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حَمْلِه، بخلاف الثور.

وقولي "اسم صريح" احتراز من نحو "ما تأتينا فتحدثُنا" فإنَّ العطفَ فيه، وإنْ كانَ على اسم متقدِّم، فإنا قد قَدَّمْنَا أنَّ التقديرَ ما يكونُ منك إتيانٌ فحديث، ولكن ذلك الاسم ليس بصريح؛ فإضمار أنْ هناك واجبٌ لا جائز، بخلاف مسألتنا هذه؛ فإنَّ إضمارَ أنْ جائز، بل نَصَّ ابن مالك في شرح العُمدة على أنَّ الإظهارَ أحسنُ من الإضمار.

المجرورات

ثم قلت: بابٌ ـ المَجْرُورَاتُ ثَلاَثَةٌ؛ أَحَدُهَا: المَجْرُورُ بِالحَرْفِ، وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْبَاءُ، وَاللاَّمُ، وَفِي ـ مُطْلَقاً، وَالْكَافُ، وَحَتَّى: وَالْوَاوُ ـ لِلظَّاهِرِ مُطْلَقاً، وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ مُضَافاً لِلْكَعْبَةِ أَوِ الْيَاءِ، وَكَيْ لِمَا الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ أَنِ الْمُضْمَرَةِ وَصِلَتِهَا، وَمُذْ وَمُنْذُ لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبِلٍ وَلاَ مُبْهَمٍ، وَرُبَّ لِضَمِيرٍ غَيْبَةٍ مُذَكَّرٍ يُمَيِّزُ بِمُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلاً، وَلِمُنَكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيراً.

وأقول: لمَّا أنهيتُ القولَ في المرفوعات والمنصوبات شَرَعْتُ في المجرورات، وقسَّمتُها إلى ثلاثة أقسام: مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة، ومجرورٍ بمجاورة مجرورٍ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنَّه الأصل.

وإنما لم أذكر المجرورَ بالتَّبَعِيَّة كما فعل جماعة لأنَّ التَبَعية ليست عندنا هي العاملة، وإنما العاملُ عاملُ المتبوعِ، وذلك في غير البدل، وعاملٌ محذوفٌ في باب البدل، فرجع الجَرُّ في باب التوابع إلى الجرِّ بالحرف والجرِّ بالإضافة.

حروف الجرّ:

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام:

أحدها: ما يَجُرُّ الظاهر والمضمر، وبدأت به لأنه الأصل، وهو سبعة أحرف: مِنْ، وَإِلَى،

= **قوله:** سُلَيكا: هو بضم السين وفتح اللام، وهو سليك بن السُلَكة ـ بزنة همزة.
وهو أحد ذؤبان العرب وشذاذهم، وكان قد نال من امرأة من خثعم، فلحقه الشاعر وقتله.
أعقله: أي أؤدي ديته. الثور: يقال أن الثور ضرب من النبات يعيش في الماء إذا رأته البقر تعاف الماء، فينحّى جانباً حتى ترد البقر الماء، وقيل: بل يضرب الثور، كما ذكر المؤلف رحمه الله.
الشاهد فيه: قوله (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة جوازاً بعد ثم المسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل، وهو (قتل).

وَعَنْ، وَعَلَى، والباءُ، واللاَّمُ، وفي ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:٧] ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨ ، ١٠٥] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٠] ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[المائدة: ١١٩] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[المؤمنون: ٢٢] ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦] ﴿وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٠٧] ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[البقرة: ٢٨٤] ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[البقرة: ٢٥٥] ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَـٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠] ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١].

والثاني: ما لا يجرُّ إلا الظاهر، ولا يختص بظاهرٍ معينٍ، وهو ثلاثة: الكاف، وحَتَّى، والواو.

والثالث: ما يَجُرُّ لفظتين بعينهما، وهو: التاء؛ فإنها لا تجرُّ إلا اسم الله عزَّ وجلَّ ورَبًّا مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ﴾ [يوسف: ٨٥] ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩٣] ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾[الأنبياء: ٥٧] وقالت العرب "تَرَبِّ الكعبة" و "تَرَبِّي لأفعَلَنَّ".

الرابع: ما يجرُّ فرداً خاصاً من الظواهر، ونوعاً خاصًّا منها، وهي: كي؛ فإنَّها لا تجرُّ إلا أمرين؛ **أحدهما "ما"** الاستفهامية، وهي الفَرْدُ الخاصُّ، يقال لك "جِئْتُكَ أمْسِ" فتقول في السؤال عن علَّة المجيء: "لِمَهْ؟" أو "كَيْمَهْ؟" فكما أن "لِمَهْ" جارٌّ ومجرور كذلك "كَيْمَهْ" والأصل لما وكيما، ولكن "ما" الاستفهامية متى دخل عليها حرفُ الجرِّ حُذِفت ألفها وجوباً كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣] ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] وَحَسُن في الوقف أن تُردف بهاءِ السكت، كما قرأ البَزِّيُّ في هذه المواضع وغيرها، **الثاني "أن"** المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاص، وتقول: "جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي" فإن قدّرت كي تعليليَّة فالنصبُ بأنْ مضمرةً، وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي، وكأنك قلتَ: جئتكَ للإكرام.

الخامس: ما يجرُّ نوعاً خاصاً من الظواهر، وهو: مُنْذُ ومُذْ؛ فإنَّ مجرورَهما لا يكون إلا اسمَ زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً، لا مُبْهماً، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً أو حاضراً، لا مستقبلاً، تقول: "ما رأيته منذُ يوم الجمعة" و "مُذْ يومِ الجمعةِ" و "منذ يومنا" و "مذ يومنا" ولا تقول: "لا أراه منذ غد" ولا "مذ غد"، وكذا لا تقول "ما رأيته منذ وقتٍ".

السادس: ما يجرُّ نوعاً خاصاً من المضمرات، ونوعاً خاصاً من المظهرات، وهو "رُبَّ" فإنَّها إنْ جرَّت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكَّر وغيره، ويجبُ تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز، نحو "رُبَّه رجلاً لَقِيت" و "رُبَّهُ رَجُلَيْنِ" و "رُبَّهُ رِجَالاً" و "رُبَّهُ امْرَأَةً" و "رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ" و "رُبَّهُ نِسَاءً"، وكُلُّ ذلك قليل، وإن جَرَّتْ ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو "رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لقِيتُ" وذلك.

فإن قلت: قد كان من حقّك أن تؤخّر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها؛ لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورَبِّ الكعبة، واختصاصهن إمّا بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فَصَّلْتَ، وأصلُ حرف الجرّ أن لا يختصَّ، والمختصُّ بنوع أقربُ إلى الأصل من مختصٍّ بفرد، وكان ينبغي أن يتقدَّم المختصُّ بنوعين وهو رُبَّ، على المختصِّ بفرد ونوع، وهي كي.

قلت: إنما ذكرتُ التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتها في القسَم، فتأخيرها عنها قَطْعٌ للنظير عن نظيره، ولمَّا أردت أنْ أذكر شيئاً من أحكام رُبَّ اقتضى ذلك تأخيرَها لئلا يقعَ ذكرُ أحكامها فاصلاً بين هذه الحروف؛ وأيضاً فإنني ذكرت حكم (رُبَّ) في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك، فلو كانت ربَّ مُقَدَّمة كان ذلك أيضاً قطعاً للنظير عن النظير بالنسبة إلى الأحكام.

جواز حذف "رُبَّ"

ثم قلت: وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَهُ، فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ كَثِيرٌ، وَالفَاءِ وَبَلْ قَلِيلٌ، وَحَذْفُ اللاّمِ قَبْلَ كَي، وَخَافِضِ أنَّ وَأنْ مُطْلَقاً.

وأقول: لما ذكرتُ أنَّ "رُبَّ" تدخل على المنكَّر بيَّنتُ أنَّه يجوزُ حذفُها معه، وأشَرْتُ بهذا التقييد إلى أنها لا يجوزُ حذفُها إذا دخلت على ضمير الغيبة، ثم بيَّنت أنَّها إذا حذفت وجبَ بقاءُ عملها، وأنَّ هذا الحكم- أعني حذفَها وبقاءَ عملها- على نوعين: كثير، وقليل؛ فالكثير بعد الواو، كقوله: [الرجز]

٢٠٣ ـ وَبَــلَــدٍ مُــغْــبَــرَّةٍ أرْجَــاؤهُ كَــأنَّ لَــوْنَ أرْضِــهِ سَــمَــاؤهُ[1]

وقال: [الطويل]

(١) البيت لرؤبة بن عبد الله بن العجاج، والمروي في لسان العرب:
وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه.

ومعنى "عامية أعماؤه": متناهية في العمى. وقال الأزهري: "عامية" دارسة. "أعماؤه" مجاهله. الأرجاء: أي كل ناحية من نواحيه.
وقوله: كأن لونَ أرضِه سماؤه: أراد أن لون سمائه كلون أرضه وهو من التشبيه المقلوب، مبالغة في الوصف.
والشاهد فيه: قوله (وبلدٍ) حيث حذف (ربَّ) بعد الواو وبقي الاسم مجروراً، وهو جرٌّ لفظي.
الإعراب: وبلدٍ: الواو واو ربَّ. بلد: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. مغبَّرةٍ: نعت لبلد، على اعتبار لفظه. أرجاؤه: فاعل لـ (مغبّرٍ) والهاء مضاف إليه.
كأن: حرف مشبه بالفعل، للتشبيه. لون: اسم كان منصوب. أرضه: أرض: مضاف إليه والهاء مضاف إليه أيضاً. سماؤه: خبر كان.

٢٠٤ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي[(١)]

وقوله: [الطويل]

٢٠٥ - وَدَوِّيَّةٍ مِثْلِ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادِ[(٢)]

والقليلُ بعد الفاء وَبَلْ، مثالُ ذلك بعد الفاء قولُ امرىء القيس: [الطويل]

٢٠٦ - فمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[(٣)]

في رواية مَن روى بجرِّ "مثلِ" و "مرضعٍ" وأمَّا مَن رواه بنصبهما، فمثلكِ: مفعولٌ لطرقتُ، وحُبْلَى: بَدَل منه.

ومثالُه بعد "بَلْ" قولُه: [مشطور الرجز]

٢٠٧ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُه[(٤)]

ثم بيَّنتُ أنَّ حذفَ حَرْفِ الجَرِّ لا يختصُّ برُبَّ، بل يجوز في حرفٍ آخرَ في موضع خاصٍّ، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين.

أمَّا الأوَّلُ، ففي لام التعليل؛ فإنَّها إذا جَرَّتْ كَيْ المصدريّةَ وَصِلَتَهَا، جاز لك حذفُهَا قياساً مُطَّرداً، ولهذا تسمع النحويين يُجِيزونَ في، نحوِ "جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي" أن تكون (كي) تعليليةً، وأنْ مضمرةً بعدَها، وأنْ تكونَ كي مصدريةً، واللَّام مُقَدَّرَة قبلَها.

---

(١) هذا البيت من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، من معلَّقته المشهورة، كما في شرح القصائد السبع لابن الأنباري (ص ٩٦). قال شارحه.
وقوله: سُدُولَه، أي سُتوره. أي أظلم ليله حتى كأنه موج البحر، إذا جاء من ظلمته.
الشاهد فيه: قوله (وليلٍ) حيث جرَّ الاسم بـ (ربَّ) المحذوفة بعد الواو. وهو جرٌّ لفظي كذلك.

(٢) هذا البيت لذي الرُّمة، غيلان بن عقبة العدوي، البصري؛ من فحول شعراء الطبقة الثانية في عصره. قال عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرىء القيس، وختم بذي الرُّمة توفي سنة١١٧هـ كما في الأعلام (٥/ ١٢٤).
قوله: ودويَّة: الفلاة، كما في القاموس (دوي). اعتسفتها: أخذها عن غير طريق.
الشاهد فيه: (ودويَّة) حيث جرَّ الاسم بِرب المحذوفة بعد الواو.

(٣) وهو من معلقته المشهورة، انظر شرح القصائد السبع لابن الأنباري (ص ٦٧).
قوله: (مُحْوِل) أي: أتى عليه الحول.
الشاهد فيه: قوله (فمثلك) حيث جرَّ الاسم (مثل) بربَّ المحذوفة بعد الفاء على رواية جر (مثل)، وهو قليل، كما قال المؤلف.

(٤) البيت لرؤبة بن العجاج. قوله: الفجاج: جمع فج، وهو الطريق الواسع. قتمه: أصله قتامه، مخففه بحذف الألف، والقتام - بزنة سحاب -: الغبار.
الشاهد فيه: قوله (بل بلدٍ) حيث جرَّ الاسم برُبَّ المحذوفة بعد بل، وهذا قليل.

وأمّا الثاني، فإذا كان المجرورُ(أنَّ)وَصِلَتَهَا أو (أنْ) وصلتها، فالأول: كقولك "عَجِبْتُ أنّكَ فَاضِلٌ" أي: من أنّك، وقال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾[البقرة: ٣٥] ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟﴾[الجن: ١٨] أي: بأنَّ لهم جناتٍ، لأنَّ المساجدَ لله، والثاني: كقولك "عَجِبْتُ أنْ قَامَ زيْدٌ" أي: من أنْ قامَ، وقال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[البقرة: ١٥٨] أي: في أن يطوف بهما ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾[الممتحنة: ١] أي: لأنْ تؤمنوا، وقيل في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[النساء: ١٧٦]: إنَّ الأصلَ لِئلاَّ تَضلُّوا؛ فحذفت اللّام الجارَّة ولا النافية، وقيل: الأصل كراهةَ أنْ تضِلُّوا؛ فحذف المضاف، وهذا أسْهَلُ، وقال الله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[النساء: ١٢٧] أي: في أنْ تَنكحوهنَّ، أو عنْ أنْ تَنكحوهُنَّ، على خلاف في ذلك بين أهل التفسير.

[وأما (لعلَّ) فلا يجرُّ بها إلا عقيل قال شاعرهم: [الوافر]

٢٠٨ - لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ(١)

و "متى" لا يَجُرُّ بها إلاَّ هُذيل، قال شاعرهم يصفُ السَّحاب: [الطويل]

٢٠٩ - شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٢)] قطر

المجرور بالإضافة

ثم قلت: الثّاني الْمَجْرُورُ بالإِضَافَةِ كَ "غُلَامِ زَيْدٍ" وَيُجَرَّدُ الْمُضَافُ مِنْ تَنوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً، وَمِنَ التَّعْرِيفِ إلاَّ فِيمَا مَرَّ، وَإذَا كَانَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً وَغَيْرَ مَحْضَة، وَلَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً وَلاَ تَخْصِيصاً، كَ "ضَارِبِ زَيْدٍ" وَ "مُعْطَى الدِّينَارِ" وَ "حَسَنِ الْوَجْهِ"، وَإلاَّ فَمَعْنَوِيَّة وَمَحْضَة، تُفِيدُهُمَا، إلَّا إذَا كَانَ الْمُضَافُ شَدِيدَ الإِبْهَامِ كَغَيْرٍ وَمِثْلٍ وَخِدْنٍ، أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحِقاً لِلنَّكِرَةِ كَ "جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ" وَ "كَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلِهَا لَكَ" وَ "لا أَبَا لَهُ" فَلاَ يَتَعَرَّفُ. وَتُقَدَّرُ بِمَعْنَى "فِي" نَحْوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ وَ "عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ" وَبِمَعْنَى "مِن" فِي نَحْوِ: "خَاتَمُ حَدِيدٍ" وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ فِي الثَّانِي وَإتْبَاعُهُ لِلأَوَّلِ، وبِمَعْنَى اللاّمِ فِي الْبَاقِي.

---

(١) **قوله**: (شريم) أي شرماء، وهي المرأة المفضاة، وهي التي اتّحد مسلكاها.

أي: اختلط مسلك البول والذكر. وهو من باب توكيد الذم، بما يشبه المدح، وكأنه يقول: إنكم تفخرون، وليس لكم ما تفخرون بها سوى أن أمّكم شرماء.

والشاهد فيه: قوله (لعلَّ اللَّهِ) حيثُ جرَّ بـ(لعلَّ) ما بعدها لفظاً، وهو مرفوع محلًا على أنه مبتدأ.

(٢) **قوله**: (نئيج) قال صاحب القاموس (نأج): وللرياح نئيج، أي: مرٌّ سريع بصوت. والمعنى هنا، أي: لهنَّ صوت عالٍ مرتفع.

والشاهد فيه: قوله: (متى لجج) حيث استعمل (متى) حرفَ جرٍّ، فجرَّ بها (لُجج).

وأقول: الثاني من أنواع المجرورات: المجرورُ بالإضافة.

والإضافة في اللغة: الإسنادُ، قال امرؤ القيس: [الطويل]

٢١٠ ـ فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[1]

أي: لَمَّا دخلْنا هذا البيتَ أَسْنَدْنَا ظهورَنا إلى كلِّ رَحْلٍ منسوب إلى الْحِيرَةِ مخطَّطٍ فيه طرائق.

وفي الاصطلاح: إسنادُ اسمٍ إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأوَّل منزلةَ تنوينه، أو ما يقوم مَقَامَ تنوينه، ولهذا وجب تجريدُ المضافِ من التنوين في، نحو: "غُلاَمُ زَيْدٍ" ومن النون في نحو: "غُلاَمَيْ زَيْد" و "ضَارِبِي عَمْرو"، قال الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾[القمر: ٢٧] ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾[العنكبوت: ٣١]، وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حَدِّهِ قائمة مَقَامَ تنوين المفردِ.

وإلى هذا أَشَرْتُ بقولي **"ويجرَّدُ المضافُ من تنوينٍ، أو نونٍ تُشْبِهُه"**.

واحتَرَزْتُ بقولي **"تشبِهُه"** من نون المُفرد، وجمع التكسير، كشيطان، وشياطين، تقول: شيطانُ الإِنس شَرٌّ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ؛ فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك.

وقولي **"مطلقاً"** أَشَرْتُ به إلى أنَّها قاعدةٌ عامَّة لا يُستثنى منها شيءٌ، بخلاف القاعدة التي بعدَها.

وكما أنَّ الإِضافةَ تستدعي وُجُوبَ حذفِ التَّنوين، والنُّونِ المُشبهة لِه، كذلك تستدعي وُجُوبَ تجريد المضافِ من التعريف، سواءٌ كان التعريفُ بعلامةٍ لفظية، أم بأمرٍ معنوي: فلا تقول: الغلامُ زيدٍ، ولا زيدُ عمرٍو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجبُ أنْ تجرِّد الغلامَ من أل، وأنْ تعتقد في زيد الشيوعَ والتنكير، وحينئذٍ يجوز إضافتهما، وهذه هي القاعدة التي تقدَّمت الإِشارة إليها آنفاً.

والذي يُسْتَثنى منها مسألة "الضَّاربِ الرَّجُلِ" و "الضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ" و "الضَّارِبَا زيد" و "الضَّارِبُو زيد" وقد تقدَّم شَرْحُهُنَّ في فصل المحلَّى بأل؛ فأغنى ذلك عن إعادته؛ فلذلك قلت: **"إلا فيما استثني"** أي: إلا فيما تقدَّم لي استثناؤه.

ثم بيَّنتُ بعدَ ذلك أنَّ الإِضافةَ على قسمين: مَحْضَة، وغير مَحْضَة.

---

(١) البيت من قصيدة لامرئ القيس يفاخر فيها علقمة الفحل بحضرة زوجه أم جندب، الديوان (ص٦٩).
الشاهد فيه: أتى به من أجل شرح كلمة الإضافة، وأنها بمعنى الإسناد.
الإعراب: لما: ظرفية بمعنى حين، متعلق بـ أضفنا الآتي. دخلناه: فعل ماض، ونا: فاعل، والهاء: مفعول به. والجملة: في محل جر بالإضافة. أضفنا: فعل ماض. ونا: فاعل. ظهورنا: مفعول به، ونا: مضاف إليه. إلى كل: جار ومجرور، متعلقان بأضاف. حاريٍّ: مضاف إليه. جديد: صفة لحاريٍّ مجرورة. مشطب: صفة ثانية.

وأنَّ غيرَ المحضة عبارةٌ عمَّا اجتمع فيها أمران: **أمرٌ في المضاف**، وهوكونه صفةً، **وأمرٌ في المضاف إليه**، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة، وذلك يقعُ في ثلاثة أبواب: **اسم الفاعل**، ك "ضَارِبِ زَيْدٍ" **واسم المفعول**، ك "مُعْطَى الدِّينَارِ" **والصفة المشبهة**، كـ "حَسَنِ الوَجْهِ" وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضافُ تعريفاً ولا تخصيصاً، أما أنَّه لا يستفيدُ تعريفاً فبالإجماع، ويدلُّ عليه أنك تصف به النكرة فتقول: "مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبِ زَيْدٍ" وقال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[المائدة: ٩٥] ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[الأحقاف: ٢٤] إن لم تعرب (ممطرنا) خبراً ثانياً، ولا خبراً لمبتدأ محذوف، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده، بناء على أن "ضَارِبَ زَيْدٍ" أخَصُّ من "ضَارِبٍ" والجوابُ أن "ضَارِبَ زَيْدٍ" ليس فرعاً عن "ضَارِبٍ" حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنَّما هو فرعٌ من "ضَارِبٍ زَيْداً" بالتنوين والنصْبِ، فالتخصيص حَاصِلٌ بالمعمول أضَفْتَ أمْ لم تُضِفْ.

وإنما سُمِّيَت هذه الإضافة غيرَ محضةٍ؛ لأنَّها في نية الانفصال؛ إذا الأصل "ضَارِبٌ زَيْداً" كما بيَّنا، وإنما سُمِّيت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً، وهو التخفيفُ؛ فإنَّ "ضَاربَ زَيْدٍ" أخَفُّ من "ضَارِبٍ زَيْداً".

وأنَّ الإضافة المحضةَ عبارةٌ عمَّا انتفى منها الأمران المذكوران أو أحَدُهُمَا، مثالُ ذلك "غُلَامُ زَيْدٍ" فإن الأمرين فيهما منتفيان، و "ضَرْبُ زيدٍ" فإن المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة، و "ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ" فإنَّ المضاف، وإن كان صفةً، لكنَّ المضاف إليه ليس معمولاً لها؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تُسمَّى الإضافة فيها مَحْضَةً- أي: خالصةً من شائبة الانفصال- ومعنويةً، لأنَّها أفادت أمراً معنوياً، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: "غلامُ زيدٍ" وتخصيصه إنْ كان نكرةً، نحو "غلامُ امرأةٍ" اللَّهمَّ إلا **في مسألتين**، فإنَّه لا يتعرَّف، ولكنْ يتخصص.

إحداهما: أن يكون المضاف شديدَ الإبهام، وذلك: كغَيْرٍ، ومِثْلٍ، وشِبْهٍ، وخِدْنٍ- بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة- بمعنى صاحب.

والدليل على ذلك أنك تَصِفُ بها النكراتِ؛ فتقول "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَبِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وَبِرَجُلٍ شِبْهِكَ، وَبِرَجُلٍ خِدْنِكَ" قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[فاطر: ٢٧].

الثانية: أن يكون المضاف في موضع مستحقٍّ للنكرة، كأن يقع حالاً أو تمييزاً أو اسماً للا النافية للجنس؛ **فالحال**، كقولهم "جاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ" **والتمييز**، كقولهم: "كَمْ نَاقَةً وَفَصِيلَها" فكم: مبتدأ، وهي استفهامية، وناقةً: منصوب على التمييز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز

تمييز، واسمُ "لا" كقولك "لاَ أَبَا لِزَيْدٍ" و "لاَ غُلاَمَيْ لِعَمْرٍو". فإنَّ الصحيحَ أنَّه من باب المضاف، واللاَّم مُقْحَمَةٌ، بدليل سقوطها في قول الشاعر: [الوافر]

٢١١ ـ أَبِالْمَوْتِ الّذي لاَ بُدَّ أَنّي مُلاَقٍ - لاَ أَبَاكِ - تُخَوِّفِينِي[1]

فهذه الأنواع كلُّها نكراتٌ، وهي في المعنى بمنزلة قولك: جاءَ زيدٌ منفرداً، وكم نَاقَةً وفَصِيلاً لها، ولا أباً لكَ.

ثم بيَّنت أن الإِضافة المعنوية على ثلاثة أقسامٍ: مُقَدَّرَةٍ بفي، ومقدَّرةٍ بمِنْ، ومُقَدَّرةٍ باللاَّم:

فالمقدَّرة بفي ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو قول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[سبأ: ٣٣] ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[البقرة: ٢٢٦] ونحو قولك "عُثْمَانُ شَهِيدُ الدار" و"الحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلاَء" و "مَالِكٌ عَالِمُ المدينةِ" وأكثر النَّحويين لم يُثْبت مجيء الإِضافة بمعنى في.

والمقدَّرة بِمنْ ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه كُلاًّ للمضاف، وصالحاً للإخبار به عنه، نحوُ قولِك "هذا خَاتَمُ حَدِيدٍ" ألا ترى أنْ الحديدَ كلٌّ، والخاتَمَ جزءٌ منه، وأنَّه يجوز أنْ يقال: الخاتَم حديدٌ، فيخبر بالحديد عن الخاتم؟

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك، نحوُ: "يَدُ زيدٍ" و "غُلاَمُ عمرٍو" و "ثَوْبُ بكرٍ".

---

(١) البيت لأبي حية النمري.

الشاهد فيه: قوله (لا أباكِ) حيث استعمل (أبا) اسماً للا النافية للجنس، منصوبة بالألف، وأضافها إلى ضمير المخاطبة، وهذا دليل على أن قولهم (لا أبالك) من باب الإضافة، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، ولولا ذلك لم تثبت الألف في (أبا).

الإعراب: أبالموت: الهمزة للاستفهام. بالموت: جار ومجرور متعلقان بـ (تخوفيني). الذي: اسم موصول، في محل جر صفة للموت. لا: نافية للجنس. بدَّ: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. أني: أن: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم أن. ملاقٍ: خبر أن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة، لأنه اسم منقوص والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها، مجرور بحرف جر محذوف، وهما متعلقان بخبر أن وجملة لا واسمها وخبرها: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف والتقدير: لا بدَّ من كوني ملاقيه. لا: نافية للجنس. أباك: أبا، اسم منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف: مضاف إليه. والخبر محذوف. والجملة: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. تخوفيني: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً، لأنه من الأفعال الخمسة والياء: فاعل. والنون للوقاية. والياء: مفعول به. والأصل أن يقول: تخوفينني، بثبوت النون، وهي لا تحذف إلا في حال الجزم والنصب، ولكن ورد في كلام العرب حذفها تخفيفاً، ومن قول الشاعر:

أبيتُ أسرِي وتَبيتي تَدْلُكي شَعرَكِ بِالعَنبَرِ والمِسْكِ الذكي

والأصل: تبيتين، وتدلكين.

المجرور بالمجاورة

ثم قلت: الثالِثُ المَجْرُورُ لِلمُجاوَرَةِ، وَهُوَ شاذٌّ، نحو: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ". وَقَوله:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كلهمُ

وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ على الأصَحِّ.

وأقول: الثالث من أنواع المجرورات: ما جُرَّ لمجاورة المجرور، **وذلك في بابَي النَّعت والتأكيد**، قيل: **وبابِ عطف النَّسَقِ.**

فأما النَّعتُ ففي قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" روي بخفضِ "خَرِبٍ" لمجاورته للضَّبِّ، وإنَّما كان حقَّه الرفعُ، لأنَّه صفة للمرفوع، وهو الجُحْرُ، وعلى الرفع أكثر العَرَب.

وأما التوكيد ففي، نحو قوله: [البسيط]

٢١٢ - يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[1]

فكلِّهم: توكيد لذوي، لا للزوجات، وإلا لقال كلِّهنَّ، وذوي: منصوب على المفعولية، وكان حقُّ "كلِّهم" النَّصبَ، ولكنَّه خُفِضَ لمجاورةِ المَخفوضِ.

وأما المعطوف، فكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة: ٦]. **في قراءة مَنْ جَرَّ الأرْجُل**[2] **لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنَّما كان حقُّه النَّصبَ، كما هو في قراءة جماعة آخرين، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدي، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء.**

وخَالَفهم في ذلك المحققون، ورأوا أنَّ الخفضَ على الجوارِ لا يحسُن **في المعطوف**؛ لأنَّ حرفَ العَطْفِ حَاجِزٌ بين الاسمين وَمُبْطِل للمجاورة، نعم لا يمتنعُ **في القياس الخفضُ** على الجوار في عطف البيان؛ لأنَّهُ كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه **في البدل؛ لأنه** في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجوز تقديراً، ورأى هؤلاء أنَّ الخفضَ **في الآية إنَّما هو بالعطف** على لفظ الرؤوس، فقيل: الأرجُلُ مغسولة لا ممسوحة، **فأجابوا على ذلك بوجهين؛ أحدهما**: أنَّ المسحَ هنا الغَسْلُ، قال أبو علي: حِكى لنا مَنْ لا يُتَّهم أن أبا زيد قال: المسحُ خفيفُ الغسلِ، يقال: مسحت

---

(١) **الشاهد في البيت**: قوله (كلِّهم) حيث جاءت الرواية بالجر، مع أن التوكيد هو لـ (ذوي) ومحلها النصب، وإنما جرَّه على المجاورة، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه.

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض. كما في النشر (٣/ ٤٠).

للصلاة، وَخُصَّتِ الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المَسْحِ ليُقتصدَ في صبِّ الماء عليهما؛ إذ كانتا مَظِنَّةً للإسراف، **والثاني**: أن المرادَ هنا المسحُ على الخفين، وجعل ذلك مسحاً للرِّجْلِ مجازاً، وإنَّما حقيقته أنه مَسْحٌ للخُفِّ الذي على الرِّجل، والسُّنَّةُ بَيَّنَتْ ذلك.

ويرجح ذلك القول ثلاثة أمور: أحدها: أنَّ الحملَ على المجاورة حَمْلٌ على شاذٍّ؛ فينبغي صونُ القرآن عنه، **والثاني**: أنَّه إذا حُمِلَ على ذلك كان العطفُ في الحقيقة على الوُجُوهِ وَالأيْدِي؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وإذا حُمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصلَ بالأجنبي، والأصل أنْ لا يفصل بين المتعاطفين بمفردٍ فضلاً عن الجملة، **الثالث**: أن العطف على هذا التقدير حَمْلٌ على المجاور، وعلى التقدير الأوَّل حَملٌ على غير المجاور، والحمل على المجاور أوْلى.

فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب.

قلت: لا نسلِّم أنَّها عَطْفٌ على الوجوه والأيدي، بل على الجار والمجرور، كما قال: [مشطور الرجز]

٢١٣ ـ يَسْلُكْنَ في نَجْدٍ وَغَوراً غَائِرَا [(١)]

المجزومات

ثم قلت: بَابٌ ـ المَجْزُومَاتُ الأَفْعَالُ المُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جازِمٌ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: جازِمٌ لِفِعْلٍ، وَهُوَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَلاَمُ الأَمْرِ، وَلاَ في النَّهْيِ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ، وَهُوَ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ، إنْ، وإذْمَا، لِمجرَّدِ التَّعْلِيقِ، وَهُمَا حَرْفَان، وَمَنْ لِلْعَاقِلِ، وَمَا وَمَهْمَا لِغَيْرِهِ، وَمَتَى وَأَيَّانَ لِلزَّمَانِ، وَأَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُمَا لِلْمَكَانِ، وَأيٌّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إلَيْهِ، وَيُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطاً، وَلاَ يَكُونُ مَاضِيَ المَعْنَى، وَلاَ إنْشَاءً، وَلاَ جَامِداً، وَلاَ مَقْرُوناً بِتَنْفِيسٍ، وَلا قَدْ، وَلاَ نَافٍ غَيْرِ لاَ وَلَمْ، وَثَانِيهِمَا جَوَاباً وَجَزَاءً.

وأقول: لما أنهيتُ القولَ في المجرورات شرعتُ في المجزومات، وبهذا الباب تتم أنواع المُعْرَبَاتِ، وبيَّنت أنَّ المجزومات هي الأفعالُ المضارعةُ الداخلُ عليها أداةٌ من هذه الأدوات الخمسَةَ عَشَرَ، وأن هذه الأدوات ضربان:

(١) ما يجزم فعلاً واحداً، وهو أربعة: لم، نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الصمد: ٣ ـ ٤] وَلَـمَّا، نحو ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣] ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]

(١) البيت لرؤبة بن العجاج.
الشاهد فيه: قوله (غوراً) حيث عطف بالنصب على محلِّ الجار والمجرور (في نجد) والسر في ذلك أن الجار والمجرور عند التحقيق هو مفعول به، فالعطف على محلِّ الجار والمجرور.

﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] ولام الأمر، نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧] و "لا" في النهي نحو ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] وقد يستعاران للدعاء، كقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[البقرة: ٢٨٦].

[والجازم الخامس: الطَّلَبُ، وذلك أنَّه إذا تقدَّم لنا لفظٌ دالٌّ على أمر؛ أو نهي؛ أو استفهام؛ أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرَّد من الفاء، وقُصِدَ به الجزاء؛ فإنَّه يكونُ مجزوماً بذلك الطلب؛ لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء؛ أنَّك تُقدِّره مُسبَّباً عن ذلك المتقدِّم، كما أنَّ جزاء الشَّرط مُسبَّبٌ عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾[الأنعام: ١٥١] تقدَّم الطلب وهو (تعالوا) وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو (أَتْلُ)، وقُصِدَ بِه الجزاء؛ إذا المعنى: تعالوا؛ فإن تأتوني أَتْلُ عليكم؛ فالتِّلاوة عليهم مسبَّبة عن مجيئهم؛ فلذلك جُزِمَ، وعلامةُ جزمه حذفُ آخره ـ وهو الواو ـ وقول الشاعر امرؤ القيس ـ وهذا أوَّلُ بيت تكلَّم به: [الطويل]

٢١٥ ـ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[1]

وتقول (ائْتِنِيْ أُكْرِمْكَ) و (هَلْ تَأْتِيني أُحَدِّثْكَ) و (لا تكْفُر تَدْخُلِ الجنَّةَ).

ولو كان المتقدم نفياً؛ أو خبراً مثبتاً لم يُجزم الفعلُ بعده؛ فالأول نحو: (ما تَأْتِيْنَا تحدِّثُنا) برفع تحدِّثُنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمُه، وقد غَلِط في ذلك صاحب "الجُمَل"، والثاني نحو (أنت تاتينا تحدِّثُنا) برفع "تحدِّثنا" وجوباً باتفاق النحويين.

وأما قول العرب (اتَّقى الله امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه) بالجزم!!فوجهه أنَّ "اتقى" الله و "فَعَلَ" وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلاَّ أنَّ المراد بهما الطلب، والمعنى: ليتَّقِ الله امرؤ وليفعلْ خيراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٞ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢]

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو مطلع معلقته المشهورة.

قوله: بسقط اللوى: السِّقط: بالحركات الثلاث للسين: ما انقطع من الرمل ورق. القاموس (سقط).

واللِّوى: بكسر اللام، ما اعوج من الرمل، واستدق.والدخول وحومل: موضعان.

والمعنى: أنه يطلب من صاحبه أن يعاوناه، ويشاركاه حزنه وبكاءه عند منزل أحبابه، الذين لم يزل رسم ديارهم باقياً، يذكره بأيامه التي قضاها في تلك الربوع.

الشاهد فيه: قوله (نَبْكِ) حيث جزم جواب طلب، وهو مسبب عما قبله، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهي (الياء) والكسرة دليل عليها.

فجزم (يغفر)؛ لأنَّه جواب لقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾؛ لكونه في معنى: آمنوا وجَاهِدُوا، وليس جواباً للاستفهام؛ لأنَّ غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد. ولو لم يُقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمُه، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣] فتطهرُّهم مرفوع باتفاق القراء؛ وإن كان مسبوقاً بالطلب؛ وهو (خذ) لكونه ليس مقصوداً به معنىً، إن تأخذ منهم صدقةً تطهرهم وإنَّما أريد خُذْ من أموالهم صَدَقَةً مُطَهِّرَةً؛ فـ "تطهِّرهم": صفة لـ "صدقة"، ولو قُرِئَ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قُرِئَ قوله تعالى: ﴿عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥ ـ ٦] بالرفع على جعل (يَرِثُنِي) صفة لـ "وليّاً"، وبالجزم على جعله جزاءً للأمر، وهذا بخلاف قولك (إئتني برجلٍ يُحبُّ اللهَ ورسوله)، فإنَّه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنَّك لا تريد أنَّ محبَّة الرجل لله ورسوله مُسَبَّبة عن الإتيان (به)، كما تريد في قولك (إئتني أُكْرِمْكَ) بالجزم؛ لأنَّ الإكرام مسبَّب عن الإتيان، وإنَّما أردتَ ائتني برجلٍ موصوفٍ بهذه الصفة.

واعلم أنَّه لا يجوز الجزمُ في جواب النهي إلا بشرط أن يصحَّ تقديرُ شَرطٍ في موضعه مقرون بـ "لا" النافية مع صحَّة المعنى، وذلك نحو قولك (لا تكفرْ تَدْخُلِ الجنَّة) و (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ)، فإنَّه لو قيل في موضعهما (إنْ لا تَكفُرْ تدخلِ الجنَّة) و (إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تسلمْ) صحَّ، بخلاف (لا تكفُرْ تدخلُ النَّار) و (لا تَدْنُ من الاسد يأكُلُك) فإنَّه ممتنع؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يقال (إنْ لا تكفرْ تدخلِ النار) و (إن لا تدْنُ من الأسد يأكلْك)، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦] لأنَّه لا يصح أن يقال (إن لا تَمْنُنْ تستكثر) فهذا ليس بجوابٍ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)؛ فكأنَّه قيل: ولا تمنن مستكثراً، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يهبَ شيئاً وهو يطمع أن يتعوَّضَ من الموهوب له (أكثر من الموهوب)[1].

فإن قلتَ: فما تصنع بقراءة الحسن البصري ﴿تستكثِرْ﴾ بالجزم؟

قلت: يحتمل ثلاثة أوجه؛

أحدها: أن يكون بدلاً من (تمنن)، كأنَّه قيل: لا تستكثر، أي: لا تَرَ ما تُعْطيه كثيراً.

والثاني: أن يكون قدَّرَ الوقف عليه، لكونه رأسَ آيةٍ، فسكنَّه لأجل الوقف، ثمَّ وصله بنيَّة الوقف.

والثالث: أن يكون سكَّنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي: ﴿فَأَنذِرْ﴾، ﴿فَكَبِّرْ﴾، ﴿فَطَهِّرْ﴾، ﴿فَٱهْجُرْ﴾.

---

(١) وقيل: المعنى: لاتمنن حال كونك مستكثراً ما قدمته في سبيل الله، مهما كان المبذول .

في المقارنة بين "لم" و "لما"

وتُشارك "لمَّا" "لم" في أربعة أمور، وهي: ١- الحرفية، و ٢- الاختصاص بالمضارع، و ٣- جَزْمُه، و ٤- قلبُ زمانِه إلى المُضيّ.

وتفارقها في أربعة أمور؛ أحدها: أن يكون المنفيُّ بها مُستمرَّ الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بـ "لم"؛ فإنَّه قد يكون مستمراً، مثل ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الصمد: ٣]، وقد يكون منقطعاً مثل ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[الدهر:١] لأنَّ المعنى أنَّه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، ومن ثَمَّ امتنع أن تقول لمَّا يقُم ثُمَّ قام؛ لما فيه من التناقض، وجاز: لم يقُم ثُمَّ قام.

والثاني: أنَّ "لمَّا" تُؤذِن كثيراً بتوقُّعِ ثبوت ما بعدها، نحو ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[ص:٨] أي: إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه، ولَمْ لا تقتضي ذلكَ، ذكر هذا المعنى الزمخشريُّ، والاستعمال والذوق يشهدان به.

والثالث: أن الفعل يُحذفُ بعدها، يقال: هل دخلت البلدَ؟ فتقول (قاربتُها ولمّا)، تريد: ولمَّا أدخلها، ولا يجوز (قاربتها ولم).

والرابع: أنَّها لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف "لم"، تقول (إن لم تقم قمت)، ولا يجوز أن تقول (إن لمَّا تقم قمت)]قطر .

(٢) **وما يجزم فعلين، وهو الإحدى عشرَةَ الباقيةُ، وقد قسمتها إلى ستة أقسام:**

أحدها: ما وضع للدلالة على مجرَّد تعليق الجواب على الشرط، وهو إنْ وإذْمَا، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[الأنفال: ١٩] وتقول "إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ".

[وكقول الشاعر: [الطويل]

٢١٥ ـ وَإِنَّكَ إِنْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ   بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[1]] قطر

وهما حرفان، أما (إنْ) فبالإجماع، وأما (إذْمَا) فعند سيبويه، والجمهور، وذهب المبرِّد وابن السرّاج والفارِسيُّ إلى أنها اسم.

وفُهم من تخصيصي هذين بالحرفية، أنَّ ما عداهما من الأدوات أسماء، وذلك بالإجماع في غير

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله (إذما تأت .. تلف) حيث جزم بـ "إذما" فعلين؛ أولهما (تأت) وثانيهما (تُلفِ)، على أن أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه وجزاؤه، وعلامة جزم كلٍّ منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالَّة عليها.

"مَهْمَا" وعلى الأصح فيها، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[الأعراف: ١٣٢] فعاد الضمير المجرور عليها، ولا يعود الضمير إلا على اسم.

[وكقول امرئ القيس: [الطويل]

٢١٦ ـ أغَـرَّكَ مِـنِّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي وَأَنَّـكِ مَـهْـمَـا تَـأْمُـرِي الـقَـلْـبَ يَـفْـعَـلِ؟!(١)] قـطـر

الثاني: ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو مَنْ، نحو ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] .

الثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو ما، ومَهْما، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[البقرة: ١٩٧]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

الرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّن معنى الشَّرْط، وهو مَتَى، وأيَّانَ، كقول الشاعر: [الطويل]

٢١٧ ـ وَلَـسْـتُ بِـحَـلَّالِ الـتِّـلَاعِ مَـخَـافَـةً وَلَـكِــنْ مَــتَــى يَـسْـتَـرْفِـدِ الـقَـومُ أرفِـدِ(٢)

[وكقول الآخر: [الوافر]

٢١٨ ـ مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي(٣)] قطر

وقول الآخر: [البسيط]

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله: (مهما تأمري القلب يفعل) حيث جزم بـ "مهما" فعلين؛ أولهما قوله (تأمري) وثانيهما قوله (يفعل)، على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثاني منهما جوابه وجزاؤه، وعلامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وعلامة جزم الثاني السكون وحُرِّك بالكسر لموافقة الروي .

(٢) البيت من معلقة طرفة بن العبد.

قوله: التلاع، بالكسر، جمع تَلْعة، بوزن، قَلْعة، وهي ما ارتفع من الأرض، وما هبط، وهو من الأضداد، عن أبي عبيدة. انظر مختار الصحاح (تلع).

يسترفد القوم: يطلبوا الرِّفْد- بكسر فسكون، وهي العطية.

الشاهد فيه: قوله (متى يسترفد القوم أرفد) حيث جزم بـ (متى) فعلين مضارعين أحدهما فعل الشرط، والثاني جواب الشرط وجزاؤه، ومتى: اسم زمان، في نصب. وهو متعلق بـ (أرفد).

(٣) هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع وصدره:

أنا ابنُ جَلا وطلاع الثنايا.

وهذا البيت تمثل به الحجاج، وليس له. وهو يصف نفسه بأنه رجل واضح لا يهاب أحداً، وإليه تسند المهام الصعبة، فيضطلع بها، ويقوم بها أحسن قيام.

الشاهد فيه: قوله (متى أضع العمامة تعرفوني) حيث جزم بـ (متى) فعلين أولهما (أضع) والثاني (تعرفوني) والأول جُزِم بالسكون، وحُرِّك بالكسر للالتقاء الساكنين، والثاني علامة جزمه حذف النون.

٢١٩ ـ أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وإذا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[١]

الخامس: ما وضعَ للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو ثلاثة: أينَ، وأنَّى، وحَيْثُمَا، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: ٧٨].

وقول الشاعر: [الطويل]

٢٢٠ ـ خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ[٢]

[وكقول الآخر: [الطويل]

٢٢١ ـ فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ......[٣]] قطر

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله (أيَّان نؤمنك تأمن) حيث جزم بأيَّانا فعلين مضارعين وأيانا: اسم زمان، في محل نصب، والعامل فيه (تأمن).

الإعراب: أيانا: اسم شرط جازم، يجزم فعلين مضارعين، في نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجوابه، نؤمنك: فعل مضارع مجزوم بـ (أيانا) وهو فعل الشرط، والفاعل (نحن) والكاف: مفعول به. تأمن: فعل مضارع مجزوم بأيانا، وهو جواب الشرط.

والفاعل (أنت). غيرنا: غير، مفعول به، ونا، في محل جر بالإضافة، وإذا: الواو حرف عطف. إذا، ظرف تضمن معنى الشرط. لم: حرف نفي وجزم وقلب. تدرك: فعل مضارع مجزوم بـ (لم) والفاعل أنت. الأمن: مفعول به منصوب، منا: جار ومجرور متعلقان بـ (تدرك) لم: حرف جزم ونفي وقلب. تزل: فعل مضارع ناقص. واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنت) حذراً: خبر تزل، والجملة لا محل لها من الإعراب، جواب إذا.

(٢) **الشاهد فيه**: قوله (أنى تأتياني تأتيا) حيث جزم بـ (أنى) فعلين أولهما (تأتياني) وهو فعل الشرط، والثاني (تأتيا) وهو جواب الشرط، وجزم الفعلان بحذف النون؛ لأنهما من الأفعال الخمسة. وأنَّى: في محل نصب على الظرفية المكانية، متعلق بـ (تأتيا).

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري، وأكمله بعضهم هكذا:

تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً

ويرى الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد أن البيت ركب من بيتين وصوابه:

فأصبحتَ أنَّى تأتيها تلتبسْ بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

ويقول آخر:

متى تأتنا تلمَمْ بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

ففي البيت الأول يصف الشاعر داهية يعجز الشجاع عن الخوض في مضمارها، فيقول: إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها واختلطت الأمور عليك، وحيَّرك أمرُها.

وفي البيت الثاني يصف الشاعر قومه بالكرم وأنهم يقرون الأضياف فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار، ومن عادة العرب إذا كانوا في جدب أن يوقد كرامهم النار ليهتدي بها إليهم عابر السبيل.

الشاهد في البيت: قوله (أنى تأتها تستجرْ تجدْ) هذا على رواية المؤلف حيث جزم بأنى فعلين الأول (تأتها) والثاني (تجدْ).

وقوله: [الخفيف]

٢٢٢ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّر لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ(١)

السادسُ: ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة، وهي أيٌّ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك "أيُّهُمْ يقَمْ أقُمْ معه" من باب مَنْ، وفي قولك: "أيَّ الدَّوَابِّ تركبْ أركَبْ" من باب ما، وفي قولك: "أيَّ يَوْمٍ تَصُم أصُمْ" من باب مَتى، وفي قولك: "أيَّ مكانٍ تجلِسْ أجلس" من باب أيْنَ.

ثم بَيَّنْت أن الفعل الأول يسمَّى شَرْطاً، وذلك لأنه عَلاَمَة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تُسمَّى شرطاً، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[محمد:١٨] أي: علاماتها والأشْرَاطُ في الآية جمع شَرَطٍ - بفتحتين - لا جمع شَرْط- بسكون الراء- لأن فَعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلا في معتل الوسَط كأثْوَابٍ وأبياتٍ.

ثم بينت أن فعل الشرط يُشْتَرَطُ فيه ستة أمور:

أحدها: أن لا يكون ماضي المعنى(٢)؛ فلا يجوز: "إن قام زيد أمْسِ أقُمْ معه".

وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[المائدة:١١٦] فالمعنى إنْ يتبيَّن أنِّي كنتُ قلتُه، كقوله: [الطويل]

٢٢٣ - إذا ما انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْني لَئِيمةٌ(٣)

---

(١) قوله: تستقم، تعتدل، وتسير في الطريق المستقيم. يقدر: يعطيك ما تريد.
غابر الأزمان: باقيها. وغبر الشيء بقي، وغبر: مضى، وهو من الأضداد. القاموس (غبر).
الشاهد فيه: قوله (حيثما تستقم يُقدِّر) حيث جزم بـ (حيثما) فعلين مضارعين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه. وحيثما: في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ (يقدِّرْ).

(٢) جاء في تعليق الشيخ محي الدين عبد الحميد قوله:
قد يكون الشرط والجواب مضارعين، وهو الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ وقد يكونان ماضيين نحو قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ وقد يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، نحو قوله جل شأنه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ وقد يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، وخص الجمهور هذا النوع بالضرورة، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازه في الاختيار، وهو الذي نرجحه، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد: من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام "من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له" ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها في مرض رسول الله ﷺ واستخلافه أباها أبا بكر الصديق رضي الله عنه على الصلاة: "إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق".

(٣) هذا صدر بيت لزائدة بن صعصعة الفقعسي، وتمامه:
ولم تَجدي من أنْ تُقرِّي به بُدًا.
الشاهد فيه: قوله (إذا ما انتسبنا لم تلدني) فقد أتى جواب الشرط ماضياً في المعنى من حيث الظاهر؛ لأن =

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط.

الثاني: أن لا يكون طلباً، فلا يجوز "إنْ قُمْ" ولا "إن لِيَقُمْ" أو "إنْ لا يَقُمْ".

الثالث: أن لا يكون جامداً، فلا يجوز "إنْ عَسَى" ولا "إنْ لَيْسَ".

الرابع: أن لا يكون مقروناً بتنفيس، فلا يجوز "إن سَوْفَ يَقُمْ".

الخامس: أن لا يكون مقروناً بقَدْ، فلا يجوز "إنْ قد قام زيد" ولا "إنْ قد يَقُمْ".

السادس: أن لا يكون مقروناً بحرف نفي؛ فلا يجوز "إنْ لَمَّا يَقُمْ" ولا "إنْ لَنْ يقم" ويُستثنى من ذلك لم ولا؛ فيجوز اقترانه بهما، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[المائدة: ٦٧] ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الأنفال: ٧٣].

ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزاء، تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يَقَعُ الجوابُ بعد السؤال، وكما يَقَعُ الجزاء بعد الفعل المُجَازَى عليه.

ثم قلتُ: وَقَدْ يَكُونُ وَاحِداً مِنْ هَذِهِ، فَيَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ الآية ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ وَنَحْوُ ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

وجوب اقتران الفاء بالجواب:

وأقول: قد يأتي جوابُ الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التي ذكرتُ أنها لا تكون شرطاً؛ فيجب أن يقترن بالفاء.

مثالُ ماضي المعنى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٦ ـ ٢٧].

ومثالُ الطّلب قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[الجن: ١٣] بالجزم على أن لا ناهية، وأما من قرأ ﴿فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ بالرفع فلا نافية، ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بيَّنا؛ فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبنيٌ على مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو لا يخاف؛ فالجملة اسمية، وسيأتي أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا[1]، وكذا يجب هذا التقدير في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[المائدة: ٩٥] أي

= لم إذا دخلت على المضارع تقلب زمنه من الحاضر إلى الماضي؛ والكلام على تأويل فعل كما ذكر المؤلف في الآية، وهو: إذا ما انتسبنا يتبيَّن أني لم تلدني لئيمة، والمضارع يفيد الاستقبال.

(١) يشترط لاقتران الجواب بإذا الفجائية **أربعة شروط**:

١- أن يكون الجازم هو (إن) أو (إذا). =

فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزمُ وَتَرْكُ الفاء.

ومثالُ الجامِدِ قولهُ تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩ - ٤٠] ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾[النساء: ٣٨].

ومثالُ المقرون بالتنفيس قولهُ تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾[التوبة: ٢٨] ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[النساء: ١٧٢].

ومثالُ المقرون بقَدْ قولُه تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]

ومثالُ المقرون بِنَافٍ غير لا ولم ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[المائدة: ٦٧] ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين: إما بالفاء، أو "إذا" الفُجائية، فالأولُ، كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] والثاني، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

ثم قلت: وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ "وَإِلَّا" نَحْوُ "افعَلْ هذَا وَإِلاَّ عَاقَبْتُكَ" أَوْ جَوَابِ شَرْطُهُ مَاضٍ، نَحْوُ ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾ أَوْ جُمْلَةِ شَرْطٍ وَأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَهَا طَلَبٌ وَلَوْ باسْمِيَّةٍ أَوْ باسْمِ فِعْلٍ أو بما لَفْظُهُ الْخَبَرُ نَحْوُ ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وَنَحْوُ "أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ" وَ "حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ" وَقَالَ:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَشَرْطُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الْجَوَابِ مَحْبُوباً، نَحْوُ "لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ".

وأقول: مسائلُ الحذفِ الواقعِ في باب الشرط والجزاء ثلاثة:(١)

المسألة الأولى: حذفُ الجواب، وشرطه أمران: أحدُهما: أن يكون معلوماً، والثاني: أن

= ٢- أن تكون جملة الجواب اسمية، موجبة لا منفية.

٣- ألا تكون طلبية، دعائية أو استفهامية.

٤- ألا تقترن هذه الجملة بإن المؤكدة، فإن اختل أحد هذه الشروط تعينت الفاء.

(١) وقد يحذف الشرط والجواب مع بقاء أداة الشرط، وقد ورد ذلك في قول الراجز:

قالت بناتُ العَمِّ: يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعدِماً؟ قالت: وإن.

أي: أترضين به إن لم يكن فقيراً وإن كان فقيراً؟ قالت: وإن كان فقيراً معدماً أرضى به.

يكون فعلُ الشرط ماضياً، تقول: أنتَ ظَالِمٌ إن فَعَلْتَ؛ لوجود الأمرين، ويمتنع "إن تقم" و "إن تقعد" ونحوهُما حيث لا دليل، لانتفاء الأمرين، ونحو "إن قمت" حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو "أنت ظالم إن تَفْعَلْ" لانتفاء الأمرين، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] تقديره: فافعل، والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن، لأنه قد انضم لوجود الشرطين طولُ الكلام، وهو مما يحسن معه الحذف.

المسألة الثانية: حذفُ فعلِ الشرط وحده، وشرطه أيضاً أمران: دَلالَةُ الدليل عليه، وكونُ الشرط واقعاً بعد "وإلا" كقولك: "تُبْ وَإِلاَّ عَاقَبْتُكَ" أي: وإلا تَتُبْ عاقبتك، وقول الشاعر: [الوافر]

٢٢٤ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[1]

أي: وإلا تُطَلِّقها يَعْلُ.

وقد لا يكون بعد "وإلاّ" فيكون شاذاً، إلا في نحوِ "إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ" فقياسٌ كما مَرَّ في بابه، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها، بل بَعْضُها، وكذلك نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[التوبة: ٦] فليستا مما نحن فيه، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية، كما مثلت.

المسألة الثالثة: حذفُ أداة الشرط وفعل الشرط.

وشرطه أن يتقدم عليها طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط؛ فالأول، نحو "ائتِني أكْرِمْك" تقديره: ائتني فإنْ تأتِني أكْرِمْكَ، فأكرمْكَ: مجزوم في جواب شرط محذوف دلَّ عليه فعل الطَّلَب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح[2] نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[الأنعام: ١٥١] أي تعالوا فإن تأتُوا أتْلُ، ولا يجوز أن يقدَّر فإنْ تتعالوا؛ لأنَّ تعال فعلٌ جامدٌ لا مضارعَ له ولا ماضي حتى توهَّم بعضُهم أنَّه اسم فعل.

ولا فَرقَ بين كون الطلب بالفعل كما مثَّلنا، وكونه اسم الفعل، كقول عمرو بن الإطنابة ـ وغَلِط أبو عبيدةَ فنسبَه إلى قَطَرِيِّ بن الفُجَاءة ـ: [الوافر]

---

(١) البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص.
قوله: مَفْرِق، بكسر الراء، وقد تفتح: وسط الرأس. الحسام: السيف.
الشاهد فيه: قوله (وإلا يعلُ) حيث حذف فعل الشرط، لكونه معلوماً من سابق الكلام ولكون أداة الشرط (إن) المدغمة في لا النافية. والتقدير: وإلا تطلقها يعلُ، ويعلُ مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو، والضمة قبلها دليل عليها.

(٢) **قوله**: هذا هو المذهب الصحيح، إشارة إلا أن هناك قولاً آخر، وهو ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه وغيرهما أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم عليه.

٢٢٥ ـ أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبى بَلاَئِي ... وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ[(١)]

وَإِمْسَاكِي عَلى المَكْرُوهِ نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

وَقَوْلِي كُلَّما جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي

لِأَدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتٍ ... وَأَحْمِي بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ

فجزم "تحمدي" بعد قوله "مكانَكِ" وهو اسم فعل بمعنى اثْبُتي.

وشرطُ الحذف بعد النهي كونُ الجواب أمراً محبوباً، كدخول الجنة والسلامة في قولك: "لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجنَّة" و "لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ" فلو كان أمراً مكروهاً كدخول النار وأكل السبع في قولك "لا تكْفُرْ تدخلُ النَّارَ" و "لاَ تَدْنُ من الأسدِ يأكُلُكَ" تعين الرفع، خلافاً للكسائي، ولا دليل له في قراءة بعضهم ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦]؛ لجواز أن يكُون ذلك موصولاً بنية الوقف وسَهَّل ذلك أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكُورة معه، ولا يحسن أن يقدر بَدَلاً مما قبله، كما زعَم بعضهم، لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني.

ثم قلت: وَيَجِبُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّماً لَفْظاً نحوُ "هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ" أوْ نِيَّةً نحوُ "إنْ قُمتَ أَقُومُ" وَمَنْ ثَمَّ امْتَنَعَ في النَّثرِ "إنْ تَقُمْ أَقُومُ" وَبِجَوَابِ ما تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقاً، أو قَسَمٍ، إلاَّ إنْ سَبَقَهُ ذُو خبرٍ، فَيَجُوزُ تَرْجيحُ الشَّرْطِ المُؤَخَّرِ.

وأقولُ: **حَذْفُ الجواب على ثلاثة أوجه:**

(١) **ممتنع**، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران، أو أحدهما.

(٢) **وجائز**، وهو ما وُجِدَا فيه، ولم يكن الدليلُ الذي دلَّ عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديراً.

(٣) **وواجب**، وهو ما كان دليلُه الجملة المذكورة.

فالمتقدمة لفظاً كقولهم "أنتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ" والمتقدمة تقديراً لها صورَتان:

إحداهما: "**إن قامَ زيدٌ أقومُ**" وقول الشاعر: [البسيط]

---

(١) هذه الأبيات لعمرو بن طنابة. والإطنابة اسم أمه، وهو عمرو بن عامر زيد مناة الكعبي الخزرجي: شاعر جاهلي اشتهر بنسبته إلى أمه كانت إقامته بالمدينة وكان على رأس الخزرج في حرب لها مع الأوس. الأعلام (٥/ ٨٠).
الشاهد في الأبيات في البيت الرابع، وهو قوله (مكانك تحمدي) حيث جزم فعل (تحمدي) في جواب شرط مدلول عليه باسم الفعل (مكانك) وهو اسم فعل أمر بمعنى الزمي مكانك إن تثبتي تحمدي، وعلامة جزمه حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة (فاعل).

٢٢٦ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[(١)]

فإنَّ المضارعَ المرفوعَ المؤخَّرَ على نية التَّقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه، والأصلُ أقومُ إنْ قامَ، ويقولُ إن أتاه خليل، المبرِّد يرى أنَّه هو الجوابُ، وأنَّ الفاءَ مُقَدَّرة.

والثانية: أن يتقدَّم على الشرط قَسَم، نحو "واللهِ إن جاءَني لأكْرِمَنَّهُ" فإنَّ قولَك "لأكْرِمَنَّهُ" جوابُ القسمِ، فهو في نية التقديم إلى جانبه، وحُذِف جواب الشرط لدلالته عليه، ويدلُّك على أن المذكور جواب القسَم توكيد الفعل في نحو المثال، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾[الحشر: ١٢] ورفعه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.

ثم أشرتُ إلى أنه- كما وَجَبَ الاستغناء بجواب القسم المتقدِّم- يجب العَكْسُ في نحو "إن يَقُمْ واللهِ أَقُمْ" وأنه إذا تقدَّم عليهما شيء يطلب الخبر، وجبت مراعاةُ الشرط، تقدَّمَ أو تأخَّر، نحو "زيدٌ واللهِ إن يَقُمْ أَقُمْ".

ثم قلت: وَجَزْمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالٍ لِلشَّرْطِ أو الجَوَابِ قَوِيٌّ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ، وَرَفْعُ تَالِي الْجَوَابِ جَائِزٌ.

وأقول: ختمتُ بابَ الجوازمِ بمسألتين: **أولاهما** يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، **والثانية** يجوزُ فيها وجهان، وكلتاهما يكون الفعلُ فيها واقعاً بعد الفاء أو الواو.

فأما مسألة الثلاثة الأوجه: فضابطُها أن يقعَ الفعلُ بعد الشرط والجزاء، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[البقرة: ٢٨٤] الآية، قرئ (فَيَغْفِرْ) بالجزم على العطف، و (فَيَغْفِرُ) بالرفع على الاستئناف، و (فَيَغْفِرَ) بالنصب بإضمار أن، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما[(٢)].

وأما مسألة الوجهين فضابطها: أن يقعَ الفعلُ بين الشرط والجزاء، كقولك: "إن تأتِني وَتَمْشِيَ إليَّ أُكْرِمْك" فالوجه الجزم، ويجوز النصب، كقوله: [الطويل]

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان المري.
قوله: (خليل) صاحب خَلَّة ـ بفتح الخاء ـ وهي الفقر؛ فالخليل هنا الفقير المحتاج.
حَرِم: بفتح الحاء المهملة وكسر الراء- أي: ممنوع.
الشاهد في البيت: قوله (يقول) حيث لم يجزم، لأنه ليس جواباً للشرط وإنما هو دليل على الجواب، وهو بنية التقديم، كأنه قال: يقول:
لا غائب مالي ولا حَرِم إن أتاه خليل، هذا مذهب الجمهور.
وقال غيرهم: بل هو نفسه الجواب، وهو على تقدير الفاء، أي: فهو يقول.

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء، والباقون بجزمها. النشر (٢/ ٤٤٧).

٢٢٧ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ولاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماً(١)

عمل الفعل

ثم قلت: بَابٌ في عَمَلِ الفِعْلِ ـ كلُّ الأفعَالِ تَرْفَعُ إمَّا الفَاعِلَ أو نَائِبَهُ أو المُشَبَّهَ بِهِ، وتَنْصِبُ الأسماءَ، إلاّ المُشَبَّهَ بالمَفْعُولِ بِهِ مُطْلقاً، وإلاّ الخَبَرَ والتَّمييزَ والمَفْعُولَ المُطْلَقَ، فَنَاصِبُهَا الوَصْفُ والنَّاقِصُ والمُبْهَمُ المَعْنَى أو النِّسْبَةِ والمُتَصَرِّفُ التَّامُّ وَمَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ، وإلاّ المَفْعُولَ بِهِ فإنَّها بالنسبَةِ إليهِ سَبْعَةُ أقسَامٍ: مَا لاَ يَتَعَدَّى إليهِ أصْلاً: كالدَّالِّ عَلَى حُدُوثِ ذَاتٍ كَحَدَثَ وَنَبَتَ، أو صِفَةٍ حِسِّيَّةٍ كَطَالَ وَخَلُقَ، أو عَرَضٍ كَمَرِضَ وَفَرِحَ، وَكالمُوَازِنِ لانْفَعَلَ كانْكَسَرَ، أو فَعُلَ كَظَرُفَ، أو فَعَلَ أو فَعِلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُمَا عَلَى فَعِيلٍ في نحْوِ ذَلَّ وَسَمِنَ، وَمَا يَتَعَدَّى إلى وَاحِدٍ دائماً بالجَارِّ كَغَضِبَ وَمَرَّ، أو دائماً بنفسِهِ كأفعَالِ الحَوَاسِّ، أو تَارَةً كَشَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ، وَمَا يَتَعَدَّى لهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً ولاَ يَتَعَدَّى إليه أُخرَى كَنَقَصَ وَزَادَ، أو يَتَعَدَّى إليهما دَائِماً، فإمَّا ثانيهما، كمفْعول شَكَرَ، كأمَرَ واسْتَغْفَرَ واخْتَارَ وَصَدَّقَ وزوَّجَ وَكَنَى وَسَمَّى ودَعَا بمعناهُ، وكالَ وَوَزَنَ، أو أولهما فاعلٌ في المعنى كأعطَى وكَسَا، أو أولهما وثانيهما مُبْتَدأ وخَبَرٌ في الأصلِ وهو أفعالُ القلوبِ: ظَنَّ، لاَ بِمَعْنَى اتَّهَمَ، وَعَلِمَ لاَ بِمَعْنَى عَرَفَ، وَرَأى لاَ مِنَ الرَّأْيِ، وَوَجَدَ لاَ بِمَعْنَى حَزِنَ أو حَقَدَ، وَحَجَا لاَ بِمَعْنَى قَصَدَ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَخَالَ، وَجَعَلَ، وَدَرَى في لُغَيَّةٍ، وَهَبْ، وَتَعَلَّمْ بِمَعْنَى اعْلَمْ، وَيَلْزَمُ الأمْرَ، والأفعَالُ التَّصْيِيرِ، كجعلَ، وَتَخِذَ، وَاتَّخَذَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَيَجُوزُ إلْغَاءُ القَلْبِيَّةِ المُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أوْ مُتَأخِّرَةً، وَيَجِبُ تَعْلِيقُهَا، قَبْلَ لاَمِ الابْتِدَاءِ أو القَسَمِ، أوِ استِفْهَامٍ، أو نَفْيٍ بِمَا مُطْلَقاً، أوْ بِلاَ أوْ إنْ في جَوَابِ القَسَمِ، أوْ لَعَلَّ أوْ لَوْ أوْ إنَّ أوْ كَمِ الخَبَرِيَّةِ، وَمَا يَتَعَدَّى إلَى ثَلاثَةٍ، وَهُوَ أعْلَمَ وَأرَى وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ أنْبأَ وَنَبَّأَ وأخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ.

---

(١) **قوله**: يقترب: يدنو. يخضع: يستكين. نؤوه: ننزله عندنا. هضماً: ظلماً.

الشاهد فيه: قوله (ويخضعَ) حيث جاء منصوباً، وقد توسط بين الشرط وجوابه.

الإعراب: من: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. يقترب: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بمَن، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَن. منا: جار ومجرور متعلق بيقترب. ويخضع: الواو واو المعية، يخضع: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَن أيضاً. نؤوه: نؤو: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بمن، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير الغائب العائد إلى من مفعول به. ولا: الواو عاطفة، لا: نافية. يخش: فعل مضارع معطوف على جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من. ظلماً: مفعول به ليخش. ما: مصدرية ظرفية. أقام: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مخفوض بإضافة ظرف محذوف، وهذا الظرف منصوب بيخش، والتقدير: ولا يخش ظلماً مدة إقامته. ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. هضماً: معطوف على قوله ظلماً.

وأقولُ: عقدتُ هذا البابَ لبيان عمل الأفعال، فذكرتُ أن الأفعالَ كلَّها ـ قَاصِرَهَا وَمُتَعَدِّيَهَا، تامَّهَا وناقِصَهَا ـ مشتركة في أمرين:

أحدهما: أنها تعملُ الرفعَ، وبيانُ ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم، نحو: "كانَ زَيْدٌ فاضلاً" وإما تام آتٍ على صيغته الأصلية فيرفعُ الفاعل، نحو: "قَامَ زَيْدٌ" وإما تام آتٍ على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل، نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤] وقد تقدَّم شرحُ ذلك كلِّه.

الثاني: أنها تنصب الأسماء **غير خمسة أنواع، أحدها**: المشبّهُ بالمفعول به؛ فإنَّما تَنصِبُه عند الجمهور الصفاتُ نحو: "حَسَنٌ وَجْهَهُ" **والثاني**: الخبر؛ فإنما ينصبه الفعلُ الناقصُ وتصاريفُه نحو: "كانَ زيدٌ قائماً" و "يعجبني كونُهُ قائماً" ولم أذكر تصاريفه في المقدِّمة لوضوح ذلك، **والثالث**: التمييز؛ فإنما ينصبه الاسمُ المبهم المعنى كـ "رطل زيتاً" أو الفعلُ المجهولُ النسبةِ كـ "طَابَ زيدٌ نفساً" وكذلك تصاريفه، نحو: "هو طيبٌ نفساً"، **والرابع**: المفعول المطلق؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتصرِّفُ التامُّ وتصاريفُهُ، نحو: "قُمْ قِيَاماً" و "هُوَ قائمٌ قياماً" ويمتنع "ما أَحْسَنَهُ إِحْسَاناً" و "كُنْتُ قائماً كَوناً". **والخامس**: المفعول به: وإنما ينصبه الفعلُ المتعدِّي بنفسه، كـ "ضَرَبْتُ زيداً".

وقد قَسَّمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً، **فذكرتُ أنه سبعةُ أنواع**:

أحدها: ما لا يطلب مفعولاً به الْبَتَّةَ، وذكرتُ له علامات:

إحداها: أنْ يَدُلَّ على حدوثِ ذاتٍ، كقولك "حَدَثَ أَمْرٌ" و "عَرَضَ سَفَرٌ" و "نَبتَ الزَّرعُ" و "حصلَ الخِصْبُ" وقوله: [الوافر]

٢٢٨ ـ إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[1]

فإن قلت: فإنك تقول: حدث لي أمرٌ، وعَرَضَ لي سفرٌ.

فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالاً، فتعلقُه أولاً وآخراً بمحذوف وهو الكون المطْلَقُ، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.

الثانية: أنْ يدلَّ على حدوثِ صِفَةٍ حِسِّيَّةٍ، نحو: طَالَ اللَّيلُ، وَقَصُرَ النهَارُ، وَخَلُقَ الثوبُ، وَنَظُفَ، وَطَهُرَ، وَنَجُسَ، واحترزت بالحسيَّة من نَحْوِ: عَلِمَ، وفَهِمَ، وفَرِحَ، ألا ترى أنَّ الأوَّلَ منها

(١) البيت للربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري الذبياني و شاعر جاهلي معمّر من الفرسان، كان أحكم العرب في زمانه، ومن أشعرهم وأخطبهم أدرك الاسلام، واختلف في إسلامه. الأعلام (٣/ ١٥).
الشاهد فيه: قوله (كان الشتاء) جاء به شاهداً على أنَّ كان هنا لا تحتاج إلى مفعول به لكونه دالًا على مجرد حصول الحدث.

متعدٍّ لاثنين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: علمتُ زيداً فاضلاً، وفهمتُ المسألَة، وفرِحْتُ بزيد.

الثالثة: أن يكون على وزن فَعُلَ ـ بالضم ـ كظَرُفَ وشرُفَ وكَرُمَ ولؤُمَ، وأما قولهم: "رَحُبَتْكُمُ الطَّاعَةُ" (١) و"طَلُعَ الْيَمَنَ" فضُمِّنَا معنى وَسِعَ وَبَلَغَ.

الرابع: أن يكون على وزن انْفَعَلَ، نحو: انكَسَرَ، وانْصَرَفَ.

الخامسة: أن يدلَّ على عَرَضٍ، كمرِض زَيْدٌ، وفرِح، وأشِرَ، وبَطِرَ.

السادسة والسابعة: أن يكون على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ اللذين وصْفُهما على فَعِيلٍ، كذَلَّ فهو ذليلٌ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ، ويدلُّ على أنَّ ذلَّ فَعَلَ بالفتح قولهم يَذِلُّ بالكسر، وقلت "في نحو ذلَّ" احترازاً من نحو بَخِلَ فإنه يتعدى بالجار، تقول: بَخِلَ بكذا.

النوع الثاني: ما يتعدَّى إلى واحد دائماً بالجار، كـ "غَضِبْتُ من زيدٍ" و "مَرَرْتُ بِهِ" أو "عليهِ".

فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم: ذلَّ بالضَّرْبِ، وَسَمِنَ بكذا.

قلت: المجروران مفعولٌ لأجله، لا مفعول به.

الثالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً، كأفعال الحواسّ، نحو: "رأيتُ الهِلاَلَ" و "شَمِمْتُ الطِّيبَ" و "ذُقْتُ الطعام" و "سَمِعْتُ الأذانَ" و "لَمَسْتُ المرأة" وفي التنزيل ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [الفرقان: ٢٢] ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢] ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾ [الدخان: ٥٦] ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣].

الرابع: ما يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بالجار، كَشَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ، تقول "شَكَرْتُه" و"شَكَرْتُ لَهُ" و "نَصَحْتُهُ" و "نَصَحْتُ لَهُ" و "قَصَدْتُهُ" و "قَصَدْتُ إِلَيْهِ" قال تعالى: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤] ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[لقمان: ١٤] ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾[الأعراف: ٧٩].

الخامس: ما يتعدَّي لواحد بنفسه تارةً ولا يتعدَّى أخرى لا بنفسه ولا بالجارّ، وذلك نحو فَغَرَ بالفاء والغين المعجمة ـ وشَحَا بالشين المعجمة والحاء المهملة ـ تقول: "فَغَرَ فاه" و "شَحَاه" بمعنى فتحه، و "فَغَر فُوهُ" و "شَحَا فُوهُ" بمعنى انفتح.

السادس: ما يتعدَّى إلى اثنين، وقسمته قسمين:

أحدهما: ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى، نحو نَقَصَ، تقول: "نَقَصَ المالُ" و "نَقَصْتُ

---

(١) قال صاحب القاموس: ورَحُبَكُم الدخول في طاعته، ككَرُمَ: وَسِعَكم، شاذٌّ؛ لأن فَعُلَ ليست متعدية، إلا أن أبا علي حكى عن هُذيل تعديتَها.

زيداً ديناراً" بالتخفيف فيهما، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾[التوبة: ٤]، وأجاز بعضُهم كون (شيئاً) مفعولاً مطلقاً، أي: نقصاً ما.

الثاني: ما يتعدَّى إليهما دائماً، **وقسمته ثلاثة أقسام**:

أحدها: ما ثاني مفعولَيْهِ كمفعول شَكَر، كأَمَرَ وَاسْتَغْفَرَ، تقول: "أمرتُكَ الْخَيْرَ" و "أمرتُك بالخيرِ" وسيأتي شرحُهمَا بعدُ.

والثاني: ما أوَّلُ مفعولَيْهِ فاعلٌ في المعنى، نحو: "كَسَوْتُهُ جُبَّةً" و "أَعْطَيْتُه دِيناراً" فإن المفعول الأول لابِسٌ وآخِذ، ففيه فاعلية معنوية.

الثالث: ما يتعدَّى لمفعولين أولُهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل، وأفعال التصيير، وشاهدُ أفعال القلوب قولُه تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾[الإسراء: ١٠٢] ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[الممتحنة: ١٠] ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[المزمل: ٢٠] ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾[النور: ١١] ﴿وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[الزخرف: ١٩] أي: اعتقَدوهم، وقول الشاعر: [البسيط]

٢٢٩ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ[1]

وقول الآخر: [الخفيف]

٢٣٠ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَن يَدِبُّ دبيباً][2] قطر

والأكثر تَعَدِّي زعم إلى أنْ أو أنَّ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧]

---

(١) البيت لتميم بن أبي مقبل من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهل الجاهلية. عاش نيفاً ومئة سنة وعُدَّ من المخضرمين له ديوان شعر، ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة٣٧هـ الأعلام (٢/ ٨٧). ونُسب لغيره أيضاً .

قوله: (أحجو) أظن. أخاً ثقةً: يروى بالتنوين، وبالإضافة: أخا ثقةٍ.

الشاهد فيه: قوله (أحجو أبا عمرو أخا ثقة) حيث استعمل الفعل المضارع المأخوذ من (حجا) بمعنى ظنَّ، ونصب به مفعولين: أحدهما (أبا عمر) والآخر (أخا ثقة).

الإعراب: قد: حرف تحقيق. كنت: كان واسمها. أحجو: فعل مضارع، والفاعل تقديره (أنا) أبا: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، عمرو: مضاف إليه. أخاً: مفعول به منصوب بالفتحة، ويروى بلا تنوين، فيكون منصوباً بالألف. ثقة: صفة على رواية النصب، ومضاف إليه مجرور على رواية حذف التنوين من آخره. حتى: حرف غاية وجر. ألمت: فعل ماض، والتاء للتأنيث. بنا: جار ومجرور متعلقان بـ (ألمت). يوماً: مفعول فيه ظرف زمان منصوب. ملمات: فاعل لـ (ألَمَّ).

(٢) البيت لأوس بن أمية الحنفي.

الشاهد فيه: قوله (زعمتني شيخاً) حيث استعمل فيه زعم بمعنى (ظن) ونصب به مفعولين، وهما الياء، وشيخاً.

وقوله: [الطويل]

٢٣١ ـ وَقَدْ زَعَمَتْ أنّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا(١)

وقال:

٢٣٢ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ، فاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بالْوَفَاءِ حَمِيدُ(٢)[الطويل]

والأكثر في دَرَى أن تتعدَّى إلى واحد بالباء، تقول: "دَرَيْتُ بكذا" قال الله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[يونس:١٦]. وإنما تعدَّتْ إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل، وقوله: [المتقارب]

٢٣٣ ـ فَقُلْتُ أجِرْنِي أبَا خَالِدٍ وإلا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا(٣)

أي: اعتقدني، وقوله: [الطويل]

٢٣٤ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا(٤)

والأكثر في "تَعَلَّمْ" أن يتعدى إلى أنَّ وصلتها كقوله: [الطويل]

٢٣٥ ـ تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي(٥)

---

(١) صدر بيت من قصيدة لكُثير عَزَّة، وعجزه:

ومَنْ ذا الذي يا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ؟

الشاهد فيه: قوله (زعمت أني تغيرت) حيث استخدم زعم بمعنى ظن والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها سدَّ مسدَّ مفعولي زعم.

(٢) **قوله**: (عُروَ) منادى مرخَّم، حذفت التاء منه، وأصله: يا عروةُ.

الشاهد فيه: قوله (دُريت الوفيَّ) حيث جاء «درى» بمعنى علم، وتعدى إلى مفعولين أولهما التاء التي صارت نائباً عن الفاعل. والثاني: الوفي.

(٣) البيت لعبيد اللهِ بن همَّام بن نبيشة بن رباح السلولي شاعر إسلامي أدرك معاوية، وكان يقال له العطار لحسن شعره، توفي سنة ١٠٠هـ.

الشاهد فيه: قوله (فهبني امرأ) حيث استعمل (هب) بمعنى اعتقد ونصب به مفعولين: أولهما ياء المتكلم، والثاني امرأ.

(٤) البيت لزياد بن سيَّار بن عمرو وتمام البيت قوله:

فبالِغ بِلُطْفٍ في التحيُّلِ والمَكْرِ.

قوله: تعلَّم، معناه اعلم. شفاء النفس راحتها واطمئنانها. اللطف: الرفق.

الشاهد فيه: قوله (تعلَّم شفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عدوِّها) حيث نصب بـ (تعلَّم) مفعولين، الأول (شفاءَ) والثاني (قهرَ) وكلاهما مضافان.

(٥) صدر بيت من قصيدة لأنس بن زُنَيم بن عمرو بن عبد الله الدئلي، شاعر من الصحابة، قالها معتذراً لرسول الله ﷺ وكان مهدور الدم بسبب هجائه للنبي ﷺ، فعفا عنه النبي ﷺ وتوفي٦٠هـ. الأعلام٢/ ٢٤ وتمامه:

وأنَّ وعيداً منك كالأخذِ باليَدِ. =

[ومنه رأى، كقول الشاعر: [الوافر]

٢٣٦ ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ   مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوْدَا[١]

و "خَالَ"، كقوله: [الطويل]

٢٣٧ ـ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الحمُوْلَةِ طَائِرَا[٢]] قطر.

وشاهدُ أفعال التصيير، قولُه تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[الفرقان: ٢٣] ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ [البقرة: ١٠٩] ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

واحترزت من ظنَّ بمعنى اتَّهم، فإنها تتعدَّى لواحد نحو قولك "عُدِمَ لِي مَالٌ فَظَنَنْتُ زَيْداً" ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [٣] [التكوير: ٢٤] أي ما هو بمتَّهَمٍ على الغيب، وأما من قرأ بالضاد فمعناه: ما هو ببخيل، وكذلك عَلِمَ بمعنى: عَرَفَ، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[النحل: ٧٨] ورأى من الرأي، كقولك: "رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، أو حُرمَتَهُ" وَحَجَا بمعنى قصد نحو: "حَجَوْتُ بَيْتَ اللَّهِ" ومن وَجَد بمعنى حَزِنَ أو حَقَدَ؛ فإنهما لا يتعدَّيان بأنفسهما، بل تقول: "وجدتُ على الميت" و "حَقَدتُ على المُسيء".

= الشاهد فيه: قوله (تعلم أنك مدركي) حيث استعمل (تعلَّم) الذي بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين سدَّ المصدر المؤول مسدَّهما وهو الأكثر في تعدي هذا الفعل.

(١) وهذا لخدَّاش بن زهير أحد بني بكر بن هوازن.
قوله: (محاولةً) أي: قوةً.
الشاهد فيه: قوله (رأيت الله أكبر) حيث نصب بفعل رأى القلبية مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. وهما لفظ الجلال، وأكبر. ومحاولة: تمييز.

(٢) عجز بيت للنابغة الذبياني يخاطب به النعمان بن المنذر. وصدره:
وحلَّت بيوتي في يَفاعٍ مُمَنَّعٍ.
قوله: يفاع: هو المرتفع من الأرض العالي، أي: التل. القاموس (يفع). ممنع: لا يناله أحد. يُخال: يُظن.
المعنى: يقول: إنني في مكان حصين منيع، شديد الارتفاع حتى إن الناظر إليه ليظن راعي ركائبنا طائراً، إشارة لعزة قومه وامتناعهم عن أعدائهم.
الشاهد فيه: قوله (يُخال راعي الحمولة طائراً) حيث نصب بـ(يخال) مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، الأول راعي، وقد ناب عن الفاعل؛ لأن الفعل مبني للمجهول. والثاني: طائراً.

(٣) بالظاء، هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس والكسائي، وقراءة الباقين بالضاد. كما في النشر(٣/ ٣٦٠).

الإلغاء والتعليق

ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاثَ حالاتٍ: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

فأما الإعمال فهو نصبُهَا المفعولين، وهو واجب إذا تقدّمت عليهما[(١)] ولم يأت بعدها مُعَلِّق، نحو: "ظَنَنْتُ زَيْداً عَالِماً"، وجائز إذا توسَّطت بينهما نحو: "زيداً ظننت عالماً" أو تأخرت عنهما، نحو "زيداً عالماً ظننت" وجاء بالإهمال قول الشاعر: [البسيط]

٢٣٨ - [أبِالأرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ؟[(٢)]

فاللُّوم: مبتدأ مؤخَّر، و (في الأراجيز) في موضع رفع؛ لأنَّه خبرٌ مُقَدَّمٌ، وأُلغِيَتْ (خِلْتُ) لتوسطها بينهما.

وهل الوجهان سواء، أو الإعمال أرجح! فيه مذهبان.

ومثال تأخرها عنهما قولك: " زيدٌ عالمٌ ظننتُ " بالإهمال. وهو الأرجح بالاتفاق، ويجوز "زيداً عالماً ظننت" بالإعمال، قال الشاعر: [الكامل]

٢٣٩ - القَوْمُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ؛ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وخَابُوا[(٣)]

فالقومُ: مبتدأ، و (في أثري ظننتُ) في موضعِ رَفْعٍ على أنَّه خبرُه، وأُهْمِلَتْ "ظنَّ" لتأخُّرِها عنهما.

ومتى تقدَّمَ الفعلُ على المبتدأ والخبر معاً لم يَجُزْ الإهمال؛ لا تقول: ظَنَنْتُ زَيْدٌ قائِمٌ، بالرفع، خلافاً للكوفيين] . قطر

وأما الإلغاء فهو: إبطال عملها إذا تَوَسَّطَتْ أو تَأخَرَتْ؛ فتقول "زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ" وَ "زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ" والإلغاءُ مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمالُ مع التوسُّطِ أحسنُ من الإلغاء، وقيل: هما سِيَّان.

---

(١) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون، فيجوز عندهم الإلغاء في هذه الحال.

(٢) البيت من كلام منازل بن ربيعة التميمي المنقري شاعر هجاء من شعراء العصر الأموي مات ٧٥ هـ. الأعلام (٨/ ٢٢٠).

قوله: (الأراجيز) جمع أرجوزة، وهي الأشعار المنظومة على بحر الرجز.

الشاهد فيه: قوله (وفي الأراجيز خلت اللُّؤمَ) حَيْث/ توسط (خال) مع فاعله بين المبتدأ وهو (اللؤم) والخبر الذي هو (في الأراجيز) فألغى عمل الفعل بسبب هذا التوسط. فجاء (اللُّؤم) مرفوعاً، وعطف (الخور) عليه بالرفع أيضاً.

(٣) **الشاهد فيه**: قوله (القوم في أثري ظننت) حيث تأخَّر الفعل الناسخ (ظن) عن المبتدأ والخبر، وهما (القومُ في أثري) فألغي عمله فيهما.

وأما التعليق فهو: إبطال عملها في اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض مَا لَهُ صَدرُ الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

ما يعلّق الفعل عن العمل:

أحدها: لام الابتداء نحو "عَلِمْتُ لَزَيْدٌ فَاضِلٌ" وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[البقرة: ١٠٢].

الثاني: لام جوابِ القَسَمِ، نحو "عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ" أي: عَلِمتُ ـ واللّهِ ـ لَيَقُومَنَّ زيدٌ، وقوله: [الكامل]

٢٤٠ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا[1]

الثالث: الاستفهامُ، سواء كان بالحرف كقولك: "عَلِمْتُ أزَيْدٌ في الدار أم عَمْرٌو" وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[الكهف: ١٢] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾[طه: ٧١] أو خبراً، نحو: "عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ" أو مضافاً إليه المبتدأ، نحو: "عَلِمْتُ أبُو مَنْ زَيْدٌ" أو الخبر، نحو: "عَلِمْتُ صَبِيحَةَ أيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ" أو فَضْلَة نحو ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء: ٢٢٧] فـ "أيَّ" منصوب على المصدر بما بعده، وتقديره: ينقلبون أيَّ انقلابٍ، وليس منصوباً بما قبله؛ لأنَّ الاستفهامَ له الصَّدْرُ فلا يعمل فيه ما قبله.

وهذه الأنواع كلُّها داخلة تحت قولي: "استفهام".

الرابع: "ما" النافية، نحو "عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ" وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾[الأنبياء: ٦٥].

الخامس: "لا" النافية في جواب القَسَمِ، نحو: "علمتُ واللهِ لا زَيْدٌ في الدار ولا عمرو".

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري.

الشاهد فيه: قوله (علمت لتأتين منيتي) حيث علّق فعل (علم) عن العمل، لأنه أتى بعد لام جواب القسم، فامتنع نصب المفعولين.

الإعراب: ولقد: الواو بحسب ما قبلها. لقد: اللام موطئة للقسم. قد: حرف تحقيق. علمت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء فاعل. لتأتين: اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وهي لا محل لها من الإعراب. منيتي: منية: فاعل تأتي، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها جواب القسم. إن: حرف توكيد ونصب. المنايا: اسم إن. لا: نافية لا عمل لها. تطيش: فعل مضارع مرفوع. سهامها: سهام، فاعل، والهاء في محلّ جرّ بالإضافة.

السادس: "إنِ" النافية في جواب القَسَمِ، نحو: "علمتُ واللَّهِ إنْ زَيْدٌ قَائِم" بمعنى ما زيدٌ قَائِمٌ.

السابع: "لَعَلَّ" نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١] ذكَرَهُ أبو علي في التذكرة.

الثامن: "لو" الشرطية، كقول الشاعر: [الطويل]

٢٤١ ـ وَقَدْ عَلِمَ الأقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ[(١)]

التاسع: "إنَّ" التي في خبرها اللامُ، نحو "عَلِمْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ" ذكَرَهُ جماعةٌ من المغاربة، والظاهر أن المعلِّق إنما هو اللام، لا إنَّ، إلا أنَّ ابنَ الخبَّاز حكى في بعض كُتبِهِ أنه يجوزُ "علمتُ إنَّ زيداً قائم" بالكسرِ مع عدم اللاَّم، وأنَّ ذلك مذهبُ سيبويه؛ فعلى هذا المعلِّقُ إنَّ.

العاشر: "كم" الخبرية، نَصَّ على ذلك بعضُهُمْ، وحَمَلَ عليه قولَه تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[يس: ٣١] وقدَّر "كم" خبرية منصوبة بأهلكنا، والجملة سَدَّتْ مسدَّ مفعولَيْ "يروا"، و "أنهم" بتقدير بأنهم، وكأنه قيل: أهلكناهم بالاستئصال، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكنْ لا يتعيَّنُ خبريةُ "كم" بل يجوزُ أن تكون استفهاميةً، ويؤيدُه[(٢)] قراءة ابن مسعود (من أهلكنا) وَجَوَّزَ الفرَّاء انتصابَ "كم" بيَرَوا، وهو سهوٌ: سواء قدَّرتْ خبريةً أو استفهاميةً[(٣)]، وقال سيبويه: "أنَّ" ومعمولاها بَدَلٌ من "كم" وهذا مُشكِلٌ؛ لأنه إنْ قدَّر "كم" معمولة ليَروا لزم ما أوردناه على الفرَّاء من إخراج كم عن صَدْرِيتها، وإن قدَّرها معمولةً (لأهلكنا) لزم تسلُّطُ أهلكنا على أنَّهم، ولا يصحُّ أنْ يُقال: أهلكنا عدم الرجوع. والذي يصحِّحُ قولَه عندي أنْ يكونَ مرادُه أنَّها بدل من (كم) وما بعدها، فإنَّ "يرَوا" مُسَلَّطةٌ في المعنى على أن وصلتها. فهذه جملة المعلقات.

والجُملةُ المعلَّق عنها العاملُ في موضع نصب بذلك المعلَّق، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب، قال كُثَيِّر: [الطويل]

٢٤٢ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[(٤)]

---

(١) البيت لحاتم الطائي الجواد المشهور.
الشاهد فيه: قوله (علم الأقوام لو أن) حيث علق فعل علم عن العمل لأنه أتى بعد (لو) وتكون الجملة في محل نصب.

(٢) يعترض عليه احتمال أن تكون (مَنْ) موصولية.

(٣) لأنها تستحق الصدارة في كلا الوجهين، ولا يعمل فيها ما قبلها.

(٤) هذا البيت لكثير عزَّة. وهو ابن عبد الرحمن، إلا أنه اشتهر بكثير عزَّة.
والشاهد فيه: قوله (ما كنت أدري ما البكى ولا موجعاتِ) حيث عطف (موجعات) بالنصب على محل جملة (ما البكى) ليدلِّلَ على أن الفعل المعلَّق عن العمل، إنما هو معلَّق عن العمل في اللفظ، لا في المحل. =

يروى بنصب "مُوجِعَاتِ" بالكسرة عطفاً على محلِّ قوله "ما البُكَى" وَمَنْ ثَمَّ سُمِّي ذلك تعليقاً؛ لأن العامل مُلْغًى في اللفظ وعاملٌ في المحل؛ فهو عامل لا عامل، فسُمِّي معلَّقاً، أخذاً من المرأة المعلَّقة التي هي لا مُزَوَّجَة ولا مُطَلَّقة، ولهذا قال ابن الخشَّاب: لقد أجادَ أَهْلُ هذه الصناعة في وضع هذا اللَّقَبِ لهذا المعنى.

ولْنَشْرَحِ ما تقدَّم الوعْدُ بشرحه من **الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين، أولهما مُسَرَّح دائماً**: أي مُطْلَق من قَيْدِ حَرْفِ الجرّ، **والثاني تارةً مُسَرَّحٌ منه وتارةً مُقَيَّد به**، وقد ذكرت منها في المقدِّمة عشَرَةَ أفعالٍ.

أحدها: "أَمَرَ" قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة: ٤٤]وقال الشاعر: [البسيط]

٢٤٣ ـ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[(١)]

فجمع بين اللُّغتين.

الثاني: "اسْتَغْفَرَ" قال الشاعر: [البسيط]

٢٤٤ ـ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطَئِي ... ذَنْبِي، وَكُلُّ امْرِئٍ لاَ شَكَّ مُؤْتَزِرُ[(٢)]

وقول الآخر: [البسيط]

= **الإعراب**: ما: نافية، كنت: كان اسمها. أدري: فعل مضارع، والفاعل تقديره (أنا) والجملة في محل نصب خبر كان. قبل: مفعول فيه ظرف زمان منصوب. عزَّةَ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. ما البكا: ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. البكا: خبر، والجملة في محل نصب بـ(أدري) ولا: الواو حرف عطف. لا: زائدة لتوكيد النفي. موجعات: معطوف على محل جملة (ما البكا) منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. القلب: مضاف إليه. حتى: حرفُ غايةٍ وجرٌ. والمجرور بحتى، هو المصدر المؤول من أن المصدرية المقدرة بعدها مع الفعل والفاعل. والجار والمجرور متعلقان بـ(أدري).

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وقيل لغيره.
قوله: النَّشبُ: المال الأصيل، من الناطق والصامت. القاموس (نشب) وتشمل الأنعام والضياع والأموال، وغيرها.
الشاهد فيه: قوله (أمرتك الخير) وقوله (أمرت به) ففي العبارة الأولى تعدَّى الفعل (أمر) إلى مفعولين بنفسه، وهما (الكاف) و(الخير)، وفي العبارة الثانية تعدى إلى مفعولين، أحدهما بنفسه وهو التاء، التي نابت عن الفاعل لكون الفعل مبنياً للمجهول، والثاني بواسطة حرف الجرّ، في قوله (به).
ويرى الكوفيون أن الأصل في هذا الفعل أن يتعدى بحرف الجرّ، وإنَّما يُحذف حرفُ الجرّ، فينصب الاسم على نزع الخافض.

(٢) **الشاهد في البيت**: قوله (أستغفرُ اللَّهَ من عَمْدي) حيث عدَّى الفعل الذي هو (أستغفر) إلى مفعولين، وعدَّاه إلى الأول، وهو لفظ الجلالة بنفسه، وعداه إلى الثاني بحرف الجَّر.

٢٤٥ ـ أَسْتَغْفِرُ الله ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ [(١)]

الثالث: "اختار" قال الله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[(٢)] [الأعراف: ١٥٥]، وقال الشاعر: [الطويل]

٢٤٦ ـ وَقَالُوا: نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَى فَقُلْتُ: الْبُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي [(٣)]

أي: اخْتَر من الصَّبرِ والبُكى أحَدَهُمَا.

الرابع: "كَنَى" بتخفيف النون، تقولُ "كَنَيْتُهُ أبا عبدِ اللهِ"، و "بأبي عَبْدِ اللهِ" ويقال أيضاً "كَنَوْتُهُ" قال: [المتقارب]

٢٤٧ ـ هِيَ الْخَمْرُ لاَ شَكَّ تُكْنَى الطِّلاَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ [(٤)]

وقال: [المتقارب]

٢٤٨ ـ وَكِتْمَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلاَنِ [(٥)]

---

(١) **الشاهد فيه:** قوله (أستغفر الله ذنباً) حيث عدَّى الفعل إلى مفعولين بدون واسطة حرف الجر، ويكون الفعل قد جرى على الحالة الثانية له، كما ذكر في هذا الكتاب، أو على أصله الذي قرره المؤلف في كتابه مغنى اللبيب.

(٢) قال العكبري في (إملاء مامنَّ به الرحمن) (ص ٢٨٦)، في قوله تعالى: (واختار موسى قومَه): اختار يتعدى إلى مفعولين: أحدهما بحرف الجر، وقد حذف ههنا، والتقدير: من قومه.

(٣) **قوله:** (نَأَتْ) بَعُدَت.

الشاهد فيه: قوله (اختر من الصبر والبُكى) حيث عدَّى الفعل (اختر) إلى مفعولين أحدهما محذوف يصل إليه بنفسه، والآخر مذكور، وقد وصل إليه بحرف الجر، والتقدير: اختر من الصبر والبكى أحدَهما. وقد ذكره المؤلف.

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو بيت مفرد، قاله للنعمان بن المنذر، حين أراد قتله. انظر الديوان (ص٦٢)، وقد روى فيه:

هي الخمر بالهزل تكنى الطلا كما الذئب يكنى أبا جعدة

هكذا بهاء السكت وقال محقق الديوان محمد علي دقة: البيت فاسد الوزن وقال المعري: "وهذا البيت يروى ناقصاً كما علم".

وروي البيت في اللسان مادة (طلا):

وقالوا هِيَ الْخَمْر تُكْنَى الطِّلاءَ كما الذِّئْبُ يُكْنَى أبَا جَعْدَه.

الشاهد فيه: قوله (تكنى الطلا) و (يكنى أبا جعدة) حيث عدَّى الفعل في الموضعين إلى مفعولين من دون حرف جرٍّ، والمفعول الأول مستتر في كلٍّ منهما. تقديره: تُكنى هي، ويُكنى هو. وهناك من رواه: تُكْنَى بأمِّ الطِّلا. وهو يناسب قوله: تكنى لأن من شروط الكنية أن تكون مصدرة بأم أو بأب.

(٥) شطر بيت من المتقارب.

الشاهد فيه: قوله (تكنى بأمِّ فلان) حيثُ عدَّى الفعل إلى مفعولين، وصل إلى الأول بنفسه، وهو مستتر فيه تقديره (هي) و وصل إلى الثاني عن طريق حَرفِ الجَرِّ.

الخامس: "سَمَّى" تقول "سَمَّيتُهُ زيداً" و"سَمَّيتُهُ بِزَيْدٍ" قال: [الطويل]

٢٤٩ ـ وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا؛ فَلَمْ يَكُنْ   لأمْرٍ قَضَاهُ اللهُ في النَّاسِ مِنْ بُدِّ[1]

السادس: "دعا" بمعنى سَمَّى[2]، تقول "دعوته بزيد" وقال الشاعر: [الطويل]

٢٥٠ ـ دَعَتْنِي أخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو، وَلَمْ أكُنْ   أخَاهَا، وَلَمْ أرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ[3]

السابع: "صَدَقَ" بتخفيف الدال- نحو ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[آل عمران: ١٥٢] ﴿ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ﴾[الأنبياء: ٩]، وتقول: صَدقْتُهُ في الوعد.

الثامن: "زَوَّجَ" تقول: "زَوَّجْتُهُ هِنداً، وبهندٍ"، قال الله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقال: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[الدخان: ٥٤].

التاسع والعاشر: "كَالَ، وَوَزَنَ" تقول: "كِلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ" و"كِلْتُ زَيْداً طَعَامَهُ" و"وَزَنْتُ لِزَيْدٍ مَالَهُ" و"وَزَنْتُ زَيْداً مَالَهُ" قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففون: ٣]، والمفعول الأول فيهما محذوف.

السابع ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو سبعة:

أحدها: "أَعْلَمَ" المنقولة بالهمزة من "عَلِمَ" المتعدية لاثنين، تقول: "أعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً".

الثاني: "أرَى" المنقولة بالهمزة من "رأى" المتعدية لاثنين، نحو "أرَيْتُ زَيْداً عَمراً فَاضِلاً" بمعنى أعلمته، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[البقرة: ١٦٧]، فالهاء والميم مفعولٌ أول، و"أعمالهم" مفعول ثان، و"حسرات" مفعول ثالث.

---

(١) **قوله**: (ليحيا) أي: لتطول به الحياة. إلا أن المنية عاجلته، ولا رادَّ لقضاء الله.
الشاهد فيه: قوله (سميته يحيى) حيث عدَّى الفعل (سمى) إلى مفعولين دون واسطة، وهما: الهاء، ويحيى.

(٢) احترازاً عن (دعا) بمعنى (نادى).

(٣) البيت لعبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص بن أمية شاعر اسلامي محسن توفي سنة ٧٠هـ الأعلام (٣/ ٣٠٥).
الشاهد فيه: قوله (دعتني أخاها) حيث عدَّى الفعل إلى مفعولين وهما (الياء) و(أخاها) وبدون واسطة.
الإعراب: دعتني: دعا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والنون للوقاية، والياء مفعول به أول. أخاها: أخا: مفعول ثان لدعا منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه. أم: فاعل دعا، وأم مضاف، وعمرو: مضاف إليه، ولم: الواو واو الحال، لم: حرف نفي وجزم وقلب. أكن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. أخاها: أخا: خبر أكن منصوب بالألف، وأخا: مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة أكن واسمه وخبره في محل نصب حال. ولم: الواو عاطفة، ولم: حرف نفي وجزم وقلب. أرضع: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. بلبان: جار ومجرور متعلق بأرضع، وجملة أرضع وفاعله في محل نصب بالعطف على جملة الحال السابقة.

والبواقي ما ضُمِّنَ معنى أَعْلَمَ وأَرَى المذكورتين من "أنبأ" و "نبَّأ" و "أخْبَرَ" و "خَبَّرَ" و "حَدَّثَ" تقول: أنبأتُ زيداً عمراً فاضلاً " بمعنى أعلمته، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدَّى لاثنين: إلى الأوَّلِ بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عَنْ، نحو ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[البقرة: ٣٣] ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١]، وقد يحذف الحرف، نحو ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ [التحريم: ٣].

حذف المفعولين أو أحدهما لدليل

ثم قلت: وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ فِي بَابِ ظَنَّ، وَلاَ غَيْرِ الأَوَّلِ فِي بَابِ أَعْلَمَ وَأَرَى، إلاَّ لِدَلِيلٍ، وَبَنُو سُلَيْمٍ يُجِيزُونَ إجرَاءَ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ، وَغَيْرُهُمْ يَخُصُّه بِصِيغَةِ "تَقولُ" بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ، أَوْ مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَعْمُولٍ.

وأقول: ذكرت في هذا الموضع مسألتين متممتين لهذا الباب:

إحداهما: أنه يجوز حذفُ المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثالُ حذفهما لدليل قولُه تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[القصص: ٦٢]، أي تزعمونهم شركاء، كذا قدَّروا، والأحسن عندي أنْ يقدَّر: أنهم شركاء، وتكون أنَّ وصلتها سادةً مَسَدَّهما؛ بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: ٩٤].

ومثالُ حذف أحدهما للدليل وَبَقَاء الآخر قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي بُخْلَهُمْ هو خيراً لهم، فحذف المفعولَ الأول وأبقى ضميرَ الفصل والمفعولَ الثاني، وقال عنترة: [الكامل]

٢٥١ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ[1]

أي: فلا تظُنِّي غيرَه واقعاً، أو كائناً، فحذف المفعول الثاني.

ولا يجوزُ لك أنْ تقول "علمتُ" أو "ظننتُ" مقتصراً عليه من غير دليل، على الأصَحِّ، ولا أنْ تقولَ "علمتُ زيداً" ولا "علمتُ قائماً" وتتركَ المفعول الأوَّل في هذا المثال، والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما؛ أجمعوا على ذلك.

---

(١) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي، وهو في ديوانه (ص ١٨٧). وعنترة: أحد فرسان العرب وشعرائهم المجيدين في الجاهلية توفي سنة ٢٢ ق. هـ . الأعلام (٥/ ٩١).
الشاهد فيه: قوله (فلا تظني غيره) حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً لدليل دل عليه، والتقدير: فلا تَظُنِّي غيرَه حاصلاً.

الثانية: أنَّ العربَ اختلفوا في إجراء القول مُجْرَى الظَّنِّ في نصب المفعولين على لُغَتَيْن:

فبنو سُلَيْم يجيزون ذلك مطلقاً؛ فيجوّزون أنْ تقول "قُلْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً".

وغيرهم يوجبُ الحكاية فيقول "قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" ولا يجيز إجراءَ القولِ مُجْرَى الظنّ إلا بثلاثة شُرُوط:

أحدها: أن تكون الصيغة "تقول" بتاء الخطاب.

الثاني: أن يكون مسبوقاً باستفهام:

الثالث: أن يكون الاستفهام مَتصلاً بالفعل، أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول.

مثالُ المتصل قولُكَ "أَتَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً" وقول الشاعر: [الرجز]

٢٥٢ ـ مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أَمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[1]

ومثالُ المنفصل بالظرف قولُ الشاعر: [البسيط]

٢٥٣ ـ أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوماً[2]

ومثالُ المنفصل بالمجرور "أفي الدار تقول زيداً جالساً"

ومثالُ المنفصل بالمفعول قولُ الشاعر: [الوافر]

٢٥٤ ـ أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[3]

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية، نحو "أأنت تقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ".

---

(١) قوله: (القُلَّص) جمع قَلوص- بفتح القاف- وهي الفتية من الإبل. الرواسم: المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم: وهو ضرب من السير السريع للإبل.
الشاهد فيه: قوله (تقول القلصَ يدنين) حيث أجرى (تقول) مُجْرى تظن لتحقيق الشروط التي ذكرها، فنصب به مفعولين، أولهما (القلص) وثانيهما (جملة يدنين).

(٢) الشاهد فيه: قوله (أبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدار جامعةً) حيث أعمل (تقول) عمل تظن لاستكمالها شروط الإعمال، ولم يؤثر الفصل بين الاستفهام والفعل على إعمالها. وفيه شاهداً آخر على إعماله دون فصل، وهو قوله: أم تقول البُعدَ محتوماً .

(٣) البيت للكميت الأسدي.
الشاهد فيه: قوله (أجهالاً تقول بني لؤي) حيث أعمل (تقول) عمل تظن، وهو مستوفٍ للشروط، وقد فصل بين الفعل وبين همزة الاستفهام بأحد المفعولين، وهو قوله (جهالاً).
الإعراب: أجهالاً: الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثان لتقول الآتي، تقدَّم عليه. تقول: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. بني: مفعول أول لتقول، وبني: مضاف، لؤي: مضاف إليه، لعمرو: اللام لام الابتداء، عمرو: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لعمرو أبيك قسمي، وعمرو مضاف وأبي من أبيك: مضاف إليه، وأبي: مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. أم: حرف عطف، متجاهلينا: معطوف على قوله جهالاً، يريد أهم جهال في الحقيقة أم هم يتصنعون الجهل؟

الأسماء التي تعمل عمل الفعل

١ـ المصدر

ثم قلت: بَابُ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ- وَهِيَ عَشَرَةٌ- أَحَدُهَا الْمَصْدَرُ، وَهُوَ: اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الفِعْلِ، كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، وَشَرْطُهُ: أَنْ لاَ يُصَغَّرُ، وَلاَ يُحَدَّ بِالتاء نَحْوُ "ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرَبَاتٍ" وَلاَ يُتْبَعَ قَبْلَ العَمَلِ، وَأَنْ يَخْلُفَهُ فِعْلٌ مع أنْ أوْ مَا، وَعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ، نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] وَمُضَافاً لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ وَمَقْرُوناً بِأَلْ وَمُضَافاً لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفٌ.

وأقول: لمَّا أنهَيْتُ حكمَ الفعل بالنِّسبة إلى الإعمال، أرْدَفْتُهُ بما يعملُ عَمَلَ الفعلِ من الأسماء، وبدأت منها بالمصدر؛ لأنَّ الفعلَ مُشتَقٌّ منه على الصحيح.

واحترزتُ بقولي "**الجاري على الفعل**" من اسم المصدر، فإنَّه وإنْ كانَ اسماً دالًّا على الحَدَثِ، لكنَّه لا يَجري على الفعل، وذلك نحو قولك: "أعْطَيْتُ عَطَاءً" فإنَّ الذي يَجري على أعطيتُ إنَّما هو إعطاء، لأنَّه مُسْتَوْفٍ لحروفه، وكذا "اغتسلت غسْلاً" بخلافِ "اغتسلَ اغتسالاً" وسيأتي شرحُ اسمِ المَصْدرِ بعدُ.

وأشرتُ بتمثيلي بضَرْبٍ، وإكرامٍ إلى مثالَيْ مصدرِ الثلاثيِّ، وغيره.

ومثالُ ما يخلفه فعلٌ مع (أنْ) قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة: ٢٥١] أي: ولولا أنْ يَدْفَعَ اللهُ النَّاسَ، أو أنْ دفَعَ اللهُ النَّاسَ، ومثال ما يخلفُه فعل مع (ما) قولُه تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] أي: كما تخافون أنفسكم، ومثالُ ما لا يخلفُه فعلٌ مع أحد هذين الحرفين قولُهم "مَرَرْتُ به فإذا له صَوْتٌ صوتَ حمار" إذ ليس المعنى على قولك فإذا له أنْ صَوَّتَ، أو أنْ يُصَوِّتَ، أو ما يصوِّتُ؛ لأنك لم تُرِدْ بالمصدر الحدوث، فيكونُ في تأويل الفعل، وإنَّما أردتَ أنَّك مرَرْتَ به، وهو في حالة تصويت، ولهذا قدَّروا للصوت الثاني نَصْباً، ولم يجعلوا صوتاً الأوَّلَ عاملاً فيه.

وإنَّما كان عملُ المنوَّنِ أَقْيَسَ لأنَّه يشبه الفعل بكونه نكرة.

وإنَّما كان إعْمَالُ المضافِ للفاعل أكْثَرَ؛ لأنَّ نِسبةَ الحَدَثِ لِمَنْ أوجدَه أظهَرُ من نِسبته لِمَنْ أُوقِعَ عليه، ولأنَّ الذي يظهر حينئذٍ إنَّما هو عملُهُ في الفَضْلَة، ونظيره أنَّ "لات" لما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهِرُوا عملَها غالباً إلا في منصوبها.

وإنَّما كان إعمالُ المضاف للمفعول الذي ذُكر فاعلُه ضعيفاً؛ لأنَّ الذي يظهرُ حِينَئذٍ إنَّما هو عملُه في العُمْدَة، ولقد غلا بعضُهم، فزعم في المضاف للمفعول، ثمَّ يذكر فاعله بعد ذلك أنه مختصٌّ بالشعر، كقول الشاعر: [البسيط]

٢٥٥ ـ أفنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْواهُ الأبَارِيقِ[١]

فيمن روى "الأفواهُ" بالرفع، ويردُّ على هذا القائل أنّه رُوى أيضاً بالنَّصبِ فلا ضرورةَ في البيت، وقولُ النبي ﷺ: "وحَجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً"[٢].

فإنْ قُلْتَ: فهلاَّ استدلَلْتَ عليه بالآية الكريمة، آية الحج؟.

قلتُ: الصوابُ أنَّها ليست من ذلك في شيءٍ، بل الموصولُ في موضعِ جَرٍّ بَدَلٍ بعض من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ أو في موضع رفعٍ بالابتداء على أنَّ (مَنْ) موصولة ضُمِّنَتْ معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أي: مَنِ استطاع فلْيحُجَّ، ويؤيدُ الابتداء ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وأما الحملُ على الفاعلية فمفسِدٌ للمعنى؛ إذ التقدير إذ ذاك: ولِلَّهِ على النَّاسِ أنْ يَحُجَّ المُستطيعُ، فعلى هذا إذا لم يَحُجَّ المستطيعُ يأثمُ النَّاسُ كلُّهم.

ولو أضيف للمفعول، ثُمَّ لم يُذكر الفاعل، لم يمتنع ذلك في الكلام عندَ أحدٍ، نَحْوُ: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: مِنْ دعائه الخيرَ.

ومثالُ إعمالِ ذي الألفِ واللاَّمِ قولُ الشاعر يصفُ شخصاً بضَعف الرأي والجُبن: [المتقارب]

٢٥٦ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأجَلْ[٣]

شروط عمل المصدر:

[وإنَّما يعمل بثمانية شروط:

أحدها: أن (يصح أن) يَحُلَّ محلَّهُ فعلٌ مع "أنْ"، أو فعلٌ مع "ما".

---

(١) البيت من كلام الأُقَيْشر الأسدي، وهو المغيرة بن عبد الله بن مُعرض. أبو معرض: شاعر هجاء، عالي الطبقة من أهل بادية الكوفة، ولد في الجاهلية ونشأ في أول الإسلام، قتل بظاهر الكوفة خنقاً بالدخان سنة ٨٠هـ الأعلام (٧/ ٢٧٧).

قوله: تلادي، التِّلاد، بكسر التاء، ما ولد عندَك من مالك أو نتج. القاموس (تلد).

النَّشَبُ: المال الأصيل، من الناطق والصامت. القاموس (نشب).

الشاهد فيه: قوله (قرع القوافيز أفواه) حيث أضاف المصدر (قرع) إلى مفعوله (القوافيز) ثم أتى بفاعله، وهو (أفواه) على رواية رفع الأفواه، أتى به على أنه حُجَّة لمن زعم أن ذلك خاص بالشعر.

(٢) قطعة من حديث أخرجه [أحمد: ٦٠١٥] و[البخاري: ٨] و[مسلم: ١١٣] من حديث ابن عمر وليس عندهم رواية (من استطاع إليه سبيلاً) ولعلها عند غيرهما.

(٣) **قوله** (النكاية) ما تتركه من أثر في العدو. يخال: يظنُّ.

الشاهد فيه: قوله (النكاية أعداءَه) حيث نصب بالمصدر المحلَّى بألـ ـ وهو النكاية ـ مفعولاً، كما ينصبُه بالفعل، وهو (أعداءه).

الشرط الثاني: أن لا يكون مُصغَّراً؛ فلا يجوز (أَعْجَبَنِي ضُرَيْبُكَ زَيْداً).

ولا يختلفُ النحويون في ذلكَ، وقاس على ذلكَ بعضُهم المَصْدَرَ المجموعَ؛ فمنع إعماله حملاً له على المُصَغَّر؛ لأنَّ كلًّا منهما مُباينٌ للفعل.

وأجاز كثير منهم إعْمَالَه، واستدلُّوا بنحو قوله: [الطويل]

٢٥٧ - وَعدْتَ وكانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً   مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرَبِ[1]

الثالث: أن لا يكون مُضمراً؛ فلا تقول: (ضربي زيداً حَسَنٌ وهو عَمْراً قبيحٌ)، لأنَّهُ ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون؛ واستدلُّوا بقوله: [الطويل]

٢٥٨ - وَمَا الحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ   وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ[2]

أي: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ، قالوا: فـ "عنها" متعلِّق بالضمير، وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويلِ؛ فلا تُبنى عليه قاعدة.

الرابع: أن لا يكون محدوداً؛ فلا تقول (أعجبَنِي ضَرَبْتُكَ زيداً)، وشذَّ قوله: [الطويل]

---

(١) البيت نسبه صاحب اللسان للأشجعي.
قوله: (سجية) خصلة، وخلق متأصل فيه. عرقوب: رجل يضرب به المثل في الإخلاف بالوعد.
يَتْرَبِ: بالتاء الساكن وبفتح الراء: اسم مكان باليمامة.
ويروى (بيثرِب) بالثاء، وكسر الراء. وهو الاسم القديم لمدينة رسول الله ﷺ.
الشاهد فيه: قوله (مواعدَ عرقوب أخاه) حيث أعمل المصدر المجموع وهو (مواعيد) فأضافه إلى فاعله، ونصب به مفعولاً به وهو (أخاه).

(٢) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه (ص ١٨).
قوله (وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم) أي: ما الحرب إلا ما علمتموه وجربتموه من دمار وهلاك وإفساد، فلا تغدروا وتعودوا لمثلها. (وما هو عنها بالحديث المرجم) أي: إن الحرب معلومة لديكم، وليس الخبر عنها بحديث يحتمل الصدق والكذب. والمرجَّم: الذي يرمى فيه بالظن. انظر شرح القصائد السبع لابن الأنباري (ص٢٣٩).

الشاهد فيه: قوله (هو عنها) حيث استدلَّ الكوفيون على أن (هو) هنا كناية عن القول أو الحديث أو العلم، ولا يصحُّ أن يعودَ على الحرب، لاختلافهما في التذكير والتأنيث، ولما كان الضمير (هو) كناية على القول أو الحديث، يعني كناية عن مصدر تعلَّق به الجار والمجرور كما يتعلَّق بحروف المعاني، والتعلُّق عمل، فكان إعمالاً للمصدر المدلول عليه بالضمير. وهو مالا يوافق عليه البصريون وقدَّر ابن الأنباري في شرح المعلقات الكلام فقال: كأنه قال: وما هو وهو عنها لا عن غيرها، أما التبريزي فقدَّر الضمير بمعنى العلم، أي: وما العلم عنها. على رأي الكوفيين.

٢٥٩ ـ يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ   بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ[١]

فاعمل الضَّربة في "الملا"، وأما (نفسَ راكب) فمفعول لـ "يحايي"، ومعناه أنه عدَل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكبَ الماء الذي كان معه فأحيا نفسه.

الخامس: أن لا يكون موصوفاً قبل العمل؛ فلا يقال (أعجبني ضَرْبُكَ الشَّديدُ زيداً) فإن أخَّرتَ (الشديد)؟ جاز، قال الشاعر: [الخفيف]

٢٦٠ ـ إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي   عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا[٢]

فأخَّر "الشديد" عن الجار والمجرور المتعلق بـ "وجدي".

السادس: أن لا يكون محذوفاً، ولهذا ردُّوا على من قال في (مالَكَ وزَيْداً): إن التقدير ومُلابَسَتك زيداً، وعلى من قال في (باسم الله): إنَّ التقدير ابتدائي باسم الله ثابتٌ؛ فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ، وجعلوا من الضرورة قولَ الشاعر: [البسيط]

---

(١) **قوله**: (يحايي) أي: يحيي. الجَلْدُ: القويُّ الصبور على احتمال المصاعب. الحازم: الضابط لأموره. الملا: التراب.

والمعنى: أنه أحيا نفساً، وأنقذها من الهلاك بإعطائها الماء، وتيمُّمِه بدلاً عن الوضوء.

الشاهد فيه: قوله (ضربة كفيه الملا) حيث أعمل المصدر المحدود (ضربة) فأضافه إلى فاعله (كفَّيه) ونصب به مفعولاً به وهو (الملا) وهو شاذ.

(٢) **قوله**: (وجدي) الوجد: العشق. عاذراً: اسم فاعل من عذر. عذولاً: من العذل وهو اللوم.

والمعنى: لقد زاد وجدي، وبان للناس هيامي بك، حتى لقد صار الذين كانوا يلومونني على محبتي إيَّاك يلتمسون لي الأعذار.

الشاهد فيه: قوله (وجدي بك الشديد) حيث أعمل المصدر في الجار والمجرور (بك) لأنه متعلق به بعد أن أخَّر الصفة، وفصل بينها وبين المصدر بالجار والمجرور، ولو وصفه قبل العمل لما صَحَّ.

الإعراب: إن: حرف توكيد ونصب. وجدي: وجد: اسم إن منصوب بفتحة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم، و(وجد) مضاف وياء المتكلِّم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. بك: جار ومجرور متعلِّق بوجد. الشديد: صفة لوجد، منصوبة بالفتحة الظاهرة. أراني: أرى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى (وجد)، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأرى. عاذراً: مفعول ثالث لـ (أرى) تقدم على المفعول الثاني. فيك: جار ومجرور متعلق بـ (عاذر). من: اسم موصول: مفعول ثان لـ (أرى)، مبني على السكون في محل نصب. عهدت: فعل وفاعل، وعائد الصلة محذوف وهو في محل نصب مفعول به يعود على (من) والتقدير: عهدته والجملة لا محل لها صلة الموصول. عذولاً: حال من مفعول (عهدت)، والجملة من (أرى) وفاعله ومفاعيله في محل رفع خبر (إن) وتقدير الكلام: إن الوجد الشديد أراني الذي عهدته عذولاً عاذراً فيك.

٢٦١ ـ هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ ومَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانَاً[١]

لأنَّهُ بتقدير (وقولكُمْ يا رحمانُ قُرباناً).

السابع: أن لا يكون مفصولاً عن معموله؛ ولهذا ردُّوا على من قال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[الطارق:٩]: إنَّه معمول لـ ﴿رجعه﴾، لأنَّهُ قد فُصِلَ بينهما بالخبر.

الثامن: أن لا يكون مؤخَّراً عنه؛ فلا يجوز (أعجبني زيداً ضَرْبُكَ)، وأجازَ السُّهيلي تقديمَ الجارِّ والمجرور، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[الكهف:١٠٨] وقولهم (اللهمَّ اجْعَلْ لَنا مِنْ أمرِنا فَرَجاً ومَخْرَجاً).

وينقسم المصدرُ العاملُ إلى ثلاثةِ أقسام:

أحدُها: المضافُ، وإعمالُهُ أكثرُ من إعمالِ القسمينِ الآخرين، وهو ضربان؛

١- مضاف إلى الفاعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١]، ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَوٰا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء:١٦١].

٢- مضاف إلى المفعول؛ كقوله: [الطويل]

٢٦٢ ـ أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوَىً يَغْلِبُ الْعَقْلاَ[٢]

وقولِه عليه الصلاة والسلام: "وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً"[٣] وبيت الكتاب ـ أي كتاب سيبويه ـ وهو قول الشاعر: [البسيط]

٢٦٣ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفْ[٤]

---

(١) البيت لجرير يهجو بها الأخطل التغلبي النصراني.

قوله: (الديرين) تثنية (دير). صُلْبَكم: جمع صليب، وأصله بضمتين ـ لكنه سكَّن اللام تخفيفاً. قرباناً: تقرباً.

الشاهد فيه: قوله (رحمن) حيث جعله معمولاً لمصدر محذوف تقديره: وقولكم يا رحمن. وقرباً: مفعولاً لأجله.

(٢) قوله (ظلم) هو مجاوزة الحد. يصنها: يحفظها.

الشاهد فيه: قوله (ظلم نفسه المرء) حيث أضاف المصدر (ظلم) إلى مفعوله (نفسه) ثم أتى بالفاعل وهو (المرء).

(٣) مرَّ تخريجه (ص ٢٣٧).

(٤) البيت من كلام الفرزدق يصف ناقته.

قوله (تنفي) تدفع. الهاجرة: نصف النهار عند اشتداد الحرِّ. الدراهيم: جمع درهم، وأصلها دراهم، إلا أنه أشبع الكسرة- فتولَّدت عنها ياء. التنقاد: مصدر نَقَدَ وهو خلاف النسيئة، وتمييز الدراهم وغيرها، كالتنقاد والانتقاد والتَّنقُّد، وإعطاء النقد. القاموس (نقد).

=

الثاني: المُنَوَّنُ، وإعماله أقيَسُ من إعمالِ المضاف؛ لأنَّهُ يُشْبِهُ الفعلَ بالتَّنكير؛ كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾[البلد:١٤، ١٥]، تقديره: أو أنْ يُطْعِمَ في يومٍ ذي مَسْغَبةٍ يتيماً.

الثالث: المُعرفُ بـ "أل"، وإعماله شاذٌ قياساً واستعمالاً؛ في قوله: [الطويل]]

٢٦٤ ـ عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءِ إِلَهُهُ ومن تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِيْنَ فَقِيْرَاً[1]

أي: عجبتُ من أَنْ رَزَقَ المسيءَ إلهُهُ، ومِنْ أنْ تَرَكَ بعضَ الصالحين فقيراً]. قطر

٢ ـ اسم الفاعل

ثم قلت: الثَّاني اسْمُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ، وَإِلاَّ فَإِنْ كَانَ صِلَةً لِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً، وَإِلاَّ عَمِلَ إِنْ كَانَ حَالاً أَوْ اسْتِقْبَالاً وَاعْتَمَدَ- وَلَوْ تَقْدِيراً- عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ.

وأقول: قولي "ما اشتُقَّ من فعل" فيه تجوز، وحَقُّه ما اشتق من مصدرِ فعلٍ.

وقولي "لمن قام به" مُخْرِج للفعل بأنواعه؛ فإنَّما اشتُق لتعيين زمن الحدوث، لا للدلالة على مَنْ قَام به، ولاسم المفعول، فإنه إنَّما اشْتُقَّ من الفعل لمن وقع عليه، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل، فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها، لا لمن قامت به، وذلك نحوُ "الْمَضْرِب" بكسر الراء ـ اسماً لزمان الضَّرب أو مكانه.

= **والمعنى**: يشبه الشاعر ناقته في سيرها ودفعها الحصى عن الأرض بدفع الصيرفي الدراهم بيده بسرعة وهو يعبر عن نشاطها وسرعتها.

الشاهد فيه: قوله (نفي الدراهم تنقاد) حيث جاء بالمصدر مضافاً إلى مفعوله (الدراهم) ثم جاء بالفاعل مرفوعاً، وهو قوله (تنقاد).

الإعراب: تنفي: فعل مضارع. يداها: يدا: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى، ويدا مضاف وها: مضاف إليه. الحصى: مفعول به لـ (تنفي). في كل: جار ومجرور متعلّق بـ (تنفي)، كل: مضاف، وهاجرة: مضاف إليه. نفيَ: مفعول مطلق، عامله(تنفي)، منصوب بالفتحة الظاهرة، و (نفي) مضاف. الدراهيم: مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله. تنقاد: فاعل نفي، مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وتنقاد مضاف. الصياريف: مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة.

(١) قوله: الرَّزق، بفتح الراء: هو المصدر الحقيقي، والمرة الواحدة، والرِّزق بالكسر: ما ينتفع به. القاموس (رزق).

الشاهد فيه: قوله (الرزق المسيء إلهه) حيث أضاف المصدر المقرون بـ (أل) وهو (الرزق) إلى مفعوله، وهو (المسيء) ثم أتى بفاعله، وهو (إلهه).

وقولي **"على معنى الحدوث"** مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل: كظريف وأفضَلَ؛ فإنهما اشْتُقّا لمن قام به الفعل، لكن على معنى الثبوت، لا على معنى الحدوث.

وأشرْتُ بتمثيلي بضارب ومُكْرِم إلى أنَّه إنْ كان مِن فعلٍ ثلاثيٍّ جاء على زِنَةِ فاعل، وإنْ كان مِن غيره جاءَ بلفظ المضارع، بشرطِ تبديل حرفِ المضارعة بميمٍ مضمومة، وكسرِ ما قبلَ آخرِه مُطلقاً.

ثم ينقسم اسمُ الفاعلِ إلى مَقْرونٍ بأل الموصولة، ومجرَّد عنها.

فالمقرون بها يعملُ عملَ فعلِه مطلقاً، أعني ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً، تقول: "هَذَا الضارِبُ زَيْداً أمْسِ، أو الآنَ، أو غَداً" قال امرؤ القيس: [الرجز]

٢٦٥ ـ الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلاحِلا خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنَائِلا[1]

فأعمل "القاتلين" مع كونه بمعنى الماضي؛ لأنه يريد بالملك الْحُلاَحل أباه، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعاً.

والمُجَرَّدُ عنها إنما يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي، خلافاً للكسائي وهشام وابن مَضَاء، استدلُّوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف:١٨]، وَتَأَوَّلَهَا غيرهم.

[وأُجيب بأنَّ ذلكَ على إرادتهم حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصحُّ وقوعه هنا! تقول (وكلبهم يبسُطُ ذراعيهِ).

ويدلُّ على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يَقُل (وقلَّبناهم)!!.] قطر

الثاني: أن يكون معتمداً على **واحد من أربعة**، وهي:

(١) **الأول: النفي**، كقوله: [الكامل]

---

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو في ديوان (ص١٥٢) من قصيدة قالها بعد أن قتل بنو أسد أباه، وخرج يطلب بثأره منهم، ففروا منه تحت جنح الظلام ولم يُصب أحد منهم.

قوله: (الحُلاحلا) بضم الحاء الأولى: السيد الشريف الشجاع، يريد بذلك أبان حُجراً. حسباً: الحسب ما يعدُّه المرء من مفاخر آبائه. نائلاً: عطاءً وجوداً.

الشاهد فيه: قوله (القاتلين الملك) حيث أعمل اسم الفاعل (القاتلين) في المفعول به (الملك) مع أنه يدلُّ على المضي؛ لكونه مقترناً بأل. ولو تجرَّد منها لَما صحَّ إعماله.

٢٦٦ ـ مَا راعِ الْخِلاَّنُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلاَ(١)

(٢) **الثاني: الاستفهام**، كقوله: [المتقارب]

٢٦٧ ـ أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ مِنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلاًّ؟(٢)

(٣) **الثالث: اسم مُخْبَر عنه باسم الفاعل**، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[الطلاق: ٣].

(٤) **الرابع: اسم موصوف باسم الفاعل**، كقولك: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً".

وقولي "ولو تقديراً" إشارة إلى مثل قوله: [البسيط]

٢٦٨ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ(٣)

وقوله: [الخفيف]

٢٦٩ ـ لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي لِيَ أَمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟!(٤)

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله (ما راعِ الخلَّانُ ذِمَّةَ ناكثٍ) حيث أعمل اسم الفاعل (راعٍ) في المفعول (ذمة ناكث) ورفع الخلان على أنه فاعل لاسم الفاعل سدَّ مسدَّ الخبر. وصح ذلك لاعتماده على النفي بـ (ما).

(٢) **قوله**: (ناوٍ) اسم فاعل، وفعله (نوى ينوي) إذا عزم على الأمر.
الشاهد فيه: قوله (أناوٍ رجالك قتلَ) حيث أعمل اسم الفاعل، وفاعله سدَّ مسدَّ الخبر لاعتماده على الاستفهام. فحاله كسابقه.

(٣) البيت للأعشى ميمون بن قيس، وهو من معلقته التي مطلعها:
وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ وهَلْ تُطيقُ وداعاً أيُّها الرَّجُلُ
انظر الديوان (ص ١١١)، بشرح الدكتور محمد محمد حسين.
قوله: ليوهنَها: ليضعفَها، وفي الديوان (ليَفْلِقَها).
الشاهد فيه: قوله (كناطح صخرةً) حيث أعمل اسم الفاعل عمل الفعل لكونه معتمداً على موصوف محذوف تقديره: كوعلٍ ناطحٍ، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، ولولا أنه منويُّ الثبوت لمَا أعمَلَه.

(٤) **الشاهد فيه**: قوله (مقيمٌ العُذرَ قومي) حيث أعمل اسم الفاعل (مقيم) في المفعول (العذر)، ورفع به الفاعل (قومي) لاعتماده على استفهام مقدر، والأصل: أمقيم العذر قومي. لأن هذه العبارة (ليت شعري) لا بد من أن يقع بعدها استفهام سواء كان ظاهراً أم مقدراً.
الإعراب: ليت: حرف تمنٍ ونصب. شعري: شعر: اسم ليت، وشعر: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر ليت محذوف، أي ليت شعري (أي علمي) حاصل، وقيل: أغنى الاستفهام الذي بعدها عن الخبر. مقيم: مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة. العذرَ: مفعول به لمقيم. قومي: قوم: فاعل بمقيم سدَّ مسدَّ خبره من حيث هو مبتدأ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. لي: جار ومجرور متعلق بمقيم. أم: حرف عطف. هم: ضمير منفصل مبتدأ. في الحب ولي: جاران ومجروران متعلقان بـ (عاذلون) وعاذلون: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بأم على جملة: مقيم العذر قومي.

وقولك "ضَارِباً عَمْراً" جواباً لمن قال: كيف رأيت زيداً؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مُقَدَّر؛ إذ الأصل: كَوَعِلٍ ناطح، وليت شعري أَمُقِيمٌ، ورأيته ضارباً.

[ومثله قول الشاعر: [الكامل]

٢٧٠ - إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِيْنَ أَكُفَّهُمْ بَيْنَ الحَطِيْمِ وَبَيْنَ حَوضَيْ زَمْزَمِ(١)

أي: بقوم رافعين.

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدلَّ بقوله: [الطويل]

٢٧١ - خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاتَكُ مُلْغِيَاً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ(٢)

وذلكَ لأنَّ (بنو لهب) فاعل بـ (خبير)، مع أن (خبيراً) لم يَعتمدْ.

وأجيب بأنَّا نحملُهُ على التقديم والتَّأخير، فـ (بنو لهب): مبتدأ.

و (خبير): خبره.

ورُدَّ بأنَّه لا يُخبرُ بالمفرد عن الجمع!

وأُجيبَ بأن (فَعِيلاً) قد يستعمل للجماعة؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[التحريم:٤].] قطر

٣ ــ صيغ المبالغة التي تعمل عمل الفعل

ثم قلت: **الثَّالِثُ الْمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ مِفْعَالٍ أو فَعُولٍ، بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، بِقِلَّةٍ.**

وأقول: الثالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعل: **أمثلَةُ المبالغةِ**، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، مُحَوَّلة عن صيغة فاعل؛ لقَصْدِ إفادة المبالغة والتكثير.

---

(١) **قوله**: الحطيم: اسم لحجر اسماعيل في مكة.
الشاهد فيه: قوله (برافعين أكفَّهم) حيث أعمل اسم الفاعل (رافعين) بالمفعول (أكفهم) لكونه معتمداً على موصوف محذوف، إذ التقدير: بقوم رافعين أكفهم، كما ذكرها المؤلف.

(٢) نسب البيت لرجل من طيِّئ، ولم يعيَّن.
بنو لهب: جماعة من بني نصر بن الأزد، عرفوا بخبرتهم في زجر الطير.
الشاهد فيه: قوله (خبير بنو لهب) حيث أعربوا (خبير) مبتدأ. و (بنو) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، ولم يعتمد على نفي أو استفهام، أو غيرهما.
والجمهور اعتبروا ذلك من باب التقديم والتأخير، فـ (خبير) خبر مقدم و (بنو) مبتدأ مؤخر و (لهب) مضاف إليه. والأصل: بنو لِهْبٍ خبير.

وحُكمُها حكمُ اسمِ الفاعل؛ فتنقسم إلى ما يقعُ صلةً لـ (ألْ) فتَعملُ مُطلَقاً، وإلى مجرَّدٍ عنها فتعملُ بالشَّرطين المذكورين.

ومثالُ إعمال فَعَّال قولُهم "أما العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ" وقولُ الشاعر: [الطويل]

٢٧٢ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ[١]

ومثالُ إعمال مِفْعَال قولُهم "إنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا" أي سِمَانَهَا.

ومثالُ إعمال فَعُول، قولُ أبي طالب: [الطويل]

٢٧٣ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا[٢]

وإعمالُ هذه الثلاثة كثيرٌ؛ فلهذا اتَّفق عليه جميعُ البصريين.

ومثالُ إعمال فَعِيل قولُ بعضهم "إنَّ الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ".

ومثالُ إعمال فَعِل قولُ زيد الخيل رضي الله عنه: [الوافر]

٢٧٤ ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي[٣]

---

(١) البيت لـ (كلام القُلاخ بن حزن بن جناب). والقُلاخ بضم القاف وتخفيف اللام، وبعدها خاء معجمة. وهو من بني حزن بن منقر وكان شريفاً، وأبوه جناب، وأمه بنت خرشة بن عمرو الضبي. كما في الشعر والشعراء.

قوله: أخا الحرب: يعني الملازم لها. لباساً: صيغة مبالغة من لابس. جلالها: غطاؤها، وأراد هنا الدروع. ولاج: كثير الولوج، وهو الدخول. الخوالف: جمع (خالفة) وأصلها عماد البيت، وأراد البيت نفسه. أعقلا: الأعقل: الذي تصك ركبتاه من الفزع.

الشاهد فيه: قوله (لباساً جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة- وهي قوله لباساً- عمل الفعل فرفع بها الفاعل، وهو الضمير المستتر فيه. ونصب المفعول بها، وهو قوله: جلالها.

(٢) صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ، وعجزه، كما في خزانة الأدب.

إذا عَدِموا زاداً فإنَّكَ عاقِرٌ.

يريد أنه ينحر السمين من إبله للأضياف.

الشاهد فيه: قوله (ضروب سوق سمانها) حيث أعمل صيغة (ضروب) عمل الفعل فنصب بها مفعولاً به وهو (سوقَ) وفاعلها مستتر فيها تقديره أنت.

(٣) صدر بيت لـ زيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل، فسمَّاه رسول الله ﷺ بزيد الخير، وهو من بني طيء، كنيته أبو مكنف من أبطال الجاهلية، وكان طويلاً جميلاً شاعراً كريماً توفي سنة٩هـ الأعلام (٣/ ٦١).

وعجز البيت، كما في خزانة الأدب.

جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لهَا فَدِيدُ.

يقول: إن هؤلاء تكلموا في عرضي ونالوا مني، فشأنهم شأن صغار حمير ماء الكرملين. فهي تصيح وتصوت، فلا أعبأ بها، وكذلك هؤلاء.

وإعمالُهما قليلٌ؛ فلهذا خالف سيبويه فيهما قومٌ من البصريين ووافقه منهم آخرون، ووافقه بعضُهم في فَعِلٍ لأنه على وزن الفعل، وخالفه في فَعِيلٍ، لأنه على وزن الصفة المشبهة كظَرِيفٍ، وذلك لا ينصب المفعولَ.

وأما الكوفيُّون فلا يجيزون إعمال شيءٍ من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعدَه منصوب أضمروا له فعلاً، وهو تعسف.

٤ ـــ اسم المفعول

ثم قلت: الرَّابِعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وأقول: الرابعُ من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ، اسْمُ المفعول.

وفي قولي في حَدِّه "ما اشتقَّ من فِعْل" من المجاز ما تقدَّم شَرْحُه في حدِّ اسمِ الفاعل.

وقولي "لِمَنْ وَقَعَ عليه" مُخْرِجٌ للأفعال الثلاثة، ولاسم الفاعل، ولاسْمَي الزمان والمكان، وقد تبيَّن شَرْحُ هذا ممَّا تقدَّم.

ومثَّلْتُ بمَضْروبٍ ومُكْرَم لأنبِّه على أنَّ صِيغَتَه من الثلاثيِّ على زِنَةِ مفعول كمَضْروبٍ، ومَقْتولٍ، ومَكْسورٍ، ومَأسورٍ، ومن غيرِه بلفظ مضارعه بشرطِ ميمٍ مَضمومةٍ مكانَ حَرْفِ المضارعة وَفَتْح ما قَبْلَ آخِرِه كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج.

ثم قلت: وَشَرْطُهُمَا كاسم الفَاعِلِ.

وأقول: أي شرطُ إعمالِ المِثالِ وإعمالِ اسمِ المَفْعولِ كشَرْطِ إعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدِّمِ في الواقع صلةً لأل والمجرَّد منها، وقد مضى ذلك.

[تقول (جاءَ المضروبُ عَبْدُهُ) فترفع العبد بمضروب على أنَّه قائمٌ مقامَ فاعله؛ كما تقول (جاء الذي ضُرِبَ عبدهُ).

ولا يختصُّ إعمالُ نلك بزمانٍ بعينه؛ لاعتماده على الألف واللَّام، وتقول (زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ)؛ فتُعملهُ فيه إن أردتَ به الحالَ؛ أو الاستقبالَ .

ولا يجوزُ أن تقول (مضروب عبدُهُ) وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائي .

ولا أن تقول (مضروبٌ الزَّيدانِ) لعدم الاعتماد، خلافاً للأخفش.] قطر

٥ ـــ الصفة المشبهة

ثم قلت: الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَهِيَ: كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إِسْنَادِهَا إلى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا، وَتَخْتَصُّ بالْحَالِ، وَبالْمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمُؤَخَّرِ، وَتَرْفَعُهُ فَاعِلاً أَوْ بَدَلاً، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهاً أَوْ تمييزاً، أَوْ تَجُرُّهُ بالإِضَافَةِ إلاَّ إِنْ كَانَتْ بِألْ وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا.

وَأقول: الخامس من الأسماء العاملةِ عَمَلَ الفِعْلِ: الصفةُ المشبهةُ، وهي عبارة عمَّا ذَكَرْتُ.

ومثال ذلك قولك "زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ" بالنَّصبِ أو بالجرِّ؛ والأصل وجْهُهُ بالرفع؛ لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحُسْنُ في الحقيقة إنَّما هو للوجه، ولكنَّك أردتَ المبالغةَ فحوَّلْتَ الإسنادَ إلى ضمير زيد، فجعلتَ زيداً نفسَه حَسَناً، وأخَّرْتَ الوَجْه فَضْلَةً ونصبتَه على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ العامل وهو "حَسَنٌ" طالبٌ له من حيثُ المعنى؛ لأنَّه معمولُهُ الأصلي، ولا يَصحُّ أن ترفَعَه على الفاعلية- والحالة هذه- لاستيفائه فاعلَه، وهو الضمير، فأشبه المفعولَ في قولك: "زَيْدٌ ضَاربٌ عَمْراً"؛ لأنَّ ضَارِباً طالبٌ له، ولا يصحُّ أنْ ترفعَه على الفاعلية، فنُصِب لذلك.

فالصفة مُشَبَّهة باسم الفاعل المتعدِّي لواحد، ومنصوبُهَا يُشْبِهُ مفعولَ اسمِ الفاعل، وقد تقدَّمت الإشارةُ إلى هذا التقدير.

ثم لكَ بعد ذلك أنْ تَخفِضَه بالإضافة، وتكون الصفة حينئذٍ مشبهةً أيضاً لأنَّ الخفضَ ناشئٌ ـ على الأصحِّ ـ عن النَّصبِ، لا عن الرفع؛ لئلا يلزمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه؛ إذ الصفة أبداً عينُ مرفوعها، وغيرُ منصوبها فافهمْه.

وتفارق هذه الصفةُ اسم الفاعل من وجوه:

أحدها: أنَّها لا تكونُ إلا للحال، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسمُ الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال.

والثاني: أنَّ معمولَها لا يكونُ إلا سببياً، وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظاً أو تقديراً، واسم الفاعل يكونُ معمولُه سببياً وأجنبياً؛ تقولُ في الصفة المشبهة: "زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ" و "زيد حَسَنُ الوَجْهِ" أي: الوجه منه، أو "وَجْهِهِ" فهو إما على نيابة "أل" مَنَاب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه، ولا تقول "زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً" كما تقول: زَيْدٌ ضارِبٌ عَمْراً.

الثالث: أن معمولها لا يكون إلا مؤخراً عنها، تقول: "زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ" ولا تقول "زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ" ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخَّراً عنه ومقدَّماً عليه، تقول "زيدٌ غُلاَمَهُ ضَارِبٌ".

الرابع: أنَّه يجوزُ في مرفوعِها النَّصْبُ والجَرُّ، ولا يَجوزُ في مرفوع اسمِ الفاعل إلا الرفع.

ثم بيَّنْتُ **أنَّ الخفضَ له وجهٌ واحدٌ وهو الإضافة، وأنَّ الرفعَ له وجهان؛ أحدهما**: أن يكونَ فاعلاً، **والثاني**: أنْ يكونَ بدلاً من ضمير مستتر في الصفة، **وأنَّ النصبَ فيه تفصيل**: وذلك أنَّ المنصوبَ إن كان نكرةً ففيه **وجهان؛ أحدهما**: أن يكونَ انتصابُه على التَّشبيه بالمفعول به، **والثاني**: أنْ يكونَ تمييزاً، وإن كان معرفةً امتنع كونه تمييزاً، وتعيَّن كونُه مشبهاً بالمفعول به؛ **لأنَّ التمييزَ لا يكونُ إلا نكرة.**

ثم بيَّنت أنَّ جوازَ الرفعِ والنَّصبِ مُطْلقٌ، وأنَّ جوازَ الخفض مقيَّد بألاَّ تكونَ الصفةُ بأل، والمعمولُ مجرَّدٌ منها ومن الإضافة لتاليها. وتضمَّن ذلك امتناعَ الجرِّ في "زيدٌ الحسنُ وَجْهَهُ" و "الْحَسَنُ وَجْهُ أبيهِ" و "الحَسَنُ وَجْهاً" و "الحسَنُ وَجْهُ أبٍ".

٦ ـ اسم الفعل

ثم قلت: السَّادِسُ اسْمُ الفِعْلِ، نَحْوُ بَلْهَ زَيْداً، بِمَعْنَى دَعْهُ، وَعَلَيْكَهُ وَبِهِ بِمَعْنَى الزَمْهُ، وَالْصَقْ، وَدونَكَهُ، بمعنى خُذْهُ، وَرُوَيْدَهُ وَتَيْدَهُ بمعنى أَمْهِلْهُ، وَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ بمعنى بَعُدَ والْتَرَقَ، وَأَوْهِ وَأُفٍّ بمعنى أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ، وَلا يُضَافُ، ولا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، ولا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ، وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ.

وأقول: السادس من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ: اسمُ الفعلِ، **وهو على ثلاثة أنواع:**

(١) ما سُمِّيَ به الأمر، وهو الغالب، فلهذا بدأت به، ومثَّلته بخمسة أمثلة، وهي: **"بَلْهَ"** بمعنى دَعْ، كقول الشاعر في صفة السيوف: [الكامل]

٢٧٥ ـ تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ[١]

أي: دع الأكفَّ، وذلك في رواية مَنْ نَصَبَ الأكُفَّ، أما مَنْ خفضها فَبَلْهَ مصدر، بمنزلة قولك **"تَرْكَ**

---

(١) البيت لكعب بن مالك بن عمرو بن القين، البدري الأنصاري السلَمي الخزرجي، صحابي من أكابر الشعراء، من أهل المدينة. اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام. من شعراء النبي ﷺ، وشهد أكثر الوقائع توفي سنة٥٠هـ الأعلام (٥/ ٢٢٨).

وذكر البغدادي في الخزانة بيتاً قبله:

نَصِلُ السُّيوفَ إذا قَصرْنَ بخَطْونا قُدُماً ونُلحِقُها إذا لم تَلْحَقِ.

وقيل هذا أشجع بيت وصف به رجل قومه.

قوله: تذر: تدع وتترك. الجماجم: جمع جمجمة، وهي عظام الرأس. ضاحياً: بارزاً. بَلْهَ الأكفَّ: أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك؛ لأنها طائحة لا محالة، فإذا كانت الرؤوس قد أُبينَتْ عن الأبدان، فكيف بالأكف؟

الشاهد فيه: قوله (بَلْهَ الأكفَّ) حيث استعمل (بَلْهَ) اسم فعل أمر، ونصب ما بعده على أنه مفعول به. ويروى بجرِّ الأكف، على أنها مضاف إليه للمصدر (بَلْه) وروى بالرفع، على اعتبار (بَلْهَ) اسم استفهام خبر مقدم، والأكف: مبتدأ مؤخر.

الأكُفّ"، وأما مَنْ رفعها ـ وهو شاذ ـ فهي اسم استفهام بمنزلة كيف، وما بعدها مبتدأ، وهي خبره.

و "عليكَه" بمعنى الْزَمْهُ، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[المائدة: ١٠٥] أي الْزَمُوا شأن أنفسكم، ويقال أيضاً: "عليك به" فقيل: الباء زائدة، وقيل: اسم (لا) إلْصَقْ دون الزم.

و "دُونَكَهُ" بمعنى خُذْهُ، كقول صبية لأمها: [مشطور الرجز]

٢٧٦ ـ دُونكِهَا يَا أُمُّ لاَ أُطِيقُهَا[(١)]

و "رُوَيْدَهُ" و "تَيْدَهُ" بمعنى أمْهِلْهُ.

[و(صَهْ) بمعنى: اسكت، وفي الحديث: "إذا قلتَ لصاحبك وَالإمامُ يَخْطُبُ (صَهْ) فَقَدْ لَغَوْتَ". كذا جاء في بعض الطرق[(٢)].] قطر

(٢) وما سُمّيَ به الماضي، وهو أكثر مما سمي به المضارع؛ فلهذا قُدِّمَ عليه، ومَثّلتُ له بمثالين: "**هيهات**" بمعنى بَعُدَ، و "**شَتَّانَ**" بمعنى افترق، قال: [الطويل]

٢٧٧ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَـيْـهَـاتَ خِـلٌّ بِـالـعَـقِـيـقِ نُـوَاصِـلُـهْ[(٣)]

وقال: [الرجز]

٢٧٨ ـ شَـتَّـانَ هَـذَا وَالْـعِـنَـاقُ وَالـنَّـوْمْ ... وَالْـمَـشْـرَبُ الْـبَـارِدُ فـي ظِـلِّ الـدَّوْمْ[(٤)]

---

(١) **الشاهد فيه**: قولها (دُونكِها) حيثُ استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذي.
الإعراب: دُونكِها: دونك: اسم فعل أمر بمعنى خذي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والكاف: في محل نصب مفعول به. يا: أداة نداء. أم: منادى مضاف منصوب وأصله: يا أمي. ويجوز فيه الكسر والفتح والضم. والضم على أنك قطعت النظر عن الإضافة وجعلته مبنياً، والكسر: دلالة على الياء المحذوفة، والفتح على أن الياء انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. لا: نافية. أطيقها: أطيق: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وضمير الغائبة مفعول به.

(٢) [صحيح: أحمد: ١٠١٢٨] و[أبو داود: ١١١٢] من حديث أبي هريرة لكن بلفظ أنْصِت بدل صه، وأخرجه البيهقي في الكبرى (٣/ ٢٢٠) وعبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٢٣) بلفظ: صَهْ .

(٣) البيت لجرير بن عطية.
الشاهد فيه: قوله (هيهات هيهات العقيق) حيث استعمل هيهات اسم فعل ماض ورفع به الفاعل (العقيق) والعقيق الثانية توكيد للأولى.

(٤) البيت من كلام لقيط بن زرارة بن عدس الدارمي من تميم، فارس شاعر جاهلي، من أشراف قومه. قتل يوم (شعب جبلة) ويسمَّى (يوم تعطيش النوق) وقد وافق ذلك يوم مولد النبي ﷺ، وكان رئيس تميم فيه، فقتله عمارة الوهاب العبسي. الأعلام (٥/ ٢٤٤).
قوله: (ظلِّ الدوم) في ظل الشجر الملتف، وقيل: الدوم، بمعنى الدائم.

ولك زيادة "ما" قبل فاعل شَتَّانَ، كقوله: [السريع]

٢٧٩ ـ شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ[1]

ولا يجوز عند الأصمعي "شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرو" وَجَوَّزَهُ غيرهُ، محتجاً بقوله: [الطويل]

٢٨٠ ـ لَشَتانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ في النَّدَى[2]

وأما قولُ بعض المُحْدَثِينَ: [الكامل]

٢٨١ ـ جَازَيْتُمُونِي بِالْوِصَالِ قَطِيعَةً شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي[3]

= **والشاهد فيه**: قوله (شتان هذا والعناق) حيث جاء (شتان) اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق، وهذا: فاعله، والعناق: ومعطوف على هذا.

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس.
قوله: (كورها) الكُور، بضم الكاف وسكون الواو، الرجل الذي يوضع فوق الناقة ليركب عليها.
الشاهد فيه: قوله (شتان ما يومي- ويوم حيان) حيث جاء (شتان) اسم فعل ماض بمعنى (افترق) ورفع به فاعلاً، وزاد بينهما ما.
الإعراب: شتان: اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. ما: زائدة. يومي: يوم: فاعل بشتان، ويوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. على كورها: الجار والمجرور متعلق بشتان، وكور: مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه.
ويوم: معطوف على الفاعل. وحيان: مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. أخي: بدل من حيان، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأخي مضاف. جابر: مضاف إليه.

(٢) شطر بيت لربيعة الرَّقِّي، وهو ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الأسدي، ولد ونشأ في الرقة، وعاصر المهدي والرشيد، وله معهما أخبار. توفي سنة١٩٨هـ. كما في الأعلام للزركلي (٣/ ١٦).
وعجز البيت:

يزيدِ سليم والأغرِّ ابن حاتم.

الشاهد فيه: قوله (شتان ما بين) حيث أنكر الأصمعي هذا التركيب وأجازه العلماء محتجين ببيت الشاهد.
الإعراب: لشتان: اللام لام الابتداء، وشتان: اسم فعل ماض بمعنى افترق مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. ما: اسم موصول فاعل بشتان مبني على السكون في محل رفع . بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة ما، وبين مضاف. اليزيدين: مضاف إليه. في الندى: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل شتان. يزيد: بدل من اليزيدين، وهو مضاف. سليم: مضاف إليه. والأغر: معطوف على البدل. ابن: صفة للأغر، وابن مضاف. حاتم: مضاف إليه.

(٣) الشاهد فيه: قوله (شتان بين صنيعكم) حيث جاء بـ (بين) بين متعدد، وهو مثنى، وهذا لم يرضَ به الأصمعي واعتبر أن الأصل أن تجيء (بين) بين متعدد غير مثنىً ولا مجموع ، والجمهور لم يسلموا بذلك واعتبروا هذا الكلام صحيحاً ولا إشكال فيه .

فلم تستعمله العربُ، وقد يُخَرَّج على إضمار "ما" موصولة ببين، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه[١].

(٣) وما سمي به المضارع، نحو: **"أوَّه"** بمعنى أتَوَجَّعُ، و **"أفّ"** بمعنى أتضجَّرُ، وبعضهم أسقط هذا القسم، وفَسَّرَ هذين بتوجعت وتضجرت.

[و(وَيْ) بمعنى: أَعْجَبُ، قال الله تعالى:﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[القصص:٨٢] أي: أَعْجَبُ لعدم فلاح الكافرين.

ويقال فيه "وا"، قال الشاعر: [الرجز]

٢٨٢ ـ وَا، بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ[٢]

و "وَاهاً"؛ قال الشاعر: [الرجز]

٢٨٣ ـ وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاها يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وفَاهَا[٣]] قطر

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يُضَاف، كما أن مُسَمَّاهُ ـ وهو الفعل ـ كذلك. ومن ثم قالوا، إذا قلت "بَلْهَ زَيْدٍ" و "رُوَيْدَ زَيْدٍ" بالخفض كانا مصدرين والفتحةُ فيهما فتحةُ إعرابٍ، وإذا قلتَ "بَلْهَ زَيْداً" و "رُوَيْداً زيداً" كانا اسمي فعلين، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحةُ بناء لعدم التنوين.

---

(١) وقد يخرج على أن (بين) فاعل لـ (شتان).

(٢) **قوله:** وا: معناه اعجب. بأبي: يريد أفديكِ بأبي. الأشنب: من كان فيه الشَّنَبَ، وهو عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها. الزرنب: نبت من نبات البادية طيب الرائحة.
الشاهد فيه: قوله (وا) فإنه اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا).

(٣) نسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقيل لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي.
الشاهد فيه: قوله (واهاً) وهو اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، فاعل مستتر فيه تقديره (أنا) وفيه كذلك مجيء المثنى على لغة من يلزمونه الألف، وذلك في قوله (عيناها) وكان حقه أن يقول عينيها. على اللغة المشهورة.
الإعراب: واهاً: اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. لسلمى: جار ومجرور متعلق باسم الفعل. ثم: حرف عطف. واهاً: اسم فعل كالسابق، واها: توكيد لاسم الفعل الذي قبله. يا: حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هؤلاء. ليت: حرف تمن ونصب. عيناها: عينا: اسم ليت منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهي على لغة من يلزم المثنى الألف ويقدر الحركات عليها، وعينا: مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه. لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "ليت". وفاها: الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم "ليت"، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وفا: مضاف وضمير الغائبة العائد على "سلمى" مضاف إليه.

ومنها: أن معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول "زَيْداً عَلَيْك" وخالف في ذلك الكسائي، تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[النساء: ٢٤].

[زاعماً أنَّ معناه: عليكم كتابَ اللهِ؛ أي: الزَمُوهُ، وعند البصريين أنَّ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ محذوفُ العاملِ؛ و ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ جار ومجرور متعلق به، أو بالعامل المقدَّر، والتقدير: كتبَ اللهُ ذلكَ كتاباً عليكم، ودلَّ على ذلكَ المُقَدَّرِ قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾[النساء:٢٣]، لأنَّ التحريم يستلزم الكتابة.] قطر

وقول الراجز: [مشطور الرجز]

٢٨٤ ـ يا أيُّهَا المائحُ دَلْوِي دُونَكَا[1]

ومنها: أن المضارع لا ينصب في جواب الطَّلَبي منه؛ لا تقول: "صَهْ فأحدِّثَكَ" بالنصب، خلافاً للكسائي أيضاً، نعم يُجْزَمُ في جوابه، كقوله:

م/ ٢٢٥ ـ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحي[2]

[فـ (مكانك) في الأصل ظرفُ مكان، ثم نقل عن ذلك المعنى؛ وجعل اسماً للفعل. ومعناه: اثبُتي، وقوله: (تُحمدي) مضارع مجزوم في جوابه، وعلامة جزمه حذف النون.] قطر

ومنها: أن ما نُوِّنَ منها نكرة، وما لم ينون معرفة؛ فإذا قلت: "صَهٍ" فمعناه اسكت سكوتاً ما، وإذا قلت: "صَهْ" فمعناه اسكت السكوت المعين[3].

---

(١) نسبه أبو منصور الثعالبي في (ثمار القلوب في المضاف والمنسوب) إلى رؤبة، وتمامه عنده:

إني رأيت الناس يحمدونكا.

قولها: المائح: النازل إلى البئر يملأ الدلو. وأما الذي يكون في أعلى البئر، فهو ماتح. بالتاء المثناة من فوق.

الشاهد فيه: قولها (دلوي دونكا) حيث جيء به شاهداً على أن اسم الفعل يمكن أن يتقدم معموله عليه، وهذا على قول الكسائي، والكوفيين. والجمهور على أن العامل هو فعل محذوف دل عليه اسم الفعل، وهو هنا بمعنى: خذ دلوي.

ويكون فاعل اسم الفعل ضميراً مستتراً فيه.

(٢) سلف الشاهد والكلام عليه. بالرقم المذكور أعلاه .

(٣) يعني إذا قلت لصاحبك (صهٍ)، فمعناه: أنك تطلب منه السكوت عن كل حديث، فلا تريد أن يتكلم بشيء، أما إذا قلت له: (صهْ) فمعناه أنك تطلب منه السكوت عن الحديث الذي يتكلم فيه، وله أن يتكلم في غيره.

عمل الظرف والجار والمجرور عمل " استقر "

ثم قلت: السَّابِعُ وَالثَّامِنُ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُور الْمُعْتَمِدَانِ، وَعَمَلُهُمَا عَمَلُ اسْتَقَرَّ.

وأقول: إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرتُ في باب اسم الفاعل- وهو النفي، والاستفهام، والاسم المخبر عنه، والاسم الموصوف، والاسم الموصول- عَمِلاَ عَمَلَ فعلِ الاستقرارِ، فرفَعَا الفاعلَ المضمرَ أو الظاهرَ، تقول: "ما عندكَ مال" و "ما في الدَّار زيدٌ" والأصلُ: ما استَقَرَّ عندك مال، وما استقرَّ في الدار زيد، فحذف الفعل، وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار العمل لهما عند المحققين، وقيل: إنما العمل للمحذوف، واختاره ابنُ مالكٍ، ويجوز لك أن تجعلهما خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأ مؤخَّراً، والأولُ أولى؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العملُ في بقية ما يعتمدان عليه نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[إبراهيم: ١٠]، وقولك: "زَيْدٌ عِندك أبوه" و "جاء الذي في الدار أخوهُ"، و "مَرَرْتُ برجلٍ فِيهِ فَضْلٌ".

فإن قلت: ففي أي مسألة يعتمد الوصفُ على الموصول حتى يُحَال عليه الظرف والمجرور؟

قلت: إذا وقع بعد أل؛ فإنها موصولة والوصفُ صِلَة، ولهذا حَسُنَ عطفُ الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾[الحديد: ١٨].

اسم المصدر

ثم قلت: التاسِعُ اسْمُ المَصْدَرِ، وَالْمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ الْمَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى إِفَادَةِ الْحَدَثِ، كَالْكَلاَمِ وَالثَّوَابِ، وإنما يُعْمِلُهُ الْكُوفِيُّ وَالبَغْدَادِيُّ، وَأَمَّا نَحْوُ "مُصَابُكَ الكَافِرَ حَسَنٌ" فجائزٌ إجْمَاعاً؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَعَكْسُهُ نَحْوُ فَجَارِ وَحَمَادِ.

وأقول: التاسع اسم المصدر، وهو يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: ما يعمل اتفاقاً، وهو ما بُدِئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كالْمَضْرَبِ وَالْمَقْتَلِ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدرَ الميميَّ، وإنما سَمَّوْهُ أحياناً اسم مصدر تَجَوُّزاً، ومن إعماله قولُ الشاعر: [الكامل]

٢٨٥ ـ أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[1]

الهمزة للنداء، وظلوم: اسم امرأة منادى، ومصابكم: اسم إن، وهو مصدر بمعنى إصابتكم،

---

(١) البيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي القرشي، شاعر غزل من أهل مكة ولّاه يزيد بن معاوية إمارة مكة، وهرب لما ظهرت دعوة عبد الله بن الزبير. توفي سنة٨٠هـ الأعلام (٢/ ١٥٤).

الشاهد فيه: قوله (مصابكم رجلاً) حيث أعمل المصدر الميمي عمل الفعل ونصب مفعولاً به (رجلاً) كما وضح ذلك المؤلف رحمه الله تعالى.

ويسمى اسم مصدر مجازاً، ورجلاً: مفعول بالمصدر، وأهدى السلام: جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلاً، وتحية: مصدر لأهدى السلام، من باب "قعدت جلوساً" وظلم: خبر إنَّ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب.

والثاني: ما لا يعمل اتفاقاً، وهو ما كان من أسماء الأحداث عَلَماً كـ "سُبْحَان" علماً للتسبيح، و "فَجَارِ" و "حَمَادِ" علمين للفَجْرة والمحمدة.

والثالث: ما اختلف في إعماله، وهو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل له، كـ "الكَلاَم" فإنه في الأصل اسم للمَلْفُوظ به من الكلمات، ثم نُقِل إلى معنى التكليم، و "الثَّوَاب" فإنه في الأصل اسمٌ لما يُثَابُ به العُمَّالُ، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، تمسكاً بما ورد من نحو قوله: [الوافر]

٢٨٦ ـ أَكُـفْـراً بَـعْـدَ رَدِّ الْـمَـوْتِ عَـنِّـي وَبَـعْـدَ عَـطَـائِـكَ الْـمِـئَـةَ الـرِّتَـاعَـا[1]

وقوله: [الطويل]

٢٧٧ ـ لأنَّ ثَـوَابَ الـلَّـهِ كُـلَّ مُـوَحِّـدٍ جِـنَـانٌ مِـنَ الْـفِـرْدَوْسِ فِـيـهَـا يُـخَـلَّـدُ[2]

وقوله: [البسيط]

م/ ١١ قَـالُـوا كَـلاَمُـكَ هِـنْـداً وَهـيَ مُـصْـغِـيَـةٌ يَـشْـفِـيـكَ؟ قُـلْـتُ: صَـحِـيـحٌ ذَاكَ لَـوْ كَـانَـا[3]

ومنع ذلك البصريونَ؛ فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

---

(١) البيت للقطامي، وهو عمير بن شييم بن عمرو بن عباد من بني جُشم بن بكر التغلبي، وهو ابن أخت الأخطل التغلبي كان من نصارى تغلب في العراق، وأسلم، وجعله ابن سلاَّم في الطبقة الثانية من الإسلاميين. توفي سنة ١٣٠هـ. الأعلام (٥/ ٨٨).
وفي البيت يمدح (زفر بن الحارث الكلابي) وكان قد أُسِرَ فأنقذه زفر وردَّ عليه ماله، وأعطاه مئة بعير من غنائم القوم الذين أسروه.
قوله (الرتاعا) يعني الإبل التي ترعى حيث شاءت وكنى بذلك عن سمنها.
الشاهد فيه: قوله (عطائك المئة الرتاعا) حيث أعمل اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل ونصب به مفعولاً به (الرتاعا) وأضيف إلى الكاف، وهي الفاعل في المعنى.

(٢) البيت من جملة أبيات لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يمدح فيها سيدنا محمداً رسول الله ﷺ. وأولها:
وشَـقَّ لـه مِـنِ اسْـمِـهِ لـيُـجِـلَّـه فـذو الـعَـرْشِ مَـحـمـودٌ وهـذا مُـحَـمَّـدُ
الشاهد فيه: قوله (ثواب اللَّهِ كلَّ موحِّد) حيث أعمل اسم المصدر (ثواب) عمل الفعل، ونصب به مفعولاً، وهو (كلَّ) وفاعله لفظ الجلالة، ولكنه أضيف إليه.

(٣) تقدم الكلام على هذا البيت في أول الكتاب بالرقم المذكور أعلاه.
الشاهد فيه: قوله (كلامك هنداً) حيث أعمل اسم المصدر (كلام) ونصب به مفعولاً (هنداً) وأضيف إلى فاعله وهو (الكاف).

اسم التفضيل

ثم قلت: **الْعَاشِرُ اسْمُ التَّفْضِيلِ، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ، وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ، وَظَرْفٍ، وَحَالٍ، وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ، مُطْلَقاً، وَلاَ يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ، وَمَفْعُولٍ بِهِ، أَوْ لَهُ، أَوْ مَعَهُ، وَلاَ فِي مَرْفُوعٍ مَلْفُوظ بِهِ - فِي الأَصَحِّ - إلاَّ فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.**

وأقول: إنما أخَّرْتُ هذا عن الظرف والمجرور، وإنْ كان مأخوذاً من لفظ الفعل؛ لأنَّ عملَه في المرفوع الظاهر ليس مطَّرِداً كما تراه الآن.

وأشرتُ بالتمثيل بأفْضَلَ وَأعْلَمَ إلى أنه يُبنى من القاصر والمتَعَدِّي.

ومثالُ إعماله في التمييز: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾[مريم: ٧٤].

ومثالُ إعماله في الحال "زَيْدٌ أَحْسَنُ مُتَبَسِّماً" و "هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً".

ومثالُ إعماله في الظرف قولُ الشاعر: [الطويل]

٢٨٨ - فإنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ[1]

ومثالُ إعمالِهِ في الفاعل المستتر جميعُ ما ذكرنا.

ولا يعمل في مصدر؛ لا تقول زَيْدٌ أَحْسَنُ النّاسَ حُسْناً، ولا في مفعول به، لا تقول: زيد أشْرَبُ النّاس عَسَلاً، وإنما تُعَدِّيه إليه باللام؛ فتقول: زيدٌ أشرب الناس للعسل، ولا في فاعل ملفوظ به؛ لا تقول: مررت برجل أحْسَنَ منه أبوه، إلا في لغة ضعيفة حكاها - سيبويه، واتفقت العربُ على جواز ذلك في مسألة الكحل. وضابِطهَا أن يكون أفعلُ صفةً لاسمِ جنسٍ مَسْبُوقٍ بنفي، والفاعل مُفَضَّلا على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي ﷺ: "مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ في عَشْرِ ذِي

---

(١) البيت لأوس بن حَجَر بن مالك التميمي، أبو شريح، شاعر تميم في الجاهلية، وهو زوج أم زهير بن أبي سلمى، توفي سنة٢ق . هـ الأعلام (٢/ ٣١).

قوله: العِرْض: موضع المدح والذم من الرجل. الرَّيط: الملاءة. المسهم: المخطَّط.

الشاهد فيه: قوله (أحوج ساعة) حيث جاء بالظرف (ساعة) معلَّقاً باسم التفضيل (أحوج) وكذلك تعلَّق به الجار والمجرور (إلى الصون) و (من رَيط) وهذا إعمال لاسم التفضيل، وقال البغدادي في الخزانة: ألا ترى أن الظرف هنا لايتعلق إلا بأحوج.

الإعراب: إنا: إن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها، وأصلها: إننا. وجدنا: فعل وفاعل. العِرْضُ: مفعول أول لوجد. أحوج: مفعول ثان لوجد، وجملة وجد وفاعله ومفعوليه في محل خبر إن.

ساعة: ظرف زمان منصوب بأحوج. إلى الصون، من ربط: جاران ومجروران يتعلق كلُّ منهما بأحوج أيضاً. يمان: صفة لَربط. مسهم: صفة ثانية.

الْحِجَّةِ[(١)]" وقول العرب: ما رأيت رجلاً أحسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَينِ زَيدٍ. وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل، وقوله: [الخفيف]

٢٨٩ ـ ما رَأيتُ امْرأً أحَبَّ إلَيهِ البَذْلُ مِنهُ إلَيكَ يا ابنَ سِنَانِ[(٢)]

ولم يقع هذا التركيبُ في التنزيل.

واعلم أن مرفوع "أحبّ" في الحديث والبيت نائبُ الفاعلِ؛ لأنه مبني من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس؛ لأن بناءه على العكس.

ثم قلت: وَإذَا كَانَ بِألْ طَابَقَ، أو مُجرَّداً او مُضَافاً لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، اوْ لِمَعْرِفَةٍ فَالْوَجْهَانِ.

وأقول: استطرَدْت في أحكام اسم التفضيل، فذكرت أنه على ثلاثة أقسام:

١ ـ **أحدها**: ما يجب فيه أن يكون طِبْقَ مَنْ هو له، وهو ما كان بالألف واللام، تقول: "زيدٌ الأفْضَلُ" و "هِنْدٌ الفُضْلَى" و "الزّيْدَانِ الأفْضَلاَنِ" و "الهندان الفُضْلَيَان" و "الزَّيْدُون الأفْضَلُونَ" و "الهندات الفُضْلَيَاتُ أو الفُضَّلُ".

٢ ـ **الثاني**: ما يجب فيه أن لا يطابق، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال، وهو نوعان؛ **أحدهما**: المجرد من أل والإضافة، تقول "زيد- أو هندٌ- أفضل من عمرو" و "الزيدان- أو الهندان- أفضلُ من عمرو" و "الزيدون- أو الهندات- أفضل من عمرو".

والثاني: المضاف إلى نكرة، تقول "زيد أفضلُ رجلٍ" و "الزيدان أفضلُ رجلين" و "الزيدون أفضل رِجَالٍ" و "هند أفضل امرأة" و "الهندان أفضل امرأتين" و "الهندات أفضل نسوة" وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مَثَّلْنَا، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[البقرة:٤١] فالتقدير أولَ فريقٍ كافرٍ، ولولا ذلك لقيل: أول كافرين، أو التقدير: ولا يكون كل منكم أول كافر، مثل: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

---

(١) [صحيح: أحمد: ٦٥٠٥] و[الترمذي: ٧٥٨] و[ابن ماجه: ١٧٢٨] وهو من الصحيح لغيره لضَعْفِ طُرقِه.

(٢) **الشاهد فيه**: قوله (أحب.. البذل) حيث رفع أفعل التفضيل ـ الذي هو قوله أحب ـ الاسم الظاهر غير السببي، وهو قوله البذل، لكونه وقع وصفاً لاسم جنس مسبوق بنفي مفضل على نفسه باعتبارين الأول كونه محبوباً إلى ابن سنان والثاني كونه محبوباً إلى غيره .

الإعراب: ما: نافية. رأيت: فعل وفاعل. امرأ: مفعول به لرأى. أحب: نعت لامرأ منصوب بالفتحة الظاهرة. إليه: جار ومجرور متعلق بأحب. البذل: فاعل بأحب. منه وإليك: جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأحب.

يا: حرف نداء. ابن: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، سنان: مضاف إليه.

٣ ـ والثالث: **ما يجوز فيه الوجهان**، وهو المضاف لمعرفة، تقول: "زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ" و"الزيدان أفْضَلُ القومِ" و "الزيدون أفْضَلُ القوم"، و "هند أفضلُ النساءِ" و "الهندان أفْضَلُ النساء" و "الهِنْداتُ أفْضَلُ النساءِ" وإنْ شِئتَ قلت "الزيدان أفْضَلاَ القوم" و "الزيدون أفْضَلو القوم" و"هند فُضْلَى النِّساءِ" و "الهندان فُضْلَيَا النساء" و "الهنداتُ فُضْلَيَاتُ النساء" وتركُ المطابقةِ أوْلى، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[البقرة:٩٦]، ولم يقل أحْرَصِي الناسِ، وَقال الشاعر: [الوافر]

٢٩٠ ـ وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً ... وَسَالِفَةً، وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالاً[1]

ولم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ، ولا حُسْنَاهُمْ.

وعن ابن السراج إيجابُ تَرْكِ المطابقة، ورُدَّ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[هود:٢٧] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣].

[واجمعوا على أنَّه لا ينصب المفعولَ به مطلقاً، ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الأنعام:١١٧]: إن "مَن" ليست مفعولاً بـ "أعلم"؛ لأنَّه لا ينصب المفعول، ولا مضافاً إليه، لأنَّ "أفعلَ" بعضُ ما يُضاف إليه؛ فيكون التقدير: أعلم المضلِّين، بل هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه "أعلم"، أي: يعلم مَنْ يضلُّ.

واسم التفضيل يرفعُ الضمير المستتر باتفاق؛ تقول (زيدٌ أفضلُ من عمرو)، فيكون في "أفضل" ضمير مستترٌ عائدٌ على "زيد"، وهل يرفع الظاهر مطلقاً؛ أو في بعض المواضع!! فيه خلاف بين العرب؛

فبعضهم يرفع به مطلقاً؛ فتقول (مررتُ برجل أفضلَ منه أبُوهُ) فتخفضُ "أفضل" بالفتحة على أنَّه صفة لـ "رجل"، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة.

وأكثرهم يُوجبُ رفعَ "أفضل" في ذلكَ على أنَّه خبر مُقدَّم، و (أبوه) مبتدأ مؤخَّر، وفاعلُ "أفضل" ضمير مستتر عائدٌ عليه.] قطر

---

(١) البيت من كلام ذي الرمة، غيلان بن عقبة .
قوله: جيداً: الجيد العنق. السالفة: صفحة العنق، واستعملت لخصلة الشعر.
قَذالا: ما بين نقرة القفا إلى الأذن، وهما قذالان، كما شرح البغدادي في الخزانة .
الشاهد فيه: قوله (أحسن الثقلين) حيث جاء بأفعل التفضيل الجاري على مفرد مؤنث هو ميَّة، مفرداً مذكراً، وأفعل التفضيل مضاف إلى معرفة في الموضعين ولو طابق لقال (ومية حسنى الثقلين) و (حسناهم قذالا).

صوغ أفعل التفضيل

ثم قلت: وَلاَ يُبْنَى وَلاَ يَنْقَاسُ هُوَ وَلاَ أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ- وَهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ؛ وَأَفْعِلْ بِهِ، وَفَعُلَ- إلاَّ مِنْ فِعْلٍ، ثُلاَثِيٍّ، مُجَرَّدٍ لَفْظاً وَتَقْدِيراً، تَامّ، مُتَفَاوِتِ المَعْنَى، غَيْرِ مَنْفِيٍّ، وَلاَ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ.

وأقول: لا يبنى أفعل التفضيل، ولا مَا أفْعَلَهُ وأفعِلْ به وَفَعُلَ في التعجب، من نحو جِلْفٍ[1] وَكَلْبٍ وحمار؛ لأنها غير أفعال، وقولُهم "ما أجْلَفَه" وَ "ما أحْمَرَه" وَ "ما أكْلَبَه" خطأ، ولا من نحو دَحْرَجَ؛ لأنه رباعي، ولا من نحو انْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ؛ لأنه وإن كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه، ولا في نحو هَيِفَ وَغَيِدَ وَحَوِلَ وَسَوِدَ وَعَوِرَ وَحَمِرَ وَعَمِيَ وَعَرِجَ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير؛ إذ أصْلُ حَوِلَ احْوَلَّ وَعَوِرَ اعْوَرَّ وَغَيِدَ اغْيَدّ، والدليلُ على ذلك أن عَيْنَاتها لم تُقْلَبْ ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبل عيناتها ساكنٌ في التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور: ولا من نحو كانَ وظلَّ وبات وصار؛ لأنها غير تامة، ولا من نحو ضُرِبَ لأنه مبني للمفعول، ولا من نحو ما قامَ وما عاجَ بالدواءِ؛ لأنه منفي.

وما سُمِعَ مخالفاً لشيء مما ذَكَرْنَا لم يُقَسْ عليه؛ فمن ذلك قولهم "هُوَ أَلَصُّ مِنْ فُلاَنٍ" وَ "أَقْمَنُ مِنْهُ" فَبَنَوْهُ من غير فعل، بل من قولهم: هو لص، وقَمِنٌ بكذا، وقولهم "مَا أَتْقَاه" من اتَّقَى، و "مَا أَخْصَرَ هَذَا الْكَلاَمَ" من اخْتُصِرَ؛ وهما ذَوَا زيادة والثاني مبنيٌ للمفعول، وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾[البقرة: ٢٨٢]، وهما من أقْسَطَ إذا عَدَلَ ومن أقام الشهادةَ، وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أفْعَلَ.

وفهم من قولي "وَلاَ" يَنْقَاسُ" أنه قد يُبْنَى من غير ذلك بالسماع دون القياس، كما بينته.

التنازع

ثم قلت: بابٌ ـ وَإذَا تَنَازَعَ مِنَ الفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ عَامِلاَنِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فَأَكْثَر، فَالبَصْرِيُّ يَخْتَارُ إعْمَالَ المُجَاوِرِ، فَيُضْمِرُ في غَيْرِهِ مَرْفُوعَهُ وَيَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إنِ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، وَإلاَّ أَخَّرَهُ، والكُوفِيُّ الأَسْبَقَ، فيُضْمِرُ في غَيْرِهِ، مَا يَحْتَاجُهُ.

وأقول: لما فَرَغْتُ من ذكر العوامل أرْدَفْتُهَا بحكمها في التنازع، ويسمَّى هذا البابُ بابَ التنازع، وبابَ الإعمال.

---

(١) قال صاحب القاموس (جَلِف): وقد جَلِف، كفَرِح، جَلَفاً و جَلاَفَةً. وبناءً عليه يكون قولهم: (ما أجْلَفَهُ) صحيحاً، لاإشكال فيه، طالما أن له فعلاً.

والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين، وأكثر، في معمول واحد وأكثر، وأن ذلك جائز بشرطين؛ **أحدهما**: أن يكون العامل من جنس الفعل أو شِبْهه من الأسماء؛ فلا تَنَازُعَ بين الحروف ولا بين الحرف وغيره، **والثاني**: ألا يكون المعمول متقدِّماً، ولا متوسطاً، بل متأخراً؛ فلا تَنَازُعَ في نحو: "زَيْداً ضَرَبْتُ وأكْرَمْتُ" لتقدُّمه، ولا في نحو "ضَرَبْتُ زَيْداً وأكْرَمْتُ" لتوسطه، وجوَّز ذلك بعضُهم فيهما.

مثالُ تنازع العاملين معمولاً واحداً قولُه تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[الكهف:٩٦] ف "آتوني" و "أفرغ" عاملان طالبان لـ "قطراً".

ومثالُ تنازع العاملين أكْثرَ من معمول "ضَرَبْتُ وأهَنْتُ زَيْداً يَوْمَ الْخَمِيسِ".

ومثالُ تنازع أكثرَمن عاملين معمولاً واحداً قولُ الشاعر: [البسيط]

٢٩١ ـ أرْجُو وَأخْشَى وَأدْعُو اللّهَ مُبْتَغِياً عَفْواً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ[١]

ومثالُ: تنازع أكْثرَ من عاملين أكْثرَ من معمول واحد قوله ﷺ: "تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُون دُبُرَ كَلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ [٢] " فدُبُرَ: ظرفٌ، وثلاثاً: مفعول مطلق، وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة.

ومثالُ تنازع الفعلين ما مثلنا، ومثالُ تنازعِ الاسمين قولُ الشاعر: [الطويل]

٢٩٢ ـ قَضَى كَلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[٣]

في أحد القولين.

ومثالُ تنازعِ الفعلِ والاسمِ: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩].

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله (أرجو وأخشى وأدعوا الله) حيث تنازع ثلاثة عوامل، وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة، معمولاً واحداً، وهو لفظ الجلالة.

(٢) [صحيح: أحمد: ٢١٤١١] و[ابن ماجه: ٩٢٧] من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وهو صحيح لغيره.

(٣) البيت لكثير عزة.

الشاهد فيه: قوله (ممطول معنًّى غريمُها) حيث تنازع اسما المفعول (ممطول ومعنًّ) نائب الفاعل غريمها.

الإعراب: قضى: فعل ماض. كل: فاعل، وكل مضاف. ذي: مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف. دين: مضاف إليه. فوفَّى: الفاء حرفُ عَطْفٍ، وفى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

غريمه: غريم: مفعول به لوفى، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. وعزَّةُ: الواو واو الحال، عزةُ: مبتدأ. ممطول: خبر المبتدأ. معنًّى: خبر ثان. غريمها: غريم: نائب فاعل تنازعه كل من العاملين وهما ممطول ومعنى، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه.

واتفق الفريقان على جواز إعمال أيِّ العاملَين شِئْتَ، ثم اختلفوا في المختار: فاختار الكوفيون إعمالَ الأوَّل لتقدُّمه، والبصريون إعمال المتأخِّر لمُجاورته المعمولَ، وهو الصوابُ في القياس، والأكْثَرُ في السماع.

فإذا أعمل الثاني نظرت، فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر على وَفْقِ الظاهر المتنازَعِ فيه، نحو "قَامَا وَقَعَدَ أخَوَاكَ" وَ "قَامُوا وَقَعَدَ إِخْوَتُكَ" و "قُمْنَ وَقَعَدَ نِسْوَتُكَ" وهذا إجماع من البصريين، وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو: إما أن يصح الاستغناء عنه أو لا، فإن صح الاستغناء عنه وَجَبَ حَذْفُه، نحو: "ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ" ولا يجوز أن تضمره فتقول: ضربتُه وضربني زيد، إلا في ضرورة الشعر، قال الشاعر: [الطويل]

٢٩٣ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ   جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيْبِ أحفَظَ لِلْوُدِّ[(١)]

وإن لم يَصِحَّ وجبَ تأخيرُه، ونحو: "رَغِبْتُ ورَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا".

وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه: من مرفوع، ومنصوب، ومجرور، فتقول: "قَامَ وَقَعَدَا أخَوَاكَ" و "قَامَ وضَرَبْتُهُمَا أخَوَاكَ" و "قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أخَوَاكَ" ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق، ولا إذا كان منصوباً إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

٢٩٤ - بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ   ـنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ[(٢)]

ومن ثَمَّ قلنا في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[الكهف:٩٦] إنه أعمل الثاني، لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال "آتوني أُفرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْراً" وكذا في بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب[(٣)].

[وليس من التنازع قول امرىء القيس: [الطويل]

---

(١) **الشاهد فيه**: قوله (ترضيه ويرضيك صاحب) حيث تنازع كل من العاملين، وهما: ترضي، ويرضيك، الاسم الذي بعدهما، وهو (صاحب) والأوَّل يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً. وقد أعمل فيه الثاني، فرفعه به على الفاعلية، ثم أضمر الأول ضميره، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

(٢) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب بن هشام عمة رسول الله محمد ﷺ.
يعشي: إصابة العين بالإعشاء، وهو ضعف البصر ليلاً.
الشاهد فيه: قوله (يعشي لمحوا شعاعه) حيث تنازع العاملان، وهما قولها (يعشي ولمحوا) معمولاً واحداً، وهو قولها: شعاعه، والأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، ثم أعملت العامل الأول فيه، وحذفت ضميره من الثاني، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

(٣) يعني أن القرآن جرى في كلِّ ما ورد من هذا الباب على إعمال الثاني.

٢٩٥ ـ وَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ[1]

وذلك لأنَّ شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهين إلى شيءٍ واحد كما قدَّمنا، ولو وُجِّهَ هنا (كفاني) و (أطلب) إلى (قليل) فَسَدَ المعنى؛ لأنَّ (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ فإذا كان ما بعدها مُثبتاً كان مَنْفيّاً؛ نحو (لو جاءني أكرمتُهُ) وإذا كان منفياً كان مُثْبتاً، نحو (لو لم يُسئ لم أُعاقبهُ).

وعلى هذا فقوله "أن ما أسعى لأدنى معيشة" منفي؛ لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكلُّ شيء امتنع لعلَّة ثبت نقيضُه، ونقيض السعيِّ لأدنى معيشةٍ عدمُ السَّعي لأدنى معيشة.

وقوله "ولم أطلب" مُثْبَتٌ؛ لكونه منفياً بـ "لم"، وقد دخل عليه حرف الامتناع؛ فلو وُجِّهَ إلى "قليل" وجب فيه إثباتُ طلبِ القليلِ، وهو عين ما نفاهُ أولاً، وإذا بطل ذلكَ تعين أن يكون مفعول "أطلب" محذوفاً، وتقديره "ولم أطلب المُلْكَ" ومُقتضى ذلكَ أنَّه طالبٌ للملكِ، وهو المراد.

فإن قيل: إنَّما يلزمُ فسادُ جعله من باب التنازع لعطفك "لم أطلب" على "كفاني"، ولو قدرته مُسْتَأْنفاً كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم "لو".

قلتُ: إنَّما يجوزُ التنازُعُ بشرطِ أن يكون بين العاملين ارتباطٌ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط.] قطر

---

(١) البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له طويلة انظر الديوان (ص٥٣) ومطلعها:

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي.

الشاهد فيه: قوله (كفاني ولم أطلب قليل) فإنه قد تقدم عاملان، وهما كفاني، وأطلب، وتأخر معمول، وهو (قليل) وهو ليس من باب التنازع، والسبب موضح في الكتاب أحسن توضيح.

الإعراب: لو: حرف امتناع لامتناع. أن: حرف توكيد ونصب. ما: مصدرية.

أسعى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن. لأدنى: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لو ثبت كون سعيي لأدنى...إلخ؛ وأدنى: مضاف. معيشة: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. كفاني: كفى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به. ولم: الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب.

أطلب: فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. قليل: فاعل كفاني. من المال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ (قليل).

الاشتغال

ثم قلت: بَابٌ ـ إذَا شَغَلَ فِعْلاً أوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أوْ مُلاَبِسٌ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ مُمَاثِلٍ لِلْمَذْكُورِ إنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنِ الشَّرْطِيَّةِ وَهَلَّا وَمَتَى، وَتَرَجَّحَ إنْ تَلاَ ما الْفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كالهَمْزَةِ وما النَّافِيَةِ أوْ عَاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ بِأمَّا نَحْوُ ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ أوْ كَانَ المَشْغُولُ طَلَباً، ووجَبَ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ إنْ تَلا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَإذَا الْفُجَائِيَّةِ، أوْ تَلاَهُ مَا لَهُ الصَّدْرُ كَـ "زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ" وَهذا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ هذَا البَابِ، مِثْلُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ و "زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ"، وتَرَجَّحَ في نَحْوِ "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"، واسْتَوَيَا في نَحْوِ "زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أكْرَمْتُهُ".

وأقول: هذا الباب المسمى بباب الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدَّم اسمٌ، ويتأخَّر عنه عاملٌ، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نَصْبه له بنَصْبِه لضميره لفظاً كـ "زَيْداً ضَرَبْتُه" أو محلاً كـ "زَيْداً مَرَرْتُ به" أو لما لابس ضميره، نحو: "زَيْداً ضربت غلاَمَهُ" أو "مَرَرْتُ بِغلاَمِهِ".

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: أن يُرْفَع على الابتداء؛ فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية، والثاني: أن ينصب بفعل محذوفٍ وجوباً يفسره الفعل المذكور؛ فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة.

وفُهِمَ من قولي "فعلٌ أو وصفٌ" أن العامل إن لم يكن أحَدَهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال، وذلك نحو: "زَيْدٌ إنَّهُ فَاضِلٌ" و "عَمْرٌ كأنَّهُ أَسَدٌ" وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله، وكذلك نحو: "زَيْدٌ دَرَاكِهِ" و "عَمْرٌو عَلَيْكَهُ" لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ومن ثَمَّ لم يجر النصب على الاشتغال في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] وقولك "زيدٌ مَا أَحْسَنَهُ"؛ لأن "فَعَلوهُ" صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف، وفعلُ التعجبِ جامدٌ، فهو شَبِيهٌ بالحرف فلا يعمل فيما قبله، لا سيما وبينهما "ما" التعجبية، ولها الصَّدْرُ، وكذلك "زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ" لأن أل موصولة، فلا يتقدم عليها معمولُ صِلَتِهَا.

ثم الاسم الذي تقدَّمَ، وبعده فعل أو وصفٌ، وكل منهما ناصب لضميره أو لسببه ينقسم خمسة أقسام:

(١) أحدها: ما يترجّحُ نصبه، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون الفعل المشغول طلباً، نحو: "زيداً اضرِبْهُ" و "عمراً لا تُهِنْهُ".

الثانية: أن يتقدَّم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾[القمر: ٢٤].

الثالثة: أن يقترن الاسمُ بعاطفٍ مسبوق بجملة فعلية لم تُبن على مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[النحل: ٤ ـ ٥].

(٢) **الثاني: ما يترجَّحُ رفعُهُ بالابتداء**، وذلك فيما لم يتقدَّم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رُجحاناً، نحو: "زيدٌ ضَرَبْتُهُ" وذلك لأن النصب مُحْوِجٌ إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غني عنه، فكان أولى، لأن التقدير خلافُ الأصل، ومن ثَمَّ منعهُ بعض النحويين، ويردُّهُ أنه قرئ: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[الرعد: ٢٣] ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[النور: ١] بنصب "جنات" و "سورة".

(٣) **الثالث: ما يجب نصبه**، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب، نحو: "إنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ".

(٤) **الرابع: ما يجب رفعه**، وذلك إذا تقدم عليه ما يختصُّ بالجمل الاسمية كإذا الفجائية، نحو: "خرجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو" وإجازة أكثر النحويين النصبَ بعدها سَهْوٌ، أو حَالَ بين الاسم والفعل شيءٌ من أدوات التصدير نحو: "زيدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ" و "عَمْرٌو ما لقيتُهُ".

(٥) **الخامس: ما يستوي فيه الأمران**، وذلك إذا وقع الاسمُ بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ؛ نحو: "زَيْدٌ قَامَ وَعَمراً أكرمْتُهُ" وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصَّدْر فعلية العَجُز، فإذا راعيت صَدْرَهَا رفعت، وإن راعيت عَجُزَهَا نصبت؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب، قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٢] الآيات ـ الرحمن: مبتدأ، وعلم القرآن: جملة فعلية، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر، وجملتا: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥، ٦] معترضِتَان ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾[الرحمن: ٧] عطف على الخبر أيضاً، وهي محل الاستشهاد.

التوابع

ثم قلت: بابٌ ـ يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ في الإعْرَابِ خَمْسَةٌ، أَحَدُهَا: التَّوْكِيدُ، وَهُوَ: تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ في النِّسْبَةِ أو الشُّمُول: فالأوّل نحوُ: "جَاءَني زَيْدٌ نَفْسُهُ" وَ "الزَّيْدَانِ أو الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا" وَ "الزَّيْدُونَ أنفسُهُمْ" وَ "الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ" وَالعَيْنُ كَالنَّفْسِ، وَالثَّانِي نحوُ: "جَاءَ الزَّيْدَانِ كلاهما" وَ "الهِنْدَان كِلْتَاهُمَا" وَ "اشتَرَيْتُ الْعَبْدَ كلَّهُ" وَ "الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ" وَ "الأمَةَ كلَّهَا" وَ "الإمَاءَ كلَّهُنَّ" وَلاَ تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقاً، وَتُؤَكَّدُ بِإِعَادَةِ اللفظِ أو مُرَادِفِه نحوُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ و ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ وَلاَ يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، وَلاَ حَرْفٌ غيرُ جَوَابِي إلاَّ مَعَ ما اتصلَ بِهِ.

وأقول: إذا استوفَتِ العوامل معمولاتها فلا سبيل إلى غيرها إلا بالتبعية.

والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر: ستة؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

التوكيد

ومثالُ المقرِّر لأمر المتبوع في النسبة "جاءَ زيدٌ نفسُه" فإنَّه لولا قولك "نفسُه" لجوَّز السامعُ كونَ الجائي خبرَه أو كتابه بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر: ٢٢] أي أمرُه.

ومثالُ المقرِّر لأمره في الشمول قولُه عز وجل: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[الحجر: ٣٠]؛ إذ لولا التأكيد لجوَّز السامعُ كونَ السَّاجد أكْثَرَهُمْ.

ويجب في المؤكَّد كونُهُ معرفةً، وَشَذَّ قولُ عائشةَ رضي اللَّهُ عنها: "ما صَامَ رسولُ اللَّهِ ﷺ شَهْراً كُلَّهُ إلا رَمَضانَ[1]" وقول الشاعر: [البسيط]

٢٩٦ ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[2]

وأنشده ابن مالك وغيرُه "يَا لَيْتَ عِدَّة شَهْرٍ" وهو تحريف.

---

(١) [أخرجه: الترمذي ٧٣٦] و[أبو داود: ٢٤٣٤و ٢٤٣٥] و[النسائي: ٢١٨٠] لكن ليس بهذا اللفظ الذي أورده المؤلف، وليس فيه توكيد للنكرة. والحديث عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: "ما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قطُّ إلا رمضان، وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان، وفي رواية: "كان يصومه إلا قليلاً، بل كان يصومه كلَّه".

(٢) البيت لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي.

الشاهد فيه: قوله (حول كله) حيث أكد (حول) بـ (كلّه) وهي نكرة. وهو خلاف القاعدة، لكن المؤلف اختار في أوضحه أن ذلك جائز إذا حصلت فائدة، وكانت النكرة محدودة، واعتبر هذا البيت مما حصلت به الفائدة. تبعاً في ذلك لجمهور الكوفيين الذين أجازوا توكيد النكرة إذا أفادت.

ويجب في التأكيد كَوْنُهُ مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له، كما مثَّلنا، ويستثنى من ذلك "أجمع" وما تَصرَّف منه، فلا يُضفْنَ لضمير؛ تقول: "اشتريت العَبْدَ كُلَّه أجْمَعَ" و "الأمَةَ كُلَّهَا جَمْعَاء" و "العَبِيد كلَّهُم أجْمَعِين" و "الإماء كلَّهن جُمَعَ".

ويجب في النفس والعين إذا أُكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد، نحو: "جاء زيد نَفْسُهُ عَيْنُهُ" و "جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا عَيْنُهَا" مجموعين مع الجمع، نحو: "جَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ" و "الهنداتُ أنفُسُهُنَّ أعيُنُهُنَّ"، **وأما إذا أكِّد بهما المثنَّى ففيهما ثلاثُ لُغَات: أفصحها الجمع**؛ فتقول: "جَاءَ الزَّيْدَان أنفُسُهما أعْينُهما" ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية، وهي الأوْجُهُ الجارية في قولك: "قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَيْنِ".

[والتوكيد ضربان: ١- لفظيٌّ، و ٢- معنوي.

والكلام الآن في اللفظي؛ وهو: (إعادة اللفظ الأول بعينِهِ) ٠٠ سواء كان

١ ـ اسماً؛ كقوله: [الطويل]

م/ ١٤١ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ[١]

فانتصاب "أخاك" الأول: بإضمار: احفظْ؛ والزمْ؛ أو نحوهما، والثاني تأكيد له.

أو ٢ ـ فعلاً كقوله: [الطويل]

٢٩٧ ـ فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي   أتَاكِ أتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[٢]

وتقدير البيت: فأين تذهب؛ إلى أين النجاة ببغلتي؟ فحذفَ الفعلَ العامل في "أين" الأولى،

---

(١) نسب البيت لمسكين الدارمي، ونسب إلى إبراهيم بن هرمة القرشي.

الشاهد فيه: قوله (أخاك أخاك) فإن هذا توكيد لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء، وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله.

الإعراب: أخاك: أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، تقديره: إلزم أخاك، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنَّهُ من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه؛ مبني على الفتح في محلّ جرّ. أخاك: تأكيد للأول. إن: حرف توكيد ونصب. من: اسم موصول اسم "إن"، مبني على السكون في محل نصب. لا: نافية للجنس. أخا: اسم "لا"، له: خبر "لا"، كساع: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "إن". إلى الهيجا، بغير: جاران ومجروران يتعلقان بـ "ساع"، و "غير" مضاف. سلاح: مضاف إليه.

(٢) البيت في خزانة الأدب، وقال: البغدادي: وهذا البيت مع شهرته لم يعلم قائله ولا تتمته.

الشاهد فيه: قوله (أتاك أتاك اللاحقون)، وقوله (احبس احبس) فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً؛ فأما الأولى فإن (أتاك) الثانية ذكرت تأكيداً للأولى. ولا فاعل للثانية، وأما الثانية فإن قوله (احبس) الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره؛ فهو تأكيد جملة بجملة.

وكرَّر الفعل والمفعول في قوله: (أتاك أتاك) و (اللاحقون): فاعل بـ "أتاك" الأوَّل، ولا فاعل للثاني؛ لأنَّهُ إنَّما ذكر للتأكيد، لا ليُسْنَدَ إلى شيء، وقيل: إنَّه فاعل بهما معاً، وذلكَ لأنَّهما لمَّا اتَّحدا لفظاً ومعنىً نُزِّلا منزلة الكلمة الواحدة، وقيل: إنَّهما تنازعا قوله (اللاحقون)، ولو كان كذلكَ لزم أن يُضمرَ في أحدهما؛ فكان يقولُ: "أتَوْكِ أتاكِ اللاحقون"، على إعمال الثاني، و"أتاك أتَوْكِ" على إعمال الأول.

وقوله (احبسِ احبسِ) تكرير للجملة؛ لأنَّ الضمير المستتر في الفعل في قوَّة الملفوظ به.

أو ٣ ـ حرفاً؛ كقوله: [كامل]

٢٩٨ ـ لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا   أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُوْدَا(١)

وليس من تأكيد الاسم قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢١ ـ ٢٢]، خلافاً لكثير من النحويين؛ لأنَّهُ جاء في التفسير أن معناه دكّاً بعد دكٍّ، وأن الدَّك كُرِّرَ عليها حتَّى صارت هباءً منثوراً، وأن معنى ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ أنَّه تنزِلُ ملائكة كل سماء، فيصطفون صفّاً بعد صفٍّ محدقينَ بالجنِّ والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير، كما تقول: عَلَّمتُهُ الحساب باباً باباً. بل هو منصوب على الحال.

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قولُ المؤذن (الله اكبر، الله اكبر)، خلافاً لابن جني؛ لأنَّ الثاني لم يُؤتَ به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ، بخلاف قوله (قد قامتِ الصلاة، قد قامت الصلاة)، فإنَّ الجملة الثانية خبرٌ ثان، جيء به لتأكيد الخبر الأول.

النوعُ الثاني: التأكيدُ المعنويُّ، وهو بألفاظ محصورة.

١ ـ ٢ ـ منها: (النفس، العين)، وهما لرفع المجاز عن الذاتِ وإثبات الحقيقة، تقول (جاء زيدٌ)، فيحتمل مجيءَ ذَاته، ويحتملُ مجيءَ خبرهِ أو كتابه، فإذا قلت (نفسُهُ) ارتفع الاحتمالُ الثاني، ولا بدَّ من اتصالهما بضمير عائدٍ على المؤكَّدِ، وذلكَ أن تؤكِّدَ بكلٍّ منهما وحدَهُ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس؛ تقول ـ جاء زيد عينه، أو جاء زيد نفسه عينه) ويمتنع (جاء زيدٌ عينُهُ نفسُهُ) ويجبُ إفراد النفس والعين مع المفرد، وجمعُهما على وزن أفْعُلٍ مع التثنية والجمع، تقول: (جاءَ الزَّيدانِ أنفسُهما أعينُهُما)، و (الزَّيدونَ أنفسُهُم أعينُهم) و

(١) البيت في الخزانة برقم الستين بعد الثلاثمة وقال: البغدادي بثنة، بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون: اسم محبوبة جميل بن معمر العذري .

الشاهد فيه: قوله (لا لا) فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(الهنداتُ أنفسُهُنَّ أعينُهُنَّ).

و ٣ ـ منها: (كلٌّ)؛ وهي لرفع احتمال إرادة الخصوصِ بألفاظ العموم؛ تقول (جاء القومُ)؛ فيْحتمَل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيءُ بعضهم، وأنَّكَ عبَّرت بالكلِّ عن البعض، فإذا قلت (كلُّهم) رفعتَ هذا الاحتمال.

وإنَّما يؤكَّد بها بشروط؛

١ ـ أحدها: أن يكون المؤكَّد بها غيرَ مثنًّى ـ وهو المفرد والجمع ـ .

٢ ـ الثاني: أن يكون متجزئاً بذاته، أو بعامله؛

فالأول كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[الحجر:٣٠].

والثاني كقولك (اشتريتُ العبدَ كلَّهُ)، فإنَّ العبد يتجزَّأُ باعتبار الشِّراءِ، وإنْ كانَ لا يتجزَّأُ باعتبار ذاتِه، ولا يجوزُ (جاءَ زيدٌ كلُّه)، لأنَّهُ لا يتجزأ باعتبار الذَّات ولا بالعامل.

٣ ـ الثالث: أن يتَّصل بها ضميرٌ يعود على المؤكَّدِ؛ فليس من التأكيد قراءةُ بعضهم ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر:٤٨]؛ خلافاً للزمخشري والفرَّاء.

و ٤ ـ ٥ ـ منها: (كلا، وكلتا) وهما بمنزلة "كلٌّ" في المعنى؛ تقول (جاء الزَّيدانِ) فيحتمل مجيئهما (معاً) وهو الظاهر، ويحُتمل مجيءُ أحدهما، وأنَّ المراد أحدُ الزَّيدين؛ كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[الزخرف:٣١]: إنَّ معناه على رجل من إحدى القريتين؛ فإذا قيلَ (كلاهما) اندفع الاحتمالُ، وإنَّما يؤكَّد بهما بشروط؛

أحدها: أن يكون المؤكَّدُ بهما دالاً على اثنين،

الثاني: أن يصحَّ حُلُولُ الواحدِ محلَّهما؛ فلا يجوز– على المذهب الصحيح– أن يقال (اختصم الزَّيدانِ كلاهما)؛ لأنَّهُ لا يحتمل أن يكون المراد (اختصم أحد الزَّيدين)؛ فلا حاجة للتأكيد!!

الثالث: أن يكون ما أسندْتَه إليهما غيرَ مختلفٍ في المعنى، فلا يجوز (ماتَ زيدٌ وعاشَ عمرو كلاهما).

٤ ـ الرابع: أن يتَّصلَ بهما ضمير عائد على المؤكَّد بهما.

و ٦ ـ منها: (أجمَعُ، وجمعاءُ) وجمعهما، وهو (أجمعون، وجُمعٌ)، وإنَّما يؤكَّد بهما غالباً بعد "كلٌّ"، فلهذا استغنتْ عن أن يتَّصل بها ضميرٌ يعود على المؤكَّد؛ تقول (اشتريتُ العبدَ كلَّهُ أجمعَ)، و (الأمَةَ كلَّها جمعاء)، و (العبيدَ كلَّهم أجمعين)، و (الإماء كلَّهنَّ جُمَعَ)، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[الحجر:٣٠].

ويجوز التأكيد بها؛ وإن لم يتقدّم "كلٌّ"، قال الله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[الحجر:٣٩]، و ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٤٣﴾[الحجر:٤٣] وفي الحديث: "إِذَا صَلَّى الإمامُ جَالِسَاً فَصَلُّوا جُلُوْسَاً أَجْمَعُونَ" (١) . يروى بالرفع تأكيداً للضمير، وأجمعين بالنصب على الحال وهو ضعيفٌ لاستلزامه تنكيرهما، وهي معرَّفة بنية الإضافة.

وقد فُهِمَ من قولي (أجمَعُ، وجمعاء، وجمعهما) أنّهما لا يُثنَّيان! فلا يقال (أجمعانَ، ولا جمعاوان)؛ وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح، لأنَّ ذلكَ لم يسمع.] قطر

مسألة: قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]: فائدة ذكر "كل" رَفْعُ وَهْم مَنْ يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر "أجمعون" رَفْعُ وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[الحجر: ٣٩، ص: ٨٢]؛ لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فَدَلَّ على أنَّ "أجمعين" لا تَعَرُّضَ فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾[الطارق: ١٧].

النعت

ثم قلت: الثَّانِي النَّعْتُ، وَهُوَ: تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوْ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ، وَيَتْبَعُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلاَ يَكُونُ أَخَصَّ مِنْهُ، فَنَحْوُ "بالرَّجُلِ صَاحِبِكَ" بَدَلٌ، وَنَحْوُ "بالرَّجُلِ الْفَاضِلِ" وَ "بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ" نَعْتٌ، وَأَمْرُهُ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَأَضْدَادِهِمَا كَالْفِعْلِ، وَلَكِنْ يَتَرَجَّحُ نَحْوُ "جَاءَنِي رَجُل قُعُودٌ غِلْمَانُهُ" عَلَى "قَاعِدٍ" وَأَمَّا "قَاعِدُون" فَضَعِيفٌ، وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إن عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ: بِالرَّفْعِ، أَوْ بِالنَّصْبِ.

["التابع" جنس يشمل التوابع الخمسة، و "المشتقّ أو المؤوَّل به" مخرج لبقيَّةِ التوابع؛ فإنَّها لا تكون مشتقَّة ولا مؤوَّلة به ألا ترى أنَّك تقول في التوكيد (جاءَ القومُ أَجْمَعُوْنَ) و (جاء زَيْدٌ زَيْدٌ)، وفي البيان والبدل (جاءَ زَيْدٌ أبو عبد الله)، وفي عطف النَّسق (جاء زَيْدٌ وعَمْرٌو)!! فتجدها توابع جامدة، وكذلكَ سائر أمثلتها.

ولم يبق إلاَّ التَّوكيد اللفظيُّ؛ فإنَّه قد يجيء مشتقَّاً؛ كقولك (جاء زَيْدٌ الفاضلُ الفاضلُ) الأوَّل نعت والثاني توكيد لفظي؛ فلهذا أخرجتُه بقولي (المباين للفظ متبوعه).

---

(١) أخرجه [أحمد: ٧١٤٤] و[البخاري: ٧٣٤] و[مسلم: ٩٣٠] من حديث أبي هريرة.

فإن قلتَ: قد يكون التَّابع المشتقُّ غيرَ نعت، مثالُ ذلكَ في البيان والبدل قولُكَ (قال أبو بكر الصِّديق، وقال عمر الفاروق)، وفي عطف النسق (رأيتُ كاتباً وشاعراً).

قلتُ: "الصِّديق" و "الفاروق" وإن كانا مُشْتَقَيْنِ إلاَّ أنَّهما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحِقَيْنِ بباب الأعلام كـ "زيد" و "عمرو"، و "شاعراً" في المثال المذكور نعتٌ حُذِف منعوته، وذلكَ المنعوت هو المعطوف، وكذلكَ "كاتباً" ليس مفعولاً في الحقيقة إنَّما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيتُ رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.] قطر

وأقول: مثال المشتق "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ، أو مضروبٍ، أو حَسَنِ الوجْهِ، أو خَيْرٍ من عمرو" ومثال المُؤَوَّل به "مررت برجُلٍ أسَدٍ" أي شُجَاعٍ ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قولُه تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[النساء: ٩٢] ومثال ما يفيد مدحه ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة: ١] ومثال ما يفيد ذمَّه "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" ومثال ما يفيد الترحُّمَ عليه "اللَّهمَّ أنَا عَبْدُكَ المِسْكِينُ" ومثال التوكيد ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[الحاقة: ١٣] و ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة: ١٩٦] و ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، وزعم قوم من أهل البيان أن "اثنين" عطفُ بيانٍ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطٍ طويل.

وقد لَهِجَ المعربُونَ بأن النعت يتبعُ المنعوتَ في أربعة من عشرة، والتحقيقُ أن الأمر على النصف في العددين، وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة ـ التي هي الرفع والنصب والجر ـ وواحدٌ من التعريف والتنكير؛ فلا تُنْعَتُ نكرةٌ بمعرفة، ولا العكس؛ لا تقول: "مررتُ برجلٍ الفاضلِ" ولا "بزيدٍ فاضلٍ" كما أنه لا يُتْبَعُ المرفوعُ بمنصوبٍ ولا مجرور، ولا نحو ذلك.

[فإن قلتَ: هذا ضمِّن بقولهم: (هذا جحر ضَبٍّ خَرِبٍ) فوصفوا المرفوع، وهو الجُحْرُ؛ بالمخفوض وهو (خَرِب)؛ وبقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة:١ ـ ٢] فوصف النَّكرة؛ وهي ﴿لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ بالمعرفة، وهو ﴿الذي﴾، وبقوله تعالى ﴿حم ۝ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ [غافر:١ ـ ٣] فوصف المعرفة ـ وهو اسم الله تعالى ـ بالنَّكرة؛ وهي ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

وإنما قلناه: (إنَّه نكرة)!! لأنَّه من باب الصفة المشبَّهة، ولا تكون إضافتها إلاَّ في تقدير الانفصال، ألا ترى أنَّ المعنى: شديدٌ عقابُهُ، لا يَنْفَكُّ في المعنى عن ذلكَ؟!!.

قلتُ: أمَّا قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فاكثر العرب ترفع "خَرِباً"، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض؛ كما قال الشاعر: [الرجز]

٢٩٩ ـ قَدْ يُؤْخَذُ الجارُ بِظُلْمِ الجَارِ (١)

ومُرادُهم بذلكَ أن يُناسبوا بين المتجاورين في اللَّفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلكَ، وعلى هذا الوجه ففي "خَرِبٍ" ضمَّة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغالُ الآخرِ بحركة المجاورة، وليس ذلكَ بمُخْرج له عمَّا ذكرناه من أنَّه تابع لمنعوته في الإعراب، كما أنَّا نقول: إنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلكَ قراءة الحسن البصري ﴿الحَمْدِ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:٢] بكسر الدَّال إتباعاً لكسره اللأَّم، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولهم في الحكاية (مَنْ زيْداً) بالنَّصب، أو (مَنْ زَيْدٍ) بالخفض إذا سألتَ مَنْ قال (رأيتُ زيداً)، أو (مررت بزَيْدٍ)؛ وأردتَ أن تَرْبِطَ كلامَكَ بكلامه بحكاية الإعراب!

وقد تبيَّن بهذا صحَّةُ قولنا: إنَّ النَّعت لا بدَّ أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ فهو بدل؛ لا نعت. وقوله سبحانه ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾! فهو في تقدير: مشدِّد، أو الشديد عقابه. وإضافة هذه الصفات هنا حقيقة على معنى أنَّه لا يختصُّ بزمان.] قطر

ويجب عند جماهير النحويين كونُ الموصوفِ إما أعْرَفَ من الصفةَ، أو مُسَاوياً لها فلا يجوز أن يكون دونها:

فالأول كقولك: "مررت بزيدٍ الفاضلِ" فإن الْعَلَمَ أعرَفُ من المعرَّف باللام.

والثاني نحو: "مررت بالرجلِ الفاضلِ" فإنهما معرَّفَان باللام.

والثالث نحو: "مررت بالرجل صاحِبِكَ" فصاحبك بدلٌ عندهم، لا نعت؛ لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم؛ وكلاهما أعرَفُ من المعرَّف باللام.

وأما الإِفراد وضِدَّاه ـ وهما التثنية والجمع ـ والتذكير وضده ـ وهو التأنيث ـ فإن النعت يُعْطَى من ذلك حُكم الفعل الذي يحلُّ محلَّه من ذلك الكلام؛ فتقول: "مررت بامرأة حَسَنٍ أبوها" بالتذكير، كما تقول: "حَسُنَ أبوها" وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] و "بِرَجل حَسَنَةٍ أمُّهُ" بالتأنيث، كما تقول: "حَسُنَتْ أمه" وتقول: "بِرَجُلٍ حَسَنٍ أبَوَاهُ" و "برجل حَسَنٍ آباؤه" ولا تقول: "حَسَنَيْنِ" ولا "حَسَنِينَ" إلا على لغة من قال "أكَلُوني البراغِيثُ" وعلى ذلك فَقِسْ.

إلا أن العرب أجْرَوْا جمعَ التكسير مُجْرَى الواحد؛ فأجازوا فصيحاً "مررت برجل قُعُودٍ غِلْمَانُهُ" كما تقول "قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ" وقومٌ رجَّحوه على الإِفراد، وإليه أذْهَبُ، وأما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول: "أكلوني البراغيث".

---

(١) هذا مَثَلٌ، وافق شطر بيت من الرجز، وليس شاهداً على قاعدة نحوية وإنما جيء به لمعناه، بأنه يمكن أن يتأثر الجار بالمجاور.

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو: "مررت بامرئ القيسِ الشاعِرِ" **جاز لك فيه ثلاثةُ أوْجُهٍ**: الإتباع فيخفض، والقَطْعُ بالرفع بإضمار هو، وبالنصب بإضمار فِعْل، ويجب أن يكون ذلك الفعل (أخُصُّ) أو (أعني) في صفة التوضِيح، و(أمْدَحُ) في صفة المدح، و(أذُمُّ) في صفة الذم.

فالأول: كما في المثال المذكور.

والثاني: كما في قول بعض العرب: "الحمدُ للهِ أهْلَ الحمدِ" بالنصب.

والثالث: كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] يقرأ في السبع ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ بالنصب بإضمار أذمُّ، وبالرفع إما على الإتباع، أو بإضمار هي[(١)].

عطف البيان

ثم قلت: الثَّالِثُ: عَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ: تَابعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتْبُوعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ، نَحْوُ:

أَقْسَمَ باللّهِ أبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وَنَحْوُ: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ وَيَتْبَعُهُ في أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَة، وَيَجُوزُ إعْرَابُهُ بَدَلَ كلٍّ إنْ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ كَـ "هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا" وَلَمْ يَمْتَنِعْ إحْلاَلُهُ مَحَلَّ الأوَّلِ، نحو: "يَا زَيْدُ الْحَارِثَ".

و أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ

و يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً

وَيَمْتَنِعُ في نَحْوِ: ﴿مقام لإبراهيم﴾ وفي نحو: "يَا سَعِيدُ كُرْزٌ" وَ "قَرَأَ قَالُونُ عِيسى".

وأقول: قولي **"تابعٌ"** جنسٌ يشمل التوابعَ كلَّها.

وقولي: **"غير صفة"** مُخرِج للصفة؛ فإنَّها توافق عَطْفَ البيان في إفادة توضيح المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، فلا بد من إخراجها، وإلا دَخَلَتْ في حَدِّ البيان.

وقولي **"يوضِّح متبوعه أو يخصِّصُه"** مُخْرج لما عدا عطف البيان.

ومثالُ الموضِّحِ قولُه: [الرجز]

٣٠٠ ـ اقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ[(٢)]

---

(١) قرأ عاصم: حمَّالةَ، بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. النشر (٣/ ٣٧٣).

(٢) البيت لعبد الله بن كَيْسبه، طلب من سيدنا عمر ناقة لحاجته، فكذبه، فتولى وهو ينشد هذا البيت ثم ردَّه وأعطاه.
وقوله: نَقَب، هو رقَّة خفِّ الناقة. والدَّبرَ: بفتح الدال والباء: الجرُح في ظهر البعير.
الشاهد فيه: قوله (أبو حفص عمر) حيث جاء عمر عطف بيان موضِّحاً لما قبلَه.

والمراد بعمر: ابنُ الخطاب، رضي الله عنه.

ومثالُ العَطْفِ المخصَّصِ قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[المائدة: ٩٥] فيمن نَوَّنَ الكفارة ورفع الطعام.

[ويجب أن يكون جامداً وهو مخرج للنَّعت؛ فإنَّه وإن كان موضِّحاً؛ في نحو (جاء زَيْدٌ التَّاجر)، ومخصِّصاً؛ في نحو (جاءني رَجُلٌ تاجِرٌ) لكنَّه مشتقٌّ.

وأن يكون غير مؤَوَّلٍ وهو مُخْرج لما وقع من النُّعوت جامداً؛ نحو (مَرَرْتُ بزَيْدٍ هذا)، و (بقاعٍ عَرْفَجٍ)؛ فإنَّه في تأويل المشتقِّ، ألا ترى أنَّ المعنى: مررتُ بزيدٍ المشار إليه، وبقاعٍ خَشِنٍ.] قطر

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوفَ عليه في أربعة من عشرة، وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث.

وكلُّ شيءٍ جازَ إعرابُهُ عَطْفَ بيان جازَ إعرابُهُ بَدَلاً ـ أعني بدلَ كلٍّ من كلٍّ ـ إلا إذا كان ذكره واجباً، كـ "هندٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا" ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبراً لا بُدَّ لها من رابطٍ يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في قوله "أخوها" الذي هو تابع لزيد، فإن أسقط لم يَصِحَّ الكلامُ، فوجبَ أن يُعْرَبَ بياناً، لا بَدلاً؛ لأنَّ البدلَ على نيةِ تَكرارِ العاملِ، فكأنَّه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبَرُ بها عن رابط، وإلا إذا امتنع إحلالُه محلَّ المتبوع، ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك "يا زَيْدُ الحارِثُ" فهذا من باب البيان، وليس من باب البدل؛ لأن البدل في نية الإحلال محلَّ المُبدَل منه، وإذا قيل "يا الحارثُ" لم يَجُزْ، لأن "يا" و "أل" لا يجتمعان هنا، ومنها قولُ الشاعر: [الوافر]

٣٠١ ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

فـ "بِشْرٍ" عَطْفُ بَيَانٍ على "البكريِّ" وليس بدلاً؛ لامتناع "أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بشرٍ"؛ إذ لا يُضَافُ ما

---

(١) البيت للمرار بن سعيد حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية وفقعس من بني أسد بن خزيمة. الأعلام (٧/ ١٩٩).

الشاهد فيه: قوله (التارك البكري بشر) حيث جاء (بشر) عطف بيان لا بدلاً، لأنه لا يصح إضافة التارك إلى بشر، وقد وضح المؤلف ذلك، بما أغنى عن تكراره.

الإعراب: أنا: ضمير منفصل مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ، وابن مضاف. التارك: مضاف إليه، والتارك مضاف. البكري: مضاف إليه. بشر: عطف بيان على البكري. عليه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. الطير: مبتدأ مؤخر. ترقبه: ترقب: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، وهذا الضمير هو فاعله، وقوعاً: حال من الضمير المستتر في ترقبه الذي هو فاعل. والهاء: ضمير متصل مفعول به.

فيه الألف واللام إلى المجرَّد منها، إلا إن كان المضاف صفة مُثَنَّاة أو مجموعَةً جَمْعَ المذكَّرِ السَّالمِ، نحو: "الضَّارِبَا زَيْدٍ" و "الضَّارِبُو زَيْدٍ" ولا يجوز "الضَّارِبُ زَيْدٍ" خلافاً للفَرَّاءِ.

ومنها قولُ الراجز، وهو ذو الرمة: [الرجز]

٣٠٢ ـ إنِّـي وَأَسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـراً لَـقَـائِـلٌ يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـراً[1]

لأن نصراً الثاني مرفوع، والثالث منصوب، فلا يجوز فيهما أن يكونا بَدَلَيْنِ؛ لأنه لا يجوز "يا نَصْرٌ" بالرفع، ولا "يا نصراً" بالنصب، قالوا: وإنما نصر الأول عَطْفُ بَيَانٍ على اللفظ، والثاني عَطْفُ بَيَانٍ على المحلِّ، واستشكَلَ ذلك ابنُ الطراوة؛ لأن الشيء لا يبين نفسه، قال: وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه على ذلك المحمَّدان ابنا مالكٍ ومُعْطي.

[ومثله قول الشاعر: [الطويل]

٣٠٣ أَيَـا أَخَـوَيْـنَـا عَـبْـدَ شَـمْـسٍ وَنَـوْفَـلا أُعِـيـذُكُـمَـا بِـالـلـهِ أنْ تُـحْـدِثَـا حَـرْبَـا[2]

وبيانُ ذلكَ في البيت الثاني أن قوله (عبد شمس ونوفلا) عطفُ بيانٍ على قوله (أَخَوَيْنا) ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنَّهُ حينئذ في تقدير إحلاله محل الأول؛ فكأنَّك قلت: (أيا عبدَ شمسٍ ونوفلاً) وذلكَ لا يجوز؛ لأنَّ المنادى إذا عطفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام، وجبَ أنْ يُعطى ما يستحقُّه لو كان منادى، و (نوفلاً) لو كان منادى لقيل فيه (يا نوفلُ) بالضم، لا (يا نوفلاً) بالنصب؛ فلذلكَ كان يجب أن يقال هنا (يا أَخَوَيْنا عبدَ شمسٍ ونوفلُ) .] قطر

فإن قلت: "يا سعيدُ كرزُ" بضم "كرز" وجب كونه بدلاً، وامتنع كونه بياناً؛ لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقلِّ و "كرز" إذا نودي ضم من غير تنوين، وأما البيان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه، ويمتنع ضمه من غير تنوين، ومثله في ذلك النعتُ والتوكيد، نحو: "يا زيدُ الفاضلُ" و "الفاضلَ" و "يا تميمُ أجمعونَ" و "أجمعينَ".

وكذلك يمتنع البيانُ في قولك "قَرَأَ قالون عيسى" ونحوه مما الأولُ فيه أوضحُ من الثاني، وإنما قال العلماء في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٧ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٧ ـ ٤٨] إنه بيان؛ لأن

---

(١) وينسب البيت لرؤبة بن العجاج، كما في الخزانة، الشاهد السابع عشر بعد المئة .
الشاهد فيه: قوله (يا نصرُ نصرٌ نصراً) حيث جاء نصر الثانية عطف بيان من الأول باعتبار لفظه، والثانية عطف بيان كذلك باعتبار محله، لأن محل المنادى النصب، ولا يصح فيهما البدل.

(٢) البيت من كلام طالب ابن أبي طالب- أخي أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، وهي جملة قصيدة يمدح بها النبي ﷺ ويبكي على قتلى بدر.
الشاهد فيه: قوله (يا أخوينا عبد شمس ونوفلا) حيث جاء (عبد شمس) عطف بيان، على قوله (أخوينا)، ولا يصح البدل، لأنه يستدعي أن يكون (نوفل) مبنياً على الضم، وقد وضح ذلك المؤلف رحمه الله.

فرعون كانَ قد ادعى الربوبية، فلو اقتصروا على قولهم ﴿بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لم يكن ذلك صريحاً في الإيمان بالربِّ الحق سبحانه وتعالى.

البدل

ثم قلت: الرَّابِعُ البَدَلُ، وَهُوَ: التابِعُ الْمَقْصُودُ بالْحُكم بِلاَ وَاسِطَةٍ، وَهُوَ إِمَّا بَدَلُ كُلٍّ نَحْوُ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ أوْ بَعْضٍ نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أو اشْتِمَالٍ نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ أوْ إِضْرَابٍ نَحْوُ: (مَا كُتِبَ لهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا) أوْ نِسْيَانٍ أوْ غَلَطٍ كَ "جَاءَنِي زَيْدٌ عَمْرٌو" و "هذَا زَيْدٌ حِمَارٌ" والأَحْسَنُ عَطْفُ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ بِبَلْ، وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ وَيُخَالِفُهُ، في الإِظْهَار وَالتَّعْرِيفِ وَضِدَّيهِمَا، وَلَكِنْ لا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرِ حَاضِرٍ، إلاَّ بَدَلَ بَعْضٍ أو اشْتمالٍ مُطْلَقاً، أوْ بَدَلَ كُلٍّ إنْ أَفَادَ الإِحَاطَةَ.

شرح التعريف:

وأقول: البدلُ في اللُّغةِ العِوضُ، وفي التَّنزيلِ: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢] وفي الاصطلاح ما ذُكِر.

و **"التابع"** جنسٌ يشمل جميع التوابع.

و **"المقْصُود بالحكم"** فَصْل مُخرِج للنعت والبيان والتأكيد، فإنهُنَّ متمِّماتٌ للمقصود بالحكم، لا مقصودة بالحكم، ولنحو: "جاءَ القومُ لا زيدٌ" فإنَّ زيداً منفيٌّ عنه الحكمُ، فلا يصحُّ أنْ يقالَ إنه المقصودُ بالحكم، ولنحوِ: "عمرو" في "جاء زيد وعمرو" أو "فعمرو" أو "ثم عمرو" أو "القوم حتى عمرو" فإنه مقصود بالحكم مع الأول، فلا يَصْدُقُ عليه أنه المقصود بالحكم.

و **"بلا واسطة"** مُخْرج للمَعْطوفِ عَطْفَ النّسقِ في نحو: "جاء زيدٌ بل عَمْرو"، فإنَّه وإن كان المقصودَ بالحكم، لكنّه إنَّما يتبعُ بواسطة حرفِ العَطْفِ.

أقسامه:

وأقسامه ستة: ١ـ بدلُ كل من كلّ، ٢ ـ وبدل بعض من كلّ، ٣ ـ وبدل اشتمال، ٤ ـ وبدل إضراب، ٥ ـ وبدل نسيان، ٦ ـ وبدل غلط.

فبدَلُ الكلِّ نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧] فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول.

وبدل البعض[١] نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]

(١) أشار في شرح القطر أن (أل) لا تدخل على (كل) و (بعض).

فـ "مَنْ" في موضع خفض على أنها بدل من "الناس" والمستطيعُ بعضُ الناس لا كلُّهم.

[هذا هو المشهور، وقيل: فاعِلٌ بالحجِّ، أي: ولله على النَّاس أن يحجّ مُسْتَطِيعُهُم، وقال الكسائي: إنَّها شرطيَّة مبتدأ؛ والجوابُ محذوفٌ. أي: مَنِ استطاعَ فلْيَحُجَّ، ولا حاجةَ لدعوى الحَذْفِ مع إمكانِ تَمامِ الكلامِ، والوجهُ الثاني يقتضي أنَّه يجب على جميع الناس أنّ مستطيعهم يَحُجُّ، وذلكَ باطلٌ باتِّفاقٍ، فيتعيَّن القولُ الأوَّلُ.] قطر

وبدل الاشتمال نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[البقرة: ٢١٧] فـ "قتال" بدل من "الشهر" وليس القتال نفسَ الشهرِ ولا بعضَه، ولكنهُ ملابس له؛ لوقوعه فيه.

وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسلام: "إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلاَةَ مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُها رُبُعُهَا" إلى العُشْرِ؛ وضابِطُهُ أن يكون البدلُ والمبدَلُ منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما تَوَافُق كما في بدل الكلّ.

ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا مُلاَبَسة كما في بدل الاشتمال.

وبدل النسيان كقولك: "جاءني زيد عمرو" إذا كنت إنما قَصَدْت زيداً أولاً، ثم تبيَّن فسادُ قصدِك فذكرت عمراً.

وبدل الغلط كقولك: "هذَا زَيْدٌ حِمَارٌ" والأصْلُ أنك أردتَ أن تقول: هذا حمار، فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إلى زيد؛ فرفعت الغَلَطَ بقولك: حمار، وسماه النَّحويون بَدَلَ الغَلَطِ، على معنى بدل الاسم الذي هو غَلَطٌ، ألا ترى أن الحمار بدلٌ من زيدٍ، وأن زيداً إنما ذكر غلطاً.

ويصح أن يُمَثَّلَ لهذه الأبدال الثلاثة بقولك: "جاءني زيد عمرو"؛ لأن الأوَّلَ والثاني إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدلُ إضْرَابٍ، وإن كان المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط، وإن كان الأول قُصد أولا ثم تبيَّن فسادُ قَصْدِه فبدل نسيان.

[وربَّما أشكل على كثير من الطَّلبة الفرق بين بدلي الغلط والنسيان، وقد بيَّنَّاه، ويوضِّحُه أيضاً: أنَّ الغلط في اللِّسان والنِّسيان في الجَنان] قطر

ثم اعلم أنَّ البدلَ والمُبدلَ منه ينقسمان بحسَبِ الإظهارِ والإضمار **أربعة أقسام**، وذلك لأنَّهما يكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين، وذلك على وجهين:

فإبدال الظاهر من المظهر نحو: "جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ".

وإبدال المضمر من المضمر، نحو: "ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ" فإيَّاه: بدلٌ أو توكيد، وَأَوْجَبَ ابنُ مالك الثاني، وأسقطَ هذا القِسمَ من أقسام البدل، ولو قُلتَ: "ضَرَبْتُهُ هُوَ" كان بالاتفاق توكيداً لا بدلاً.

وإبدال المضمر من الظاهر نحو: "ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ" وأسقط ابن مالك هذا القسمَ أيضاً من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال: ولو سمع لأعرب توكيداً لا بدلاً، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكَّد القويُّ بالضعيف، وقد قالت العرب: "زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ".

وجَوَّزَ النحويون في "هو" أن يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فَصْلاً.

وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[الكهف: ٦٣] فـ "أن أذكره" بدل من الهاء في "أنسانيه" بدل اشتمال، ومثله ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾[مريم: ٨٠]، وقول الشاعر: [الطويل]

م/ ١٥٣ ـ عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً ... عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ[١]

إلا أنَّ هذا بدلُ كلٍّ من كلٍّ.

وإن كان ضميرَ حَاضِرٍ؛ فإن كان البدلُ بعضاً، أو اشتمالاً جاز، نحو: "أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ" و "أَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ" وقوله: [الرجز]

٣٠٤ ـ أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ ... رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ[٢]

فـ "رجلي" بدل بعض من ياء "أَوْعَدَنِي"، وقوله: [الوافر]

٣٠٥ ـ ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[٣]

---

(١) مر الكلام على هذا الشاهد في بحث الحال، بالرقم المذكور أعلاه.

(٢) البيت للعديل بن الفرخ العجلي، من رهط أبي النجم ويلقب بالعباب. شاعر فحل، اشتهر في العصر المرواني، وهجا الحجاج بن يوسف، وهرب منه إلى بلاد الروم فبعث الحجاج إلى قيصر: لترسلَّن به أو لأجهزن إليك خيلاً يكون أولها عندك وآخرها عندي. فبعث به، فمدحه، فعفى عنه، وأطلقه. الأعلام (٤/ ٢٢٢).

قوله: الأداهم: جمع أدهم وهو القيد. شثنة: غليظة. يصف قدمه بأنها قوية جلدة على احتمال القيد.

الشاهد فيه: قوله (أوعدني.... رجلي) حيث أبدل الاسم الظاهر، وهو قوله (رجلي) من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم، وهو بدل بعض من كل.

الإعراب: أوعدني: أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به. بالسجن: جار ومجرور متعلق بأوعد. والأداهم: الواو عاطفة، الأداهم: معطوف على السجن. رجلي: رجل: بدل من ياء المتكلم في أوعدني، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. فرجلي: الفاء فاء الفصيحة وهي التي تفصح عن شرط محذوف وكأنه قال: إن تقيدني فرجلي، رجل: مبتدأ، والياء: مضاف إليه. شثنة: خبر المبتدأ، وشثنة مضاف. المناسم: مضاف إليه.

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي.

الشاهد فيه: قوله (ما ألفيتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر، وهو قوله: (حلمي) من ضمير الحاضر وهو (ياء المتكلم) وهو بدل اشتمال.

فـ "حلمي" بدلُ اشتمالٍ من ياء "ألفيتني".

وإن كان بَدَلَ كلٍّ فإما أن يَدُلَّ على إحاطة، أو لا، فإن دَلَّ عليها جاز نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] وإن كان غَيْرَ ذلك امتنع، "قُمْتَ زَيْدٌ" وَ "رَأَيْتُكَ زَيْداً" وجوز ذلك الأخفش والكوفيون، تمسُّكاً بقوله: [البسيط]

٣٠٦ - بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلا(١)

وكذلك ينقسمان- بحسب التعريف والتنكير- إلى معرفتين نحو ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦- ٧] ونكرتين نحو ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١ - ٣٢] ومتخالفين فإما أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو ﴿إلى صراط مستقيم صراط الله﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣] أو يكونا بالعكس نحو ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦] وقول الشاعر: [مشطور الرجز]

٣٠٧ - إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا(٢)

عطف النسق

ثم قلت: الْخَامِسُ: عَطْفُ النَّسَقِ، وَهُوَ بِالْوَاوِ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ، وَبِالْفَاءِ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ، وَبِثُمَّ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالْمُهْلَةِ، وَبِحَتَّى لِلْجَمعِ وَالغَايَةِ، وَبِأَمِ الْمُتَّصِلَةِ وَهِيَ: الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِأَمِ التَّعْيِينُ، وَهِيَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مُنْقَطِعَةٌ مُخْتَصَّةٌ بِالْجُمَلِ وَمُرَادِفَةٌ لِبَلْ، وَقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الْهَمْزَةِ، وَبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوْ التَّقْسِيمِ، وَبِبَلْ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ لِتَقْرِيرِ مَتْلُوِّهَا وَإِثْبَاتِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا، كَلَكِنْ، وَبَعْدَ الإِثْبَاتِ وَالأَمْرِ لِنَقْلِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، وَبِلاَ لِلنَّفْيِ.

وَلاَ يُعْطَفُ غَالِباً عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ وَلاَ يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ إِلاَّ بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا، وَلاَ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ إِلاَّ بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ.

---

(١) الشاهد فيه: قوله (بكم قريشٍ) حيث أبدل الاسم الظاهر (قريش) من الضمير وهو الكاف من (بكم) وهو بدل كلٍّ من كلٍّ، وهذا النوع من البدل لم يثبته البصريون، أثبته الكوفيون والأخفش، كما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى.

(٢) الشاهد وَرَدَ في خزانة الأدب، وفي الكامل للمبرِّد، وأورد قبله:

لا تقلُواها وادْلُواها دَلْوا

لاتقلواها: لاتسوقا الإبل سوقاً شديداً، ولاتعنِّفا في السير. وادْلُواهَا: عكس الأول، تقول: دلوت الناقة، سيرتها رويداً. القاموس (دلو) غَدْوا: بفتح الغين وسكون الدال، هو الغَدُ، وأصله غَدْوٌ، فهو غَدِيٌّ وغدويٌّ =

١ ــ معنى الواو :

والواو لمُطلقِ الجَمْعِ [قال السيرافي: (أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب).اهـ.] قطر

وأقول: **معنى كون الواو لمطلق الجمع**: أنها لا تَقْتَضِي ترتيباً ولا عَكْسَهُ، ولا مَعِيَّةً، بل هي صالحة بوضعها لذلك كلّه؛ فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: ١٦٣] ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ [النساء: ١٦٣] ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣] ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[البقرة: ٢١] ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، ومثال استعمالِها في المُصاحَبَةِ نحو ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾[الشعراء: ١١٩]، ونحو ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ﴾[القصص: ٤٠] ونحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾[البقرة: ١٢٧].

[وكما فُهِمَ عكسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن منكري البعث ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذي ذكرناه قول أكثرِ أهلِ العلمِ: من النُّحاةِ وغيرهم، وليس بإجماع كما قال السيرافي، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيينَ أنَّ الواو للترتيب، وأنّه أجاب عن هذه الآية بأنَّ المرادَ يموتُ كبارُنا وتُولَدُ صغارُنا فنحيا، وهو بعيد.

ومن أوضح ما يَرُدُّ عليهم قولُ العرب (اختصمَ زيدٌ وعمرو)، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلكَ بالفاء؛ أو بـ "ثُمَّ" ؛لكونها للترتيب؛ فلو كانت الواو مثلَهما لامتنعَ ذلكَ معَها؛ كما امتنع معهما.] قطر

٢ ــ ٣ ــ معنى ، الفاء ، وثم :

ومثالُ إفادة الفاء للترتيب والتعقيب، وثمَّ للترتيب والمُهلة قولُه تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١ ـ ٢٢]، فعطفَ الإقبارَ على الإماتة بالفاء، والإنشارَ على الإقبارِ بثمَّ، لأنَّ الإقبارَ يعقُبُ الإماتةَ، والإنشارَ يَتَرَاخَى عن ذلك.

٤ ـ **ومعنى "حتَّى" للغاية**، وغايةُ الشيء: نهايَتُهُ، والمرادُ أنها تعطفُ ما هو نهايةٌ في الزيادة، أو القِلَّةِ، والزيادة إما في المقدار الحسِّي، كقولك: "تَصدَّقَ فُلانٌ بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة" أو في المقدار المعنوي، كقولك: "مات النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ" وكذلك القِلّة تكون تارةً في المقدار

= فحذفت واوه، لا لعلة، والشاعر ردَّ المحذوف.

الشاهد فيه: قوله: أخاه غَدْوا. حيث أبدل النكرة، وهو (غَدْوا) من المعرفة، وهو (أخاه) .

الحسِّيّ، كقولك: "اللَّهُ ـ سبحانه وتعالى ـ يُحْصِي الأشْيَاءَ حتى مَثَاقيلَ الذَّرِّ" وتارةً في المقدار المعنوي، كقولك: "زَارنِي النَّاسُ حتى الْحَجَّامُونَ".

[وتاتي للتدريج، ومعنى التَّدريج: أنَّ ما قبلَها ينقَضي شيئاً فشيئاً إلى أنْ يبلُغَ إلى الغاية؛ وهو الاسم المعطوف، ولذلكَ وجب أن يكون المعطوفُ بها جُزءاً من المعطوفِ عليه: إمَّا تحقيقاً؛ كقولك (أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسَها)، أو تقديراً؛ كقوله: [الكامل]

٣٠٨ ـ أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[1]

فعطف (نعلَه) بـ "حتَّى"، وليست جُزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء تقديراً؛ لأنَّ معنى الكلام ألقى ما يُثقِّله حتَّى نعله.] قطر

معنى أم:

٥ ـ و "أم" على قسمين: متَّصلة، ومُنقطعة، وتُسمَّى أيضاً منفصلة.

فالمتَّصلة هي: المسبوقة إما بهمزة التسوية، وهي: الداخلة على جملة يصحُّ حلولُ المصدر محلَّها، نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦ ويس: ١٠] ألا ترى أنه يصح أن يقال: سواء عليهم الإنذار وعَدَمُه، أو بهمزةٍ يُطْلَبُ بها وبأم التعيين، نحو: "أزَيْدٌ في الدَّار أَمْ عَمْرٌو" وسمِّيت "أم" في النوعين متَّصلةً لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُسْتَغْنَى بأحدِهما عن الآخر.

والمنقطعة: ما عدا ذلك، وهي بمعنى بَلْ، وقد تتضمَّن مع ذلك معنى الهمزة، وقد لا تتضمنه.

فالأول نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[الزخرف: ١٦] أي: بل أَتَّخَذَ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكاري، ولا يصحُّ أن تكون في التقدير مجرَّدة من معنى الاستفهام المذكور، وإلا لزم إثباتُ الاتخاذِ المذكور، وهو مُحَال.

والثاني كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[الرعد: ١٦] أي: بل هل تستوي، وذلك لأن "أم" اقترنت بهل؛ فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة.

---

(١) البيت في الخزانة وهو الشاهد السابع والخمسون بعد المئة، ويروى أن البيت في قصة المتلمِّس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يأمره فيه بقتله، وأوهم المتلمِّس أنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم، ففتحه وقرأه، فلمَّا علم ما فيه رمى به في النهر وفرَّ، وخرج من أرضه وسلطانه. وبعد هذا البيت المستشهد به قوله:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيْدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلاَهَا

الشاهد فيه: قوله (حتَّى نعلَه) على رواية النصب؛ فإن النعل وإن لم تكن جُزءاً من الذي قبلها على وجه الحقيقة، فهي جزء مما تأوّلت به؛ لأن المعنى: ألقى كلَّ شيء يُثقله حتى نعلَه، والنَّعلُ بعضُ ما يثقلُه.

٦ ـ معنى أو :

و "أو" لها أربعة معانٍ:

أحدها: التخيير، نحو: ﴿فَكَفَّارَتُهُۥ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[المائدة: ٨٩].

والثاني: الإباحة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾[النور: ٦١]، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب.

والثالث: الشَّكُّ، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[المؤمنون: ١١٣].

والرابع: التَّشكيك، وهو الذي يُعَبَّر عنه بالإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ: ٢٤]، وهذان المعنَيان لها إذا وقعت بعد الخبر.

٧ ـ **أما "بل"** فيعطف بها بعد النفي، أو النهي، ومعناها حينَئذٍ: تقريرُ ما قبلَها بحَالِهِ، وإثباتُ نقيضه لِما بعدَها، نحو: "مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو" وَ "لاَ يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو" وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذٍ: نَقْلُ الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وَجَعْلُ الأوَّلِ كالمسكوت عنه.

٨ ـ **وأما "لكن"** فلا يُعْطَفُ بها إلا بعد النفي أو النهي، ومعناها كمعنى بل، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياساً على بل، وأَبَاهُ غيرُهم لأنه لم يُسْمَع.

٩ ـ **وأما "لا"** فإنها لنفي الحكم الثابتِ لِما قبلَها عَمَّا بعدَها؛ فلذلك لا يُعْطَفُ بها إلا بعدَ الإثباتِ، وذلك كقولك: "جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو".

مقارنة بين، لا، ولكن:

[وحاصل هذا الموضع أن بين "لا"، و "لكن"، و "بل" اشتراكاً وافتراقاً.

فأما اشتراكها فمن وجهين؛ أحدهما: أنَّها عاطفة، والثاني: أنَّها تُفيدُ ردَّ السامعِ عن الخطأ في الحكم إلى الصواب.

وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً؛ أحدهما: أنَّ "لا" تكون لِقَصْرِ القلبِ وقصرِ الإفرادِ، و "بل"، و "لكِنْ" إنَّما يكونان لقصْرِ القَلْب فقط؛ تقول (جاءني زَيْدٌ لا عَمْرُوٌ) ردّاً على من اعتقد أنَّ (عمراً) جاء دون (زيد)؛ أو أنَّهما جاءاك معاً، وتقول (ما جاءني زَيْدٌ لكن عمروٌ)؛ أو (بل عمرو) ردًّا على من اعتقد العكس.

والثاني: أنَّ "لا" إنَّما يُعْطَفُ بها بعد الإثبات، و "بل" و "لكن" إنَّما يُعْطَفُ بهما بعد النَّفي، ويكون معناهما كما ذكرنا، ويُعْطَفُ بـ "بل" بعد الإثبات، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما

بعدها وصَرْفُهُ عمَّا قبلَها وتَصييرُهُ كالمسكوت عنه، من قبَلِ أنَّه لا يحكم عليه بشيء، وذلك كقولك (جاءَني زَيْدٌ بلْ عَمْروٌ).

وقد تضمَّن سكوتي عن "إمَّا" أنَّها غيرُ عاطفةٍ؛ وهو الحقُّ، وبه قال الفارسيُّ:

وقال الجُرجاني: عَدُّها في حُرُوف العطفِ سَهْوٌ ظاهر.] قطر

ومثالُ العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد بالضمير المنفصل: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[الأنبياء: ٥٤]، ومثالُهُ بعد الفصل بالمفعول ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[الرعد: ٢٣]، فـ"مَنْ": عَطْفٌ على الواو من "يدخلونها" وجاز ذلك للفَصْلِ بينهما بضمير المفعول.

ومثالُ العطف من غير توكيد ولا فَصْل قولُ النبي ﷺ: "كُنْتُ وأبو بكرٍ وَعُمَرُ" وَ "فَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ" وقول بعضهم: "مَرَرْتُ بِرَجلٍ سواءٍ وَالعَدَمُ" فـ "سواء" صفة لرجل، وهو بمعنى مُسْتَوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، و "العَدَمُ" معطوف على ذلك الضمير، ولا يقاسُ على هذا، خلافاً للكوفيين.

ومثالُ العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١] ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بخفض "الأرحام"، وحكاية قطرب، "ما فيها غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ".

توابع المنادى

ثم قلت: فَصلٌ ـ وإذا أُتبِعَ المُنَادَى بِبَدَلٍ أوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ "ال" فَهُوَ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً، وَتَابعُ المُنَادَى المبْنِيِّ غَيرَهُمَا يُرْفَعُ أوْ يُنْصَبُ؛ إلاَّ تَابعَ "ايٍّ" فَيُرْفَعُ، وَإلاَّ التَّابعَ المُضَافَ المجَرَّدَ مِنْ "ال" فَيُنْصَبُ، كَتَابعِ الْمُعْرَب.

وأقول: لتوابع المنادى أحكام تخصُّها؛ فلهذا أفْرَدْتُهَا بفصل.

والحاصلُ أنَّ التابعَ إذا كان بدلاً أو نَسَقاً مجرَّداً من "أل" فإنَّه يستحقُّ حينئذٍ ما يستحقُّه لو كان منادى، تقول في البدل: "يا زيدُ كُرْزُ" بالضمِّ، كما تقول: "يا كُرْزُ" وكذلك: "يا عَبْدَ اللَّهِ كُرْزُ" وفي النَّسَقِ: "يا زيدُ وخالدُ" بالضمِّ، كما تقول: "يا خالدُ" وكذلك: "يا عبدَ اللَّهِ وخالدُ" لا فَرْقَ في البابين المذكورين بينَ كونِ المنادى مُعرَباً أو مبنياً.

وإنْ كانَ التابعُ غيرَ بَدَلٍ وَنَسَقٍ مجرَّد من "أل" فإن كان المنادى مبنياً فالتابعُ له ثلاثة أقسام: ما يجبُ رفعُه، وما يجبُ نصبُه، وما يجوز فيه الوجهان:

فالواجبُ رفْعُهُ: نعت "أيّ" نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[الانفطار: ٦] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[النساء: ١] وعن المازني إجازة نصبه، وأنه قرئ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وهذا إنْ ثَبتَ فهو من الشذوذ بمكان.

والواجبُ نصبُهُ: التابعُ المضاف، مثاله في النعت نحو: "يا زيدُ صَاحِبَ عَمْرٍو" ومثاله في التوكيد "يا تميمُ كُلَّهُمْ" أو "كلَّكُمْ" ومثاله في البيان: "يا زيد أبا عبد الله".

والجائز فيه الوجهان: التابعُ المفردُ، نحو: "يا زَيْدُ الفاضلُ، والفاضلَ" و "يا تميمُ أجْمَعُونَ، وأجْمَعِينَ" و "يا سعيدُ كُرْزٌ، وكُرْزاً" قال ذو الرمة: [الرجز]

م/ ٣٠٢ ـ لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً[1]

وإنْ كان المنادى معرَباً تعين نصبُ التابع، نحو: "يا عَبْدَ اللهِ صاحِبَ عَمْرٍو" و "يا بني تميمٍ كلَّهُمْ" و "يا عَبْدَ اللهِ أبا زَيْدٍ".

وإذا وجب نصبُ المضافِ التابع للمبنيّ فنصبُه تابعاً لمعرب أحَقُّ، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[الزمر: ٤٦] ففاطر: صفة لاسم الله سبحانه، وزعم سيبويه أنه نداء ثَانٍ حُذِفَ منه حرفُ النداء؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يُوصَف، وكلمة "اللهمَّ" لا تستعمل إلا في النداء.

موانع الصرف

ثم قلت: باب ـ مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

فالتَّأْنِيثُ بالألِفِ كَبُهْمَى وَصَحْرَاءَ، وَالْجَمْعُ الْمُمَاثِلُ لِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ، كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُّ بِالْمَنْعِ، وَالبَوَاقِي مِنْهَا مَا لاَ يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ العَلَمِيَّةِ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ كَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ؛ وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: هِنْدٍ وَجْهَانِ، بِخِلاَفِ نحْوِ: سَقَرَ وَبَلْخَ وَزَيْدَ لامْرَأَةٍ، وَالتَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ كَمَعْدِيكَرِبَ، وَالعُجْمَةُ كَإِبْرَاهِيمَ، وَمَا يُمْنَعُ تَارَةً مَعَ العَلَمِيَّةِ وَأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ، وَهُوَ العَدْلُ كَعُمَرَ وَزُفَرَ، وَكَمَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ، وَالوَزْنُ كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ، وَالزِّيَادَةُ، كَعُثْمَانَ وَغَضْبَانَ، وَشَرْطُ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَأَرْنَبٌ وَصَفْوَانٌ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ، وَيَعْمَلٌ وَنَدْمَانٌ مِنَ المُنَادَمَةِ مُنْصَرِفَةٌ. وَشَرْطُ العُجْمَةِ كَوْنُ عَلَمِيَّتِهَا في العَجَمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَةِ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ، وَشَرْطُ الوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَضُرِبَ عَلَمَيْنِ، أَوْ افْتِتَاحُهُ بِزِيَادَةٍ هِيَ بِالْفِعْلِ أَولَى كَأَحْمَرَ وَكَأَفْكَلَ عَلَماً.

---

(١) سلف الكلام عليه في مبحث عطف البيان. بالرقم المذكور أعلاه .

وأقول: الأصلُ في الأسماءِ أنْ تكونَ منصرفة ـ أعني مُنَوَّنة تنوينَ التَّمكينِ ـ **وإنَّما تخرجُ عن هذا الأصل إذا وُجد فيها علَّتان من عِلَلٍ تِسْعٍ، أو واحدة منها تقوم مقامَهما**، والبيت المنظوم لبعض النحويين، وهو يجمع العلل المذكورة إمَّا بصريح اسمِها، أو بالاشتقاق.

والذي يقوم مقام علَّتين شيئان: التأنيث بالألف: مقصورةً كانت كبُهْمَى، أو ممدودةً كصَحْراء، والجمعُ الذي لا نَظِيرَ له في الآحاد ـ أي: لا مفردَ على وزنه ـ وهو **مَفَاعِلُ** كمَسَاجِدَ، **ومفاعيلُ** كمصَابِيحَ ودنَانِيرَ، وإنَّما مثَّلت المقصورة ببُهْمى دون حُبْلَى وللمدودة بصحراء دونَ حمراءَ؛ لئلا يتوهَّم أنَّ المانع الصفة وألف التأنيث، كما توهَّم بعضهم.

وما عدا هاتين العِلَّتين لا يؤثِّر إلا بانضمام عِلَّة أخرى له، ولكن يُشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أنْ تكون العِلَّة الثانية المجامعة لكل منهنَّ **العلمية**؛ ولهذا صرفت صِنْجَةٌ وقائمةٌ، وإنْ وجد فيهما علَّة أخرى مع التأنيث، وهي العجمة في صنجة **والصفة** في قائمة، وما ذاك إلا **لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية**، وكذلك أذرَبيجَان ـ اسم لبلدة ـ فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة، قيل: وعلَّة خامسة وهي التأنيث؛ لأنَّ البلدة مؤنثة، وليس بشيء؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان، ولو قُدِّر خُلُوُّه من العلمية وجب صرفُه؛ لأنَّ التأنيثَ والتركيبَ والعجمة شرطُ اعتبار كُلٍّ منهنَّ العلمية كما ذكرنا، والألف والنون إذا لم تكن في صفة كسَكْرَانَ فلا تمنع إلا مع العلمية كسَلْمَانَ، ولا وصفية في أذْرَبِيجَانَ؛ فتعيَّنَتِ العلمية، ولا علمية إذا نكرته؛ فوجب صرفه.

ومثَّلْتُ للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينبَ لأبيِّن أنه على ثلاثة أقسام: لفظي ومعنوي، ولفظي لا معنوي، ومعنوي لا لفظي.

[وأما التَّركيب، فليس المراد به ١- تركيبَ الإضافةِ كـ (امرئ القيس)، لأنَّ الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة؛ فلا تكون مُقتضية للجرِّ بالفتحة، و ٢- لا تركيبَ الإسناد كـ (شابَ قرناها) و (تأبَّطَ شراً) فإنَّه من بابِ المحكيِّ، ولا ٣- التركيبَ المزجيَّ المختوم بـ "وَيْهِ" مثل (سيبويْهِ) و (عمرَويْهِ)؛ لأنَّهُ من باب المبني، والصرفُ وعدمُهُ إنَّما يُقالان في المعرب، وإنَّما المراد التركيب المزجيُّ الذي لم يختمِ بِـ "وَيْهِ"، كـ (بعلبكَّ) و (حضرموتَ) و (معْدِ يكْرب).] قطر

وأما بقية العِلَل فإنَّها تمنع تارةً مع العلمية وتارةً مع الصفة.

[وهي: ١- العدلُ، وهو: تحويلُ الاسمِ من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

وهو على ضربين: ١- واقع في المعارف، و ٢- واقع في الصفات.] قطر

مثالُ العدل مع العلميَّة عُمَرُ وَزُفَرُ وَزُحَلُ وَجُمَحُ وَدُلَفُ، فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل

وجامع ودالف، وطريق معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى من أفواههم ممنوعَ الصرفِ، وليس فيه مع العلمية علةٌ ظاهرة؛ فيحتاج حينئذٍ إلى تكلُّف دَعْوى العدل فيه.

[٢- ومنه ما كان على وزن فَعَال، وذلكَ في المؤنَّث، وعَدْلُهُ عن فاعله؛ نحو: حَذَامِ وقَطَامِ وَرقَاشِ. وذلكَ في لغة تميم خاصَّة؛ فأما الحجازيون فيبنونَه على الكسر؛ قال الشاعر: [الوافر]

٣٠٩ ـ أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلامِ(١)

وقال الآخر: [الوافر]

م/ ٤١ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ(٢)

فإن كان آخرَه راءً؛ كسَفارِ: اسم لماءٍ، وحَضارِ: لكوكبٍ، ووبَارِ: لقبيلةٍ!! فأكثرُهم يُوافقون الحجازيين على بِنائه على الكسر؛ ومنهم من لا يُوافقهم، بل يلتزمون الإعراب ومنعَ الصرفِ.

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً (أمسُ) إذا أُريد به اليومُ الذي قبل يومك؛ فأكثرُهم يمنعُه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنَّه معدولٌ عن الأمس؛ فيقول (مضى أمسُ بما فيه) ويبنيهِ على الكسر في النصب والجرِّ؛ على أنَّه متضمِّن معنى الألف واللام؛ فيقول (اعتكفتُ أمسِ)، و (ما رأيتُهُ مُذْ أمسِ)، وبعضهم يُعربُهُ إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وقد ذكرتُ ذلكَ في صدرِ هذا الشرح.

وأمَّا (سَحَرُ)!! فجميع العرب تمنعه من الصرف؛ بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ظرفاً، والثاني: أن يكون من يوم معين؛ كقولك (جئتكَ يوم الجمعة سَحَر)؛ لأنَّهُ حينئذ معدولٌ عن السَّحَرِ. كما قدَّر التميميون "أمسِ" معدولاً عن الأمس، فإن كان سَحَرَ غير يومِ معينٍ انصرف؛ كقوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[القمر:٣٤].] قطر

العدل مع الصفة :

ومثالُهُ مع الصفة أُحَادُ وَمَوْحَدُ، وَثُنَاءُ وَمَثْنَى، وَثُلاَثُ وَمَثْلَثُ، وَرُبَاعُ ومَرْبَعُ؛ فإنها معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، قال تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنحة، وهي ممنوعة الصرف؛ لأنها معدولة

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، يمدح فيها عمرو بن هند.

قوله: (قطام): اسم امرأة.

الشاهد فيه: قوله (قطام) فإنه جاء على وزن (فَعالِ) ـ بفتح الفاء ـ وهو معدول عن (فاطمة) وهو فاعل لاسم الفاعل (تاركة) أغنى عن الخبر، وهو مبني على الكسر في محل رفع.

(٢) سبق الكلام على هذا الشاهد في مبحث (الاسم معرب ومبني) في أول الكتاب.

عمَّا ذكرنا؛ فلهذا كان خفضُها بالفتحة، ولم يظهر ذلك في مَثْنَى لأنه مقصور، وظهر في ثُلاَثَ ورُبَاعَ لأنهما اسمان صحيحا الآخِرِ، ومن ذلك "أُخَرُ" في نحو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤ ـ ١٨٥] فأُخَر: صفة لأيام وهي معدولة عن آخَرَ- بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف- لأنها جمع أخرى، وأخرى أنثى آخَرَ بالفتح، وقياسُ فُعْلَى أفْعَلَ أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونةً بلام التعريف، فأما ما لا إضافة فيه ولا لام فقياسُهُ أفْعَلُ كأفْضَلَ، تقول: "هندٌ أفضلُ" و "الْهِنْدَات أفضل" ولا تقول: فُضْلَى ولا فُضَّلَ، فأما أُخَرُ فصفة معدولة؛ فلهذا خفضت بالفتحة، فإن كانت أُخَرُ جمعَ أخْرَى أنثى آخِرِ- بكسر الخاء- فهي مصروفة، تقول: "مررتُ بأوَّلٍ وَأُخَرٍ" بالصرف، إذ لا عَدْلَ هنا.

العلمية ووزن الفعل:

ومثالُ الوزن مع العلمية أَحْمَدُ وَيَزِيدُ وَيَشْكُرُ، ومع الصفة **أَحْمَرُ وَأَفْضَلُ، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أفْعَلَ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية.**

العلمية زيادة الألف والنون:

ومثالُ الزيادة مع العلمية سَلْمَانُ وَعِمْرَانُ وَعُثْمَانُ وَأَصْبَهَانُ، ومثالُها مع الصفة سَكْرَانُ وَغَضْبَانُ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فَعْلاَنَ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية.

ويشترط لتأثير الصفة أمران:

أحدهما: كونها أصلية، فيجب الصرف في نحو قولك: "هذا قَلْبٌ صَفْوَانٌ" بمعنى قاسٍ، و "هذَا رَجُلٌ أَرْنَبٌ" بمعنى ذليلٍ، أي ضعيف.

والثاني: عدمُ قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو: نَدْمَانٍ وَأَرْمَلٍ؛ لقولهم: نَدْمَانَةٌ وأرْمَلَةٌ، قال الشاعر: [الوافر]

٣١٠ ـ وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأسَ طِيباً ... سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ[1]

ويشترط لتأثير العجمة أمران:

---

(١) البيت من كلام البُرج بن مسهر بن جلاس بن الأرت الطائي: شاعر من معمري الجاهلية توفي نحو٣٠ق هـ. الأعلام (٢/ ٤٧).

قوله: (ندمان) هو من المنادمة، وهو الذي ينادمك على الشراب، ومؤنثه: ندمانة. أما ندمان من الندم، فمؤنثه (ندمى) تغورت: أفلَت.

الشاهد فيه: قوله (وندمانٍ) حيث جاء مصروفاً؛ لأنه من المنادمة، ومؤنثه (ندمانة) بالتاء، وهذا مصروف، بخلاف ندمان من الندم، والذي مؤنثه (ندمى) فإنه ممنوع من الصرف.

أحَدُهما: كونُ علميتها في اللغة العجمية؛ فنحو: لِجَامٍ وَفَيْرُوزٍ- عَلَمَيْنِ لمذكَّرين- مصروف.

والثاني: الزيادة على الثلاثة، فنوحٌ وَلُوطٌ وَهُودٌ ونحوهم مصروفة وَجْهاً واحداً، هذا هو الصحيح، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥] وقال تعالى: ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ ۝ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ﴾ [الحج: ٤٣ ـ ٤٤] وقال تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾[هود: ٦٠]؛ وليس مما نحن فيه، لأنه عربي، وليس في أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره، وغير صالح وشعيب ومحمد ﷺ، وزعم عيسى بن عمر وابنُ قُتَيْبَةَ والجرجاني والزمخشري أن في نُوحٍ ونحوِه وجهين، وهو مردود؛ لأنه لم يرد بمنع الصرف سماعٌ مشهورٌ، ولا شاذٌّ.

شروط وزن الفعل ليُمنع من الصرف:

وشرط الوزن كونُهُ إما مختص بالفعل، أو كونهُ بالفعل أولى منه بالاسم، **فالأول** نحو: "شَمَّرَ وضُرِبَ" علمين، قال الشاعر: [الطويل]

٣١١ـ وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا[(١)]

والثاني نحو: أَحْمَرَ صفة أو علماً، وأفْكَلُ علماً، والأفْكَلُ اسم للرِّعْدةِ، فإن هذا الوزن وإن كان يُوجَدُ في الأسماء والأفعال كثيراً، ولكنه في الأفعال أولى منه في الأسماء، لأنه في الأفعال يدل على التكلم كأذْهَبُ وأنْطَلِقُ، وفي الأسماء لا يدل على معنًى، والدالُّ أصلٌ لغير الدَّالّ.

ألف التأنيث:

واعلم أن المؤنث إن كان تأنيثُه بالألف كبُهْمَى وَصَحْرَاءَ امتنع صَرْفه، ولم يحتج لعلة أخرى، وقد

---

(١) عجز بيت نُسب لجميل بن عبد الله بن معمر العذري، وصدره:

أبوكَ حُبابٌ سارقُ الضَّيف بُرْدَهُ.

قوله: الحُباب: بضم الحاء، اسم للشيطان، والحيَّة. وشمَّر: اسم فرس.

الشاهد فيه: قوله (شمرا) حيث منعه من الصرف لكونه علماً موازناً للفعل. فهو على وزن (فعَّل) ولا يكون هذا الوزن إلا في الفعل.

الإعراب: أبوك: أبو: مبتدأ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه.حباب: خبر المبتدأ. سارق: صفة لحباب أو خبر ثان، وسارق مضاف. الضيف: مضاف إليه. برده: برد: بدل من الضيف على لفظه أو على محلِّه. وجدي: الواو حرف عطف، جد: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وجدّ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. يا: حرف نداء. حجاج أو عباس: منادى مبني على الضم في محل نصب، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره. فارس: خبر المبتدأ الذي هو جدّ، وفارس مضاف. شمرا: مضاف إليه، مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

مضى ذلك، وقول أبي عليّ: إنَّ (حَمْراءَ) امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقضٌ بمنع صَرْف صحراء.

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية، سواء كان لمذكَّر كطَلْحَة وحمزة، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة، وقولُ الجوهري إن "هَاوِيَةٌ" من قوله تعالى: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٩] اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأً؛ لأن ذلك يوجب منع صرفه.

وإن كان بغير التاء امتنع صَرْفُه وجوباً إن كان زائداً على ثلاثة كسعادَ وزينب، أو ثلاثياً محرك الوسط كسَقَرَ وَلَظَى، قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝﴾ [المدثر: ٤٢] ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾[المعارج: ١٥] أو ساكنَ الوسَطِ أعجمياً كَحَمَاةَ وجُورَ وحِمْصَ وَبَلْخَ- أسماء بلاد- أو عربياً ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو: زَيْدَ وَبَكْرَ وَعَمْرو- أسماء نسوة- هذا قول سيبويه، وذهب عيسى ابن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان، وإن لم يكن منقولاً من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كهِنْدٍ وَدَعْدٍ وَجُمْلٍ، ومَنْعُ الصرف أولى، وأوجَبَه الزجاجُ، وقد اجتمع الوجهان في قوله: [المنسرح]

٣١٢ـ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[1]

التعجب[2]

[باب: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ ١- (مَا أَفْعَلَ زَيْداً!)، وَإِعْرَابُهُ: "مَا" مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ، وَ "أَفْعَلَ" فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ "مَا"، وَ "زَيْداً" مَفْعُولٌ بِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ "مَا".

وَ ٢- "أَفْعِلْ بِهِ!" وَهُوَ بِمَعْنَى (مَا أَفْعَلَهُ)، وَأَصْلُهُ (أَفْعَلَ) أَيْ: صَارَ ذَا كَذَا كَـ (أَغَدَّ الْبَعِيرُ) أَيْ: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ وَزِيْدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا بِخِلَافِهَا فِيْ فَاعِلِ كَفَى.

وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلاَ التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ مُثْبَتٍ مُتَفَاوِتٍ تَامٍّ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ (أَفْعَلَ).

التَّعجُّب: تَفَعُّلٌ من العَجَب، وله ألفاظ كثيرة غير مُبَوَّب لها في النَّحو؛ كقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ

---

(١) البيت لجرير بن عطية، وقيل إلى عبيد الله بن قيس الرقيات.

قوله: (تتلفَّع) من التلفُّع، وهو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد. العُلَب: جمع علبة، وهو وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب.

وهو يصف هذه المرأة بأنها لم تسكن البادية، ولم تلبس لباسهم، ولا شربت كما يشربون، وإنما هي من أهل الحضر.

الشاهد فيه: قوله (دعد) حيث جاءت في البيت مصروفة وغير مصروفة، وهما وجهان جائزان.

(٢) هذا البحث مع بحث الوقف وهمزة الوصل من القطر بأكملها، ووضعتها هنا كي أنهي الكتاب ببحث العدد، الذي هو آخر بحث في كتاب شذور الذهب؛ ليكون الكتاب مختوماً بخاتمته؛ لكونه اعتمد أصلاً.

تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: "سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ المُؤمنَ لا يَنْجُسُ حيًّاً ولا مَيِّتاً"[١]، وقولهم: لله درُّهُ فارساً! وقول الشاعر: [السريع]

٣١٣ ـ يَا سَيِّداً ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأكنافِ رَحْبَ الذِّراعْ[٢]

والمُبَوَّبُ له في النَّحو صيغتان: (ما أَفْعَلَ زَيداً)، و (أَفْعِلْ بِهِ) .

صيغة (ما أفعله) :

فأمَّا الصيغة الأولى: فـ "ما" اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين:

١ ـ أحدهما: أنَّها نكرة تامَّة بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التَّعجُّب، كما قالوا في قول الشاعر: [الكامل]

٣١٤ ـ عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضيَّةً، وإقَامَتِي فِيكُمْ على تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[٣]

وإمَّا لأنَّها في قوة الموصوفة؛ إذ المعنى: شيء عظيم حَسَّنَ زَيْداً، كما قالوا في (شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب)[٤]: إنَّ معناه شيء عظيم أهرَّ ذا ناب.

٢ ـ والثاني: أنَّها تحتمل ثلاثة أوجه؛

أحدها: أن تكون نكرة تامَّة، كما قال سيبويه.

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها.

والثالث: أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخَبرُ محذوفٌ، والمعنى: شيء حَسَّنَ زَيْداً عظيمٌ، أو: الذي حَسَّنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ، وهذا قولُ الأخفش.

---

(١) أخرجه: [أحمد: ٧٢١١] و[البخاري: ٢٨٥] و[مسلم: ٨٢٤] .

(٢) البيت في الخزانة مع بيتين أخرين، وفيها: موطأ البيت. والمفضل الضبي روى الأبيات في المفضليات ونسبها إلى أحمد بن عبيد.
قوله: (موطأ الأكناف) يسهل النزول في جواره وحماه. و (رحب الذراع) كناية عن جوده وكرمه.
الشاهد فيه: جاء به شاهداً على صيغة من صيغ التعجب التي لم تبوب وتقعد في باب التعجب.
الإعراب: يا: حرف نداء. سيداً: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. ما: اسم استفهام مبتدأ. أنت: خبر المبتدأ، ومن سيد: تمييز، وأصله منصوب لكن جُرَّ بمن. موطأ: نعت للمنادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون لـ "سيِّد" المجرور بـ "من" باعتبار لفظه، فالكلمة على هذا مجرورة، وهي منصوبة على الإعراب الأول، وموطأ مضاف. الأكناف: مضاف إليه. رحب: نعت ثان الذراع: مضاف إليه.

(٣) البيت مختلف في نسبته، وهو الشاهد الثامن والثمانون من الخزانة، وقال البغدادي وهو من شواهد سيبويه .
الشاهد فيه: قوله (عجبٌ) حيث سوَّغ الابتداء بها وهي نكرة؛ لدلالتها على معنى التعجب.

(٤) هذا مثل، أورده الميداني في مجمع الأمثال، وهو يضرب في ظهور أمارات الشر وعلاماته .

وأمَّا (أَفْعَلَ) فزعم الكوفيون أنَّه اسم؛ بدليل أنَّه يُصَغَّرُ، قالوا: (ما أُحَيْسَنَهُ) و (ما أُمَيْلِحَهُ)، وزعم البصريون أنَّه فعلٌ ماضٍ، وهو الصحيح؛ لأنَّه مبنيٌّ على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنَّه خبر، ولأنَّه يلزمه مع ياء المتكلِّم نونُ الوقاية؛ يقال (ما أَفْقَرَنِي إلى عَفْوِ اللهِ)، ولا يقال (ما أَفْقَرِي)! وأمَّا التصغير فشاذٌّ، ووجهه أنَّه أَشْبَه الأسماء عموماً بجموده، وأنَّه لا مَصْدَرَ له، وأشبه "أَفْعل" التَّفضيل خصوصاً بكونه على وَزْنِهِ، وبدلالتِهِ على الزيادة، وبكونهما لا يُبْنَيان إلاَّ ممَّا استكمل شروطاً يأتي نكرها، وفي "أَحْسَنَ" ضميرٌ مستتر بالاتِّفاق مرفوعٌ على الفاعلية، راجع إلى "ما" وهو الذي دَلَّنا على اسميَّتها؛ لأنَّ الضمير لا يعود إلاَّ على الأسماء.

و "زَيْداً" مفعول به على القول بأنَّ "أَفْعَلَ" فعلٌ ماض، ومُشبَّهٌ بالمفعول به على القول بأنَّه اسم.

صيغة (افعل به) :

وأمَّا الصيغة الثانية فـ "أَفْعِلْ" فِعْلٌ باتفاق، لفظُهُ لفظ الأمر، ومعناه التَّعجُّب، وهو خالٍ من الضمير، وأصلُ قولك (أَحسِنْ بِزَيْدٍ): أَحْسَنَ زَيْدٌ: أي صار ذا حُسْن، كما قالوا: أَوْرَقَ الشَّجَرُ، وأَزْهَرَ البُسْتَانُ، وأثرى فُلانٌ، وأتْرَبَ زَيْدٌ، واغَدَّ البَعِيرُ، بمعنى: صار ذا ورَق، وذا زهر، وذا ثَرْوَة، وذا مَتْرَبة- أي فَقْر وذا فاقَةٍ- وذا غُدَّةٍ؛ فَضُمِّنَ معنى التَّعجُّب، وحُوِّلَتْ صيغته إلى صيغة "أَفْعِلْ"- بكسر العين- فصار أَحْسِنْ زَيْدٌ؛ فاسْتُقْبِحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر؛ فزيدت الباء لإصلاح اللفظ؛ فصار "أَحْسِنْ بِزَيْدٍ"، على صيغة "امْرُرْ بِزَيْدٍ": فهذه الباء تُشبهُ الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ في أنَّها زيدت في الفاعل، ولكنَّها تخالفها من جهة أنَّها لازمة وتلك جائزةُ الحذفِ! قالَ سُحَيْمٌ: [الطويل]

٣١٥ ـ عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تجهَّزْتَ غازياً كفى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلْمَرءِ ناهياً[١]

شروط صوغ فعل التعجب :

ولا يُبْنى فعلُ التَّعجُّب واسمُ التَّفضيلِ إلاَّ ممَّا استُكمِل فيه خمسةُ شروطٍ:

أحدُها: أن يكون فعلاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من غير فعل، ولهذا خُطِّئَ مَنْ بناهُ من الجِلْفِ[٢]، والحمار؛

---

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، اليربوعي الحنظلي التميمي: شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام، توفي سنة٦٠هـ وهو القائل: "أنا ابن جلا وطلاع الثنايا". الأعلام (٣/ ٧٩).

الشاهد فيه: قوله (كفى الشيب) حيث جاء فاعل كفى غير مجرور بباء زائدة وهو جائز، خلافاً لفاعل (أفعلْ) في التعجب.

(٢) لكن جاء في القاموس (جلف) قوله: وقد جَلِف كَفَرِح، جَلَفاً وجَلافة، وعليه يمكن أن يصاغ منه أفعل التعجب، لأن له فعلاً، وقد ذكرنا ذلك في أفعل التفضيل .

فقال (ما أَجْلَفَهُ!)، و (ما أَحْمَرَهُ!)، وشَذَّ قولهم (ما أَلَصَّهُ!)، و (هو أَلَصُّ مِنْ شِظاظٍ).

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو (دَحْرَجَ)، و (انْطَلَقَ)، و (اسْتَخْرَجَ). وعن أبي الحسن جوازُ بنائِهِ من الثلاثي المزيد فيه، بشرط حذف زوائده، وعن سيبويه جواز بنائه من (أفعلَ)؛ نحو (أكرَمَ، وأحسَنَ، وأعْطَى).

الثالث: أن يكون ممَّا يقبل معناه التَّفاوت؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو (ماتَ)، و (فَنِيَ)، لأنَّ حقيقتهما واحدة، وإنَّما يتعجَّب ممَّا زاد على نظائره.

الرَّابع: أن لا يكون مبنيَّاً للمفعول؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو (ضُرِبَ)، و (قُتِلَ).

الخامس: أن لا يكون اسمُ فاعله على وزن "أفعَلَ"؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو (عَمِيَ) و (عَرِجَ) وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو (سَوِدَ)، و (حَمِرَ) ونحوهما من أفعال الألوانِ، ولا من نحو (لَمِيَ)، و (دَعِجَ) ونحوهما من أفعالِ الحُلْى[1]، التي الوصفُ منها على وزن (أفعَلَ)، لأنَّهم قالوا من ذلكَ: (هو أعمى، وأعرجُ، وأسودُ، وأحمرُ، والمى، وأدعجُ).]قطر

الوقف

[بَابُ: الْوَقْفُ- فِيْ الأَفْصَحِ- عَلَى نَحْوِ ﴿رَحْمَتَ﴾ بِالْهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ ﴿مُسْلِمَاتٍ) بِالتَّاءِ.

إذا وَقَفتَ على ما فيه تاء التَّأنيث؛ فإن كانت ساكنة لم تتغيَّر؛ نحو (قامتْ) و (قعدتْ) وإن كانت متحركة: فإمَّا أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتَّاء؛ أوْ لا، فإن لم تكن كذلكَ فالأفصحُ الوقفُ بإبدالها هاءً؛ تقول (هذه رحمهْ) و (هذه شجرهْ)، وبعضهم يقفُ بالتَّاء، وقد وقفَ بعضُ السبعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦]، و ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان:٤٣] بالتَّاء، وسُمِعَ بعضهم يقول: يا أهلَ سُورةِ البقرتْ! فقال بعضهم من بعضٍ منْ سمعَهُ: والله ما أحفظُ منها آيتْ، وقال الشاعر: [الرجز]

٣١٦ـ وَاللَّـهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ   مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ[2]

---

(١) الحُلى: جمع حِلْية، وهي الخلق والصورة ويجوز في جمعها الضم والكسر لأوائلها كجزيه ولحية: تجمع على جُزىً ولُحىً ولا نظير لهذه الثلاثة في الجمع. القاموس (حلى) وحاشيته.

(٢) البيت من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي، من بني بكر بن وائل من أكابر الرجَّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي ومات سنة١٣٠هـ.

الشاهد في البيت: قوله (مسلمت) و (مت) و (الغلصمت) و (أمت) حيث قلبت تاء التأنيث تاء في الوقف، والأصل (مسلمة) و(الغلصمه) و (أمَة) وأما (مت) فأصلها (ما) فقلبت الألف هاء، ثم قلبت الهاء تاء، تشبيهاً لها بهاء التأنيث.

كَانَتْ نُفُوسُ الـقَـوْمِ عِـنْـدَ الـغَـلـصَـمَـتْ وَكَـانَتِ الـحُـرَّةُ أَنْ تُـدْعَـى أَمَـتْ

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصحُّ الوقفُ بالتَّاء، وبعضهم يقف بالهاء، وسُمِعَ من كلامهم: (كيفَ الإخوةُ والأخواهْ؟) وقالوا: ·دفنُ البناهْ منَ المكْرُماهْ).

وقد نَبَّهتُ على الوقف على نحو (رحمة) بالتاء، وعلى نحو (مسلمات) بالهاء بقولي بعدُ: (وقد يُعكسُ فيهنَّ).

وَعَلَى نَحْوِ (قاضٍ) رَفْعَاً وَجَرَّاً بِالْحَذْفِ، وَنَحْوُ (الْقَاضِيْ) فِيْهِمَا بِالإِثْبَاتِ.

إذا وقفتَ على المنقوصِ – وهو الاسم الذي آخره ياء مكسورٌ ما قبلها – فإمَّا أن يكونَ منوَّناً؛ أو لا.

١ – فإن كانَ منوَّناً فالأفصحُ الوقفُ عليه رفعاً وجراً بالحذفِ، تقول (هذا قاضْ)، و (مررتُ بقاضْ)، ويجوز أن تقفَ عليه بالياء، وبذلكَ وقفَ ابن كثير على (هادي) و (والي) و (واقي) من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[الرعد:٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[الرعد:١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾[الرعد:٣٤] .

٢ – وإن كان غيرَ منوَّنٍ فالأفصح الوقفُ عليه رفعاً وجرَّاً بالإثبات؛ كقولهم (هذا القاضي)، و(مررتُ بالقاضي)، ويجوز الوقفُ بالحذفِ، وبذلكَ وقفَ الجمهورُ على ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾و (التلاق﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[الرعد:٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾[المؤمن:١٥]، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح.

وَقَدْ يُعْكَسُ فِيْهِنَّ.

الضمير راجعٌ إلى قلب تاء (رحمة) هاءً، وإثباتِ تاء (مُسلمات) وحذفِ ياء (قاض) وإثباتِ ياء (القاضي)؛ أي: وقد يُوقفُ على (رحمة) بالتاء، وعلى (مسلمات) بالهاء، وعلى (قاضي) بالياء، وعلى (القاضي) بالحذف.

وَلَيْسَ فِيْ نَصْبِ (قَاضٍ) وَ (الْقَاضِيْ) إلاَّ الْيَاءُ.

إذا كان المنقوص منصوباً وجبَ في الوقفِ إثباتُ يائه.

فإن كان منوَّناً أُبدل من تنوينه ألفٌ، كقوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾[آل عمران:١٩٣].

وإن كان غير منوَّنٍ؟ وقفَ على الياء؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[القيامة:٢٦].

الوقف على إذاً :

وَيُوْقَفُ عَلَى "إِذَا" وَنَحْوِ ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾ وَ (رَأَيْتُ زَيْدَاً) بِالأَلِفِ.

يجبُ في الوقفِ قلبُ النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل.

إحداها: (إذاً) هذا هو الصحيح، وجَزَمَ ابن عُصفور في "شرح الجُمل" بأنَّه يُوقَفُ عليها بالنون، وبنى على ذلكَ أنَّها تكتب بالنون، وليس كما ذَكَرَ .

ولا يختلف القُرَّاء في الوقفِ على نحو ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾[الكهف:٢٠] أنَّه بالألف.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾ ﴾[العلق:١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾[يوسف:٣٢] وقف الجميعُ عليهما بالألف، قال الشاعر: [الطويل]

٣١٧ - وَإِيَّـاكَ وَالـمـيْـتَـاتِ لاَ تَـقْـرَبَـنَّـهَـا ولاَ تَـعْـبُـدِ الـشَّـيْـطَـانَ وَالـلـهَ فَـاعْـبُـدا[1]

أصله (أعبدَنْ).

الثالثة: تنوين الاسمِ المنصوبِ؛ نحو (رأيتُ زيداً)، هذا وقفَ عليه العربُ بالألف، إلا ربيعة؛ فإنهم وقفوا على نحو (رأيتُ زيداً) بالحذفِ، قال شاعرهم: [الطويل]

٣١٨ - ألاَ حَـبَّـذَا غُـنْـمٌ وَحُـسْـنُ حَـدِيْـثِـهَـا لَـقَـدْ تَـرَكَـتْ قَـلْـبِـي بِـهَـا هَـائِـمَـاً دَنِـفْ[2]

كَمَا يُكْتَبْنَ.

لما ذكرتُ الوقفَ على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها في الخط استطراداً؛ فذكرت أنَّ النون في المسائل الثلاث تُصوَّرُ ألفاً على حسب الوقف.

وعن الكوفيين أن نون التوكيد تُصوَّرُ نوناً، وعن الفرَّاء أنَّ "إذا" إن كانت ناصبةً كتبت بالألف، وإلاَّ كتبت بالنون؛ فرقاً بينها وبين "إذا" الشرطية والفُجائية.

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة له، كان قد أعدَّها ليمدح بها النبي ﷺ، فمنعته قريش أن يصل إليه، وأغرته بالمال، فرجع إلى بلده على أن يعود في العام القابل، ولكن المنية حالت دون ذلك فمات على جاهليته، وحرم شرف الإيمان والصحبة.

الشاهد فيه: قوله (فاعبدا) فإن أصله (أعبدن) بنون توكيد خفيفة قلبت ألفاً في الوقف.

الإعراب: إيَّاك: إيَّا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والكاف حرف خطاب.

والميتات: معطوف على المفعول به؛ منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنَّه جمع مؤنث سالم. لا: ناهية. تقربنها: تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ "لا" الناهية، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، وضمير الغائبة مفعول به. ولا: الواو عاطفة، لا: ناهية. تعبد: فعل مضارع مجزوم بـ "لا" الناهية، وعلامة جزمه السكون؛ وحرِّك بالكسر للتخلُّص من التقاء الساكنين. الشيطان: مفعول به لـ "نعبد" منصوب بالفتحة الظاهرة. والله: الواو عاطفة، الله: منصوب على التعظيم. فاعبدا: الفاء زائدة، اعبدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنون المنقلبة ألفاً لأجل الوقف حرفٌ لا محل له من الإعراب.

(٢) **الشاهد فيه**: قوله (دنف) فإن موضع هذه الكلمة حال ثانية من (قلبي) ومحله النصب، وكان حقه يقول: (دنفاً) ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، خلافاً لجمهور العرب، حيث يقفون على الألف.

وقد تلخَّص أن في كتابة "إذا" ثلاثةَ مذاهب:

بـ ١- الألف مطلقاً، و ٢- النون مطلقاً، و ٣- التفصيل.]قطر

كتابة الألف

[وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ؛ كَ (قَالُوا) دُوْنَ الأَصْلِيَّةِ؛ كَ (زَيْدٌ يَدْعُو).
وَتُرْسَمُ الأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلاَثَةَ، كَ (اسْتَدْعَى) وَ (الْمُصْطَفَى)، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءَ كَ (رَمَى) وَ(الْفَتَى) وَأَلِفاً فِيْ غَيْرِهِ كَ (عَفَا) وَ (الْعَصَا).
وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَ (رَمَيْتُ) وَ (عَفَوْتُ)، وَالاِسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَ (عَصَوَيْنِ) وَ (فَتَيَيْنِ).

لما ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردتُ بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها:

الألف مع واو الجماعة :

إحداهما: أنَّهم فرَّقوا بين الواو في قولك (يدعو زيدٌ) وبينها في قولك (القومُ لم يَدعُوا)؛ فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة، وجرَّدوا الأصليَّةَ من الألفِ؛ قصداً للتفرقة بينهما.

الثانية: أنَّ من الألفات المتطرِّفة ما يُصوَّرُ ألفاً، ومنا ما يُصوَّرُ ياءً.

كتابة الألف الممدودة والمقصورة :

وضابطُ ذلكَ: أنَّ الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أوكانت منقلبة عن ياء صُوِّرت ياء، مثالُ ذلكَ في النوعِ الأول (استدعى، والمصطفى)، وفي النوع الثاني (رَمَى، وهَدَى، والفتى، والهُدى)، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرتْ ألفاً، وذلكَ نحو (دَعا، وعفا، والعصا، والقفا).

ولما ذكرتُ ذلكَ احتجتُ إلى ذكر قانونٍ يتميَّزُ به ذواتُ الواو من ذواتِ الياء؟. فذكرتُ أنَّه إذا أشكل أمرُ الفعلِ وصلتَهُ بتاء المتكلِّم؛ أو المخاطب!؟ فمهما ظهر فهو أصله؛ ألا ترى أنَّك تقول في (رمى، وهَدى): رَمَيتُ، وهَدَيتُ، وفي (دعا، وعفا): دعوتُ، وعفوتُ.

وإذا أشكلَ أمرُ الاسمِ؟ نظرتَ إلى تثنيته؛ فمهما ظهر فيها فهو أصله، الا ترى أنَّك تقول في (الفتى، والهدى): الفتيان، والهُدَيان؛ وفي (العَصا، والقَفا): العَصَوانِ، والقَفوان؟! وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى: [الطويل]

وَتَـثْـنِـيَـةُ الأَسْـمَـاءِ تَـكْـشِـفُـهَـا، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَـيْـكَ الْـفِـعْـلَ صَـادَفْـتَ مَـنْـهَـلاَ[1]

---

(١) شرح البيت ما سبق من الكلام قبله، حيث ظهر أصل الألف في الفتى عند تثنيته، فقلنا: الفتيان، وفي العصا قلنا: عصوان، فتبين أن الأولى ياء والثانية واو.

وقال الحريري رحمه الله تعالى: [الطويل]

إِذَا الفِعْلُ يَوْماً غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ وَلاَ تَقِفْ(١)

فَإِنْ تَرَهُ بِاليَاءِ يَوماً كَتَبْتَهُ بِيَاءٍ، وَإِلاَّ فَهُو يُكْتَبُ بِالألِفْ]قطر

همزة الوصل

[فصل: هَمْزَةُ (اسْمٍ) بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، وَ (اسْتٍ) وَ (ابنٍ) وَ (ابْنمٍ) وَ (ابْنَةٍ) وَ (امْرِئٍ) وَ (امْرَأةٍ) وَتَثْنِيَتِهِنَّ، وَ(اثْنَيْنِ)، وَ (اثْنَتَيْنِ)، وَ "الْغُلاَمِ" وَ "أَيْمُنِ اللهِ" فِي الْقَسَمِ بِفَتْحِهِمَا، أَوْ بِكَسْرٍ فِي "أَيْمُنِ" هَمْزَةُ وَصْلٍ، أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً، وَتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمْزَةُ المَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كَ (اسْتَخْرَجَ) وَأَمْرُهُ وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرِ الثُّلاَثِيِّ كَ (اقْتُلْ) وَ (اغْزُ) وَ (اغْزِيْ) بِضَمِّهِنَّ، وَ (اضْرِبْ) وَ (امْشُوا) وَ (اذْهَبْ) بِكَسْرٍ كَالْبَوَاقِي.

هذا الفصل في ذكر هَمْزة الوصل ـ وهي: التي تَثْبُتُ في الابتداء، وتُحذفُ في الوصل ـ والكلام فيها في فصلين:

الأول: في ضبطِ مواقعها؛ فنقول: قد استقرَّ أن الكلمة؛ إمَّا اسم، أوفعل، أوحرف، فأمَّا الاسمُ، فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: اسم، واست، وابن، وابنة، وابنمٌ، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، و "أيمن الله" في القسم، وتثنية السبعة الأولى بمنزلتهن؛ وهي "اسمان"، و "استان"، وابنان، ولبنمان، وامرآن، وامرأتان؛ قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾[البقرة:٢٨٢].

بخلاف الجمع، فإنَّ همزاته همزات قطع؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾[النجم:٦٣]، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾[آل عمران:٦١].

النَّوع الثاني: أسماء هي مصادر، وهي مصادر الأفعال الخماسيَّة؛ ك "الانطلاق" و "الاقتداء"، والسداسيَّة؛ ك "الاستخراج".

فأمَّا الفعل!! فإن كان مضارعاً فهَمَزاته هَمَزات قطعٍ؛ نحو "أعوذ بالله"، و "أستغفر الله"، و "أَحْمَدُ الله".

---

(١) وقد سبق الكلام على معنى هذين البيتين الكلام على البيت الأول، حيث رأينا كيف أن إلحاق تاء الفاعل بالفعل كشف لنا أصل الألف، فقلنا في رمى: رميت، وفي دعا: دعوت، فظهر أن الأولى ياء، والثانية واو.

وإن كان ماضياً! فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاتُهُ همزاتُ قطعٍ؛

فالثلاثي نحو (أَخَذَ، وأَكَلَ)، والرباعي نحو (أخرجَ، وأعطى).

وإن كان خماسياً أو سداسياً؟ فهمزاتُهُ همزاتُ وصْلٍ، نحو (انْطلَقَ، واستخرَجَ).

وأما الأمر! فإن كان من الرباعي فهمزاته همزاتُ قطْعٍ؛ كقولك (يا زَيْدُ أكْرِمْ عَمراً)، و (يا فُلانُ أَجِبْ فُلانا).

وأمَّا الحرف! فلم تدخل عليه همزة وَصْلٍ إلاَّ على اللاَّم؛ نحو قولك (الغُلامُ، والفَرسُ) وعن الخليل: أنَّها همزة قطعٍ عُوملت في الدَّرْجِ معاملةَ همزة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ كما حذفت الهمزة من (خَيْر) و (شَرٍّ) في الحالتين للتخفيف.

وبقيةُ الحروف همزاتُها همزاتُ قطعٍ؛ نحو (أمْ)، و (أوْ)، و (أن).]قطر

حركة همزة الوصل

[اعلم أنَّ ١- منها ما يحرَّك بالكسر في الأكثر، وبالضمِّ في لغة ضعيفة؛ وهو (اسم).

وقد أشرتُ إلى ذلكَ بقولي (همزة اسم بكسر أو ضمٍّ).

و ٢- منها ما يحرَّك بالفتح خاصَّةً، وهي همزة لام التَّعريف.

و ٣- منها ما يحرَّك بالفتح في الأفصح؛ وبالكسر في لغة ضعيفة، وهو (ايمن) المستعمل في القسَم؛ في قوله (ايمُنُ الله لأفْعَلَنَّ)، وهو اسم مفرد مشتقٌّ من اليُمن؛ وهو البركة، لا جَمْعُ يمينٍ خلافاً للفرَّاء.

وقد أشرتُ إلى هذا القسم والذي قبله بقولي (بفتحهما أو بكسر همزة "ايمن") .

و ٤- منها ما يحرَّك بالضمِّ فقط؛ وهو أمر الثلاثي إذا انْضَمَّ ثالثُه ضمَّاً متأصِّلاً؛ نحو (اقْتُل، واكْتُبْ، وادْخُلْ).

ودخل تحت قولنا (متأصِّلاً) نحو قولك للمرأة (اغْزِي يَا هِنْدُ)، لأنَّ أصله (اغْزُوِي)- بضمِّ الزاي وكسر الواو- فاسكنت الواو للاستثقال، ثُمَّ حذفت لالتقاء الساكنين، ثُمَّ كسرت الزاي لتناسب الياء.

وقد أشرتُ إلى هذا بالتَّمثيل بـ "اغْزِي"، ومَثَّلْتُ قبلها بـ "اغْزُ"؛ لأنبِّه على أن الأصل (اُغْزُوِي)- بالضمِّ- بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة.

وخرج عنه نحو قولك (امْشُوا) فإنَّه يبتدأ بالكسر؛ لأنَّ أصله (امْشِيُوا)، بكسر الشين وضمِّ الياء، فسُكِّنتْ الياء للاستثقال، ثُمَّ حذفتْ لالتقاء الساكنين، ثُمَّ ضمَّت الشين لتجانس الواو،

ولتَسْلَم من القلب ياء، ولهذا مثَّلت به في الأصل لما يكسر مع التَّمثيل بـ "اضرب"؛ للتنبيه على أنَّهما من باب واحد، وإنَّما مثَّلتُ بـ "اذهب"! دفعاً لتوهُّم من يتوهَّم أنَّهم إذا ضَمُّوا في مثل "اكْتُبْ"، وكسروا في مثل "اضْرِبْ" فينبغي أن يفتحوا في مثل "اذْهَبْ"؛ ليكونوا قد راعَوْا بحركة الهمزة مُجَانَسَة حركة الثالث.

وإنَّما لم يفعلوا ذلكَ!! لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حالة الوقف.

و ٥ ـ منها ما يكسر لا غير- وهو الباقي- وذلكَ أصلُ الباب.

وهذا آخر ما أردتُ إملاءه على هذه "المقدمة"، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ المباني؛ مشيَّد المعاني، محكمَ الأحكام؛ مستوفيَ الأنواع والأقسام، تَقَرُّ به عين الودود، وتَكْمَدُ به نَفْسُ الجاهل الحسود: [البسيط]

إنْ يَحْسُدُونِي فَإنِّي غَيْرُ لائِمِهِمْ قَبْلِي مِنْ النَّاسِ أهلِ الفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا[1]

فَدامَ لي ولَهُمْ ما بي وما بِهِمُ وَماتَ أكثَرُنَا غَيْظاً بِما يَجِدُ

أنا الذي يَجِدُونِي في صُدُورِهِمُ لا أرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا ولا أرِدُ

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلكَ لوجهه الكريم مصروفاً، وعلى النَّفع به موقوفاً، وأن يكفينا شَرَّ الحُسَّاد؛ وأن لا يفضحنا يوم الأشهاد! بمنِّه وكرمه؛ إنَّه الجواد الكريم التَّواب، والرؤوف الرَّحيم الوهَّاب.

والحمد لله وكفى، وصلواته على محمد وآله وصحبه وسلم المصطفى غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين؛ يوم الأحد ليلة رجب سنة ١٢٧٩.

وبجانبه: ملكه من فضل ربِّه ذي الجلال الحاج خالد بن محمد الحبَّال بالشراء الشرعي من عبد الحي قرقناوي بعشرين قرشاً سنة: ١٢٨٠.][2] قطر

---

(١) الأبيات فيها حكمة أخلاقية، وليست شاهداً على قاعدة نحوية، إلا أنها فيها نكتة نحوية، وهي في قوله (أنا الذي يجدوني) حيث حذفت نون الرفع مع أن الفعل ليس منصوباً ولا مجزوماً، وهذا خلاف القواعد المقررة عند جمهور النحويين، والأصل أن يقول: يجدونني. أو أن تدغم إحداهما في الأخرى. وأما الحذف بدون سبب ففيه وجه عند العرب، وعليه جاء البيت الذي جاء به المؤلف، والنون التي حذفت هي نون الرفع، والثانية نون الوقاية.

واستشهدوا لذلك بقول الشاعر:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي شعرك بالعنبر والمسكِ الذكي

والأصل: تبيتين وتدلكين، فحذفت نون الرفع، من غير نصب ولا جزم.

(٢) آثرت وضع نهاية قطر الندى هناك ليكون متصلاً بموضعه في الكتاب، حيث كانت الأبحاث الثلاثة الأخيرة من القطر.

ثم قلت: بَابُ العَدَدِ ـ الْوَاحِدُ والاثْنَانِ وَمَا وَازَنَ فَاعِلاً كَثَالِثٍ وَالْعَشَرَةُ مُرَكَّبَةً يُذَكَّرْنَ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثْنَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، وَالثَّلاَثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا، مُطْلَقاً، وَالْعَشَرَةُ مُفْرَدَةً بِالْعَكْسِ. وَتَمْيِيزُ المِئَةِ وَمَا فَوْقَهَا مُفْرَدٌ مَخْفُوضٌ، وَالْعَشَرَةُ مُفْرَدَةً وَمَا دُونَهَا مَجْمُوعٌ مَخْفُوضٌ، إِلَّا المِئَةَ فَمُفْرَدَةٌ، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةُ كَالْعَشَرَةِ وَالمِئَةِ، وَالاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ كَالأَحَدَ عَشَرَ وَالمِئَةِ، وَلاَ يُمَيَّزُ الْوَاحِدُ وَالاثْنَانِ، وَ"ثِنْتَا حَنْظَلٍ" ضَرُورَةٌ.

وأقول: العدد في أصل اللغة اسمٌ للشيء المعدود، كالقَبْض والنَّقْضِ وَالْخَبَط، بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط؛ بدليل: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[المؤمنون: ١١٢] والمراد به هنا الألفاظ التي تُعَدُّ بها الأشياءُ.

والكلام عليها في موضعين:

أحدهما: في حكمها في التذكير والتأنيث.

والثاني: في حكمها بالنسبة إلى التمييز.

حكم تذكير العدد وتأنيثه:

فأما الأول فإنها فيه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يذكَّرُ مع المذكر ويؤنث مع المؤنَّث دائماً، كما هو القياس، وذلك الواحد والاثنان، تقول في المذكر: واحد، واثنان، وفي المؤنث: واحدة، واثنتان، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[البقرة: ١٦٣] ﴿الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[النساء: ١] ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾[المائدة: ١٠٦] ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[غافر: ١١].

وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو: ثَالِثٍ وَثَالِثَةٍ ورابع ورَابِعَةٍ، إلى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[الكهف: ٢٢] أي: هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾[النور: ٩] أي: والشهادة الخامسة.

القسم الثاني: ما يؤنَّثُ مع المذكر ويذكَّرُ مع المؤنث دائماً، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما، سواء كانت مركبة مع العشرة، أو لا، تقول في غير المركبة: ثَلاَثَةُ رِجَالٍ، بالتاء، إلى تسعة رجال، قال الله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾[آل عمران: ٤١] وتقول: ثلاثُ نِسْوَةٍ، قال الله تعالى: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾ [مريم: ١٠] وتقول في المركبة: "ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً" بالتاء في ثلاثة، و "ثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً" بحذف التاء من ثلاث، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[المدثر: ٣٠] أي: مَلَكاً، أو خازناً.

القسم الثالث: ما فيه تفصيل، وهو العشرة؛ فإن كانت غير مركَّبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما: تذكَّر مع المؤنَّث، وتؤنَّث مع المذكَّر، وإن كانت مركَّبة جَرَتْ على القياس؛ فذُكِّرت مع المذكر، وأُنِّثتْ مع المؤنَّث، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف: ٤] ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[البقرة: ٦٠] وتقول: "عِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةَ امرأةً" و "أحَدَ عَشَرَ رَجُلاً".

[واعلم أنَّ لأسماءِ العدد التي عَلَى وزن "فاعلٍ" أربعَ حالات:

إحداها: الإفراد؛ تقول (ثانٍ)، (ثالثٌ)، (رابعٌ)، (خامسٌ). ومعناه واحدٌ موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ما هو مشتقٌّ منه؛ فتقول (ثَانِيَ اثْنَيْنِ، وثالثُ ثَلاثَةٍ، ورابعُ أربعةٍ) ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة؛ قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[التوبة: ٤٠]، وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[المائدة: ٧٣].

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونَهُ؛ كقولك (ثالِثُ اثْنَينِ، ورابعُ ثلاثةٍ، وخامِسُ أربعةٍ) ومعناه: جاعلُ الاثنين بنفسه ثلاثة، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعةً؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة: ٧].

الرابعة: أن يَنْصِبَ ما دونه؛ فتقول (رابعٌ ثلاثةً) بتنوين "رابع"، ونصب "ثلاثة"، كما تقول (جاعلُ الثلاثةِ أربَعَةً)، ولا يجوزُ مثلُ ذلكَ في المستعمل مع ما اشتقَّ منه، خلافاً للأخفش وثعلب.] قطر

تمييز العدد:

وأما الثاني - وهو التمييز - فإنها فيه على أقسام خمسة:

أحدها: ما لا يحتاج لتمييز أصلاً، وهو الواحد والاثنان، لا تقول: واحد رجل ولا اثنا رجلين، وأما قوله:

فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ(١)

فضرورة.

---

(١) هذه قطعة من بيت من الرجز، وتمامه:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ، فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

قوله: خصييه: أراد أعضاءه التناسلية. التدلدل: الترهل. ثنتا حنظل: يعني حنظلتين.

الشاهد فيه: قوله (ثنتا حنظل) حيث ذكرت الثنتين مع المعدود، وليس ذلك مستعملاً في العربية، وإنما المستعمل أن يثنى المعدود؛ فيقال فيه: حنظلتان.

=

والثاني: ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول: "عِنْدِي ثَلاَثَةُ رِجَالٍ" و "عَشْرُ نِسْوَةٍ" وكذا ما بينهما، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة "المئة" فإنها يجب إفرادها، تقول: "عِنْدِي ثَلاثُمئةٍ" ولا يجوز "ثَلاَثُ مِئَاتٍ" ولا "ثَلاَثُ مِئِينَ" إلا في ضرورة.

والثالث: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب، وهو الأحَدَ عَشَرَ والتِّسْعَةُ والتِّسْعُونَ وما بينهما، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف: ٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[المائدة: ١٢] ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[الأعراف: ١٤٢] ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[ص: ٢٣].

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[الأعراف: ١٦٠] فليس "أسباطاً" تمييزاً، بل بدلٌ من "اثْنَتَيْ عَشْرَةَ" والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة.

والرابع: ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض. وهو المئة والألف، تقول: "عِنْدِي مئةُ رَجُلٍ، وألفُ رَجُلٍ".

ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزُ "كم" الاستفهامية، وهي بمعنى أيُّ عدد، ولا يكون تمييزها إلا مفرداً؛ تقول: "كم غُلاَماً عِنْدَكَ" ولا يجوز "كم غلماناً" خلافاً للكوفيين.

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزهُ تمييزُ "كم" الخبرية، وهي اسم دالّ على عدد مجهول الجنس والمقدار: يُسْتَعْمَلُ للتكثير، ولهذا إنما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييز يبين جِنْسَ المرادِ به، ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما، وتارة يكون مفرداً، كتمييز المائة والألف وما فوقهما.

والخامس: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض، وهو "كم" الاستفهامية المجرورة، نحو: "بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ" فالنصب على الأصل، والجر بمن مضمرة، لا بالإضافة، خلافاً للزجاج.

= **الإعراب**: كأن: حرف تشبيه ونصب. خصييه: خصيي: اسم كأن، منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. من التدلدل: جار ومجرور متعلق بكأن لما فيه من معنى التشبيه. ظرف: خبر كأن، وظرف مضاف. عجوز: مضاف إليه. فيه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. ثنتا: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وثنتا مضاف. حنظل: مضاف إليه.

وإنَّما لم أذكر في المقدمة أنَّ تمييز كم الاستفهامية، وتمييز الأحَدَ عَشَرَ، والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب، لأنني قد ذكرته في باب التمييز؛ فلذلك اختصرت إعادته في هذا الموضعِ من المقدمة.

والحَمْدُ لِلَّهِ على إحسانِه، وقد أتيتُ على ما أردْتُ إيرادَهُ في شرح هذه المقدمة، ولِلَّهِ ـ سبحانَه وتعالى ـ الحمدُ والْمِنَّةُ، وإيَّاهُ أسألُ أنْ يَجْعلَ ذلكَ لوجهِه الكريم خالصاً مصروفاً، وعلى النفع به مَوْقُوفاً، وأن يغفِرَ لي خَطيئتي يومَ الدِّين، وأن يُدْخِلَني بِرَحْمتِه في عبادِه الصَّالِحينَ، بمَنِّهِ وكَرمِه آمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا محمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصَحْبِه أجْمعين، والحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العالمينَ.

❋ ❋ ❋ ❋

وهكذا قد تم بعون الله تعالى كتاب
نيل الأرب
في
الجمع بين قطر الندى وشذور الذهب
الذي يغني عن الكتابين إن شاء الله تعالى

الخميس الواقع في

١٨ ربيع الآخر ١٤٢٦ هـ

الموافق

لـــ ٢٦ آيار ٢٠٠٥ م

فهرس الشواهد الشعرية

حرف الهمزة

حرف الباء الموحدة



٥ ـ والله ما ليلي بنام صاحبه	ولا مخالط الليان جانبه
٩ ـ يسرُّ المرءَ ما ذهب الليالي	وكان ذهابهن له ذهابا
٢٣٩/ق ـ القوم في أثري ظننت؛ فإن يكن	ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
٨٦/ ق ـ وإنما يرضى المنيب ربه	ما دام معنياً بذكر قلبه
١٣١/ق ـ يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	يا للكهول وللشبان للعجب
١٣٣/ق ـ ألا يا قوم للعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأريب
٢٨٢/ ق ـ وا، بأبي أنت وفوك الأشنب	كأنما ذر عليه الزرنب
٢٥٧/ق ـ وعدت وكان الخلف منك سجية	مواعيد عرقوب أخاه بيترب
٢٥٩/ق ـ يحايي به الجلد الذي هو حازم	بضربة كفيه الملا نفس راكب
٣٠٣/ق ـ أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا	أعيذكما بالله أن تحدثا حربا
٣١٤/ق ـ عجب لتلك قضية، وإقامتي	فيكم على تلك القضية أعجب

حرف التاء المثناة

٥٠ ـ فساغ لي الشراب، وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الفرات
٢٢٩ ـ قد كنت أحجو أبا عمرو أخاً ثقةً	حتى ألمت بنا يوماً ملمات
٢٤٢ ـ وما كنت أدري قبل عزة ما البكى	ذولا موجعات القلب حتى تولت
٢٤٧ ـ هي الخمر لا شك تكنى الطلا	كما الذئب يكنى أبا جعدة
٧٤/ق ـ فإن الماء ماء أبي وجدي	وبئري ذو حفرت وذو طويت
٢٧١/ق ـ خبير بنو لهب فلاتك ملغياً	مقالة لهبي إذا الطير مرت
٣١٦/ق ـ والله أنجاك بكفي مسلمت	من بعد ما وبعدما وبعد مت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت	وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٢٠٩/ق ـ شربن بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئيج

حرف الحاء المهملة

٨٨ ـ إن السماحة والمروة ضمنا	قبراً بمرو على الطريق الواضح
١٤٠ ـ أخاك أخاك؛ إن من لا أخا له	كساع إلى الهيجا بغير سلاح
١٩٢ ـ سأترك منزلي لبني تميم	وألحق بالحجاز فأستريحا
١٩٣ ـ يا ناق سيري عنقاً فسيحاً	إلى سليمان فنستريحا

حرف الدال المهملة

حرف الراء المهملة

١٠٠ ـ وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني	ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشي على رجلين معتدلاً	فصرت أمشي على أخرى من الشجر
١٣٧ ـ جد بعفو، فإنني أيها العبـ	ـد إلى العفو يا إلهي فقير
١٤٥ ـ وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر
١٥٤ ـ أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي	وهل بدارة يا للناس من عار؟
١٥٦ ـ بانت لتحزننا عفاره	يا جارتا ما أنت جاره
١٦٧ ـ عسى فرج يأتي به الله؛ إنه	له كل يوم في خليقته أمر
١٧٣ ـ أراك علقت تظلم من أجرنا	وظلم الجار إذلال المجير
١٧٩ ـ واعلم فعلم المرء ينفعه	أن سوف يأتي كل ما قدرا
١٨٩ ـ لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابر
٢٠٢ ـ إني وقتلي سليكاً ثم أعقله	كالثور يضرب لما عافت البقر
٢١٣ ـ يسلكن في نجد وغوراً غائراً	فواسقاً عن قصدها جوائرا
٢١٩ ـ أيان نؤمنك تأمن غيرنا، وإذا	لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
٢٣١ ـ وقد زعمت أني تغيرت بعدها	ومن ذا الذي يا عز لا يتغير؟
٢٣٤ـ تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف في التحيل والمكر
٢٤١ ـ وقد علم الأقوام لو أن حاتماً	أراد ثراء المال كان له وفر
٢٤٤ ـ أستغفر الله من عمدي ومن خطئي	ذنبي، وكل امرئ لا شك مؤتزر
٢٧٣ ـ ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر
٢٧٩ ـ شتان ما يومي على كورها	ويوم حيان أخي جابر
٣٠٠ ـ أقسم بالله أبو حفص عمر	ما مسها من نقب ولا دبر
٣٠٢ ـ إني وأسطار سطرن سطرا	لقائل: يا نصر نصر نصرا
١٢٨/ ق ـ قفي فانظري يا أسم هل تعرفينه	أهذا المغيري الذي كان يذكر
٢٩٩/ ق ـ	قد يؤخذ الجار بظلم الجار
٢٢٢/ ق ـ فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها	كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
٣١١ ـ أبوك حباب سارق الضيف برده	وجدّي يا حجاج فارس شمرا
١١٥/ ق ـ فلا أب وابناً مثل مروان وابنه	. . . .
١٨٥/ ق ـ كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا	أنيس، ولم يسمر بمكة سامر

٢٣٧/ ق - وحلت بيوتي في يفاع ممنع يخال به راعي الحمولة طائرا
٢٣٨/ ق - أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور
١٣٤/ ق - حُمّلت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
٢٦٤/ ق - عجبت من الرزق المسيء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا

حرف السين المهملة

٤٤ - منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي
- اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس
٤٥ - لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا
- يأكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا

- ولا لقين الدهر إلا تعسا

٤٦ - مرت بنا أول من أموس تميس فينا ميسة العروس
١٦٤ - وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس
١٢٦/ ق - يا صاح ياذا الضامر العنس والرحل ذي الأنساع والحلس
١٢٧/ ق - يا مرو إن مطيتي محبوسة ترجو الحباء، وربها لم ييأس
٢٩٧/ ق - فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

حرف الضاد المعجمة

٢١ - . . . . وليس دين الله بالمعضى

حرف العين المهملة

٢٨ - على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت: ألمّا أصح والشيب وازع؟
٣١ - تعزَّ فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع
٣٥ - لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
٤٠ - أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع
٦٢ - وقفنا فقلنا: إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع؟

٦٦ - أما ترى حيث سهيل طالعا

٦٧ - رب من أنضجت غيظاً قلبه قد تمنى لي موتاً لم يطع
٩٥ - خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع
٩٧ - أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

حرف الغين المعجمة

حرف الفاء

حرف القاف

٧٦ ـ عدس، ما لعباد عليك إمارة نجوت، وهذا تحملين طليق
١٠٢ ـ وطئنا ديار المعتدين فهلهلت نفوسهم- قبل الإماتة- تزهق
١٦٨ ـ يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
١٩١ ـ ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق؟
٢٥٥ ـ أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق
٢٧٥ ـ تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
٢٧٦ ـ .... دونكها يا أم، لا أطيقها
١٢٥/ق ـ ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خَمَر الطريق
١٦٠/ق ـ والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق

حرف الكاف

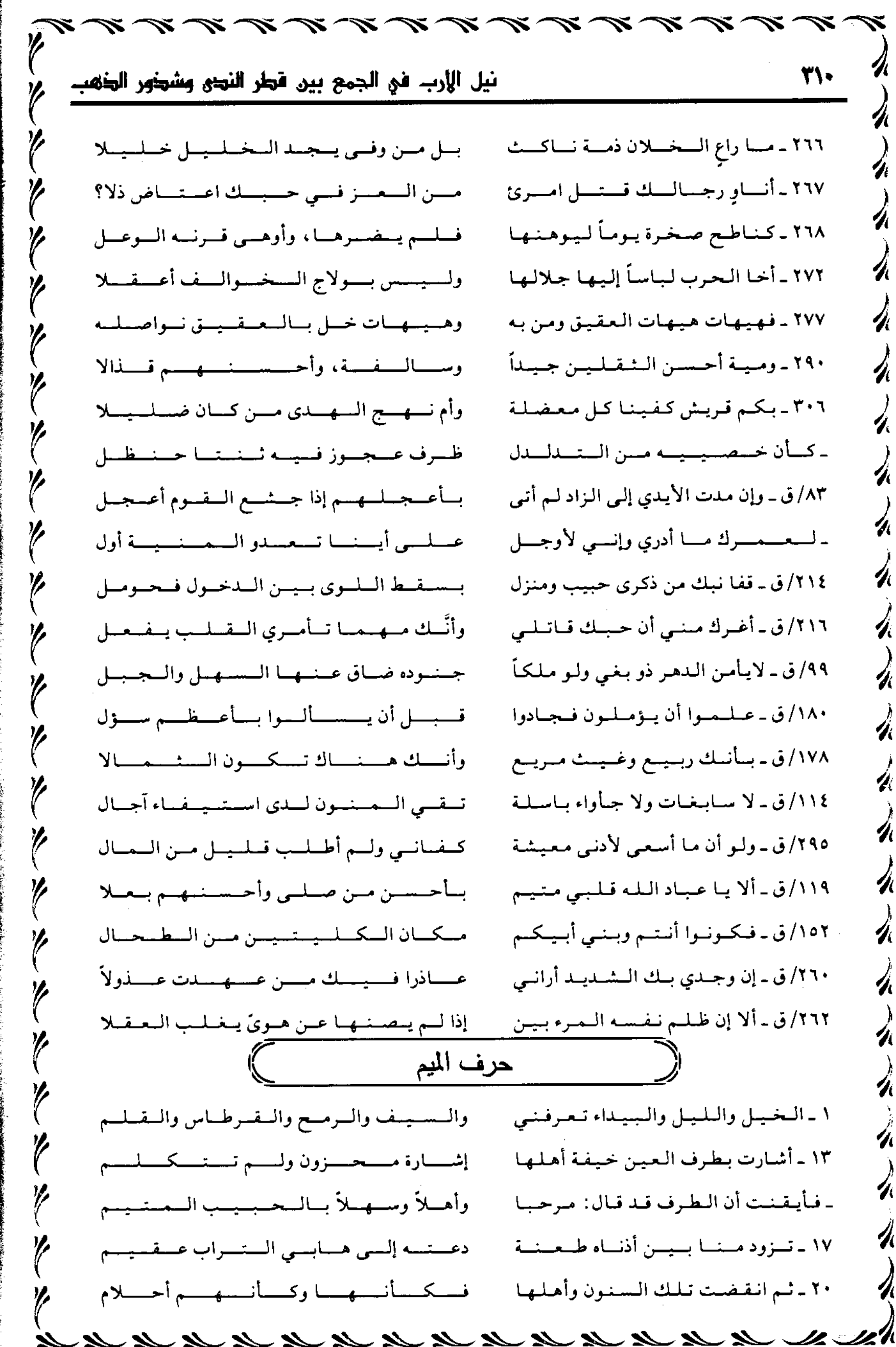
٢٢ ـ سلم على المولى البهاء وصف له شوقي إليه، وأنني مملوكه
ـ أبداً يحركني إليه تشوقي جسمي به مشطوره منهوكه
ـ لكن نحلت لبعده، فكأنني ألف، وليس بممكن تحريكه

٣٨ ـ تراكها من إبل تراكها

٣٩ ـ هي الدنيا تقول بملء فيها: حذار حذار من بطشي وفتكي
ـ فلا يغرركم مني ابتسام فقولي مضحك والفعل مبكي
٢٣٣ ـ فقلت: أجرني أبا خالِدٍ، وإلا فهبني امرأ هالكا
٢٨٤ ـ يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا
١٢٣/ق ـ يا حكم الوارث عن عبد الملك ميراث أحساب وجود منسفك

حرف اللام

٢ ـ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل، ولا ذي الرأي والجدل
٦ ـ إذا قلت هاتي نوليني تمايلت عليَّ هضيم الكشح ريَّا المخلخل
٧ ـ أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا تعالي أقاسمك الهموم تعالي
٨ ـ لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلل
١٢ ـ لا يعجبنك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلا
ـ إن الكلام لفي الفؤاد، وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
١٥ ـ يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا



٢٦٦ ـ ما راعِ الخلان ذمة ناكث ... بل من وفى يجد الخليل خليلا
٢٦٧ ـ أناوِ رجالك قتل امرئ ... من العز في حبك اعتاض ذلا؟
٢٦٨ ـ كناطح صخرة يوماً ليوهنها ... فلم يضرها، وأوهى قرنه الوعل
٢٧٢ ـ أخا الحرب لباساً إليها جلالها ... وليس بولاج الخوالف أعقلا
٢٧٧ ـ فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خل بالعقيق نواصله
٢٩٠ ـ ومية أحسن الثقلين جيداً ... وسالفة، وأحسنهم قذالا
٣٠٦ ـ بكم قريش كفينا كل معضلة ... وأم نهج الهدى من كان ضليلا
ـ كأن خصييه من التدلدل ... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
٨٣/ق ـ وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذا جشع القوم أعجل
ـ لعمرك ما أدري وإني لأوجل ... على أينا تعدو المنية أول
٢١٤/ق ـ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٢١٦/ق ـ أغرك مني أن حبك قاتلي ... وأنَّك مهما تأمري القلب يفعل
٩٩/ق ـ لايأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل
١٨٠/ق ـ علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٧٨/ق ـ بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا
١١٤/ق ـ لا سابغات ولا جأواء باسلة ... تقي المنون لدى استيفاء آجال
٢٩٥/ق ـ ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال
١١٩/ق ـ ألا يا عباد الله قلبي متيم ... بأحسن من صلى وأحسنهم بعلا
١٥٢/ق ـ فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطحال
٢٦٠/ق ـ إن وجدي بك الشديد أراني ... عاذرا فيك من عهدت عذولاً
٢٦٢/ق ـ ألا إن ظلم نفسه المرء بين ... إذا لم يصنها عن هوىً يغلب العقلا

حرف الميم

١ ـ الخيل والليل والبيداء تعرفني ... والسيف والرمح والقرطاس والقلم
١٣ ـ أشارت بطرف العين خيفة أهلها ... إشارة محزون ولم تتكلم
ـ فأيقنت أن الطرف قد قال: مرحبا ... وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم
١٧ ـ تزود منا بين أذناه طعنة ... دعته إلى هابي التراب عقيم
٢٠ ـ ثم انقضت تلك السنون وأهلها ... فكأنها وكأنهم أحلام

حرف النون

حرف الهاء

١٨ ـ إن أباهـا وأبـا أباهـا قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا
١٥٠ ـ علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها
٢٨٣/ق ـ واها لسلمى ثُمَّ واهاً واها يا ليت عيناها لنا وفاها
٣٠٨/ق ـ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

حرف الواو

٣٠٧ ـ لا تقلواها وادلواها دلوا إن مع اليوم أخاه غدوا

حرف الياء

٥٥ ـ أيا راكباً إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا
١٠١ ـ هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج، كأني كنت باللوم مغريا
١٠٥ ـ تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
١٠٧ ـ إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقيا
٢١٥/ق ـ وإنك إذما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا
١٠٨/ق ـ إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا
٣١٥/ق ـ عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

❀ ❀ ❀ ❀

فهرس الموضوعات

❁ ❁ ❁ ❁

الإخراج الفني
موسى وحيد مصطفى



ماأجمَلَ الجمالَ على الجَمالِ، وما أحسَنَ التّمَامَ مع الكمَالِ، وما أبهى الضّياءَ مَعَ النّورِ، وما أحلى القَطْرَ مَعَ الشُّذورِ.

درّتانِ فَريدَتانِ، وجَوْهرَتانِ ثَمينتانِ، تَنْتظمانِ بعِقْدٍ فَريدٍ.

والدُّرُّ يزدادُ حُسْـناً وَهْوَ مُنتَظِمٌ
وَلَيْسَ يَنْقُصُ قَدْراً غيرَ مُنتَظِمِ

لقد كَتَبَ ابنُ هشام مقدمتَهُ (قَطْرُ النّدى وبَلُّ الصّدى) في قواعدِ النّحوِ والإعرابِ، ثُمّ كَتَبَ عليه شَرْحاً عدّةُ نُكتاً رافِعةً لحجابها، كاشفةً لنِقابِها، مكمّلةً لشواهدها، متمّمةً لفوائدها، كافيةً لمن اقتصر عليها، وافيةً بِبُغْيةِ مَنْ جَنَحَ مِنْ طُلّابِ العربيةِ إليها.

ثُمّ كتبَ كتابَه (شذور الذهبِ في معرفةِ كلامِ العَرَبِ) وأعقَبَهُ بشرْحِه الذي تـمّمَ به شواهدَه وجَمَعَ شوارِدَه، ومكّن من اقتناص أوابدِه رائدَه، كما قال..

وها هو كتابُ (نَيْلِ الأرَبْ) يجمعُ بين دُرَرِ القَطْرِ وجواهرِ الشُّذورِ، بشكلٍ مُبَسّطٍ ومَيْسورٍ، تسهيلاً وتقريباً لوصولِ الطّالبِ إلى بُغيته وأرَبه بأدنى جُهدٍ، وأقصرِ طريقٍ...


ISBN 9953-32-175-2
9789953321752